



جامعة دمشق
كلية الحقوق
قسم القانون الدولي

سياسات صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات الاقتصادية العالمية مع دراسة خاصة لأزمة كورونا

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي

إعداد

لما فطين الجيرودي

إشراف

أ.د. ياسر خضر الحويش

الأستاذ في قسم القانون الدولي

2024 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ اللَّهُ تَبَالُهُ:

لَوْلَا أَنْزَلْنَاهُ مِنْ سَمَاءٍ وَمِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ أَنْزَلْنَاهُ عَلَىٰ خَشْيَةٍ

يَوْمَ يَخْلَعُ كِلَا أُولَى الْأَلْبَابِ {

(سورة البقرة: الآية 269)

الاهداء

- إلى من أشدد عضدي بهم وأسمو بسموهم وأزدد منعة بهم عائلتي الغالية وعلى وجه الخصوص المربي الفاضل الذي أستمد منه قوتي وأفتخر به والذي العزيز رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.
- إلى رفاق دربي كل من كانت صحبتهم شرف لي أصدقائي الأعزاء

دمتم جميعاً لي سالمين

شكر وعرفان

{ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ}

❖ سورة النمل، الآية 19.

خير ما أبدأ به: الحمد والشكر لله عزّ وجل الذي اصطفانا بخير دين شرع، وخير نبيّ أرسل محمّد صلى الله عليه وسلم، ووفقنا لإنهاء هذا العمل.

إن شكر الله يستوجب في أثره شكر أستاذه المشرف على هذا العمل الذي شرفني وتفضل عليّ بقبوله الإشراف على رسالتي، وعلى سعة صدره التي خصّني بها فلم يخل علي بتوجيهاته القيّمة ونصائحه السديدة، التي مكّنتني من إتمام هذا العمل. إن كلمات الشكر لا تكفي للتعبير عن مدى تقديري لكل ما بذلته من جهد وتفاّن من أجل نجاحي، لك مني كل التقدير والاحترام، داعيةً الله أن يبارك في علمك وعملك، وأن يمدك بالصحة والعافية.

الأستاذ. الدكتور: ياسر الحويش

والشكر موصول إلى الأستاذ. الدكتور: جاسم زكريّا، والدكتورة: رنا عبود، أعضاء لجنة المناقشة الموقّرة على تفضلهم بإثراء هذا العمل، من خلال تفضلهم بقبول المشاركة في مناقشة هذه الرسالة وتقييمها.

كما أتقدّم بشكري لكل من ساهم من قريبٍ أو بعيدٍ في إتمام هذا العمل.

شكراً جزيلاً....

لما فطين الجيرودي

فهرس المحتويات

ملخص	ذ
قائمة الاختصارات	ر
التعريفات	ش
مشكلة البحث	ض
الدراسات السابقة	ط
مقدمة	1
الفصل الأول	
مفهوم الأزمات الاقتصادية العالمية المؤثرة في سياسات صندوق النقد الدولي	
المبحث الأول	8
طبيعة الأزمات الاقتصادية التي يعالجها صندوق النقد الدولي	8
المطلب الأول	11
تصنيف الأزمات الاقتصادية وفق مفهوم صندوق النقد الدولي	11
الفرع الأول	11
أنواع الأزمات الاقتصادية وفق مفهوم صندوق النقد الدولي	11
أولاً	11
أزمة العملات أو أزمة النقد الأجنبي	11
ثانياً	13
أزمة البنوك أو الأزمات المصرفية	13
ثالثاً	14
أزمة الديون أو الدين الخارجي	14
الفرع الثاني	15
أسباب الأزمات الاقتصادية وفق مفهوم صندوق النقد الدولي	15
أولاً	15
العوامل الداخلية	15
ثانياً	17
العوامل الخارجية	17
الفرع الثالث	18
أشكال الأزمات الاقتصادية وفق مفهوم صندوق النقد الدولي	18
المطلب الثاني	19
الطبيعة القانونية للأزمة في اتفاقية صندوق النقد الدولي	19
الفرع الأول	19
الطبيعة الاستثنائية للأزمة في اتفاقية صندوق النقد الدولي	19
الفرع الثاني	24
الطبيعة الطارئة غير المتوقعة للأزمة في اتفاقية صندوق النقد الدولي	24
نتيجة	25
الفرع الثالث	26
طبيعة أزمة كورونا الاقتصادية العالمية	26
المبحث الثاني	29
التداعيات الاقتصادية للأزمات الاقتصادية العالمية	29
المطلب الأول	37
تداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية على التجارة الدولية	37
الفرع الأول	37
تداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية على التجارة الدولية قبل أزمة كورونا	37
الفرع الثاني	40
تداعيات أزمة كورونا على التجارة الدولية	40
المطلب الثاني	42
تداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية على السياسات المالية والنقدية	42
الفرع الأول	43
تداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية على السياسات المالية والنقدية قبل أزمة	43

	كورونا	
46	تداعيات أزمة كورونا على السياسات المالية والنقدية	الفرع الثاني
50	آثار الأزمات الاقتصادية العالمية في عمل صندوق النقد الدولي	المبحث الثالث
52	استجابة صندوق النقد الدولي للأزمات الاقتصادية العالمية	المطلب الأول
52	استجابة صندوق النقد الدولي قبل أزمة كورونا	الفرع الأول
61	استجابة صندوق النقد الدولي لأزمة كورونا	الفرع الثاني
69	استجابة مشروطة صندوق النقد الدولي للأزمات الاقتصادية العالمية	المطلب الثاني
70	أشكال الإجراءات المشروطة التي يتخذها صندوق النقد الدولي	الفرع الأول
72	استجابة مشروطة صندوق النقد الدولي قبل أزمة كورونا	الفرع الثاني
74	استجابة مشروطة صندوق النقد الدولي لأزمة كورونا	الفرع الثالث
75	تطور مشروطة صندوق النقد الدولي	الفرع الرابع
الفصل الثاني سياسات معالجة صندوق النقد الدولي للأزمات الاقتصادية العالمية		
80	موارد صندوق النقد الدولي التمويلية لمعالجة الأزمات الاقتصادية العالمية	المبحث الأول
82	إصلاحات موارد صندوق النقد الدولي الأساسية	المطلب الأول
83	إصلاح نظام الحصص في الصندوق والتخصيص الجديد لحقوق السحب الخاصة	الفرع الأول
91	بيع الذهب في الصندوق	الفرع الثاني
95	إصلاحات موارد صندوق النقد الدولي الاحتياطية	المطلب الثاني
95	تطور اتفاقات الاقتراض لدعم موارد صندوق النقد الدولي	الفرع الأول
96	الاتفاقات العامة للاقتراض GAB	أولاً
97	الاتفاقات الجديدة للاقتراض NAB	ثانياً
98	اتفاقات الاقتراض الشائبة BBAs	ثالثاً
99	تطور مشاركة البلدان الأعضاء في زيادة موارد الصندوق عن طريق المنح والهبات	الفرع الثاني
100	الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر PRGT	أولاً
104	الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون CCRT	ثانياً
109	مبادرة تخفيف أعباء الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون HIBC	ثالثاً
113	المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون MDRI	رابعاً
113	مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين DSSI	خامساً

116	الصندوق الاستثماري للصلاية والاستدامة RST	سادساً
118	الحسابات التي يديرها صندوق النقد الدولي	المطلب الثالث
119	حساب الموارد العامة GRA	الفرع الأول
120	حساب المنصرفات الخاص (أو حساب الصرف الخاص) SDA	الفرع الثاني
121	حساب الاستثمار IA	الفرع الثالث
123		نتيجة المبحث الأول
127	آليات صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات الاقتصادية العالمية	المبحث الثاني
132	سياسات الإقراض غير المُيسر	المطلب الأول
134	اتفاق الاستعداد الائتماني SBA	أولاً
138	تسهيل الصندوق الممدد EFF	ثانياً
141	خط الائتمان المرن FCL	ثالثاً
144	خط الوقاية والسيولة PLL	رابعاً
146	أدوات التمويل السريع RFI	خامساً
149	خط السيولة قصيرة الأجل SLL	سادساً
151	سياسات الإقراض المُيسر	المطلب الثاني
153	التسهيل الائتماني الممدد ECF	أولاً
155	تسهيل الاستعداد الائتماني SCF	ثانياً
156	التسهيل الائتماني السريع RCF	ثالثاً
160	تسهيل الصلاية والاستدامة RSF	المطلب الثالث
165		نتيجة المبحث الثاني
168	السياسات الإشرافية والتنظيمية في صندوق النقد الدولي لمعالجة الأزمات الاقتصادية العالمية	المبحث الثالث
174	سياسات صندوق النقد الدولي الرقابية	المطلب الأول
177	برامج صندوق النقد الدولي الرقابية لمعالجة الأزمات الاقتصادية	الفرع الأول
177	برامج التثبيت والتعديل الهيكلي	أولاً
177	برامج التثبيت	1
179	برامج التصحيح والتعديل الهيكلي	2
179	برامج الإنذار المبكر	ثانياً
181	برامج اختبار الجهد	ثالثاً

184	تطور سياسات صندوق النقد الدولي الرقابية في مواجهة أزمة كورونا	الفرع الثاني
186	سياسات صندوق النقد الدولي التنظيمية	المطلب الثاني
186	تنمية القدرات في صندوق النقد الدولي	الفرع الأول
191	تنمية القدرات في ظل جائحة كورونا	الفرع الثاني
198	المشورة بشأن السياسات في صندوق النقد الدولي	المطلب الثالث
200	أداة دعم السياسات PSI	الفرع الأول
201	أداة تنسيق السياسات PCI	الفرع الثاني
203		نتيجة البحث الثالث
205		خاتمة
209		قائمة المراجع
209		المراجع باللغة العربية
220		المراجع باللغة الأجنبية

قائمة الجداول:

36	المؤشرات الاقتصادية الدالة على وقوع الأزمات المالية	الجدول 1
60	إصلاحات الجيل الأول والجيل الثاني لصندوق النقد الدولي	الجدول 2
93	صنع السياسات في أعقاب حالة الطوارئ الناجمة عن فيروس كورونا	الجدول 3
106	تخفيف أعباء خدمة الدين من خلال CCRT نيسان 2022	الجدول 4
111	قائمة البلدان التي تأهلت للحصول على مساعدات HIBC	الجدول 5
130	استجابة سياسات صندوق النقد الدولي لأزمة كورونا	الجدول 6
137	البلدان المستفيدة خلال أزمة كورونا من SBA	الجدول 7
156	البلدان المستفيدة خلال أزمة كورونا من SCF	الجدول 8

قائمة الرسوم التوضيحية:

48	إجراءات مالية وتأجيلات ضريبية والتدابير خارج الموازنة اعتباراً من 1 حزيران 2021	الرسم التوضيحي 1
49	توزيع التدابير المالية حسب القارات اعتباراً من 1 حزيران 2021	الرسم التوضيحي 2
83	موارد صندوق النقد الدولي	الرسم التوضيحي 3
86	زيادة الحصص لكل عشر سنوات	الرسم التوضيحي 4
91	توزيعات SDRs العامة والخاصة	الرسم التوضيحي 5
143	جدول زمني ل FCL	الرسم التوضيحي 6
173	الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي	الرسم التوضيحي 7

الملخص

تطوّرت مواقف صندوق النقد الدولي (الصندوق) على مدار ثمانية عقود تطوراً كبيراً، انعكس هذا التطور بوضوح على فكره الاقتصادي الذي كان يتّصف بالجمود والذي أسفر عن سياسات متباينة النتائج، وقد أكسبه ذلك خبرةً واسعة وحافزاً غير من أولوياته، وقاد إلى تحوّل جوهري في كافّة سياساته الاقتصادية العالمية.

في تحليل دقيق نرصد تحولات الفكر الاقتصادي للصندوق وتأثيره على استجابته للأزمات الاقتصادية العالمية. في هذا الإطار، نحلّل كيف تغيّرت أولويات الصندوق من خلال تحسين سياساته الاقتصادية وتجربة الأزمات المختلفة، مع تسليط الضوء بشكل خاص على أزمة كورونا الاقتصادية.

بناءً على ذلك ندرس كيفية تطوّر دور الصندوق في النظام النقدي العالمي، ونقيّم فعالية تدابير المختلفة على صعيد الإفراض، والرّقابة، والإشراف، كما نتناول الفجوات التي ظهرت في سياسات الصندوق خلال أزمة كورونا، ونحلل الجهود المبذولة لسد هذه الفجوات بما يتماشى مع الأهداف الاقتصادية العالمية للصندوق.

تنتهي الرسالة بتقييم مدى نجاح سياسات الصندوق في معالجة الأزمات الاقتصادية، وتساؤل حول ما إذا كان الصندوق جزءاً من المشكلة أم جزءاً من الحل في ظلّ التّحديات الاقتصادية العالمية الحالية.

الكلمات المفتاحية:

الأزمات الاقتصادية العالمية، صندوق النقد الدولي، السياسات الاقتصادية، الظروف الاستثنائية والطوارئ غير المتوقعة، موارد صندوق النقد الدولي، آليات عمل صندوق النقد الدولي، تمويل الصندوق.

قائمة الاختصارات¹:

IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
BBA	Bilateral Borrowing Agreement	اتفاق اقتراض ثنائي
CCAMTAC	Caucasus, Central Asia, and Mongolia Regional Capacity Development Center	المركز الإقليمي لتنمية القدرات في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ومنغوليا
CCRT	Catastrophe Containment and Relief Trust	الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون
CD	Capacity Development	تنمية القدرات
COVID-19	Disease Caused by the Coronavirus SARS-CoV-2	مرض فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الضائقة التنفسية الحادة الوخيمة
DA	Deposit Account	حساب الودائع
DSF	Debt Sustainability Framework	برنامج القدرة على تحمّل إدارة الديون
DSSI	Debt Service Suspension Initiative	مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين
ECF	Extended Credit Facility	التسهيل الائتماني الممدد
EFF	Extended Fund Facility	تسهيل الصندوق الممدد
EMDEs	Emerging Market and Developing Economies	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
FCL	Flexible Credit Line	خط الائتمان المرن
FY	Financial Year	السنة المالية

¹ أحياناً يتم استخدام هذه الاختصارات (بالإنجليزي) أو أحياناً أخرى يتم استخدام كامل التعبير (بالعربي) للتذكير بالمعنى أو الحاجة لمزيد من التعبير، وأحياناً يتم استخدام كلمة عربية واحدة للتعبير عن المعنى، على نحو: صندوق النقد الدولي يعبر عنه ب (الصندوق).

G20	Group of Twenty	مجموعة العشرين
GAB	General Arrangements to Borrow	الاتفاقات العامة للاقتراض
GPF	Global Public Finance Partnership	برنامج الشراكة العالمي للمالية العامة
GRA	General Resources Account	حساب الموارد العامة
HAPA	High Access Precautionary Arrangements	الاتفاقات الوقائية عالية الموارد
HIPC	Heavily Indebted Poor Countries	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
IDA	International Development Association	المؤسسة الدولية للتنمية
ICD	Institute for Capacity Development	معهد تنمية القدرات
IEO	Independent Evaluation Office	مكتب التقييم المستقل
IA	Investment Account	حساب الاستثمار
LA	Loan Account	حساب القرض
LIC	Low-Income Country	بلد منخفض الدخل
LIDC	Low-Income Developing Country	بلد نام منخفض الدخل
NAB	New Arrangements to Borrow	الاتفاقات الجديدة للاقتراض
MDRI	Multilateral Debt Relief Initiative	مبادرة تخفيف عبء الديون متعددة الأطراف
PCI	The Policy Coordination Instrument	أداة تنسيق السياسات
PLL	Precautionary and Liquidity Line	خط الوقاية والسيولة
PMB	Proposal for a Staff-Monitored Program with Executive Board Involvement	البرامج التي يتابعها خبراء الصندوق بمشاركة المجلس التنفيذي - بدءاً من أيلول 2022-

PRGT	Poverty Reduction and Growth Trust	الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر
PRS	Poverty Reduction Strategy	استراتيجية الحد من الفقر
PSI	Policy Support Instrument	أداة دعم السياسات
RA	Reserve Account	حساب الاحتياطي
RCF	Rapid Credit Facility	التسهيل الائتماني السريع
RFI	Rapid Financing Instrument	أداة التمويل السريع
RSF	Resilience and Sustainability Facility	تسهيل الصلابة والاستدامة
RST	Resilience and Sustainability Trust	الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة
SBA	Stand-By Arrangement	اتفاق استعداد ائتماني
SCF	Standby Credit Facility	تسهيل الاستعداد الائتماني
SDA	Special Disbursement Account	حساب المنصرفات الخاص
SDR	Special Drawing Right	حق السحب الخاص
SLL	Short-Term Liquidity Line	خط السيولة قصيرة الأجل
SMP	IMF Staff Monitored Program	البرامج التي يتابعها خبراء الصندوق
UCT	Upper Credit Tranche	الشرائح الائتمانية العليا
UN	United Nations	الأمم المتحدة

التعريفات:

- (1) **صندوق النقد الدولي:** هو وكالة متخصصة من منظومة بريتون وودز تابعة للأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، يقع مقره في واشنطن العاصمة ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريباً، وهو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، المسؤولة عن نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة. كما يستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة.²
- (2) **الأزمة:** هي حدث كبير لا يمكن التنبؤ به، يؤدي إلى خلل وتهديد للمصالح، ذو نتائج سلبية مختلفة، تتطلب مواجهته اتخاذ قرارات سريعة في ظل محدودية المعلومات وضيق الوقت والإمكانات المتاحة.³
- (3) **حساب الموارد العامة:** هو الحساب الرئيس لصندوق النقد الدولي، يتكون من مجموعة من العملات والأصول الاحتياطية التي تمثل اشتراكات الحصص التي تسدها البلدان الأعضاء. وحساب الموارد العامة هو الحساب الذي يتم من خلاله تمويل عمليات الإقراض بشروط غير ميسرة التي يقوم بها صندوق النقد الدولي.⁴
- (4) **يقصد بمعاملات الصندوق** ما يقوم به الصندوق من مبادلة أصول نقدية بأصول نقدية أخرى، أما **عمليات الصندوق** فيقصد بها استخدامات الصندوق الأخرى للأصول النقدية أو إيراداته منها.⁵
- (5) **الحوكمة** كما عرفها صندوق النقد الدولي: هي نظام شامل يتضمن مقاييس لأداء الإدارة الجيدة، ومؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي طرف من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة داخلياً أو خارجياً من التأثير السلبي على أنشطتها، بالتالي ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة؛ بما يخدم مصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة تحقق الدور الإيجابي للمؤسسة وأملاتها والمجتمع ككل.
- (6) **مجموعة العشرين G20:** تأسست مجموعة العشرين عام 1999 بعد الأزمة المالية الآسيوية، كمنتدى لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمناقشة القضايا الاقتصادية والمالية العالمية، ثم تمت ترقيتها إلى مستوى رؤساء الدول في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2007، وفي عام 2009 اعتُبرت المنتدى الرئيس للتعاون

² راجع:

<https://www.imf.org/en/About/glossary>

³ بن رقرق، فارس. (2012-2013)، **مواجهة الأزمة المالية العالمية بين تدابير صندوق النقد الدولي وخطة الإنقاذ الأمريكية**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الأعمال والتجارة الدولية، إشراف د. الشريف بقة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف. الجزائر. ص: 5. (من الآن فصاعداً: بن رقرق، 2012-2013).

⁴ راجع:

<https://www.imf.org/en/About/glossary>

⁵ راجع المادة 30/ح من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي.

الاقتصادي الدولي، بحيث تعقد اجتماعاتها سنوياً تحت قيادة الرئاسة الدورية، وقد ركزت في البداية على قضايا الاقتصاد الكلي الواسعة، ثم وسعت جدول أعمالها ليشمل أموراً أخرى كالتجارة وتغير المناخ والتنمية المستدامة والصحة والزراعة والطاقة والبيئة ومكافحة الفساد، بحيث تضم مجموعة العشرين (الأرجنتين و أستراليا و البرازيل وكندا والصين وفرنسا وألمانيا والهند وإندونيسيا وإيطاليا واليابان وجمهورية كوريا والمكسيك وروسيا والمملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) والاتحاد الأوروبي. ويمثل أعضاء مجموعة العشرين حوالي 85% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وأكثر من 75 من التجارة العالمية، وحوالي ثلثي سكان العالم.⁶

(7) **وثيقة استراتيجية الحد من الفقر:** هي خطة شاملة يضعها بلد ما بالتعاون مع مختلف الأطراف المعنية، بهدف تحديد الاستراتيجيات والسياسات التي سببها للحد من الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة. هذه الوثيقة تعد جزءاً مهماً من عملية الحصول على المساعدات المالية من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي. يعدّ هذه الوثيقة عادةً البلد المعني بالبرامج المدعومة بمراد التسهيلات الائتمانية الموجهة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل في ظل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، وذلك في سياق مشاركته، ويتضمن سياسات البلد العضو في IMF الاقتصادية الكلية والهيكلية والمتعلقة بالحد من الفقر.⁷

(8) **خطاب النوايا (LOI) Letter of Intent:** وثيقة يطلب فيها بلد عضو في صندوق النقد الدولي رسمياً ترتيباً لاستخدام الموارد المالية للصندوق ويصف التزاماته بتعزيز سياساته الاقتصادية والمالية. وقد يصاحب خطاب النوايا مذكرة أكثر تفصيلاً للسياسات الاقتصادية والمالية.⁸

(9) **نقاط الأساس:** هي وحدة قياس تستخدم في التمويل والاقتصاد لوصف النسبة المئوية الصغيرة جداً في أسعار الفائدة أو التغييرات الطفيفة في قيم المؤشرات المالية، بحيث تساوي كل نقطة أساس واحدة 0,01% أو 0,0001 عند التعبير عنها ككسر عشري، وهذا يعني أنّ كل 100 نقطة أساس تساوي 1%، إنّ نقاط الأساس توفر طريقة دقيقة وواضحة للتعبير عن التغييرات المالية الطفيفة، مما يجعلها أداة أساسية في الأسواق المالية.⁹

⁶ راجع موقع G20 (11 August، 2024، 00:57 hrs):

<https://www.g20.in/en/about-g20/about-g20.html/>

⁷ صندوق النقد الدولي. (2010). دعم التعافي العالمي المتوازن. **التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2010**. ص: 84/24. واشنطن. أمريكا. (من الآن فصاعداً: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2010).

⁸ راجع الموقع:

<https://www.imf.org/en/About/glossary>

⁹ كمثال على نقاط الأساس: بدلاً من قول زيادة بنسبة 0.5%، يمكنك القول بزيادة 50 نقطة أساس، مما يجعل التعبير أكثر دقة. وتستخدم عادة في تسعير السندات وتحديد أسعار الفائدة البنكية وتقييم الأداء المالي. راجع:

(10) المشروطة والشرطية Conditionality: في كتابات صندوق النقد الدولي والمصطلحات المعتمدة،

يتم استخدام Conditionality بشكل شامل للإشارة إلى كل من الشرطية والمشروطة اللتان تعبيران عن السياسات الاقتصادية التي يعتزم الأعضاء اتباعها كشرط لاستخدام موارد صندوق النقد الدولي، وكثيراً ما يتم التعبير عن هذه السياسات كمعايير للأداء (على سبيل المثال، الأهداف النقدية والميزانية) أو معايير مرجعية، وهي تهدف إلى ضمان أن يكون استخدام الائتمان الصندوق مؤقتاً ومتسقاً مع برنامج التعديل المصمم لتصحيح اختلال التوازن في المدفوعات الخارجية للعضو¹⁰.

بينما يتم التمييز بينهما من خلال السياق الذي تُستخدم فيه هذه الشروط، سواء كانت متعلقة بضرورة تنفيذ سياسات معينة (الشرطية: شروط فردية محددة مصاحبة للبرامج¹¹)، أو بالمعايير الاقتصادية التي يجب الوفاء بها لتمكين الوصول إلى تمويل الصندوق (المشروطة: تعبر عن الطابع العام الشامل للبرامج الذي يعتمد على الشروط المسبقة أو المتفق عليها طول فترة البرنامج).

أسوةً بأدبيات الصندوق باللغة الإنكليزية Conditionality نعتبر مصطلح الشرطية ومصطلح المشروطة صحيحان أينما وردوا.

صعوبات البحث:

تكمن مشكلة البحث في الصعوبات التي واجهتني في الفصل بين المفاهيم القانونية والمفاهيم والمصطلحات الاقتصادية، لأن طبيعة الموضوع ذات صلة وثيقة بالدراسات الاقتصادية، وبالتالي كانت أغلب المراجع المتوفرة عبارة عن دراسات اقتصادية تقتصر إلى التحليل القانوني لرصد سياسات صندوق النقد الدولي خلال الأزمات الاقتصادية العالمية التي قام بالنصدي لها وعلاجها، وفق دراسة منهجية شاملة. لذا كان من الواجب تتبع هذه السياسات بكافة أشكالها، ورصد تبعاتها، مع إبراز سياسات الصندوق السليمة والناجعة في معالجة الأزمات الاقتصادية العالمية، للوقوف على الدور الفعال الذي لعبته على الصعيد المحلي والدولي، وتقييمه، وخصوصاً في ظل أزمة كورونا COVID-19 وما فرضته من تطورات سياسية واقتصادية راهنة.

Summers, Ethan. (March 30, 2024). How to Excel With Basis Points Investopedia: Tips & Tricks.

eFinancialModels. Investopedia. ON:

<https://www.efinancialmodels.com/how-to-excel-with-basis-points-investopedia-tips-tricks/>

¹⁰ راجع موقع الصندوق:

<https://www.imf.org/en/About/glossary>

¹¹ صحيفة وقائع. (آخر تحديث مارس، 2023). شرطية الصندوق. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:

<https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/IMF-Conditionality>

الدراسات السابقة:

1. رسالة ماجستير للطالب: وحيد نمديل إشراف الدكتور بن فرحات ساعد، بعنوان: آليات الحوكمة في المؤسسات النقدية والمالية الدولية دراسة حالة صندوق النقد الدولي، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي لعام/2013-2014 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. والتي تناولت إشكالياتها فشل المؤسسات النقدية والمالية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي في التنبؤ بوقوع الأزمات المالية العالمية، وكذلك العديد من المصارف والشركات والحكومات على مستوى العالم في العقدين الأخيرين، وما أفرزته الأزمة المالية العالمية 2008 من انهيار لعدد من الحكومات وكبريات البنوك والمؤسسات المالية، مما يستدعي تبني إصلاحات جديدة في طريقة التدخل المالي للصندوق، وإن هذه الدراسة تتقاطع مع بحثنا، في آليات ونمط التسيير في صندوق النقد الدولي، وآليات الحوكمة الدولية في صندوق النقد الدولي ومدى فعاليتها.
2. أطروحة دكتوراه للطالبة: صليحة جعفر بإشراف أ.د. لخضر مرغاد، بعنوان: الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الأزمات المالية والاقتصادية العالمية-أزمة 2008 نموذجاً- تخصص اقتصاد دولي في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة محمد خضير -بسكرة لعام 2019-2020. والتي تهدف إلى تقييم دور صندوق النقد الدولي في مجال إدارة الأزمات المالية ومنعها، وتحليل دور الصندوق في العديد من الأزمات المالية وآثارها على العديد من البلدان، وبالتالي ضرورة إجراء إصلاح جذري ورسم مسار جديد للصندوق، ليصبح مؤسسة عالمية تتسم بالعدالة وتراعي مصالح بلدان العالم أجمع به شقيه المتقدم والنامي، وهذا يتطلب رؤية جديدة أكثر عدالة وأكثر تعاوناً، وتختلف تماماً عن الرؤى الوضعيّة التي فشلت في إقامة نظام اقتصادي عالمي يتسم بالعدالة والكفاءة والاستقرار. وهذه الأفكار هي ما يتقاطع مع بحثنا برصد جديد للواقع الحالي ومواكبة ما تمّ وما سيكون في مرحلة الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية.

المقدمة

كتب ميلتون فريدمان¹²: "وحدها الأزمة-الواقعة أو المنظورة- هي التي تحدث تغييراً فعلياً، فعند حدوث تلك الأزمة، تكون التدابير المتخذة منوطة بالأفكار المحيطة. تلك هي وظيفتنا الأساسية، على ما أعتقد: أن نطور البدائل للسياسات الموجودة، وأن نبقي تلك البدائل قائمة ومتوفرة حتى يصبح المستحيل سياسياً حتمية سياسية".

لا يخفى علينا أن الأحداث الرئيسية الثلاثة الأولى -مؤتمر باريس للسلام 1919، والكساد العظيم 1929-1939، والحرب العالمية الثانية 1939-1945- جعلت إنشاء مؤسسة مالية متعددة الأطراف ضرورة حتمية لإنقاذ الاقتصاد العالمي، وحددت أهدافاً واضحة للشكل الذي ستتخذه هذه المؤسسة، ليتمخض عنها ولادة صندوق النقد الدولي (الصندوق؛ IMF)، الذي تسببت الأحداث اللاحقة لإنشائه في تغيير ممارساته بطرق مختلفة ليظل وثيق الصلة بالعالم المتغير، فقد دأب على التكيف مع الاحتياجات المتغيرة لبلدانه الأعضاء، خاصة خلال الثلاثين عاماً الماضية، حيث عزز جهوده في التصدي للأزمات الاقتصادية.

يدرس بحثنا تطور الفكر الاقتصادي لصندوق النقد الدولي، كخطوة نوعية لتحديث أدواته وسياساته التي يستخدمها في منع الأزمات وحلّها، فنراه عدل سياساته هذه لتكون الأولوية للنمو والحد من الفقر، ومعالجة المديونية الحرجة لبلدانه الأعضاء، كما عدل إطار عمله الرقابي على أسعار الصرف والقطاع المالي، وقام بزيادة الإقراض وما يتعلّق به من سياسات لاستدامة موارده وحفظها من الضياع وكفاية احتياطاته، وفي هذا السياق عمل على إصدار مجموعات من حقوق السحب الخاصة ترافقت بتطورات عديدة في مجال تخصيصها وتوجيهها، كما بسط الشرطية Conditionality المصاحبة لبرامجه، واستحدث أدوات للتمويل، ووضع برامج للإنذار المبكر، وحسّن طرق توفير البيانات ونشرها.

¹² ميلتون فريدمان ولد عام 1912 وتوفي عام 2006، وهو اقتصادي وأكاديمي أمريكي، نال درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كولومبيا، وحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1976، ودرس في جامعة شيكاغو نظرياته الاقتصادية الداعمة للسوق الحرة معارضاً بذلك الكينزيين، فهو لم يكن مؤمناً بصندوق النقد والبنك الدوليين؛ لأنهما المثال الأوضح لتدخل الشركات الكبرى في مؤشرات السوق الحرة، كما درس أفكاره في التصرف السريع والخاطف عند وقوع أزمة ما للحصول على أفضل النتائج قبل استيقاظ المجتمع المرهق من الصدمة. راجع: كلاين، نعمومي. (2011). عقيدة الصدمة صعود رأسمالية الكوارث. ترجمة: نادين خوري. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. الطبعة الثالثة. ص: 15 وما بعدها وص: 234. بيروت. لبنان. (من الآن فصاعداً: كلاين، 2011).

ومع تطوّر المشهد العالمي نجده يساعد بلدانه الأعضاء على معالجة قضايا الحوكمة، والتحوّل الرّقمي، والتكيّف مع المناخ، وما إلى ذلك من القضايا البالغة التأثير في الاقتصاد الكلي، إلى جانب تقديم المشورة بشأن السياسات الاقتصادية، كلّ ذلك تعبيراً منه عن التزامه بالولاية الموكلة إليه لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي.

كما يتناول البحث دراسة ومتابعة سياسات صندوق النقد الدولي، ورصد تطوّراتها، خلال الأزمات الاقتصادية العالمية التي واجهها، وصولاً إلى أزمة كورونا العالمية، لا لأنها أزمة صحيّة اعتُبرت الأشد والأعنف منذ الكساد الكبير، ولكن لأنها وبمعطياتها غيّرت الكثير من سياسات الصندوق، بل وفتت نظره إلى قضايا اجتماعيّة، وتطورات تقنيّة ألزم بمواكبتها، لم تكن ضمن اختصاصه في باكورة عمله، وممارساته لأنشطته ووضعه لسياساته النقديّة المرتبطة ببلدانه الأعضاء، ونجد أنّ أزمة كورونا نقطة تحول هامّة ألقت بظلالها على فكر الصندوق من الداخل، قبل أن تمسّ سياساته المتبّعة والمطوّرة عبر الزمن مع تلاحق الأزمات الاقتصادية العالمية التي عالجها.

وأخيراً يؤكّد بحثنا على قول ماري فرانس ليريتو في وصف صندوق النقد الدولي: "سواء اعتبر طبيب الاقتصاديات المريضة، أم المعلم بعقليّته الاقتصادية التقليديّة، أم الدّركي حارس النّظام الاقتصادي الدولي، أو قائد جوقّة اقتصادية على المسرح العالمي، فإنّ الصندوق يراقب في أي وقت السياسات الاقتصادية،..... ويبحث على إعادة هيكلة اقتصاديات بلدان العالم الثالث،..... بغاية تطبيع وتكييف الاقتصاديات والمجتمعات وفق نسق دولي، فإنّه يؤثر بنفوذه الحاسم بقدر ما هو جدل وخلاف على مستقبل هذه المجتمعات."¹³

¹³ ليريتو، ماري فرانس. (1993). الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث. ترجمة: هشام متولي. الطبعة الأولى. دمشق. سورية. دار طلاس. عدد الصفحات: 296. ص: 24. (من الآن فصاعداً: ليريتو، 1993)

إشكالية البحث:

يثير البحث إشكالية أساسية تتمثل بتحديد دور صندوق النقد الدولي في إيجاد الحل الأمثل للآزمات الاقتصادية العالمية بما فيها أزمة كورونا التي طالت اقتصادات العالم أجمع، واختبار إمكانياته وسياساته في إدارة الآزمات، وبالتالي عرض سياساته السابقة واللاحقة التي تثير التساؤلات التالية:

1. ماهي الطبيعة القانونية للآزمة التي تستوجب تدخّل الصندوق؟
2. ما هي تداعيات الآزمات الاقتصادية العالمية على عمل الصندوق؟
3. ما هو دور صندوق النقد الدولي في التصدي للآزمات قبل أزمة كورونا؟
4. هل بقيت سياساته نفسها دون تغيير منذ إنشائه أم أنها تطورت مستفيدة من الآزمات التي اعترضته؟
5. هل كانت سياساته عادلة ومنتجة لدى البلدان الأعضاء المستفيدة؟
6. هل هي نفسها السياسات التي اتبّعها للتصدي لآزمة كورونا؟
7. ما هي التّهديدات والمخاطر من انتشار فيروس كورونا على الأنشطة الاقتصادية؟
8. من أين يأتي الصندوق بالأموال اللازمة لتمويل البلدان الأعضاء؟
9. ما هي آليات الصندوق المستحدثة للتصدي ومعالجة الآزمات الاقتصادية العالمية وخصوصاً أزمة كورونا؟
10. وأخيراً هل وُفّق الصندوق في دوره كحارس على الاقتصاد العالمي؟

فرضيات البحث:

صندوق النقد الدولي هو المؤسسة المالية الأهم والمعنية بالمحافظة على الاقتصاد العالمي؛ محمياً من التدهور والانهيّار، لما له من دور حاسم في تنظيم السيولة النقدية الدولية، من خلال رقابته على سعر صرف عملات بلدانه الأعضاء، وتقديم الإرشادات المناسبة من قبل موظفيه المختصين، وذلك لمساعدة هذه البلدان عند

تعرضهم لأزمات حادة يصعب تجاوزها، وحماية موازين مدفوعاتهم، وبالتالي الحفاظ على التعامل الاقتصادي والتجاري بين بلدان العالم من خلال دعم الثقة التي تمنح للبلدان الأعضاء الملتزمين بسياساته.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقديم تحليل شامل لدور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات الاقتصادية العالمية، وتقييم فعالية سياساته وأدواته في التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والمالية العالمية، ورصد تطوّر سياساته للتنبؤ بالأزمات والتّصدي لها ومعالجتها، وبيان حقوق البلدان الأعضاء في الصندوق والآليات المتاحة له لتقديم الدّعم الأمثل لتجنب الركود والكساد الاقتصادي، وبالتالي عرضها من النّاحية القانونية، والنّاحية العمليّة، وتبسيط الضوء على الجوانب الإيجابية فيها والسّلبية خصوصاً، بغية تلافيتها والاستفادة منها واعتمادها كدروس هامة، لضمان الاستقرار الاقتصادي والرّخاء العالمي الذي طالما جعله الصندوق من أولى أهدافه، مع التّركيز على تطوّر هذه السياسات في ضوء الأزمات التاريخية والحديثة مثل أزمة كورونا.

أهمية البحث:

تستمد هذه الدّراسة أهميتها من الموقع الهام والقوي الذي يحتلّه صندوق النقد الدولي في السّاحة الدّوليّة باعتباره مؤسسة دوليّة مهمتها الأساسيّة حماية الاستقرار الاقتصادي والمالي والعالمي، عن طريق مساعدة بلدانه الأعضاء في الحد من التّعرض للأزمات الماليّة والاقتصاديّة، وتقديم الدّعم المالي لها للوقاية منها أو علاجها في حال عدم التّمكن من تفاديها، كما تتبع أهميّة البحث من الظّرف الرّاهن العالمي، ومعرفة طبيعة هذا الظّرف بالنسبة لصندوق النقد الدولي، الذي يُمكن من خلاله تحديد دور الصندوق وما يترتب عليه من حقوق والتّزامات لسد الفجوة التي تسببها الأزمات الاقتصادية العالميّة وعلى الأخص الوباء العالمي الذي جاء به فيروس كورونا (كوفيد-19)، والذي يمثّل أكبر أزمة صحيّة وكرثة اقتصاديّة طالت اقتصادات جميع البلدان النّامية منها والمتحضّرة دون استثناء.

حدود البحث:

يختص البحث بدراسة سياسات صندوق النقد الدولي اللاحقة للأزمات الاقتصادية العالمية بشكل عام، مع التركيز على تطوّر هذه السياسات خلال معالجته لأزمة كورونا منذ عام 2020 ولغاية عام 2022، ومواكبة تبعاتها على بلدان العالم.

منهجية البحث:

من أجل الوصول إلى أهداف بحثنا سنقوم باتباع المنهج التحليلي، من خلال تحليل السياسات السابقة لصندوق النقد الدولي، وتحليل نصوصه القانونية ذات الصلة بالموضوع، وذلك لاستنباط الأحكام والنتائج القانونية، وللإجابة عن الإشكاليات التي يثيرها البحث. وسنعمد المنهج المقارن للوصول للدروس المستفادة من الأزمات السابقة.

خطة البحث:

بدأ البحث بتناول مفهوم الأزمات الاقتصادية العالمية المؤثرة في سياسات صندوق النقد الدولي بالوقوف على طبيعتها وتحديد أنواعها وأسبابها وأشكالها وفق منظور صندوق النقد الدولي، وكذلك طبيعتها القانونية بالاستناد إلى اتفاقية الصندوق ليصل إلى تحديد طبيعة أزمة كورونا، ثم انتقل لبحث في تداعياتها الاقتصادية وآثارها على عمل الصندوق، لبحث بعدها في سياسات معالجة الصندوق لهذه الأزمات للحفاظ على دوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي وفق ما يتاح له من موارد وآليات وبرامج، بذل جهوداً حثيثة لتطويرها لتتناسب مع طبيعة الأزمات الاقتصادية التي واجهها مع التركيز على أهم التطورات التي طالت سياساته لمعالجة أزمة كورونا، واختتم البحث بجملة من النتائج والمقترحات؛ وفقاً للتقسيم التالي:

الفصل الأول: مفهوم الأزمات الاقتصادية العالمية المؤثرة في سياسات صندوق النقد الدولي

المبحث الأول: طبيعة الأزمات الاقتصادية التي يعالجها صندوق النقد الدولي.

المطلب الأول: تصنيف الأزمات الاقتصادية وفق مفهوم صندوق النقد الدولي.

المطلب الثاني: الطَّبيعة القانونيّة للأزمة في اتفاقية صندوق النِّقد الدولي.

المبحث الثاني: الدَّعايات الاقتصادية للأزمات الاقتصادية العالميّة.

المطلب الأول: تداعيات الأزمات الاقتصادية العالميّة على التَّجارة الدوليّة.

المطلب الثاني: تداعيات الأزمات الاقتصادية العالميّة على السِّياسات الماليّة والنَّقديّة.

المبحث الثالث: آثار الأزمات الاقتصادية العالميّة في عمل صندوق النِّقد الدولي.

المطلب الأول: استجابة صندوق النِّقد الدولي للأزمات الاقتصادية العالميّة

المطلب الثاني: استجابة مشروطيّة صندوق النِّقد الدولي للأزمات الاقتصادية العالميّة.

الفصل الثاني: سياسات معالجة صندوق النِّقد الدولي للأزمات الاقتصادية العالميّة

المبحث الأول: موارد صندوق النِّقد الدولي التَّمويليّة لمعالجة الأزمات الاقتصادية العالميّة.

المطلب الأول: إصلاحات موارد صندوق النِّقد الدولي الأساسيّة.

المطلب الثاني: إصلاحات موارد صندوق النِّقد الدولي الاحتياطيّة.

المطلب الثالث: الحسابات التي يديرها صندوق النِّقد الدولي.

المبحث الثاني: آليات صندوق النِّقد الدولي في معالجة الأزمات الاقتصادية العالميّة.

المطلب الأول: سياسات الإقراض غير المُيسَّر.

المطلب الثاني: سياسات الإقراض المُيسَّر.

المطلب الثالث: تسهيل الصَّلاية والاستدامة RSF.

المبحث الثالث: السِّياسات الإشرافيّة والتنظيميّة في صندوق النِّقد الدولي لمعالجة الأزمات الاقتصادية العالميّة

المطلب الأول: سياسات صندوق النِّقد الدولي الرّقابيّة.

المطلب الثاني: سياسات صندوق النِّقد الدولي التَّنظيميّة.

المطلب الثالث: المشورة بشأن السِّياسات في صندوق النِّقد الدولي.

الفصل الأول

مفهوم الأزمات الاقتصادية العالمية المؤثرة في سياسات صندوق النقد الدولي

تعد الأزمات الاقتصادية العالمية ظاهرة معقدة تتداخل فيها العديد من العوامل الداخلية والخارجية، مما يفرض تحديات كبيرة على الاقتصادات الوطنية والدولية.

يلعب صندوق النقد الدولي دوراً حيوياً في استقرار الاقتصاد العالمي، ويكتسب هذا الدور أهمية خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية التي تتطلب استجابات فعالة وسريعة للحفاظ على التوازن الاقتصادي والنقدي. يهدف هذا الفصل إلى استعراض وتحليل الأبعاد النظرية لمفهوم الأزمات الاقتصادية العالمية وتأثيرها في سياسات صندوق النقد الدولي، مع التركيز على طبيعة الأزمات الاقتصادية وأسبابها وأشكالها المختلفة، وكذلك التداعيات الاقتصادية المترتبة عليها والاستجابة المؤسسية للصندوق لهذه الأزمات.

سيتناول الفصل من خلال مباحثه المختلفة دراسة طبيعة الأزمات الاقتصادية التي يعالجها صندوق النقد الدولي، وتصنيف هذه الأزمات وفق مفهوم الصندوق، وتحديد أنواعها وأسبابها والعوامل المؤثرة فيها. كما يستعرض الطبيعة القانونية للأزمة كما ترد في اتفاقية صندوق النقد الدولي، مع تسليط الضوء على الحالات الاستثنائية والطوارئ وغير المتوقعة للأزمات، بالإضافة إلى دراسة خاصة لأزمة كورونا الاقتصادية العالمية.

كما يتطرق الفصل إلى تحليل التداعيات الاقتصادية للأزمات على التجارة الدولية، والسياسات المالية والنقدية، وذلك قبل وبعد أزمة كورونا، مع إبراز الأثر البالغ لهذه الأزمة على الاقتصاد العالمي.

وختاماً يبحث في آثار الأزمات الاقتصادية العالمية في عمل صندوق النقد الدولي واستجاباته المختلفة، سواء على مستوى السياسات العامة أو على مستوى مشروطية الصندوق. بحيث يتم تحليل استجابة الصندوق للأزمات قبل وبعد أزمة كورونا، مع دراسة تطوّر مشروطية الصندوق. بحيث يتم تحليل استجابة الصندوق للأزمات.

من خلال هذا الاستعراض الشامل، نسعى إلى تقديم فهم معمق لدور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية، واستراتيجياته المتبعة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتحديات التي يواجهها في هذا السياق.

المبحث الأول

طبيعة الأزمات الاقتصادية التي يعالجها صندوق النقد الدولي

الأزمة الاقتصادية هي فترة انقطاع في مسار النمو الاقتصادي¹⁴، شغل تحليلها جهود اقتصاديين بارزين، كان لهم أثرهم بما أسسوه من مدارس فكرية اقتصادية، رصدت وحلّلت النظام الاقتصادي العالمي وما أصابه من أزمات، فنجد آدم سميث يقف متصدراً بأفكاره على القمة أثناء فترات الأداء الاقتصادي القوي، بينما يعلو كينز وماركس بمذهبيهما أثناء الأزمات وفترات الكساد التابعة لها، في حين يرى اقتصاديون آخرون أنّ مذهب فريدمان النيوليبرالي هو الأفضل¹⁵.

من الضرورة بمكان، للوصول إلى أهداف بحثنا في سياسات صندوق النقد الدولي الخاصة بمعالجة الأزمات الاقتصادية، الإطلاع على وجهات نظر المدارس الفكرية الأربعة (الكلاسيكية، والليبرالية، والكينزية، والليبرالية الحديثة)، لإيضاح النهج الذي يهتدي به الصندوق عند صياغته لسياساته الاقتصادية، الداعمة لدوره الفعال الذي لا يعطي الثمار المرجوة منه إلا بالتعاون مع حكومات بلدانه الأعضاء والجهات ذات الصلة في إدارة هذه الأزمات.

إنّ المدرسة الكلاسيكية التي أسسها آدم سميث عرّفت الأزمة الاقتصادية¹⁶: على أنها حالة اضطراب أو تعثر في الاقتصاد ينشأ عنها تدهور في الإنتاج والتوظيف والدخل، بحيث يتمّ التعامل معها بشكل طبيعي كجزء من دورة

¹⁴ أرنولد، دانييل. (1992). تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم. ترجمة عبد الأمير شمس الدين. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. بيروت. لبنان. ص: 12. (من الآن فصاعداً: أرنولد، 1992).

¹⁵ سكويسين، مارك. (2018). الثلاثة الكبار في علم الاقتصاد آدم سميث.. كارل ماركس.. جون ماينارد كينز. ترجمة: مجدي عبد الهادي. طبعة أولى. المركز القومي للترجمة. الترقيم الدولي: 9-0663-92-977-978-I.S.B.N. القاهرة. مصر. ص: 281. (من الآن فصاعداً: سكويسين، 2018)

¹⁶ يحدد سميث ثلاثة عناصر تحكم السوق ممثلاً بها خصائص النموذج الكلاسيكي، هي الحرية والمنافسة والعدالة. للمزيد انظر: سكويسين، 2018. ص: 34 وما بعدها.

أطلق سميث على مدرسته الكلاسيكية اسم (دعه يعمل دعه يمر)، بينما اعتمدت مدرسة ماركس الفكرية الخاصة على رأس المال. التي عارضت بنظامها نظام دعه يعمل. للمزيد راجع: سكويسين، 2018. ص: 100. كما رفض أيضاً كينز مبدأ دعه يمر كمبدأ عام ينظم المجتمع. راجع: سكويسين، 2018. ص: 201.

اقتصادية تحدث بشكل دوري بين فترات النمو والركود، لذلك تعتبر هذه المدرسة أن الأسواق والأسعار ستتعاوى بمرور الوقت دون الحاجة إلى تدخّل حكومي كبير.¹⁷

بينما الأزمات الاقتصادية من منظور ماركس تُعدّ أزمات إفراط في الإنتاج وهي ليست أزمات نقدية أو مالية¹⁸، فقد عرّفها المدرسة الليبرالية بقيادة فريدرش هايك وكارل ماركس: أنها ناتجة عن التدخّل غير الضروري للحكومة في الاقتصاد، وتؤكد أن الأزمات تحدث عندما تتدخّل الحكومة بشكل زائد في السوق من خلال تنظيم الأسعار أو تقديم الدعم المالي أو فرض الرقابة الزائدة، بالتالي تعتبر أن الحل الأمثل هو التقليل من دور الحكومة وترك الأسواق تعمل بحرية.¹⁹

ومن جهة أخرى، عرّفها جون ماينارد كينز: على أنها حالة من الركود الاقتصادي تتميز بتدني النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، والتي يمكن أن تستمر لفترات طويلة، وبالنسبة له، لا تنحصر الأزمة فقط في الفترات القصيرة، بل يمكن أن تمتد لفترات أطول إذا لم تُتخذ إجراءات مناسبة لتحفيز الطلب الاقتصادي، حيث يجب على الحكومة التدخل من خلال زيادة الإنفاق الحكومي، أو خفض أسعار الفائدة لتحفيز الاستثمار والإنفاق الخاص وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.²⁰

أمّا ميلتون فريدمان ومدرسته الليبرالية الحديثة²¹ تعاملت مع الأزمات على أنها تحدث نتيجة اختلالات في السوق أو عدم كفاية المنافسة، وفي هذا السياق، تعتقد أن الأزمات يمكن تجاوزها من خلال تعزيز الحرية الاقتصادية وتعزيز النفوذ التنافسي، فالحكومة يجب أن تقوم بدورها في توفير بنية تحتية قوية للأسواق وضمان التنافس الصحيح.

¹⁷ راجع: سكوبين، 2018، ص-ص: 26-27.

¹⁸ راجع: أرنولد، 1992، ص: 138.

¹⁹ راجع: أرنولد، 1992، ص: 132. وراجع: سكوبين، 2018، ص: 97 وما بعدها.

²⁰ راجع: أرنولد، 1992، ص: 162. وأيضاً راجع: سكوبين، 2018، ص-ص: 207-208.

²¹ انتقد فريدمان استخدام كينز للحكومة باعتبارها عجلة التوازن في الاقتصاد الكلي، وكان مع وزملاؤه في جامعة شيكاغو الآباء الفكريين لحرية إزالة القيود المعاصرة. راجع كتاب: إيكس، ألفريد الابن. (2014). الاقتصاد العالمي المعاصر منذ عام 1980. ترجمة أحمد محمود. ط: 1.

المركز القومي للترجمة. الترقيم الدولي: 5-347-718-977-978-I.S.B.N. القاهرة، مصر. ص: 151.

وهناك من عرّف الأزمات المالية بأنها التذبذبات العميقة التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية، وعلى حجم إصدار وأسعار الأسهم والسندات، وإجمالي القروض والودائع المصرفية، ومعدل الصرف، فهي تعبّر عن انهيار شامل في النظام النقدي والمالي، لذلك تعرّف على أنّها أحداث فجائية، متعدّدة المصادر وليست من طبيعة واحدة، لها تأثيرات متباينة، تحتاج مواجهتها وتدارك آثارها ردود فعل سريعة لتجنب تفاقم نتائجها وآثارها، في ظل محدودية المعلومات وضيق الوقت والإمكانات.²²

وما استنتجته من خلال التحليل والمقارنة بين آراء المفكرين الاقتصاديين وتعريفهم: أنّ الأزمة الاقتصادية هي فوضى عارمة أو حالة استثنائية متعدّدة الأوجه، تصيب الاقتصاد بتأثيرات عميقة وشاملة، متسببة في توقّف أو تباطؤ ملحوظ في أنشطة الإنتاج والاستثمار والتجارة، كما تتميز بتراجع حاد في النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وتقلّبات كبيرة في الأسواق المالية والأسعار، وهي تنشأ نتيجة لعوامل متعدّدة مثل انهيار السوق، وتدهور الثقة، واضطرابات في القطاع المالي، وأزمات سياسية، أو حتّى أحداث طبيعية أو صحية غير متوقّعة، كما تتجلى تأثيراتها في تقلّبات الأوضاع المالية والاقتصادية، حيث يصاحبها انخفاض حاد في الإنتاج، وتضاؤل الطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تكبّد خسائر كبيرة للشركات والأفراد، بحيث يتطلب التغلب على هذه الأزمات جهوداً مشتركة من قبل الحكومات والمؤسسات الاقتصادية والمجتمع في مجمله، ويتضمّن إجراءات إصلاحية وتدابير اقتصادية لاستعادة الاستقرار وتحفيز النمو المستدام.

وبناءً على ذلك، نجد أنّ الوضع الاقتصادي المتغيّر والتحدّيات المتعدّدة تتطلّب من صندوق النقد الدولي اتّباع نهج شامل يدمج بين مختلف الأفكار والنهج، نظراً لطبيعة المهام الملقة على عاتقه، والتطوّر المستمر للظروف الاقتصادية والسياسية حول العالم.

وبما أنّ الأزمات الاقتصادية تشكّل أحد التحدّيات البارزة التي يمتد تأثيرها العميق والواسع النطاق إلى كافة الاقتصادات على مستوى العالم.

²² كورتل، فريد، ورزق، كمال. (د.ت). الأزمة المالية مفهومها أسبابها انعكاساتها على البلدان العربية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. عدد: 20-أ. ص: 6. بغداد: العراق. (من الآن فصاعداً: كورتل، ورزق، الأزمة المالية مفهومها أسبابها انعكاساتها على البلدان العربية).

ويمثل صندوق النقد الدولي أهم المؤسسات الرائدة في مجال معالجة الأزمات الاقتصادية بما يقدمه من دعم مالي واستشارات للبلدان التي تواجه تحديات اقتصادية استثنائية.

لذلك من الضروري فهم طبيعة الأزمات التي يتدخل الصندوق للمساهمة في التخفيف من حدتها وعلاجها، بما تحمله من تنوع وتعقيد، وما تشكله من تحديات للنمو والاستقرار الاقتصادي، ويتم ذلك عن طريق تسليط الضوء على الأزمات من وجهة نظر الصندوق وتصنيفاتها حسب (نوعها، أسبابها، وأشكالها)، إلى جانب تحديد طبيعتها (الاستثنائية أو الطارئة غير المتوقعة) بموجب ما ورد في اتفاقية تأسيسه من مصطلحات ونصوص، ثم الوقوف على أزمة كورونا لتحديد طبيعتها.

المطلب الأول: تصنيف الأزمات الاقتصادية وفق مفهوم صندوق النقد الدولي.

يعتمد تصنيف الأزمات المالية الاقتصادية عادةً على اعتبارين أساسيين هما: نوعية الأزمة ومسبباتها. وقد تبني صندوق النقد الدولي التصنيف على أساس نوعية الأزمة، الذي أتاح له فرصة التنبؤ بالأزمة، وبالتالي اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي آثارها السلبية، وذلك دون أن يتجاهل الأسباب المؤدية لها، التي عدت الخطوة الأهم في العلاج وصياغة السياسات الإصلاحية، بالإضافة إلى ذلك وضع إطاراً لأشكال الأزمات، كما سيتضح لنا لاحقاً.

الفرع الأول: أنواع الأزمات الاقتصادية وفق مفهوم صندوق النقد الدولي.

صُنِّفَت الأزمات الاقتصادية المالية وفقاً لصندوق النقد الدولي إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

أولاً: أزمة العملات أو أزمة النقد الأجنبي: تحدث عندما تُصبح العملة الوطنية غير قادرة على الحفاظ على قوتها الشرائية وقيمتها في الأسواق الدولية، مما يسبب تفاقم التضخم والعجز في الميزان التجاري، الذي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي واستقرار الاقتصاد، وتتعدد أسباب وجود هذا النوع من الأزمات، بحيث نذكر منها:

1. تراجع الطلب على العملة المحلية.

2. تداولات غير متوازنة مع العملات الأجنبية.

3. وتأثيرات سلبية ناتجة عن تغيّرات الأوضاع الاقتصادية العالمية.

تحدث عادةً عند وجود مضاربات على الصّرف، حيثُ تؤدي هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى هبوط حاد في قيمتها، مما يجبر البنك المركزي على بيع حصص ضخمة من احتياطاته للدفاع عن عملته، الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف قدر كبير من الاحتياطات الأجنبية.²³

تعدّ أزمة البيزو المكسيكي عام 1994 أبرز مثال على هذا النوع من الأزمات الاقتصادية المالية، فقد نشأت نتيجة تراكم المشاكل الاقتصادية والمالية في المكسيك على مرّ السنوات، مثل العجز في الميزان التجاري وارتفاع معدلات التضخم، مما أدّى إلى انهيار قيمة البيزو المكسيكي مقابل الدولار الأمريكي، وبالتالي تسبّب في انهيار اقتصادي ومالي حاد، اضطرت الحكومة المكسيكية حينها إلى تعويم عملتها ورفع أسعار الفائدة بشكل كبير للتصدي لهذه الأزمة، هذا ما استدعى موافقة صندوق النقد الدولي على التمويل والدعم المالي للمكسيك بقيمة بلغت حوالي 17.8 مليار دولار أمريكي، بالإضافة إلى تقديم المشورة والاستشارات الاقتصادية لمساعدتها على استعادة استقرار اقتصادها، بحيث تمّ تطبيق إصلاحات هيكلية وسياسات اقتصادية لتحسين مؤشرات الاقتصاد المكسيكي وتقوية الاستقرار المالي.²⁴

من جهة أخرى، بدأت أزمة النقد في الجمهورية العربية السورية منذ عام 2011، سببتها الحرب الدائرة والعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية، حيث شهدت الليرة السورية انهياراً حاداً مقابل الدولار الأمريكي، زادت أزمة كورونا من حدّته، هذا الانخفاض الكبير تسبّب في تضخم مفرط أضرّ بمعيشة المواطنين لما تبعه من ارتفاع في أسعار السلع الأساسية يُعد الوقود والمواد الغذائية والدوائية من أهمّها، ممّا أدّى إلى تدهور الاقتصاد الذي قاد إلى

²³ بوزيت، أسماء، وقرموعي، منى. (2014). دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية-دراسة حالة الأزمة المالية العالمية 2008.- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية. قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة جيجل. الجزائر. ص:100. (من الآن فصاعداً: بوزيت، وقرموعي، 2014). أخذت عن، هيلبرز، بول، وكروجر، راسل، وموريتي، ماريتا. (2002، سبتمبر). مؤشرات الحيلة الكلية وأدوات جديدة لتقييم سلامة النظام المالي. مجلة التمويل والتنمية. صندوق النقد الدولي. ص:6. (ملف غير موجود على النت).

²⁴ بكادي، مسعود، وعزيزي، أحمد عكاشة. (2015/12/10). الأزمات المالية في دولة المكسيك (الأسباب، العلاج والدروس المستفادة). مداخلة في ملتقى دولي حول: إدارة الأزمات في الوطن العربي-الواقع والتحديات- المحور الخامس: عرض تجارب بعض الدول في إدارة الأزمات. D Space. الجزائر. ص:7. على الرابط:

إغلاق العديد من الشركات وفقدان الوظائف، تفاقم معه الفقر والبطالة، ولاشك أن عدم الثقة في النظام المالي المحلي دفع العديد من الأشخاص إلى تحويل أموالهم إلى عملات أجنبية للحفاظ على قيمتها، مما زاد من استنزاف العملة الأجنبية، هذا ما دفع الحكومة السورية إلى فرض قيود على استخدام العملات الأجنبية مع تدخلها الدائم لتحديد سعر صرف رسمي يتمشى مع واقع السوق السوداء، ما نجده في الأزمة السورية غياب واضح لتدخل الصندوق لعدم توفر خطة اقتصادية واضحة لتنفيذ إصلاحات هيكلية مثلاً تمكنه من دعمها كأحد الشروط المطلوبة لدعم برامج الصندوق، حيث أشار في تقاريره السنوية منذ عام 2011 إلى عدم توافر البيانات والإحصاءات المطلوبة عن سورية، كما غابت فرق الموظفين التابعة للصندوق المسؤولة عن مباشرة مهامه في البلدان الأعضاء لسوء الأوضاع الأمنية، ناهيك عن العقوبات الاقتصادية وانحدار نسبة دخل الفرد إلى مستويات يصعب معها الارتباط بأي من برامج الصندوق، في المقابل نجد الحكومة السورية اتخذت مساراً مختلفاً في مواجهة أزماتها الاقتصادية، معتمدة على الحلفاء الدوليين بدلاً من المؤسسات الاقتصادية.

ثانياً: أزمة البنوك أو الأزمات المصرفية: تعبّر عن اختلالات النظام المصرفي وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته أمام مودعيه، أي تعرّض القطاع المصرفي لصدمة تؤثر سلباً على استقراره المالي؛ وتؤدي إلى تراجع الثقة فيه، وتتضمن هذه الصدمات تدهور محفظة القروض، أو انهيار سوق العقارات، أو تعرّض المصارف لمخاطر عالية في الأسواق المالية العالمية، مما يحتم تدخل الحكومة أو السلطة النقدية المسؤولة عن تقديم المساعدات للوحدات البنكية المتعثرة، وتقديم الحماية الكافية لبقية الجهاز بما يضمن عدم انهياره بشكل تام. ولا شك أن الصندوق هو الملاذ الرئيس والأهم في مثل هذه الأزمات.

في عام 2008 واجه العالم أزمة مالية عالمية تعود جذورها إلى انهيار سوق الرهن العقاري الأمريكي²⁵، حين منحت قروض رهنية لعدد كبير من المقترضين دون مراعاة تمويلهم الفعلي وقدرتهم على سداد هذه القروض، وعندما بدأت أسعار العقارات في الهبوط قام المقترضون بالتخلف عن سداد القروض، تسبّب ذلك حتماً في

²⁵ راجع: كورتل، ورزيق، الأزمة المالية مفهومها أسبابها انعكاساتها على البلدان العربية. ص: 12.

تصاعد الخسائر لدى صناديق التحوط والصناديق السيادية وشركات التأمين والبنوك والمؤسسات المالية²⁶، وإنّ انتشار العدوى السريع الذي طال الاقتصاد العالمي استدعى مشاركة الصندوق بكل ما استطاع من برامج وسياسات لإنقاذ بلدان العالم من تداعيات هذه الأزمة، وسيتم توضيح ذلك بالفصول التالية.

في المقابل تعكس الأزمة المصرفية في لبنان التحديات التي يواجهها صندوق النقد الدولي عند التعامل مع نظم مالية منهارّة تتطلّب إصلاحات هيكلية عميقة وسط بيئة سياسية معقدة، فقد انفجرت الأزمة عندما تراجعت تدفّقات العملات الأجنبية، وبدأت تتفاقم منذ عام 2019 نتيجة تراكمات طويلة من السياسات المالية غير المستدامة والفساد، ممّا أدى إلى شح السيولة وفرض قيود على سحب الأموال بالعملات الأجنبية، فتدهورت قيمة الليرة اللبنانية بشكل كبير، وانهار النظام المصرفي نتيجة تخلف الحكومة عن سداد الديون السيادية، حاول الصندوق التّدخل عبر تقديم برنامج مساعدات للبنان، لكن المفاوضات تعثّرت بسبب عدم توافق الأطراف اللبنانية حول الإصلاحات المطلوبة، وغياب استراتيجية للنظام المصرفي ذات مصداقية وقابلية للاستمرار مالياً، فالأزمة في لبنان تتطلّب إصلاحات جذرية تشمل إعادة هيكلة النظام المصرفي، إصلاح المالية العامة، وتعزيز الشفافية، وغياب الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يعدّ العدوان على غزّة جزءاً منه يعيق تنفيذ هذه الإصلاحات، رغم ذلك، لا يزال الصندوق ملتزماً بدعم لبنان بعد بذلها لجهد أكبر في تنفيذ المطلوب من حوكمة وشفافية ومساءلة لإحراز تقدّم واضح وتمكين التعافي، وهو ما تظهره مناقشات المادة الرابعة من اتفاقية الصندوق والمقررة في كانون الأوّل 2024²⁷.

²⁶ قصبة، نبال محمود. (2012). إشراف أ.د. حسين الفحل. تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة الأسباب والتداعيات والعلاج. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. مج: 28. عدد: 1. ص: 547 من المجلة. كلية الاقتصاد جامعة دمشق. دمشق: سورية.

²⁷ صندوق النقد الدولي. (23 مايو، 2024). خبراء صندوق النقد الدولي يختتمون زيارتهم إلى لبنان. بيان صحفي رقم 24173. واشنطن. أمريكا. على الرابط:

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2024/05/22/pr24173-lebanon-imf-staff-concludes-visit>

(من الآن فصاعداً: صندوق النقد الدولي، 23 مايو، 2024، خبراء صندوق النقد الدولي يختتمون زيارتهم إلى لبنان).

ثالثاً: أزمة الديون أو الدين الخارجي: تحدث هذه الأزمة عندما تتراكم الديون بشكل غير مستدام لدى بلد معين، فتكون هذه الديون إما سيادية²⁸ تعجز فيها الدولة عن خدمة ديونها الخارجية (ديون الحكومة)، أو خاصة (ديون القطاع الخاص)، ويمكن أن تؤدي إلى تحديات مالية واقتصادية خطيرة مثل زيادة معدلات الفائدة، وتدهور الاقتصاد، وصعوبة تسديد الديون، فيتوقف المقرض عن السداد، أو يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة²⁹. ففي عام 2010، واجهت اليونان أزمة من هذا النوع نتيجة تراكم الديون الحكومية وتفاقم العجز المالي، تسببت هذه الأزمة في تراجع قيمة اليورو وتفاقم الوضع الاقتصادي في اليونان، وقد شارك صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي في تقديم حزمة إنقاذ مالي لليونان تتضمن دعماً مالياً كبيراً مقابل تنفيذ إصلاحات اقتصادية ومالية جذرية³⁰.

الفرع الثاني: أسباب الأزمات الاقتصادية وفق مفهوم صندوق النقد الدولي.

الأزمات الاقتصادية لا تحدث في فراغ؛ بل هي نتاج تداخل معقد لعوامل مختلفة قد تكون داخلية تتعلق بسياسات الدولة واقتصادها، أو خارجية تتعلق بالصدمات التي تتعرض لها من البيئة الدولية. إن فهم هذه الأسباب يساعد في تحليل الأزمات والتنبؤ بها واتخاذ التدابير اللازمة للحد من تأثيراتها السلبية.

²⁸ الديون السيادية: هي إجمالي الديون المترتبة على دولة ما، وترتبط بشكل مباشر بالسياسة المالية وبشكل أخص الموازنة السنوية للدولة، أي العلاقة بين إجمالي الإيرادات والنفقات، وقد أصبحت أغلب الدول الصناعية تعاني منها، فهي الديون المترتبة على الحكومات ذات السيادة، بحيث يتخذ أغلبها شكل سندات (السندات التي توجه للمستثمرين المحليين بالعملة الوطنية هي ديون حكومية، تستطيع الدول اتخاذ إجراءات لتحصيلها، على عكس الديون السيادية بحيث لا يمكن إجبار حكومات تخلفت عن سدادها)، فالديون السيادية هي عبارة عن قروض على شكل سندات، تصدرها دولة ذات سيادة، بعملة أجنبية غير عملتها المحلية، بغرض الحصول على أموال مستثمرين غير محليين، وغالباً ما تلجأ إليها هذه الدول عندما لا تستطيع مواجهة نفقاتها بإيراداتها، ويمكن معالجتها إما عن طريق إعادة جدولة هذه الديون أو تخفيض معدلات فائدتها، حتى أصبحت في الوقت الحاضر ذات فوائد صفرية وخاصة تلك التي تدخل في اختصاص صندوق النقد الدولي.

راجع: درحمون، حنان، وبورعدة، حسين. (مارس، 2016). دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية - دراسة حالة اليونان. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والسياسات. جامعة سطيف. مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون. عدد: 45. ص: 199. الجزائر. (من الآن فصاعداً: درحمون، مارس، 2016).

²⁹ راجع: بوزيت وقرموي، 2014، ص: 100.

³⁰ راجع: درحمون، مارس، 2016، ص: 199.

يعرض صندوق النقد الدولي الأسباب التي تؤدي إلى الأزمات الاقتصادية بصورة مفصلة، موضحاً أنها تنقسم إلى عوامل داخلية أو خارجية أو كليهما معاً³¹:

أولاً: العوامل الداخلية تشمل:

1. اتباع السياسات المالية والنقدية غير الملائمة، والتي تؤدي إلى اختلالات اقتصادية كبيرة، نذكر منها:

1.1. العجز الكبير في الحساب الجاري والمالية العامة، على سبيل المثال، الأرجنتين في أوائل

الآلفية الثانية واجهت أزمة اقتصادية حادة نتيجة العجز الحاد في الميزانية وتزايد الديون الخارجية،

تسببت هذه الأزمة بحصول الركود في البارغواي والأوروغواي، وساهمت في بطء النمو الاقتصادي في

البرازيل، مما أدى إلى تعرضهم إلى انهيار اقتصادي شامل.³²

1.2. وارتفاع مستويات الدين الخارجي والعام، كما هو الحال في الأزمة التي عانت منها اليونان³³.

2. اعتماد سعر صرف ثابت عند مستوى غير ملائم يضرب بالتنافسية ويقود إلى حالة مزمنة من عجز الحساب

الجاري وتآكل الاحتياطات الرسمية، وأقرب مثال إلى ذلك نجده في تايلاند التي تمسكت بحكومتها بسعر

سعر ثابت غير مناسب خلال الأزمة الآسيوية عام 1997، ومثلها إندونيسيا وجمهورية كوريا، حيث لعب

عدم التطابق بين العملات وآجال الاستحقاق في الميزانيات العمومية للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى سيئة

التنظيم دوراً هاماً في نقل الصدمات المالية إلى الاقتصاد العالمي، ونظراً لأن الصندوق يركز على الخل في

الاقتصاد الكلي والمشاكل المتعلقة بسياسات أسعار الصرف، وقد فاته العديد من الإشارات للتعويض بالأزمة

للمسارعة إلى علاجها، نجده تعرض لانتقادات شديدة طالت فشل سياساته في التصدي للأزمة الآسيوية،

³¹ صحيفة وقائع. (آخر تحديث ديسمبر، 2022). الإقراض من صندوق النقد الدولي. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:

<https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-Lending>

(من الآن فصاعداً: صحيفة وقائع، 2022، الإقراض من صندوق النقد الدولي).

³² المصطفى، إيفلين صلاح. (2014). الأزمات الاقتصادية العالمية (كيف حاول الآخرون حل مشاكلهم). دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر

والتوزيع. الترقيم الدولي: 1-050-22-9933-978 ISBN. ص: 190\38. جرمانا. دمشق. سورية.

³³ سبق التنويه لأزمة اليونان في الفرع الأول من المطلب الأول، ثالثاً: أزمة الديون.

وهذا ما دفعه لبذل المزيد من الجهود لتطوير مشورته بشأن السياسات وممارساته لتحقيق التّعافي واستعادة الثقة بدوره في تحقيق النّمو والاستقرار الاقتصادي المستدام العالمي.³⁴

2.1. ضعف النّظام المالي الذي يمكن أن يخلق دورات انتعاش وركود في النّشاط الاقتصادي، تُظهر

أزمة الأرجنتين عام 2001 أهمية إدارة النّظام المالي بحكمة وضرورة الحفاظ على ثقة المستثمرين

لضمان استقرار الاقتصاد، وذلك بمساعدة صندوق النّقد الدولي عبر تقديمه لحزم إنقاذ مالي وإعادة

هيكله الديون، ومع ذلك، واجه الصندوق انتقادات حادة بشأن فعاليته سياساته وشروطه، حيث اعتبر

البعض أنّ الإصلاحات المفروضة زادت من حدة الأزمة على المدى القصير.³⁵

2.2. عدم الاستقرار السياسي يؤدّي إلى حدوث الأزمات عن طريق مفاومة جوانب الضعف في

الاقتصاد، وقد أكّدت الأحداث التي شهدتها الفترة من 1989 إلى 2022 على ذلك، فارتفاع معدلات

التّضخم وانخفاض الاستهلاك والاستثمار والصّادرات وإيرادات المالية العامة التي تحمّلها منطقتا

الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وخصوصاً أفغانستان والعراق والصّومال والسودان وسورية من أهم آثار

الصّراعات على هذه البلدان، والتي امتدّت آثارها إلى بلدان أخرى بناءً على اختلاف الصلات التي

تربط بينها، فهي لم تقتصر على الاقتصاد فحسب بل تسببت المعاناة الإنسانية المرتبطة بها بزيادة

³⁴ راجع:

Boughton, James M. (2014). **The IMF and the force of history: events that have shaped the global institution**. International Monetary Fund. Pa: 30\42. Washington D.C: 20090. USA. (Hereinafter: Boughton, 2014).

³⁵ في التسعينات، اعتمدت الأرجنتين نظام الرّبط الثّابت بين البيزو والدولار الأمريكي لمحاولة السيطرة على التّضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، بينما أدى هذا إلى فترة من الانتعاش، فإنه تسبب أيضاً في تراكم الديون، وضعف السيولة، وتدهور ثقة المستثمرين، بحلول عام 2001، أدت هذه العوامل إلى أزمة شديدة تجلّت بانهايار البنوك، تبعها تجميد للحسابات البنكية ثم تخلف عن السّداد، ساعد الصندوق الأرجنتين بالتّوصّل إلى اتّفاقات جديدة مع الدّائنين، وقام بتعزيز الإشراف على البنوك وتحسين الحوكمة المالية لضمان الاستقرار المالي، ومن جملة الإصلاحات تعويم العملة عن طريق تحرير البيزو ليتحدد سعره وفقاً للسّوق. لمزيد من المعلومات راجع: جعفر، صليحة. (2020/2019). **الدّور الجديد لصندوق النّقد الدولي في ظلّ الأزمات المالية والاقتصادية العالمية-أزمة 2008 نموذجاً**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. تخصص اقتصاد دولي. قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التّيسير. جامعة محمد خيضر. بسكرة. الجزائر. ص: 151 وما بعدها\431. (من الآن فصاعداً: جعفر، 2020\2019).

الهشاشة في النظام الاقتصادي وانعدام الأمن الغذائي، وهنا يبرز دور المؤسسات والأساسيات الاقتصادية القوية في توفير هوامش الأمان للاقتصاد في مواجهة تأثيرها.³⁶

ثانياً: العوامل الخارجية: تتضمن الصدمات التي تتراوح بين:

1. الكوارث الطبيعية: تُعدّ من الأسباب الشائعة للأزمات، خاصة في البلدان منخفضة الدخل ذات القدرة المحدودة على الاستعداد لمثل هذه الصدمات.
2. التقلّبات الكبيرة في أسعار السلع الأولية: تؤدي إلى الأزمات الاقتصادية في البلدان التي تعتمد على مجموعة ضيقة من منتجات التصدير.
3. الأزمات الاقتصادية العالمية: نرى أنّه في الاقتصادات التي تتزايد فيها العولمة، يمكن أن تؤدي التغيرات المفاجئة في مزاج السوق إلى تقلب التدفقات الرأسمالية، وحتى البلدان ذات الأساسيات الاقتصادية السليمة يمكن أن تتضرر بشدة من أثر الأزمات والسياسات الاقتصادية في البلدان الأخرى.
4. الأوبئة العالمية: تعدّ جائحة كوفيد-19 أوضح مثال عن الصدمة الخارجية التي تؤثر على البلدان في مختلف أنحاء العالم.

إن تحليل هذه العوامل يمكّننا من فهم الأزمات الاقتصادية بشكل أعمق واتخاذ الإجراءات المناسبة للتخفيف من آثارها.

الفرع الثالث: أشكال الأزمات الاقتصادية وفق مفهوم صندوق النقد الدولي.

تتخذ الأزمات الاقتصادية أشكالاً متعدّدة ومتنوّعة، ممّا يوفّر فهماً شاملاً ومتربطاً لطبيعة هذه الأزمات. من بين هذه الأشكال:

³⁶ لادريت، كولومب، وميرشيفا، بوريسلاف، وماثيسون، تروي. (5، يونيو، 2024). ندوب الصراعات أعمق وأطول أمداً في الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، والنمو الاقتصادي، مدونة صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:

1. مشكلات في ميزان المدفوعات بسبب عجز البلد عن سداد مقابل وارداته الضرورية أو أداء مدفوعات خدمة ديونه الخارجية.

2. أزمات مالية تنشأ عن افتقار المؤسسات المالية إلى السيولة أو تعرضها للإعسار.

3. أزمات مالية عامة تنشأ بسبب عجز المالية العامة المفرط ونقل الديون.³⁷

ويترتب على الأزمات عموماً حدوث تباطؤ حاد في النمو الاقتصادي وارتفاع البطالة، وانخفاض في مستويات الدخل، وزيادة في عدم اليقين، مما يفضي إلى ركود عميق، وفي حالة الأزمات الحادة، قد يصبح التوقف عن السداد أو إعادة هيكلة الدين السيادي أمراً لا يمكن تجنبه.³⁸

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للأزمة في اتفاقية صندوق النقد الدولي.

إن طبيعة الأزمات الاقتصادية العالمية التي يمرُّ بها العالم، وكون صندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي التي تستهدف منع وقوع الأزمات وإيجاد الحلول السريعة لها، عن طريق اعتماد سياسات اقتصادية سليمة تستفيد منها بلدانه الأعضاء لمعالجة أزماتها الاقتصادية، تطلّب منّا دراسة اتفاقية صندوق النقد الدولي الموقعة عام 1944م، والالتزامات الملقاة على عاتقه في مثل هذه الأزمات الحادة، وقد عالجت نصوص الاتفاقية وقرارات المجلس التنفيذي للصندوق الأزمات التي يمكن أن تمر بالنظام النقدي باستخدام عبارتين هما؛ الظروف الاستثنائية والظروف الطارئة غير المتوقعة، التي تمكّن الصندوق من استخدام إجراءات الطوارئ المنصوص عليها في اتفاقية تأسيسه.

لهذا وجب علينا بيان ماهية الظروف الاستثنائية هذه ومن يمكنه التذرع بها؟ وهل هي نفسها الظروف الطارئة؟ وبيان طبيعتها بالنسبة لصندوق النقد الدولي.

³⁷ راجع: صحيفة وقائع، 2022، الإقراض من صندوق النقد الدولي.

³⁸ راجع: صحيفة وقائع، 2022، الإقراض من صندوق النقد الدولي.

ثم الوقوف على طبيعة أزمة كورونا من الناحية الاقتصادية وتأثيرها العالمي الذي ألزم الصندوق بالتدخل لمعالجتها.

الفرع الأول: الطبيعة الاستثنائية للأزمة في اتفاقية صندوق النقد الدولي.

يرتكز القانون الدولي عامة والقانون الدولي الاقتصادي خاصةً على مبدأ المشروعية الذي يعني خضوع دول العالم لهذا القانون، وتنفيذ ما يترتب عليهم من التزامات، وهو ما يعتبر الضمان الأساسي لتنظيم استقرار العلاقات بين الدول في الظروف العادية. لكن هذه الظروف لا يمكن أن تتميز بالثبات والدوام بحيث تنعم البلدان من خلالها بالأمن والاستقرار على وتيرة واحدة، فقد يتعرض أمن أي بلد من البلدان إلى تهديد ناتج عن ظرف استثنائي أو طارئ غير متوقع تضطر معه إلى تطبيق حالة من الحالات الاستثنائية المنصوص عنها في اللوائح والقوانين الدولية، وذلك لمعالجة الوضع بطريقة سريعة وحاسمة، وهو ما قد يضطرها إلى الخروج عن مبدأ المشروعية بالانتقال والتحول من بعض قواعد القانون المعروفة إلى قواعد استثنائية تتخذ بموجبها تدابير حاسمة للسيطرة على زمام الأمور والحفاظ على كيانها وأمنها ومصالحها.

ولضمان عدم التعارض بين مصالح بلدان العالم واحتراماً للقانون؛ ابتدع الفكر القانوني نظرية الظروف الاستثنائية³⁹ والظروف الطارئة غير المتوقعة⁴⁰.

³⁹ يعد القانون الدولي المنشئ لهذه النظرية، فقد كانت شرطاً ضمنياً مفروضاً في المعاهدات الدولية، فهي تنقضي بتغير الظروف، ولكن اختلف مفهومها على الصعيد الدولي عن المفهوم الداخلي، حيث اتفق العهد الدولي لحقوق الإنسان المدنية والسياسية مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية في التعبير عن هذه الظروف؛ بأنها الظروف التي تهدد حياة الأمة، فقد نصت المادة الرابعة من العهد الدولي لعام 1966م على أن: "حالات الطوارئ الاستثنائية هي التي تهدد حياة الأمة". وحددت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لعام 1950م في المادة 15 بأنها: "حالة الحرب أو الخطر العام الذي يهدد حياة الأمة"، بينما توسعت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام 1978م في وصفها: "أوقات الحرب أو الخطر العام أو أي ظرف آخر يشكل تهديداً لأمن واستقرار الدولة".

⁴⁰ عالجت اتفاقية فيينا للمعاهدات لعام 1969م نظرية الظروف الطارئة غير المتوقعة في المادة 62 بالتعبير عنها بمصطلح التغيير الجوهري للظروف؛ فنصت في الفقرة (ب) من البند الأول على أن: "يكون من شأن التغيير أن يبدل بصورة جذرية في مدى الالتزامات التي ما زال من الواجب القيام بها" وذلك أن بقاء المعاهدة هو رهن باستمرار الوضع على ما هو عليه، ووضعت المادة 62 عدداً من الشروط التي يجب توافرها حتى نقول إن هناك تغييراً جوهرياً في الظروف:

1. أن يكون التغيير منصّباً على أحوال كانت موجودة وقت إبرام المعاهدة.
2. أن يكون هذا التغيير جوهرياً وأساسياً.
3. ألا يكون هذا التغيير قد توقعه أطراف المعاهدة.
4. أن يكون وجود الأحوال المعنية قد شكل أساس قبول أطراف المعاهدة الالتزام بها.

ينعكس هذا المفهوم في سياسات الصندوق الذي يُعدّ الجهة المسؤولة عن استقرار النظام النقدي العالمي. وفقاً لاتفاقية تأسيس الصندوق، يمكنه أن يتخلى عن قواعده الأساسية لصالح قواعد استثنائية تتناسب مع الظروف الخاصة التي تمر بها البلدان الأعضاء، على سبيل المثال، عندما تواجه بلد ما أزمة حادة ناتجة عن ظروف استثنائية، ناجمة عن كوارث طبيعية أو حروب أو انهيار قيمة عملتها بسبب أزمة اقتصادية أو مالية غير متوقعة، فإنّ الصندوق يتدخل وفقاً لمقتضيات تلك الظروف، وليس وفقاً للقواعد العامة، مضطراً للتخلي عن قواعده الأساسية وتطبيق قواعد استثنائية تناسب الوضع الراهن للبلد المعني، وذلك بهدف إعفائه من الالتزام بالقواعد العامة التي قد لا تكون مناسبة للظروف الاستثنائية التي يواجهها.

تستند هذه التدخّلات الاستثنائية إلى مواد محدّدة في اتفاقية صندوق النقد الدولي، مثل المادة الخامسة التي تسمح باستخدام موارد الصندوق في الظروف الطارئة⁴¹، والمادة السادسة التي تتعلّق بالقيود المؤقتة على المدفوعات والتحويلات في مثل هذه الظروف⁴²، كما يفرض الصندوق إجراءات رقابية مشدّدة وفقاً للمادة الرابعة عندما يواجه بلد ما أزمة تتطلب تدخلاً خاصاً⁴³.

تعدّ الأزمة المصرفية في لبنان مثالاً حديثاً على تطبيق هذه السياسات الاستثنائية، حيث أدّى الانهيار الاقتصادي المستمر، والانخفاض الحاد في قيمة العملة المحلية، إلى تدخل محدود من قبل الصندوق، مع فرض قيود على التحويلات المالية والودائع المصرفية، ورغم أنّ لبنان لم يستفد بعد من تمويل الصندوق بسبب تعقيدات سياسية واقتصادية، فإنّ الصندوق يواصل تقديم المشورة والمساعدة الفنية في ظل الظروف الاستثنائية التي تواجهها البلاد⁴⁴.

⁵. أن يكون من شأن التغيير تعديل مدى الالتزامات التي يجب تنفيذها وفقاً للمعاهدة تعديلاً جدياً. ولقد تعرّضت محكمة العدل الدولية في أحكامها للشروط اللازمة لإعمال مبدأ التغيير الجوهري في الظروف في أكثر من حكم لها، نذكر منها الحكم الصادر في قضية الولاية على مصادن الأسماك بين المملكة المتحدة وأيسلندا (2 شباط/1973).

⁴¹ راجع القسم 3 من المادة الخامسة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي.

⁴² راجع القسم 1 من المادة السادسة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي. وكمثال على ذلك، في ظل الحرب واجهت سورية ظروفًا استثنائية دفعتها إلى فرض قيود على تحويلات الأموال وحركة رأس المال لحماية اقتصادها من الانهيار الكامل.

⁴³ راجع القسم 5 من المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي. مثال على ذلك اليمن والعراق خضعتا لرقابة مشدّدة من الصندوق، الذي قدّم المشورة والمساعدة الفنية لمحاولة الحد من الانهيار الاقتصادي بعد الحرب.

⁴⁴ راجع: صندوق النقد الدولي، 23 مايو، 2024، خبراء صندوق النقد الدولي يختتمون زيارتهم إلى لبنان.

من الناحية القانونية، يقوم صندوق النقد الدولي بتحديد الظروف الاستثنائية وفقاً لمعايير موضوعية، تتضمن اختلالاً حاداً ومؤقتاً في ميزان المدفوعات، يؤدي إلى عجز غير معتاد يهدد الاستقرار الاقتصادي، في هذه الحالة، يلجأ البلد إلى الصندوق للحد من تأثير هذه الأزمة ومحاولة معالجتها بشكل كامل، فالاختلال هذا يعني انخفاض احتياطات البلد من العملات الأجنبية وازدياد التزاماته المالية تجاه الخارج، ومع تدهور الوضع، تصبح قدرة البلد على الاقتراض من الأسواق المالية الدولية محدودة، حيث لا يمكن للعالم الخارجي أن يظل على استعداد للإقراض دون حدود، ولا يمكن السماح بتراكم الديون التجارية إلى ما لا نهاية⁴⁵.

وفي هذا السياق نجد أن مصر خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي في 2016 وتونس نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية الحادة، لجأتا إلى الصندوق خلال فترة الأزمات الاستثنائية، مستفيدتين من الإعفاءات الاستثنائية التي يقدمها في ظل هذه الظروف، ومع ذلك، تظل هناك تحديات قانونية وسياسية تواجه تطبيق هذه السياسات في ظل التوازن بين الالتزامات الدولية والسيادة الوطنية.

نتيجة لذلك، يصبح اللجوء إلى صندوق النقد الدولي خياراً ضرورياً وأساسياً لضمان الاستقرار الاقتصادي. يقوم المدير العام للصندوق في البداية بتقدير الظرف الاستثنائي الذي يمر به البلد، ويصدر قراراً بهذا الشأن، يخضع هذا القرار لاحقاً لموافقة مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق، حيث يجب أن يحصل على تأييد بنسبة 70% من مجموع القوة التصويتية لإقرار العمليات المطلوبة⁴⁶.

والظرف الاستثنائي الذي يعرب الصندوق عن مجابته له، وبالتالي تقديم المساعدة للبلد العضو الذي يواجهه لتخطيه، يجب أن يستوفي المعايير الموضوعية الأربعة التي اعتبرها المجلس التنفيذي؛ المبرر للوصول الاستثنائي للبلدان الأعضاء الذين يواجهون أزمات في حساب رأس المال وهي:

⁴⁵ أ.د. الحويش، ياسر. (2017-2018). القانون الدولي الاقتصادي-المنظمات الدولية الاقتصادية-تسوية النزاعات الدولية الاقتصادية الجزء الثاني. دمشق: جامعة دمشق. ص: 276\50. (من الآن فصاعداً: أ.د. الحويش، 2017-2018).

⁴⁶ راجع الفقرة ب من القسم (7) من المادة التاسعة عشر من اتفاقية الصندوق. في الواقع إن القرار من المجلس التنفيذي يكون إما بقبول طلب التمويل أو رفضه، وبالتالي يتحدد ما إذا كان البلد العضو يمرّ بظرف استثنائي عن طريق قبول استخدام الوصول الاستثنائي لموارد الصندوق.

1. أن يعاني العضو من ضغوط ميزان مدفوعات استثنائية على حساب رأس المال، مما يؤدي للحاجة إلى تمويل الصندوق الذي لا يمكن تحقيقه ضمن الحدود الطبيعية⁴⁷.
 2. أن يشير التحليل الدقيق والمنهجي إلى وجود احتمال كبير بأن تظل الديون قابلة للاستمرار.
 3. أن يكون لدى العضو احتمالات جيدة لاستعادة الوصول إلى الأسواق الخاصة في أثناء الوقت الذي تكون فيه موارد الصندوق معلقة.
 4. أن يوفر برنامج سياسة البلد العضو إمكانية نجاح قوية إلى حد ما، بما يشمل خطط التكيف للبلد العضو وكذلك قدرته المؤسسية والسياسية على تقديم التعديل⁴⁸.
- كما شدد الصندوق على إجراءات أقوى لاتخاذ القرار بشأن الوصول الاستثنائي لتعزيز الضمانات وتعزيز المساءلة. تشمل الإجراءات:

- المشاورات المنهجية للمجلس التنفيذي بشأن مفاوضات البرنامج، ولا سيما من خلال:

- (1) التشخيص المبدئي للمشكلة.
- (2) تدابير الخطوط العريضة للحاجة.
- (3) الأساس للحكم على أن الوصول الاستثنائي قد يكون ضرورياً ومناسباً، مع تقييم أولي للمعايير الموضوعية الأربعة.
- (4) الجدول الزمني المحتمل للمناقشات.

⁴⁷ أي الخروج عن حدود الـ 10% المسموح بها في تقلبات أسعار الصرف في الصندوق، بحيث يمكن أن تصل إلى الـ 1000% مما يؤدي إلى وجود ظرف استثنائي رغماً عن الصندوق والبلد العضو وكذلك رغماً عن الجماعة الدولية بأكملها.

⁴⁸ منع وقوع الأزمات في النظام الاقتصادي الدولي، هو من صميم أهداف الصندوق، فهو المعني بتشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، وذلك مع تقديمه للتمويل للبلد الذي تعرّض لظرف استثنائي، من خلال وضعه للخطط ورسمه للسياسات الاقتصادية للدول لتصحيح سياساتها الاقتصادية للتغلب على مشكلات ميزان المدفوعات دون اللجوء إلى تدابير تضرّ بالرخاء على المستوى الوطني أو الدولي، وفي الوقت ذاته، تهدف هذه التدابير إلى حماية موارد الصندوق ليتمكن من القيام بالتزاماته على الوجه الأمثل، وهي ما تدعى مشروطة الصندوق التي تشمل السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية، والأدوات المحددة التي تستخدم في متابعة التقدم نحو تحقيق الأهداف التي يقرها البلد العضو بالتعاون مع الصندوق. لمزيد من المعلومات راجع:

- عبء إثبات أكبر في وثائق البرنامج. بحيث يجب أن تتضمن تقارير الموظفين التي تقترح الوصول الاستثنائي ما يلي:

أ- النّظر في كل معيار من المعايير الأربعة.

ب- مناقشة شاملة لاحتياجات ميزان المدفوعات والوصول المقترح لآليات المساعدة في الصندوق.

ج- مقارنة الوصول المقترح مع المقاييس الأخرى بخلاف الحصّة.

د- ومعلومات منهجية وشاملة عن القدرة على السداد للصندوق.

هـ- كما يتم تزويد المجلس بتقييم للمخاطر التي يتعرّض لها الصندوق من جراء مساعداته وتأثيرها على السيولة.

- التقييمات اللاحقة للبرامج في غضون سنة واحدة من نهاية الترتيبات المتخذة.⁴⁹

من هذا المنطلق نجد أنّ للبلد العضو في الصندوق حقوقاً، على الصندوق أن يلتزم بها وهي تتدرّج بين تقديم المساعدات الفنية أو المشورات إلى التّمول المناسب الذي ينقذ هذا البلد من الانهيار الحاصل بسبب الأزمة الاستثنائية التي تعرض لها، بينما نجد بالمقابل هناك التزامات تقع على عاتق هذا البلد تفرض عليه من قبل الصندوق⁵⁰؛ ضماناً لحماية أموال البلدان الأعضاء من الضّياح وبالتالي الحفاظ على الثّقة في التّعاملات الدوليّة، وهذا سنقوم بشرحه لاحقاً.

الفرع الثّاني: الطّبيعة الطّارئة غير المتوقّعة للأزمة في اتفاقية صندوق النقد الدولي.

يواجه الظّرف الطّارئ غير المتوقّع الصندوق ذاته كمنظمة دولية ويهدّد أنشطته ويؤثّر على التزاماته تجاه بلدانه الأعضاء، بالتّالي فهو يختلف عن الظّرف الاستثنائي الذي يواجهه النشاط الاقتصادي للبلدان الأعضاء في الصندوق فيمنحهم الحق بالحصول على تمويله مع تحمّلهم مشروطيته لتخطي الضّرر الحاصل،

⁴⁹ راجع:

Allen, Mark. and Brau, Edward. (23, March, 2004). **Review of Exceptional Access Policy. Prepared by the Policy Development and Review and Finance Departments In Consultation with other Departments.**

IMF. Washington. USA. Pa: 4\39.

⁵⁰ يقع على عاتق البلدان الأعضاء التزامات عامّة، تتجلى بعدم فرض قيود على حركة الأموال، ولكن الطّروف الاستثنائية والطّارئة قد تبرر استثناءات مؤقتة من هذا الالتزام، وفقاً لشروط المادة السادسة. وهذا يمنح البلدان المرونة اللازمة للتعامل مع الأزمات المالية أو الاقتصادية الكبرى راجع: القسم 2 من المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي.

وقد ظهر ذلك بوضوح حين جاءت أحكام الطوارئ في اتفاقية الصندوق في المادة الثالثة والعشرين بقسمها الأول، لتخص تهديد أنشطة الصندوق في الأحوال الطارئة والظروف غير المتوقعة، وبالأخص الأنشطة المتعلقة بحقوق السحب الخاصة، حيث يجوز في هذه الحالة للمجلس التنفيذي بأغلبية خمسة وثمانين في المئة من مجموع القوة التصويتية تعليق العمل بعمليات ومعاملات الصندوق بحقوق السحب الخاصة لفترة لا تتجاوز السنة.⁵¹

وكما جميع القرارات في الصندوق فالتقرير الذي يحدّد الطرف الطارئ يصدر بقرار من مدير عام الصندوق، ويخضع للتصويت الآنف الذكر، فتعلّق بموجبه كافة العمليات والمعاملات وشروط استخدام موارد الصندوق والرسوم وأسعار التعادل للعمليات والتحويلات الرأسمالية والتعهدات بشأن العلاقات بين البلدان الأعضاء⁵²؛ لفترة لا تتجاوز السنة كما ويجوز إنهاء تعليق العمل هذا بنفس القوة التصويتية⁵³ أو تمديد التعليق لفترة إضافية بشرط ألا تتجاوز السنتين⁵⁴. وقد يضطر الصندوق في مثل هذه الظروف الطارئة غير المتوقعة إلى تصفية الصندوق⁵⁵، وبالتالي انهيار النظام النقدي الدولي بشكل كامل.

تجدر الإشارة إلى أنّه، لم يسبق للصندوق منذ إنشائه إلى الآن، أن أعلن عن مواجهة ظرف طارئ غير متوقع، يستدعي تعليق أو إيقاف أنشطته، بل كان دائماً قادراً على التكيف مع مختلف الظروف التي تعترضه على الصعيد الدولي، ومواكباً لمتطلبات بلدانه الأعضاء بما يضمن له الحفاظ على أهدافه التي أنشئ من أجلها، وهنا لا بد لنا أن نذكر التحول الجذري الذي واجهه الصندوق معاكساً به فكرة إنشائه المرتكزة على نظام استقرار أسعار الصرف الذي يعتبر مزيجاً من الثبات والحرية في أسعار الصرف، ليتبع نظام تعويم العملات الذي يعبر عن نظام حرية أسعار الصرف في أوائل القرن العشرين، وذلك دون أن ينسى أهدافه، فقد أخذ على عاتقه ممارسة الرقابة على سياسات الصرف التي يمكن لكل بلد أن يختارها.⁵⁶

⁵¹ راجع المادة الثالثة والعشرين القسم 1 من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي.

⁵² راجع المادة السابعة والعشرين القسم 1 الفقرة أ من اتفاقية تأسيس الصندوق.

⁵³ راجع المادة السابعة والعشرين القسم 1 الفقرة ج من اتفاقية تأسيس الصندوق.

⁵⁴ راجع المادة السابعة والعشرين القسم 1 الفقرة ب من اتفاقية تأسيس الصندوق.

⁵⁵ راجع المادة السابعة والعشرين القسم 2 من اتفاقية تأسيس الصندوق.

⁵⁶ راجع: أ.د. الحويش، 2017-2018، ص: 52.

• من خلال العرض السابق يمكننا الوصول إلى النتيجة التالية:

ليس كل ظرف استثنائي يتعرض له أحد البلدان الأعضاء هو أزمة اقتصادية عالمية، بل المعنى الأدق أنه يشكل أزمة اقتصادية لهذا البلد، يقدرها الصندوق بواسطة خبرة موظفيه وأجهزته المختصة ويدعمها بآليات مناسبة⁵⁷. من جهة أخرى قد تطلّ الأزمة الاقتصادية لبلد ما عدة بلدان أعضاء في الصندوق أو إقليمياً واحداً أو عدّة أقاليم أو تطلّ بلداناً أساسية في الاقتصاد العالمي، وقد تؤثر على مركز الصندوق بعينه، هنا يمكننا أن ندعوها أزمة اقتصادية توصف بالعالمية؛ وعندما تصل لهذه المرحلة نجد أن وصف الحالة الطارئة غير المتوقعة قد انطبق عليها بما أحدثته من إرباك في عمل الصندوق، فدفعته لتغيير سياساته أو تطويرها بما يلائم هذه المرحلة.

إذن فالأزمة الاقتصادية العالمية هي ظرف استثنائي يصيب اقتصادات بلدان متعدّدة - وبرايمي الخاص قد تكون أحد البلدان الخمس ذات الاقتصادات العظمى والتأثير الكبير في الصندوق هي المتضررة، وبحكم نفوذها تجبر الصندوق على اتخاذ إجراءات لحسم الموقف ومواكبة العولمة الاقتصادية المفروضة - وبنفس الوقت هي حالة طارئة غير متوقعة تصيب الصندوق، كما هو الحال في أزمة كورونا التي بدأت كأزمة صحية في بلد واحد وهو الصين ثم انتشرت بسرعة فائقة، لتتطور إلى أزمة اقتصادية عالمية.

وقد أعرب مجلس المديرين التنفيذيين في صندوق النقد الدولي عن قلقه من عدم وجود معايير موضوعية لتحديد نوع الأزمة التي تتطلب استجابة سريعة من الصندوق، واعتبارها ظرفاً استثنائياً مرّ به العضو، بيد أنه فضّل عدد

⁵⁷ أ- إن تخفيض حصّة البلد العضو في الصندوق هي من الأمور التي يلجأ إليها هذا البلد الذي يمر بظروف استثنائية من أجل الحصول على التمويل اللازم لمعالجة الاختلال الواقع في ميزان مدفوعاته، أو الحصول على السيولة النقدية لمواجهة أزمة اقتصادية دون أن يقتض من الصندوق، وقد نصّت عليها اتفاقية الصندوق - انظر الفقرة (ج) من القسم (3) في المادة (3) - ويجب التّويه هنا إلى وجوب حصوله على 70% من مجموع القوة التصويتية وفق ما نصت عليه (الفقرة ب من القسم 7 في المادة 19 من الاتفاقية).

ب- كما يمكن أن يسمح للبلد العضو في ظروف استثنائية يمر بها بأن يدفع الرسوم بعملة المحلية (انظر الفقرة هـ من القسم 8 في المادة 5)، وذلك كي يحافظ على مستوى حيازاته من حقوق السحب الخاصة ولا يفقدها عند دفعه للرسوم المترتبة عليه بموجب اتفاقية الصندوق.

ج- وكذلك للصندوق أن ينبه الأعضاء بشأن إلغاء القيود على الصرف التي تتعارض مع اتفاقيته إذا لم يقوموا بإلغائها من تلقاء أنفسهم، وقد وضحت ذلك المادة 14 في القسم 3.

من المديرين التنفيذيين قصر استخدام إجراءات الطوارئ على الحالات التي تنطوي على آثار كبيرة بينما أشار آخرون إلى أنه سيكون من الصعب تحديد الخصائص التي ستشكل الأزمة مسبقاً.⁵⁸

الفرع الثالث: طبيعة أزمة كورونا الاقتصادية العالمية.

"إنها أزمة منقطعة النظير" هكذا وصف صندوق النقد الدولي أزمة كوفيد-19 التي نتج عنها بحسب الصندوق الإغلاق العام الكبير، والذي سبب أسوأ ركود منذ الكساد الكبير، فقد قلبت الأزمة حياة الناس رأساً على عقب بما سببته من خسائر مأساوية في الأرواح، وفقد الملايين من الناس وظائفهم التي هي مصدر دخلهم، فكان حجم الانهيار الاقتصادي وسرعته غير مسبوقين، حيث تسببت الأزمة في إضعاف الاستقرار المالي العالمي، مما أدى إلى تباطؤ قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي حتى دخلت في حالة التوقف التام، فلم يسلم أي بلد من الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية لأزمة فيروس كوفيد-19، وقد ضحى الأطباء وطواقم التمريض حول العالم لإنقاذ أرواح الآخرين، وتكثف الحكومات جهودها لمكافحة الجائحة، فقد بادرت بالجمع بين التدخلات الكبيرة لدعم احتياجات الصحة العامة، واتخاذ إجراءات على صعيد المالية العامة تصل إلى 8.7 تريليون دولار تقريباً، وقامت البنوك المركزية بعمليات ضخمة لضخ السيولة، كما بادرت البلدان الغنية بمؤازرة البلدان الأفقر⁵⁹، لقد أربكت هذه الأزمة النظام الاجتماعي والاقتصادي للاقتصادات الصاعدة والنامية على السواء، فهذه الأزمة لم تعرف حدوداً فالضرر الناتج أصاب كل بلدان العالم، وقد تحول النمو العالمي إلى معدلات سالبة بالنسبة لدخل الفرد في أكثر من 170 بلد عضو في صندوق النقد الدولي لعام 2020⁶⁰، ومقارنة بالأزمات الاقتصادية السابقة شكّلت هذه الجائحة تهديداً عالمياً، وخصوصاً بالنسبة للبلدان التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الدخل من تحويلات العاملين بالخارج، فالبلدان المتلقية قد تواجه توقفاً في تدفقات التحويلات، ومن المحتمل أن تتسحب منها تدفقات

⁵⁸ راجع: العدد الحادي والأربعون من قرارات ووثائق صندوق النقد الدولي على الرابط:

<https://www.imf.org/en/publications/selected-decisions/description?decision=ebm%2F95%2F85>

⁵⁹ صندوق النقد الدولي. (2020، يونيو). السياسات الاقتصادية والسياسة والجوائح. مجلة التمويل والتنمية. مج2. عدد57. ص:10. واشنطن: أمريكا. (من الآن فصاعداً: صندوق النقد الدولي، 2020، يونيو، مجلة التمويل والتنمية).

⁶⁰ غورغيفا، كريستالينا. (19، إبريل، 2020). مواجهة الأزمة وأولويات الاقتصاد العالمي. خطاب صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. (من الآن فصاعداً: غورغيفا، 19، إبريل، 2020. مواجهة الأزمة وأولويات الاقتصاد العالمي).

رأس المال الخاص أيضاً، كما قد تشهد تراجعاً في حجم المساعدات المقدّمة لها من البلدان المانحة التي تكافح الجائحة بدورها، كما وتتشأ عن هذه الأزمة آثار فريدة من نوعها، تؤدي إلى تشديد القيود الماليّة العامّة في البلدان منخفضة الدّخل، مما يعكس الهشاشة الاقتصاديّة والماليّة السّائدة، فقد أدّت الاستجابة لجائحة فيروس كورونا إلى وضع الاقتصاد العالمي فعلياً في حالة غيبوبة مؤقتة، مما تسبّب في تفاقم صعوبة التّعامل مع التّحدّيات الجارية، أي عدم كفاية النّظم الصحيّة والاجتماعيّة، وارتفاع مستوى المديونيّة بين المؤسسات الماليّة وغير الماليّة، والأسر، والحكومات، والتّفاوت في الدّخل، وقصور نظم الحوكمة المؤسّسيّة، وضعف الرّقابة والتّنظيم في الحكومات، وتدمير البيئة، وتبدو هذه التّحدّيات واضحة في نظم اقتصاديّة وماليّة على مشارف تغييرات جذريّة مدفوعة بالابتكارات الحديثة، من تقنيات بلوك تشين⁶¹ إلى الذكاء الاصطناعي⁶²، إلى ما نراه من تحول رقمي مع زيادة التوسع في التّجارة الإلكترونيّة، واعتماد التّطبيب عن بعد، والمؤتمرات المرئيّة، والتّعليم عبر شبكة الإنترنت، والتكنولوجيا الماليّة.⁶³

لذلك نجد صندوق النّقد الدّولي على أهبة الاستعداد لتقديم الدّعم لبلدانه الأعضاء التي تواجه احتياجات تمويليّة آنيّة من جراء وقوع كوارث في مجال الصّحة العامّة، فأى أزمة صحيّة عالميّة مثل فيروس كورونا تخلف أثراً اقتصاديّاً سلبيّاً، ومن صميم المهام المنوطة بصندوق النّقد الدّولي تقديم المساعدة لهذه البلدان، وقد اقتضت هذه الظروف الاستثنائيّة اتخاذ إجراءات سريعة لها نفس الطابع الاستثنائي، دفعت الصّندوق لبذل أقصى جهوده للمساعدة في حماية النّاس، والمساهمة في حماية الاقتصاد، ومساعدة البلدان على الاستعداد للتّعافي.⁶⁴

⁶¹ تقنية البلوك تشين Blockchain أو سلسلة الكتل: هي دفتر حسابات رقميّة موزّع يُحتفظ فيه بتفاصيل المعاملات على شكل كتل من المعلومات، متسلسلة ومتراصة من خلال عمليّة محوسبة تصادق على صّحة المعاملات، وذلك باستخدام التّشفير، مما يوفر أماناً وشفافية ضدّ التلاعب. يتم توزيع النسخة الكاملة من السلسلة عبر شبكة من الحواسيب، مما يعزز الأمان والثّقة، فهي تقنية مبتكرة لاحتفاظ وتبادل المعلومات بطريقة آمنة وشفافة. راجع: صندوق النّقد الدّولي. (سبتمبر، 2022). ثورة النّقد، العملات المشفّرة، والعملات الرّقميّة للبنوك المركزيّة، ومستقبل التّمويل. مجلة التّمويل والتّنمية. ص: 68\38. واشنطن. أمريكا. (من الآن فصاعداً: صندوق النقد الدولي، 2022، ثورة النّقد)

⁶² راجع: صندوق النقد الدولي، 2020، يونيو، مجلة التّمويل والتّنمية. ص: 49.

⁶³ راجع: صندوق النقد الدولي، 2020، يونيو، مجلة التّمويل والتّنمية. ص: 29.

⁶⁴ صندوق النقد الدولي. (2020). عام لا مثيل له. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2020. ص: 8. واشنطن. أمريكا. (من الآن فصاعداً: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2020).

المبحث الثاني

التداعيات الاقتصادية للأزمات الاقتصادية العالمية

تمارس المؤسسات المالية الدولية نفوذها على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء فيها؛ نظراً لاحتكارها للخبرة الاقتصادية الدولية، والسلطة التكنولوجية⁶⁵، وبالتالي سلطة فرض عقيدة اقتصادية رسمية. وإن رصد التداعيات الاقتصادية للأزمات الاقتصادية العالمية يقودنا للوقوف على الأفكار التي كانت تتحكم بالاقتصاد العالمي، ومدى تدخلها وتداخلها مع أفكار وسياسات صندوق النقد الدولي، وانطلاقاً من ترابط الأفكار الاقتصادية التي تتطوي على عواقب سياسية مختلفة، والتي نجدها داخل الصندوق، بل وداخل الاقتصاد الكلي⁶⁶ السائد⁶⁷، وفهم التغيير الفكري التدريجي الهادف لصندوق النقد الدولي، تتبّع المحللون والاقتصاديون الخلاف حول الإنفاق الحكومي⁶⁸ الذي يضر أكثر ممّا ينفع، وهو ما يعيق بطبيعته نشاط القطاع الخاص الأكثر كفاءة

⁶⁵ التكنولوجيا: هي نظام للحكم يتم فيه اختيار صانعي القرار على أساس خبرتهم في مجال معين، خاصة فيما يتعلق بالمعرفة العلمية أو التقنية. ⁶⁶ للسياسة الاقتصادية الكلية ثلاث أدوات رئيسية: 1- السياسة المالية. 2- السياسة النقدية. 3- سياسات سعر الصرف. وقد ركّز الاقتصاد الكلي على أداء الاقتصادات، من حيث التغيرات التي تطرأ على الناتج الاقتصادي، ومعدلات التضخم، وأسعار الفائدة وأسعار الصرف، وميزان المدفوعات، بحيث أنّه من غير الممكن الحد من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية والنمو المستدام إلا بتنفيذ سياسات مالية ونقدية عامة سليمة. لمزيد من المعلومات انظر مجموعة البنك الدولي وصفحة الأمم المتحدة على الرابطين:

<https://www.albankaldawli.org/ar/topic/macroeconomics/overview>.

<https://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2014/09/StrategiesArabRegion.pdf>

⁶⁷ الاقتصاد الكلي السائد: يشير إلى النظريات والنماذج الاقتصادية التي تشكل التوجهات السائدة في الأوساط الأكاديمية والسياسات الاقتصادية، هذه النظريات تُدرّس عادةً في الجامعات وتؤثر في صنع السياسات الاقتصادية العالمية، وقد ارتبط هذا النوع من الاقتصاد بالاقتصاد الكلاسيكي الجديد، بحيث يتضمّن الاقتصاد الكلي السائد نظريات مثل النظرية الكينزية والنظرية النقدية، ويعتمد على نماذج اقتصادية لتحليل الأداء الاقتصادي الكلي، بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي، والبطالة، والتضخم. لمزيد من المعلومات راجع مقدمة الكتاب على Google Books والصفحات الخمس التالية:

Colander, David C. (2000). **Complexity and History of Economic Thought**. 1st Edition. Routledge LONDON And NEW YORK. I.S.B.N:0-203-43600-8 Master e-book ISBN. Pa: 262. on:

[https://www.routledge.com/Complexity-and-the-History-of-Economic-](https://www.routledge.com/Complexity-and-the-History-of-Economic-Thought/Colander/p/book/9780415756624)

[Thought/Colander/p/book/9780415756624](https://www.routledge.com/Complexity-and-the-History-of-Economic-Thought/Colander/p/book/9780415756624)

⁶⁸ الإنفاق الحكومي هو أحد بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في معظم دول العالم، ويقسم إلى ثلاثة بنود (مشتريات الدولة من السلع والخدمات والنققات التحويلية ومدفوعات الفائدة)، من خلاله تقوم الحكومة بشراء ما تستخدمه خلال فترة زمنية معينة هي سنة عادةً، بحيث يزداد الإنفاق على المرافق الأساسية كلما كانت الدولة غنية، ويقل كلما كانت الدولة فقيرة، وتمول هذه النققات عن طريق الإيرادات التي تحصل عليها من الضرائب والرسوم الجمركية أو غيرها من الموارد الأخرى، فيقصد بالإنفاق الحكومي: كل ما تنفقه الحكومة من شراء السلع وما تدفعه من رواتب وأجور باستثناء معاشات التقاعد والهبات والإعانات الأخرى. لمزيد من المعلومات انظر: د. المحميد، أحمد بن عبد الكريم، د. الجراح، محمد بن عبد الله. (2010). مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم وأساسيات 102 قصص. الطبعة الثانية. السعودية. ص: 14، ص: 35. على الرابط:

https://m.mu.edu.sa/sites/default/files/content-files/1_41_0.pdf

بطبيعته، وتقييم المضاعفات الماليّة لآثار السّياسة الماليّة العامّة على النّاتج، حيث تشير قيم المضاعفات المرتفعة إلى وجود تأثير مفيد للسياسة الماليّة التوسّعيّة على النشاط الاقتصادي، إنّ هذه المواضيع التّقنيّة الغامضة ظاهرياً تكشف في الواقع عن مبادئ أساسيّة بالغة الأهميّة للاقتصاد السّياسي، وتفوح منها رائحة الخلافات بين الكينزيين والاقتصاديّين الكلاسيكيين الجدد حول الدّور المناسب للدّولة، بحيث تقدّم هذه الأفكار الّتي نوقشت لفترة طويلة رؤى مختلفة حول أدوات السّياسة الاقتصاديّة الّتي يمكن للحكومات أن تنتهجها، وبأي تأثير، عندما تواجه انهياراً في الطّلب أو انكماشاً مطوّلاً، فهي تنظر إلى ما هو أبعد من تسمية الليبراليّة الجديدة لكشف النزاعات والخلافات والاختلافات داخل النّظام الاقتصادي السّائد⁶⁹.

ف نجد أنّ "آدم سميث" سابقاً قد توصّل إلى أنّ الإنتاج يجب أن يتوافق مع الاستهلاك، وأنّ الإنتاج يتحدّد بالدّخل، لذا فقد رأى أنّ الأزمة هي نتيجة اختلال الإنتاج مع الدّخل، وبذلك فالأزمة تكمن خارج الإنتاج ولا سيما عندما تتّضح الأزمة في التّناقض بين الإنتاج والاستهلاك.

ورأى "كارل ماركس" أنّ الأزمات المتواترة هي مقدّمة لانهيار النّظام الرأسمالي، لأنّ تواتر الازدهار والانهيار الاقتصادي ينشأ عن تقلّبات نسبة الرّبح والاستثمار، وما لاحظته أنّ العالم الرأسمالي يتعرّض بين فترةٍ وأخرى إلى أزمات انكماش المبيعات، بينما تزداد الطّاقة الإنتاجيّة بشكل متسارع، وذلك نتيجة لزيادة الاستثمار والنّطور التكنولوجي في وسائل الإنتاج، وبالتالي فالطّلب يتوقف لفترة طويلة، وقد جاءت نظريّة ماركس هذه لتؤكد التّناقض بين الإنتاج والاستهلاك، وجاءت تؤكّد على حتميّة وقوع الأزمات في ظل النّظام الرأسمالي.

ويُعدّ "جون مينارد كينز" أول من تطرّق إلى أنّ الأزمات الاقتصاديّة تعود بدرجة أولى إلى القوانين النّفسيّة ورغبة الأفراد بالتّوفير، فنراه أهمل الأسباب الاقتصاديّة مقدّماً عليها خصائص طبيعة الإنسان وعدّها السّبب الأساسي

⁶⁹ راجع:

Clift, Ben. (Accepted: June, 2019). **Contingent Keynesianism: The IMF's Model Answer to the Post-Crash Fiscal Policy Efficacy Question in Advanced Economies.** Department of Politics and International Studies, University of Warwick. Forthcoming in Review of International Political Economy. Warwick. UK. pa:5. DOI: 10.1080/09692290.2019.1640126. <https://doi.org/10.1080/09692290.2019.1640126>. (Hereinafter: Clift, Bin, 2019).

للأزمات، وهو يعتقد أن معالجة الأزمات الاقتصادية لا يتم إلا بتدخل الدول في الحياة الاقتصادية تدخلاً فعالاً، وقد عدَّ البطالة حالة طبيعية في الاقتصاد.⁷⁰

وقد ناقضه "ميلتون فريدمان"؛ الذي كان مؤمناً ومعه تلامذته بسياسة عدم التدخل، فقد حلم فريدمان بتفكيك نمط المجتمع وتحويله إلى حالة من الرأسمالية النقية المطهرة من جميع التشويشات الخارجية -سواء أكانت من أنظمة الحكومة أم من الحواجز التجارية أم من المصالح المتجذرة-، وقد حثَّ السياسيين على علاج الأزمة بالصدمة⁷¹. في حين لم يعتبر تلامذة مدرسة شيكاغو⁷² الولايات المتحدة الأمريكية بلداً رأسمالياً كما كانت تعد؛ لما فيها من تحديد أجور للعمّال من أجل استغلالهم وإبقائها قطاع التعليم في يد الحكومة، بل عدّوهم السبب في الإخلال باستقرار السوق، ولم تكن الماركسيّة هي العدو الفعلي لهم، إنما كانت الكينزيّة هي من أزعجتهم والتنمية⁷³ في البلدان النامية⁷⁴، إنّ طلاب مدرسة شيكاغو المؤمنون بمبادئها؛ يعتقدون أن الاقتصاد حلقة مغلقة، والسوق الحرة هي نظام علمي مثالي ينتج فيه الأفراد الذين يعملون وفقاً لمصلحتهم الذاتية الخاصة أكبر قدر من الفوائد

⁷⁰ بلعز، خير الدين. (2014-2015). التحديات الزاهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف - مع الإشارة إلى حالة الجزائر -. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية. جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. بسكرة. الجزائر. ص: 211.

⁷¹ كلاين، 2011. ص: 78.

⁷² هم الطلاب الذين درسوا في مدرسة شيكاغو أو في فرعها في سانتياغو، بحيث جاء مشروع التشيلي الذي قامت شركة فورد بتمويل 100 طالب تشيلي عام 1956 وتوسع ليشمل طلاب من أمريكا اللاتينية (برازيل والمكسيك والأرجنتين)، لزرع أفكار مدرسة شيكاغو أي الليبرالية الجديدة في أذهان طلابهم الاقتصاديين، الذين بدورهم قاموا بتدريسها في جامعاتهم. راجع: كلاين، نعومي. ص: 93.

أعاد إحياء أفكار هذه المدرسة الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون"، كما يعتبر "مارسيلو سيلوفسكي" الاقتصادي البارز في صندوق النقد الدولي من طلاب هذه المدرسة، وقد أصبح الاقتصادي الرئيسي في الاتحاد السوفييتي السابق فقد شغل أعلى وظيفة في البنك الدولي، ثم استبدل بـ"سيباستيان إدواردز" وهو أيضاً من طلاب هذه المدرسة، وهناك من طلابها الأرجنتيني "كلاوديو لوزر" وهو مدير القطب الغربي -يشمل الأمريكيتين والمناطق الغربية من أوروبا وإفريقيا والحافة الشرقية القصوى من روسيا وعدد من مناطق أوقيانوسيا- في صندوق النقد الدولي، ومنهم أيضاً "روك فرنانديز" عمل في الصندوق ثم تولى بعدها رئاسة المصرف المركزي في الأرجنتين. راجع: كلاين، 2011. ص 234.

ولا ننسى مدير عام الصندوق من عام 1987 لغاية عام 2000 "ميشال كامديسوس" الليبرالي الجديد النافذ، الذي يعدّ ثاني أقوى صانع قرار في العالم، وهو من خبراء شيكاغو. راجع: كلاين، 2011. ص: 366.

⁷³ النظرية التنموية: هي إطار فكري قومي ومجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية، اعتمدت استراتيجية صناعية داخلية بدلاً من الاعتماد على تصدير الموارد الطبيعية التي كانت تهبط أسعارها، وتنظيم الصناعات النفطية والمعدنية وغيرها من الصناعات المهمة، وتأمينها لتعزيز عملية التنمية، وتشكيل اتحادات نقابية قومية، تعدّ تشيلي والأرجنتين وأوروغواي وأجزاء من البرازيل من هذه البلدان التنموية.

كما حكم إيران قائد تنموي محمد مصدق، وهو من أمم شركة النفط.

⁷⁴ الكينزيون والتنمويون اعتمدوا على رأسمالية تعزز صناعة المنتجات الاستهلاكية وتوزيعها، وتطبيق الاشتراكية في قطاع التعليم، وملكية الدولة للقطاعات الأساسية. راجع: كلاين، 2011. ص: 83.

ويضعونها في متناول الجميع، فإذا طرأ خلل على السوق الحرة -تضخم أو بطالة- فالسبب هو النقص في حريتها لوجود عبث في النظام، وقد كان حلهم لهذه المشكلة باعتماد صرامة أكثر وأشمل في تطبيق الأساسيات، فهم أرادوا الإصلاح الرأسمالي عن طريق العودة إلى الرأسمالية الخالية من العدوى، وقد أصبحوا سفراء محليين لنظرية الليبرالية الجديدة، واعتبر طلاب مدرسة شيكاغو ومعهم ميلتون فريدمان أن ثالوث السوق الحرة هو:

1- خصخصة المؤسسات الحكومية.

2- إزالة الحواجز التي تعيق دخول الشركات الأجنبية.

3- الحد من الإنفاق الاجتماعي والحكومي وإحلال السوق الحرة.

ويجدر بنا ذكر أن ميلتون فريدمان لم يكن مؤمناً بصندوق النقد والبنك الدوليين؛ لأنهما كانا المثال الأوضح لتدخل الشركات الكبرى في مؤشرات السوق الحرة، ولكن رغم هذا التعارض الفلسفي من الناحية الاقتصادية، إلا أنها عملياً المحفل الأفضل لتطبيق نظرياته، فعندما بدأت البلاد تدخل في سلسلة من الأزمات الاقتصادية كانت تصطدم بالاقتصاديين خريجي مدرسة شيكاغو، المدربين على رؤية الكوارث الاقتصادية، ولم يكن وجودهم في الصندوق مسألة يشيع الحديث عنها، إلا أنها باتت رسمية عام 1989، عندما كشف "جون ويليامسون"⁷⁵ عام 1990 عما سماه "اتفاق واشنطن"⁷⁶ -هو عبارة عن لائحة بسياسات اقتصادية يقدمها الصندوق والبنك الدوليان بتشجيع من الخزانة الأمريكية-، وهو الحد الأدنى اللازم للصحة الاقتصادية، التي تطالب بالليبرالية الجديدة المتمثلة بثالوث فريدمان وطلاب شيكاغو، وقد طالب الصندوق البلدان النامية مستغلاً أزماتها بالنحول الجذري

⁷⁵ جون ويليامسون: اقتصادي بريطاني من معهد بيترسون للاقتصاد الدولي عام 1981 حتى تقاعده عام 2012، كان مدير مشروع الأمم المتحدة بشأن التمويل من أجل التنمية عام 2001، وكان مستشاراً لصندوق النقد الدولي خلال الفترة بين 1972-1974، ومستشار اقتصادي لخزانة المملكة المتحدة من عام 1968 إلى عام 1970، وأستاذاً جامعياً في العديد من الجامعات.

⁷⁶ اتفاق واشنطن أو توافق واشنطن: هو اسم أطلقه ويليامسون على إصلاحات سياسية في مجلة البنك الدولي "التنمية والتمويل" -الصادرة في سبتمبر 2002، المجلد 40، العدد 3-، وقد استُخدم المصطلح وفق تفسيرين: الأول يساوي بين آراء واشنطن والليبرالية الحديثة، حيث نادى الليبراليون الجدد بمعظم هذه الإصلاحات، والتفسير الثاني: هو أن توافق واشنطن يمثل السياسة التي تتبعها بصورة جماعية المؤسسات التي تتخذ واشنطن مقراً لها، وتقدم النصائح للبلدان النامية، أي مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد والبنك الدوليين) وبنك التنمية لدول أمريكا والخزانة الأمريكية، ومعهم ربما بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. لمزيد من المعلومات راجع: فولف، أرنست. (2016). صندوق النقد الدولي قوي عظمى في الساحة العالمية. ترجمه إلى العربية د. عدنان عباس علي. سلسلة كتب عالم المعرفة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، إبريل 2016/435. الكويت. ص-ص: 63-64. (من الآن فصاعداً: فولف، 2016).

إلى السوق الحرة⁷⁷، ودعا إلى سياسات اتفاق واشنطن⁷⁸ مثل:

- ضبط الإنفاق المالي.
 - خفض الدعم، عن طريق إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام.
 - توسيع قاعدة الضريبة.
 - تحرير أسعار الفائدة.
 - تحرير سعر الصرف، للوصول إلى سعر صرف تنافسي.
 - تحرير القيود التجارية الدولية.
 - تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - الخصخصة.
 - إلغاء القيود على الأسواق.
 - تقليص الخدمات الاجتماعية، وحماية حقوق الملكية.
- ولهذا نجد أنَّ خبراء الصندوق الاقتصاديين على استعداد للتعامل مع كافة المدارس الفكرية الاقتصادية، بما يملكونه من فكر منفتح يعتمد على العمل التجريبي، للتعامل مع التحديات السياسية لتعديل المعتقدات النظرية، بحيث تتناسب مع كافة الظروف المحيطة⁷⁹، فهو يعني مثلاً تحقيق التوازن بين النيوليبرالية والتحفيز الاقتصادي، أي التحدي الذي يواجهه صندوق النقد الدولي عندما يحاول الجمع بين مفاهيم النيوليبرالية، التي تعني تشجيع السوق الحرة وتقليص دور الحكومة، وبين الحاجة الملحة لتحفيز الاقتصاد أثناء فترات الأزمات، فعندما تحدث

⁷⁷ راجع: كلاين، 2011. ص:ص: 146-236.

⁷⁸ راجع فولف، 2016. ص: 63. وأيضاً راجع:

Amoretti, Francesco, and others. (15, March, 2021). **Covid-19 Pandemic and the Fiscal Strategy of the International Monetary Fund: Towards New Directions in the Global Political Economy?**. research article. PARTECIPAZIONE CONFLITTO. Coordinamento SIBA-University of Salento. I.S.S.N.1972-7623(print version). DOI: 10.1285/i20356609v14i1p38. Lecce. ITALY. Pa:3. (Hereinafter: Amoretti, et al, 2021).

⁷⁹ سابقاً كان موظفو الصندوق اقتصاديين ملتزمين بسياسة كينزية معينة، اعتقدوا بصحتها على الدوام، لكنهم بموقفهم هذا وجدوا أنهم ألغوا دور مكتب التقييم المستقل التابع لصندوق النقد الدولي؛ الذي يدعو للتفكير الجماعي وتحليل السياسات، لذا هم على استعداد للتعامل مع مدارس الفكر الاقتصادية المختلفة، والتمييز بين العمل النظري والعمل التجريبي لمواجهة التحديات المختلفة. راجع:

Clift, Ben. 2019. Pa: 12.

أزمة اقتصادية، يكون هناك ضغط لاتخاذ تدابير تحفيزية تتطلب تدخلاً حكومياً أكبر في الاقتصاد؛ هذا التدخل يمكن أن يتعارض مع مفاهيم النيوليبرالية التي تؤمن بأن السوق الحرة يجب أن تكون القوة الرئيسة في توجيه الاقتصاد، مع ذلك يجد الصندوق نفسه في موقف حرج حينما يكون هناك حاجة ملحة لتحفيز الاقتصاد لتجاوز الأزمة، فيحاول في هذه الحالات العثور على توازن بين التوجيهات النيوليبرالية والاحتياجات الاقتصادية الفعلية، من جهة يمكن أن يستمر في التشدد على التحفيز الاقتصادي والتدخل الحكومي الزائد، وهذا قد يعارض الأفكار النيوليبرالية، ومن جهة أخرى يمكن أن يحاول توجيه التدابير التحفيزية بشكل يتوافق مع مفاهيم النيوليبرالية بقدر ما يمكن، وهذا التوازن يعكس تحدياً للصندوق لتحقيق أهدافه المالية والاقتصادية في وقت الأزمة دون التخلي عن مفاهيمه الرئيسة، وهذا النوع من التوازن يمكن أن يختلف من أزمة لأخرى بناءً على طبيعة الأزمة وظروفها، وعلى حد تعبير نائب مدير الصندوق ديفيد لبيتون: "أعتقد أن الكينزية هي تسمية تساعد الناس على تصنيف الاقتصاديين إلى فئات مختلفة، ولكنني أعتقد أنك لن تجد أشخاصاً هنا يصفون أنفسهم بأي من هذه المسميات"⁸⁰.

وقد نُظِرَ إلى الصندوق على أنه وضع سياسات حالة الطوارئ لمعالجة فيروس كورونا، عن طريق توطيد نموذج سياسي هجين يجمع بين عناصر الكينزية -خاصةً فيما يتعلق بالدور المالي الأكثر نشاطاً للدولة- ضمن التزام نيوليبرالي شامل يحافظ على السوق العالمية المفتوحة على المدى الطويل⁸¹.

وما نجده أن تداعيات الأزمات الاقتصادية تمس الإنتاج والدخل والاستهلاك بمزيج فريد؛ تتحكم فيه قوى السوق والعرض والطلب، كما تحكمه السياسات الاقتصادية التي تفرضها الحكومات بالتعاون مع المنظمات الدولية الاقتصادية؛ والتي نجدها ذات جدوى في الأزمة المالية العالمية 2008 مثلاً، بينما كانت فاشلة في الأزمة الآسيوية 1997، وهذا يؤيد رؤية سميث التي تتداخل مع رؤية ماركس وكينز وفريدمان من حيث أن العولمة واقع لا يمكن تجاهله، وهو يتحكم بوسائل الإنتاج؛ التي تهدف للربح وبالتالي زيادة الاستثمار في المجال الأكثر ربحاً،

⁸⁰ راجع:

Clift, Ben. 2019. Pa: 14.

⁸¹ راجع:

Amoretti, et al, 2021. Pa:19.

ولا بد أن دخول التّقنيات على وسائل الإنتاج هو مشكلة العصر لما خلفته من بطالة -فليست كل الأيدي العاملة مؤهلة علمياً للتعامل مع التّقنيات الجديدة-، وهذه البطالة تمثل غالبية فئات العمال في البلدان النامية خصوصاً⁸²، وهي تقود حتماً للفقر، ممّا يؤدي إلى تراجع الإنتاج وفشل الاستثمار، ولتلافي ذلك تأتي السياسات الاقتصادية التي تشجّع على فتح الأسواق وتحرير القيود التجاريّة الدوليّة، فيختل الميزان التجاري ويتأثر سعر صرف عملة البلد المعني، وهنا تظهر الحلقة المفرغة التي تستمر في الدوران دون حلول حاسمة، يأتي هنا الدور الأهم الذي يجب أن يقوده صندوق النقد الدولي، وخصوصاً أننا نعلم أن هذا التطوير والتغيير في الفكر الاقتصادي طال الصندوق وانعكس بشكل مباشر على آلياته المتاحة لمعالجة الأزمات الاقتصادية التي تصيب بلدانه الأعضاء، وتطال سياساته الرقابية، ونصائحه ومساعداته الفنية، وكذلك مشروطيته في تقديم قروضه وما تقتضيه من حزم أو مرونة، بحيث تلنقي معظم الأزمات الاقتصادية في كثير من عواملها وأسبابها وتسلسل حدوثها وحدودها ونتائجها، لكن يبقى تقدير عمق الأزمة بما فيها من تداعيات وآثار تتركها على المتغيرات الاقتصادية المختلفة مرهوناً بطبيعة كل أزمة والفترة التي تستغرقها، وطبيعة الاقتصاد العالمي قبل حدوثها، وقد تمّ إنشاء صندوق النقد الدولي في وقت معيّن عقب الحرب العالمية الثانية، بحيث أعطي هيكلاً وتفويضاً يعكس ذلك الوقت وتلك الظروف، فقد كان يستخدم سياساته كأداة لترويج وتنفيذ برامج وسياسات البلدان الرأسمالية⁸³ (وهي سياسات اتفاق واشنطن)، ثمّ تغيرت تلك المؤسسة بشكل كبير في العقود التي أعقبت بريتون وودز، ليصبح المشارك الأساسي في منع الأزمات وحلّها، وأصبح الجزء الأكبر من تمويله لهذا الغرض، مما سبّب وجود مجموعتين من البلدان الأعضاء في الصندوق - الدائنة والمدينة - ثمّ تنوّعت وتوسّعت عضويّة الصندوق لتصل

⁸² ما يثبتّه الواقع أن البلدان المتقدّمة تتأثر بدرجة أقل من البلدان النامية بالتطوّر التكنولوجي وفق منحى البطالة الذي نقصده، فهي أساساً لا تملك مثل هذه الأيدي العاملة؛ وهذا ما يستدعيها لسن قوانين تشجّع فيه على استجلابهم.

⁸³ إن القرارات الأساسية التي تتخذ في صندوق النقد الدولي، تتم بطريقة التصويت المرجح، والتصويت المرجح يعني أن البلدان التي تمتلك حصصاً أكثر في رأسمال الصندوق هي التي تقرر، وأما بقية الدول الأعضاء وهي الأكثرية المطلقة فلا يُعتدّ بقيمة أصواتها عندما تتعارض معهم وخصوصاً أن القرارات المحورية تستلزم نسبة 85% من الأصوات، أي أن الدول الخمسة الأعضاء في صندوق النقد الدولي وهم (الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، واليابان وألمانيا وفرنسا) عندما تستعمل ما يشبه حق الفيتو العائد لنسبة رأس المال هي التي تقرر سياسات صندوق النقد الدولي - كما هو الحال مع أمريكا التي تملك ما يزيد عن الـ 17% من الحصص -، وبذلك فإنّ هذه الطريقة تتناقض تناقضاً صارخاً مع مبدأ الديمقراطية الذي طالما طالبت به الأنظمة الرأسمالية. لمزيد من المعلومات راجع:

عبد الحميد، سالي موفق، وعاشور حاجم، ليلي. (2016). تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة مجموعة البريكس BRICS أنموذجاً. iasj.net political issues. ص: 47\10.

إلى العالمية، كما ازدادت بالمثل مسؤولياته في الحوكمة العالمية، واتسع نطاق مشاركته في صنع سياسات البلدان الأعضاء وخاصة البلدان المقترضة.

كان الدافع وراء تطوّر الصندوق هو الحاجة إلى مواجهة التحوّلات في الطلب، والتحوّلات في الظروف الاقتصادية والسياسية العالمية، لينتجّن من مواصلة دوره الفعّال والحفاظ على مركزه الحيوي لتحقيق أهدافه التي أوردها في المادة الأولى من اتفاقية تأسيسه، ولاسيما أنّ النظام المالي العالمي عانى من أزمات مالية متتالية، غلب عليها طابع الانتشار السريع بين الدول محدثة أضراراً مدمرة على مستوى الاقتصادات العالمية المتقدّمة منها والنّاشئة، ويمكن رصد المؤشّرات الاقتصادية للأزمات المالية عادة بالنظر إلى السياسة الاقتصادية الكلية التي تهز ثقة المستثمرين، وكذلك للخصائص الهيكلية التي تجعل السوق عرضة لفقدان ثقة المستثمر (انظر الجدول 1)⁸⁴:

جدول 1

المؤشّرات الاقتصادية الدّالة على وقوع الأزمات المالية	
التطوّرات في الاقتصاد الكلي	الخصائص الهيكلية ⁸⁵
ارتفاع معدّل التضخّم	استراتيجيات النمو المتزايد في الصادرات
نمو سريع في التدفق النقدي	قطاع التصدير أكثر تركيزاً
عجز مالي متزايد	ارتفاع حجم الدين الخارجي قصير الأجل
ارتفاع معدّل التّبادل بالنسبة للاتجاه السائد	تحرير سوق المال الحديث
النمو السريع في الاعتمادات المالية المحلية كنسبة مئويّة من الإنتاج القومي الإجمالي	إطار ضعيف للإشراف على الأموال وتنظيمها
ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض	أسواق الائتمان مضمونة بأصول مالية أو عقارية
ارتفاع نسبة العجز في الحسابات الجارية كنسبة مئويّة من الإنتاج القومي الإجمالي	انخفاض الاكتتاب في سوق الأسهم
نمو الدين الخارجي وزيادة الديون بالعملات الأجنبية	سيطرة بعض المؤسسات على سوق الأسهم

⁸⁴ راجع: بوزيت، وقرموي، 2014، ص: 102.

⁸⁵ يركّز الاقتصاد الهيكلي على التّغيير الهيكلي والتّحديث الصناعي، وعلى تحسين البنية التّحتيّة للبلاد والأسواق والمؤسسات والتكنولوجيا. راجع: حواس، أمين. (30، 6، 2019). السياسات الصناعية من منظور الاقتصاد الهيكلي الجديد: مراجعة. مجلة دفاتر بواذكس. المجلد 8، العدد: 01. ص-ص: 27-5. جامعة ابن خلدون تيارت. الجزائر.

انخفاض الاحتياطي العالمي، وانخفاض التّمو الاقتصادي الحقيقي	سيطرة بعض الصناعات على سوق الأسهم
ارتفاع معدل الأسعار والأرباح	الرقابة على دخول السوق والخروج منه
ارتفاع معدلات الفائدة المحليّة وارتفاع معدل البطالة	

من أجل هذا ولضرورات بحثنا⁸⁶ سنقوم برصد تداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية على التجارة العالمية وعلى السياسات النقدية لمرحلتَي كورونا وما قبلها.

المطلب الأول: تداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية على التجارة الدولية.

تلعب التجارة الدولية دوراً رئيساً في رسم ملامح التاريخ، بحيث يبيّن خط السير الطبيعي للتاريخ الاقتصادي للعالم اتجاهه نحو توسيع وتطوير نطاق التبادل التجاري الدولي، فانتعاش التجارة الدولية وازدهارها مؤشر جوهري على حيوية ونمو واستقرار الاقتصاد العالمي، وفي ظل ذلك تتأثر التجارة الدولية بالأزمات العالمية؛ نظراً للترابط الاقتصادي العميق بين الدول نتيجة توسع نطاق التبادل التجاري وزيادة الاعتماد المتبادل بين الأسواق.

وانطلاقاً من دور صندوق النقد الدولي في تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية⁸⁷، بما أنّها الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية، التي يسترشد بها الصندوق في كافة سياساته وقراراته، علينا أن نرصد تداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية على التجارة الدولية، سواء كانت قبل أزمة كورونا أو بعدها على اعتبارها نقطة تحول في سياسات الصندوق التي سنأتي على ذكرها في فقرات قادمة.

الفرع الأول: تداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية على التجارة الدولية قبل أزمة كورونا.

شهد العالم وبصورة أساسية دول الاقتصادات الرأسمالية العديد من الأزمات الاقتصادية منذ إنشاء صندوق النقد الدولي ومروراً بالأزمة المالية العالمية لغاية أزمة كورونا، ورغم اختلاف الأسباب المؤدية لحدوث

⁸⁶ تأثرت كافة القطاعات الاقتصادية والصحية والاجتماعية والقانونية للدول بأزمة كورونا، فهناك دراسات مثلاً عن تقدير مدى التزام الدولة بالتعويض عن الأضرار الناشئة عن فيروس كورونا، وأخرى تخص تأثير اللقاحات على الناس، ولكن ما يعنينا في بحثنا الجوانب المتعلقة باختصاص صندوق النقد الدولي.

⁸⁷ راجع: المادة الأولى/2 من اتفاقية صندوق النقد الدولي.

هذه الأزمات وتتنوعها، إلا أنَّ نتائجها تعدُّ متشابهة نوعاً ما، لكنَّها تتباين من حيث قوَّة تأثيرها على الاقتصاد العالمي، وذلك حسب ارتباط بلدان العالم بالانفتاح والاندماج الاقتصادي والعولمة، بحيث تظهر تداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية على التجارة العالمية من خلال: تراجع التبادلات التجارية وعودة الحمائية التجارية بالإضافة إلى انخفاض الدَّعم الموجَّه للتجارة، ولا شكَّ أنَّ البلدان النامية هي الأشدَّ تأثراً بذلك كما سنرى لاحقاً.

وقد أثَّرت الأزمات الاقتصادية العالمية على التجارة الدولية بشكل كبير، من خلال:

1- انخفاض حجم التجارة الدولية: وذلك نتيجة لتراجع النشاط الاقتصادي وتقلُّص الطلب العالمي على المنتجات والخدمات، بحيث أدَّى التباطؤ الاقتصادي إلى تراجع حركة التجارة بين البلدان وتقلُّص قيمة الصادرات والواردات.

2- تضرُّر القطاعات الاقتصادية المختلفة: كالصناعات التحويلية وقطاع السياحة والنقل والخدمات المالية وغيرها، ففي بداية الأزمة المالية العالمية عام 2008 لم تتأثر الصناعات التحويلية والتدفقات المالية والتقدية للولايات المتحدة الأمريكية، بحيث أنَّ معظمها كان يتوجَّه إلى القطاعات الإنتاجية التي كانت تتمتع بدرجة عالية من التنافسية على المستوى العالمي، ولكن مع صعود الاقتصاديات الناشئة في جنوب شرق آسيا، بدأت درجة التنافسية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بالتراجع لصالح دول جنوب شرق آسيا والصين، مما سبب مشكلة تمثَّلت في محدودية فرص الاستثمار المجدية في القطاعات الإنتاجية الأمريكية، ولكن بالرَّغم من ذلك استمرَّت الفوائض التقديية في التدفق على أمريكا أولاً ثمَّ أوروبا؛ لعدم قدرة اقتصادات الدول المصدرة لهذه الفوائض استيعاب الكم الهائل من الأموال، مما شكَّل معضلة لشركات الاستثمار وإدارة الأصول الأمريكية، التي اتَّجهت نحو الاستثمار في قطاع الخدمات.⁸⁸

3- تدنِّي قيمة العملات: يؤدي الركود الاقتصادي إلى انخفاض قيمة العملات الوطنية، وهذا يؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات ويجعل المنتجات المصدرة أرخص سعراً وأكثر تنافسية، وهذا ما وجدناه في معظم الأزمات الاقتصادية العالمية كأزمة المكسيك عام 1994، والأزمة الآسيوية عام 1997.⁸⁹

⁸⁸ راجع: بوزيت، وقرموعي، 2014، ص: 119.

⁸⁹ راجع: بوزيت، وقرموعي، 2014، ص: 116.

4- اضطراب في سلاسل الإمداد والإنتاج العالمية: فتتعرض الشركات والمصانع لصعوبات في تأمين المواد الخام والمكونات اللازمة لعمليات الإنتاج، مما يؤثر على توافر المنتجات وقدرة الدول في التحكم بالصادرات والواردات، فقد انخفض مثلاً الطلب على النفط وتدهور مستوى أسعاره بأكثر من 60%، بالإضافة لاضطرار دول الأوبك لتخفيف إنتاجها من النفط، فكان هذا التأثير هو الأكبر للأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات النفطية، مما يعني أن الإنفاق الحكومي هو المحرك الأساسي للاقتصاد، فقد تأثر التمويل وارتفعت تكاليفه، كما انخفض حجم الاستثمارات الأجنبية، مما أثر سلباً على التجارة، وبالتالي سبب انكماش النشاط الاقتصادي وتقلص فرص العمل وانخفاض مستويات الرواتب والأجور، مما أنقص التحويلات المالية للأيدي العاملة المهاجرة.⁹⁰

5- زيادة التدابير التجارية الحمائية: تزيد الأزمات الاقتصادية من ميل الدول إلى اتخاذ التدابير التجارية الحمائية، مثل فرض رسوم جمركية وقيود تجارية، بهدف حماية الصناعات المحلية وتشجيع الإنتاج المحلي، مما يؤدي إلى زيادة التوترات التجارية بين هذه الدول وتقليص حجم التجارة العالمية، فتزداد الخلافات التجارية بين الدول، وهذا ما نجده يحصل بين المنتجات الأمريكية والصينية؛ فكلا البلدين تحاولان السيطرة على الاقتصاد العالمي.

6- ضعف الاستثمار الأجنبي: فنجد أن الأزمة الآسيوية مسّت بالدرجة الأولى مصالح المستثمرين الكبار، ومن ثم انتشرت العدوى لتطال مودعين ومستثمرين صغار، بينما بدأت الأزمة المالية العالمية بتفجير فقاعة الرهن العقاري فضربت مصالح الطبقة الفقيرة والمقترضين من أجل الحصول على سكن.⁹¹

7- تتأثر الدول النامية بشدة بالأزمات الاقتصادية العالمية، لقلة التنوع في اقتصاداتها، التي تعتمد على قطاعات هشة كالزراعة والموارد الطبيعية، حيث ينخفض الطلب على منتجاتها التصديرية وتدهور شروط تمويلها الدولي، بحيث أن معظم اقتصاداتها تعتمد على إنتاج المواد الأولية، التي تتأثر بالتقلبات النقدية والسعرية؛ نتيجة تقلبات

⁹⁰ راجع: بوزيت، وقرموعي، 2014. ص: 130.

⁹¹ د. عبد سعيد، قحطان. (2009). الأزمة الآسيوية 1997.. الأزمة المالية العالمية 2008- الأسباب، الآثار والدروس المستفادة.. "دراسة مقارنة". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الحادي والعشرون. كلية عمان للإدارة والتكنولوجيا. مسقط. سلطنة عمان. ص: 18.

ظروف الطلب والعرض على تلك المواد، فصادرات البلدان النامية تتوقف على الظروف الاقتصادية للبلدان الصناعية وزيادة إنتاجها المرتبط مباشرة بهذه المواد الأولية، وكذلك أي أزمة صحية أو مناخية أو كوارث طبيعية تنقلب إلى أزمة اقتصادية شديدة بالنسبة للبلدان النامية؛ لحدوث عدم استقرار في العرض والطلب مما يضعف قدرتها على التصدير، أضف إلى ذلك ما تنتهجه هذه البلدان من سياسات ضريبية جامدة تتأثر بالآزمات بشدة، ولا ننسى معدلات نمو السكان وتفاقم المشاكل الغذائية التي تلحق بأي أزمة، فتعيق عملية التنمية فيها.⁹²

وأبرز مثال على ذلك أزمة الديون التي أصابت المكسيك عام 1982، حين أعلنت عدم قدرتها على الدفع، ثم تبعتها البرازيل وتشيلي والأرجنتين وفنزويلا معلنة توقفها عن دفع ديونها.⁹³

8- الضغط على التعاون الدولي: تزيد الأزمات الاقتصادية العالمية من الحاجة إلى التعاون الدولي، حيث تعمل الدول على تعزيز الشراكات الدولية وتوحيد الجهود لتحسين الأوضاع الاقتصادية العالمية، ومن الأهمية بمكان ذكر أن أزمة الرهن العقاري الفرعية أثرت على ملامح البنية المالية الدولية، حيث لم تكن مجرد أزمة مالية واقتصادية بل كانت أزمة سياسية لأنها عززت مبادئ التعاون المالي الدولي بين الدول، والواقع، كانت مسألة ضوابط رؤوس المال وإمكانية فرض تنظيم أكثر صرامة على حركات رؤوس المال - بجانب التركيز الأقل على تحرير رؤوس المال وتحريرها بواسطة السوق - واحدة من المجالات الرئيسية التي ينبغي أن تظهر فيها التغييرات في السياسات الاقتصادية والمالية الدولية.⁹⁴

الفرع الثاني: تداعيات أزمة كورونا على التجارة الدولية.

في أزمة كورونا أصبح التأثير الاقتصادي واضحاً بالفعل في البلدان الأشد تأثراً بتفشي هذا المرض، فقد أحدثت الجائحة موجات من الصدمات اجتاحت الاقتصاد العالمي، وتسببت في أكبر أزمة اقتصادية عالمية، وتعد البلدان الصاعدة والنامية الأشد تضرراً في هذه الأزمة، فهي تعتمد اعتماداً كبيراً على التجارة أو السياحة أو

⁹² صالح الجلال، أحمد محمد. (2006-2005). دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003م). رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية. إشراف: أ.د. الطيب ياسين. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير. جامعة الجزائر. الجزائر. ص: 57-60.

⁹³ راجع: جعفر، 2020/2019. ص: 120-121.

⁹⁴ راجع:

تحويلات المغتربين من الخارج، أو تعتمد على صادرات السلع الأولية، مما يؤدي إلى دخولها في حالات ركود حاد، ينتج عنها تقليص معدلات الاستثمار والابتكار وتآكل رأس المال البشري للعاطلين، والانسحاب من دائرة التجارة العالمية، وانقطاع الصلة بسلاسل التوريد العالمية، كما ستكون الأضرار الطويلة الأجل لجائحة كورونا شديدة للغاية على الاقتصادات التي تعاني من أزمات مالية، وكذلك في البلدان المصدرة لمنتجات الطاقة بسبب انهيار أسعار النفط.

على وجه الخصوص، شهدت الصين التي تعدّ مركزاً اقتصادياً عالمياً تراجعاً في نشاط قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات مع بداية الأزمة متجاوزة التأثيرات التي شهدتها خلال الأزمة المالية العالمية، وذلك بسبب تدابير التباعد الاجتماعي الصارمة المقترنة ببذل جهود غير مسبقة لاحتواء المرض، هذا الانخفاض في النشاط الاقتصادي أدى إلى تقليص العرض والطلب على أسهم بورصات شحن المواد الجافة كموايد البناء والسلع الأولية على غرار ما شهدته أكثر مراحل الأزمة المالية العالمية حدة، من الجدير بالذكر أنّ الاقتصاد لم يشهد مثل هذا الانخفاض في فترات الأوبئة السابقة أو حتى بعد هجمات 11 أيلول.⁹⁵

وقد سجلت تجارة السلع انخفاضاً حاداً في الربع الثاني من عام 2020، ثم ارتفعت مجدداً في نهاية العام، غير أن الخدمات مثل السياحة شهدت تراجعاً أشدّ وطأة خلال 2020⁹⁶، وتعافياً أكثر بطئاً في وقت لاحق، بسبب استمرار القيود المفروضة في بعض البلدان لاحتواء العدوى.

حيث أنه كان متوقعاً من قبل اقتصاديي الصندوق أن تؤدي صدمات الطلب والعرض الناجمة عن الجائحة إلى انهيار حاد في التجارة، ولكن التجارة الدولية أثبتت أنها أكثر صلابة مقارنة بالأزمات العالمية السابقة.

وقد اقترنت الجائحة ببعض العوامل التي تساعد في تفسير هذه الأنماط التجارية:

⁹⁵ غوبيناث، غيتا. (10، مارس، 2020). الحد من التداعيات الاقتصادية لفيرس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة. صحيفة وقائع. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا.

⁹⁶ تأثرت الشركات العالمية بشكل كبير أثناء الجائحة: فقد ارتفعت خسائر شركة الطيران الإيرلندية بنسبة 47.5% على أساس سنوي في الربع الأول من السنة المالية لعام 2021 إلى 273 مليون يورو (321.6 مليون دولار)، وكانت شركة الطيران هذه قد سجلت خسارة بقيمة 185 مليون يورو (218.3 مليون دولار) في بداية تفشي جائحة كورونا.

راجع: فورييسك، دانا. (06، 08، 2021). جائحة كورونا ستخلف ندوباً اقتصادية دائمة في أنحاء العالم. مدونات البنك الدولي. واشنطن. أمريكا.

أولاً: كانت الواردات السلعية عام 2020 أكبر من المتوقع في ضوء مستويات الطلب والأسعار النسبية السائدة آنذاك، وقد لوحظ ذلك بوضوح في البلدان التي فرضت تدابير إغلاق صارمة أو موجة جديدة من تفشي الجائحة.

ثانياً: نشأت عن تدابير الإغلاق العام تداعيات دولية واضحة رغم عدم كونها مقصودة، فقد شهدت البلدان التي فرض شركاؤها التجاريون تدابير أكثر صرامة، انخفاضاً أكبر في حجم الواردات السلعية، حيث يعزى 60% في المتوسط من حجم التراجع في الواردات خلال النصف الأول من عام 2020 إلى تدابير الإغلاق العام لدى الشركاء التجاريين، وتركزت هذه الآثار بالدرجة الأكبر في الصناعات المتممة لعمليات الإنتاج التي تعتمد اعتماداً كبيراً على سلاسل القيمة العالمية (GVC)⁹⁷ مثل الإلكترونيات_ غير أنَّ هذه الآثار لم تستمر طويلاً، مما يشير إلى صلابته الإمداد العالمية، كذلك ساهم العمل عن بعد في الحد من تداعيات الإغلاق العام على التجارة⁹⁸.

استجابة لهذه التطورات قدّم صندوق النقد الدولي لبلدانه الأعضاء التمويل الحيوي والمشورة الآنية ومساعدة تنمية القدرات والدعم.

المطلب الثاني: تداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية على السياسات المالية والنقدية.

يُعَدُّ موضوع تداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية على السياسات المالية والنقدية من أهم الموضوعات المعاصرة، والتي تثير اهتمام الاقتصاديين وصناع القرار على حد سواء، يتضمّن هذا الموضوع رصداً لكيفية تأثير الأزمات الاقتصادية في القرارات المالية والنقدية في مختلف بلدان العالم، ليتم دراسة تكيف هذه البلدان والمنظمات الاقتصادية وأهمها صندوق النقد الدولي مع التحديات المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية المتزايدة التعقيد، في الفصول القادمة.

⁹⁷ سلاسل القيمة العالمية هي (GVC: global value chains)

⁹⁸ دافيد مالاكينو، عادل محمد، و أندريا بريسبيتيرو. (12 نيسان 2022). التجارة العالمية بحاجة إلى تنوع الإمدادات بدرجة أكبر، لا أقل. واشنطن: صندوق النقد الدولي.

الفرع الأول: تداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية على السياسات المالية والنقدية قبل أزمة كورونا.

تؤثر الأزمات الاقتصادية العالمية على السياسات المالية والنقدية في العالم، وذلك لترابط الأسواق المالية، ووجود استثمارات متبادلة بين البلدان ووجود ضوابط معينة للقيود التجارية، فعند انهيار سوق أي بلد جراء الأزمة المالية، تتأثر الأسواق المالية لباقي البلدان، نتيجة لقيام المستثمرين بإعادة هيكلة محافظهم الاستثمارية⁹⁹، سواء من خلال سحب استثماراتهم خشية الخسارة، أو لإعادة توظيفها في تغطية تلك الخسائر¹⁰⁰، ولكل أزمة تداعياتها السلبية على النظام المالي والنقدي العالمي. ومن بين تلك التداعيات:

(1) زيادة الدين العام: تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى زيادة الدين العام للدول، وهو ما يضعف قدرتها على تحقيق التوازن في الميزانية، ويعيق قدرتها على الاستثمار في البنية التحتية والخدمات العامة. فمثلاً خلال أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو في عام 2010، اضطرت بعض الدول مثل اليونان وإسبانيا إلى زيادة مستويات الدين العام لتمويل عجز الميزانية واحتواء التبعات الاقتصادية للأزمة¹⁰¹، وفي ظل الأزمة الآسيوية أدى انخفاض قيمة العملة إلى ارتفاع أعباء الديون الخارجية للمؤسسات العامة والخاصة المالية وغير المالية لبلدان المنطقة، وذلك أيضاً لتوسعها بالاقتراض بالعملة الأجنبية¹⁰².

(2) التضخم: قد تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى ارتفاع معدل التضخم في العالم، وهو ما يؤثر على القدرة الشرائية للأفراد والشركات، ويؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي. وهنا نذكر أن التقلبات في معدل التضخم

⁹⁹ يشير مصطلح المحفظة الاستثمارية إلى الأصول التي يمتلكها المستثمر في الأسواق المالية، تتضمن هذه الأصول الأسهم والسندات والعملات والعقارات والسلع والعديد من الأصول المالية الأخرى، يتمثل الهدف من إنشائها في التنويع وتخفيض المخاطر وتحقيق النمو المالي على المدى الطويل، من خلال الاستثمار في مجموعة متنوعة من الأصول بدلاً من أصل واحد.

راجع: السنيح، سهى نبيل. (2014\10\20). تكوين محافظ استثمارية لشركات ذات المسؤولية الاجتماعية والشركات الإسلامية (دراسة عملية على سوق الأسهم السعودية). رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الأسواق المالية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق. سورية. ص: 21، ص: 41.

¹⁰⁰ راجع: بن رقيق، 2012-2013، ص: 57.

¹⁰¹ هبال، نجاة. (2015-2016). دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية -دراسة حالة اليونان-. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خضير، بسكرة. ص: 107. (من الآن فصاعداً: هبال، 2015-2016).

¹⁰² راجع: بن رقيق، 2012-2013، ص: 30.

في أزمة فقاعة الإنترنت عام 2000¹⁰³ أدت إلى إضعاف قدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية¹⁰⁴، وكذلك بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، شهدت العديد من الدول ارتفاعاً في معدلات التضخم نتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي وتخفيض أسعار الفائدة لتحفيز النمو.

(3) تقلبات في قيمة العملة: يمكن أن تؤدي الضغوط الاقتصادية إلى تدهور قيمة العملة في الدول المتأثرة، مما يسبب انخفاضاً في قيمة الاستثمارات الأجنبية وتحويل الأموال إلى الدول التي تتمتع بالاستقرار الاقتصادي. ففي الأزمة الآسيوية أي أزمة العملات الناشئة عام 1997، تدهورت قيمة العملات في دول مثل تايلاند وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وكوريا الجنوبية، فبعد أن ازداد التدفق الصافي لرؤوس الأموال قبل الأزمة من (37,9 مليار دولار في عام 1994) إلى (102,3 مليار دولار في عام 1996)، هبط أثناء الأزمة إلى (0,2 مليار دولار في عام 1997) ثم إلى (27,6 مليار دولار في عام 1998)، ومع هذا الهبوط تدهورت مؤشرات أسواق الأسهم في البلدان المعنية بحوالي (20-76%) خلال النصف الأول من عام 1997، وقد حدث كل هذا الهبوط والتدهور نتيجة تحويل المستثمرين في البلدان الآسيوية لأموالهم إلى البلدان الغربية - التي كانت أسعار الفائدة فيها في انخفاض مستمر -، أما الصين ورغم تحوطها الشديد والنظام المزدوج في سوقه؛ فقد حدث لديها عجز واضح في حساب رأس المال الخارجي، مما دفع السلطة الصينية إدخال إصلاحات جوهريّة في المؤسسات الحكوميّة، مما يكفل توجيه نسبة كبيرة من رؤوس الأموال إلى شركات خاصة على شكل دعم حكومي، وفي المقابل كسبت الولايات المتحدة ومن ثمّ دول الاتحاد الأوروبي مراكز تنافسية أقوى بسبب الأزمة الآسيوية، بحكم دورها القوي المتحكّم بالأسواق المالية الدوليّة وخاصة من خلال

¹⁰³ فقاعة الإنترنت هي: انهيار سوق الإنترنت، حيث شهد قطاع الإنترنت وما يرتبط به من شركات التكنولوجيا المتطورة نمواً سريعاً منذ منتصف التسعينات وحتى عام 2000، وانعكس ذلك على أسعار أسهم هذه الشركات في سوق الأوراق المالية "ناسداك" في أمريكا، وعلى اعتبار أنّ صناعة المستقبل ستبدأ من هنا، ازداد الطلب على هذه الأسهم بأسعار مبالغية حتى وصلت بورصة التكنولوجيا "ناسداك" إلى الذروة، بحيث لم تعد تتناسب أسعار هذه الأسهم مع قيمتها الحقيقية، مما تسبب في سقوط كبير لمؤشر ناسداك خلال يوم واحد 10 آذار عام 2000، وخلال عام 2001 شهد الاقتصاد الأمريكي ركوداً في مرحلة ما بعد الفقاعة أجبر مجلس الاحتياطي الفيدرالي على سلسلة من التخفيضات لأسعار الفائدة، كما فقد مئات الآلاف من المهنيين في مجال التكنولوجيا وظائفهم ومدّراتهم التي استثمروها في أسهم التكنولوجيا، وقد امتدّ تأثير هذا الانهيار ليشمل معظم البورصات العالمية الهامة في آسيا وأوروبا وأستراليا. ويقصد بالفقاعة في السياق الاقتصادي: تشير إلى حالة من الارتفاع السريع وغير المستدام في أسعار الأصول، بسبب المضاربة المفرطة، يتبعها انهيار حاد ومفاجئ في الأسعار عندما يدرك المستثمرون أنّ الأسعار تفوق القيمة الفعلية.

راجع: جعفر، 2020\2019. ص-ص: 148-150.

¹⁰⁴ راجع: بن رقرق، 2013-2012. ص: 34.

صندوق النقد الدولي، ومع ذلك في الربع الأخير من عام 1998 وبداية عام 1999 ومع هبوط أسعار السلع والبتترول الخام وأسعار الفائدة؛ فإن تأثيرات سلبية أخرى تجسدت في هبوط الصادرات إلى البلدان الآسيوية، وزيادة الاستيراد منها، مما انعكس سلباً على دور التجارة الخارجية، وأثر على القدرة التنافسية للصادرات وزاد من تحمل ديون الشركات المحلية.¹⁰⁵

(4) تفاقم الفقر: قد تزيد الأزمات الاقتصادية من حدة الفقر والبطالة في الدول المتأثرة، وتزيد من تحديات الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين. خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008، زادت معدلات البطالة في العديد من الدول، بحيث فقد 20 مليون شخص لوظائفهم عام 2009، مما أدى إلى زيادة معدلات الفقر وانعدام العدالة الاجتماعية.¹⁰⁶

(5) تغييرات في السياسات النقدية: يمكن أن تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى تغييرات في السياسات النقدية لدى البنوك المركزية في العالم، مما يؤثر على الفائدة والنضخم في مختلف البلدان. نجد مثلاً بعد الأزمة المالية العالمية، أن العديد من البنوك المركزية اضطرت إلى تبني سياسات نقدية تحفيزية، مثل تخفيض أسعار الفائدة وهي سياسة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، حيث قام بتخفيض سعر الفائدة الرئيس بشكل كبير بعد الأزمة المالية العالمية لتحفيز النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، وتيسير كميات السيولة عن طريق شراء السندات الحكومية والأصول الأخرى من السوق، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز الاستثمارات كمشاريع البنية التحتية مثل إصلاح الطرق والجسور وتطوير شبكة النقل العام التي قامت بها الحكومة الأمريكية بعد الأزمة المالية.¹⁰⁷

أثارت قضية استخدام السياسة النقدية لأغراض تحقيق الاستقرار المالي كثيراً من الجدل. فالأزمة المالية العالمية تؤكد أن استقرار الأسعار لا يكفي لتحقيق الاستقرار المالي، وأن الأزمات المالية عالية التكلفة، وأن السياسة النقدية ينبغي أن يكون الهدف منها الحد من إمكانية وقوع الأزمات وألا تعتمد فقط على التعامل

¹⁰⁵ معروف، هوشيار. (آب، 2005). تحليل الاقتصاد الدولي. جامعة البلقاء التطبيقية السلط الأردني. دار جرير للنشر والتوزيع 2005. الطبعة الأولى 1426هـ-2006م. ص: 155. عمان. الأردن.

¹⁰⁶ راجع: هبال، 2015-2016. ص: 84.

¹⁰⁷ راجع: هبال، 2015-2016. ص: 85.

مع تداعيات الأزمات حال وقوعها، فينبغي ألا تتحرف عن مسارها التقليدي إلا إذا كانت التكلفة أقل من المنافع، رغم أن التكلفة تفوق المنافع في معظم الأحوال، ولكن التنامي السريع لمعرفة القنوات التي تؤثر في السياسة النقدية في مختلف مراحل الدورة الاقتصادية هو الضامن للاستقرار المالي.¹⁰⁸

الفرع الثاني: تداعيات أزمة كورونا على السياسات المالية والنقدية.

تسببت جائحة كورونا في توسع أرصدة الحسابات الجارية العالمية، ولا تزال تحدث تأثيراً غير متوازن على البلدان تبعاً لعوامل مثل مدى كونها بلداناً مصدرة أو مستوردة للسياحة والسلع الطيبة. كذلك أدت الجائحة وإجراءات الإغلاق العام المرتبطة بها إلى تحويل الاستهلاك من الخدمات إلى السلع حيث خفض الناس من أسفارهم وإنفاقهم على الترفيه. وأدى ذلك أيضاً إلى توسع الأرصدة العالمية، حيث قامت الاقتصادات المتقدمة ذات العجوزات بزيادة استيراد السلع من اقتصادات الأسواق الصاعدة ذات الفوائض، وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن هذا التحول قد رفع عجز الولايات المتحدة بنسبة 0.4% من إجمالي الناتج المحلي وساهم في زيادة فائض الصين بنسبة 0.3% من إجمالي الناتج المحلي. وبالإضافة إلى ذلك حدثت زيادات في الاقتصادات ذات الفوائض، مثل الصين، نتيجة لزيادة شحنات السلع الطبية التي تدفقت في كثير من الأحيان إلى الولايات المتحدة والاقتصادات الأخرى ذات العجوزات. كذلك ساهم الارتفاع الحاد في تكاليف النقل في توسيع الأرصدة العالمية عام 2021.¹⁰⁹

وفي ظل هذه الجائحة كورونا قفز الدين العالمي في 2020 بنسبة 14% إلى مستوى قياسي مرتفع قدره 226 تريليون دولار أمريكي، ومع ارتفاع مستوى الدين يتعين على البلدان معايرة سياسات المالية العامة لكي تتوافق مع ظروفها الخاصة، بما في ذلك قوة التطعيم والتعافي.¹¹⁰

¹⁰⁸ صندوق النقد الدولي. (2016). إيجاد الحلول معاً. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2016. ص: 130. واشنطن. أمريكا. راجع: ص- ص: 61-62. (من الآن فصاعداً: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2016).

¹⁰⁹ جيوفاني غانيلي، باو رابانال، و نيام شيريدان. (5 آب عام 2022). توسع أرصدة الحسابات الجارية العالمية في خضم الحرب والجائحة. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا.

¹¹⁰ غاسبار، فيتور، وليزارزو، ساندرا، وميداس، باولو، وبياتسا، روبرتو. (13، أكتوبر، 2021). سياسة المالية العامة في عالم يكتنفه عدم اليقين. صحيفة وقائع. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا.

فوجد أن البلدان غالباً ما استخدمت استجابات شاملة تجمع بين السياسات المالية والنقدية والاحترازية الكبيرة، مثل المنح والتسهيلات الائتمانية ومتطلبات رأس المال المتساهلة، فقد خفضت القيود الملزمة المتعلقة بالائتمان عن طريق تغيير المتطلبات التنظيمية، كما حفزت الإقراض الإضافي من خلال معالجة المخاوف المتزايدة بشأن مخاطر الائتمان، ودعمت الطلب على الائتمان عن طريق خفض تكاليف الاقتراض، كما أدت الحزم التي تجمع بين التدابير الضريبية والنقدية الاحترازية إلى وصول إضافي للسيولة للشركات المعتمدة على البنوك، مما سمح لهذه البلدان بتغطية النفقات مثل (قواتير الأجور لشهور قادمة)، وهذه الاستجابة الموسعة ضرورية لدعم اقتراض الشركات ونمو الائتمان في الأزمات المستقبلية الكبرى التي تجمع بين الصدمات العالمية في العرض والطلب، إلا أن الاقتصادات الناشئة والنامية تظل أكثر تقييداً، فقد يكون لهذا النهج الشامل عواقب غير مقصودة، فكما يمكن للحزم المالية والنقدية الكبيرة أن تدعم الائتمان والاقتصاد إلا أنها تغذي ضغوطاً تضخمية حادة في البلدان ذات الديون المرتفعة، فتؤدي زيادة الإنفاق إلى إجهاد القدرة على تحمل الديون، لذا برزت الحاجة الملحة لفهم كيفية معايرة الاستجابة الشاملة المناسبة لتقليل التكاليف بالشكل الأفضل، من هنا برزت أهمية الدروس المستفادة من الأزمة العالمية التي جاء بها وباء كورونا، فالانكماش العالمي الدراماتيكي والأزمة الائتمانية التي أعقبتها ركزت نطاق العمل الجاد لاحتواء الأزمة خلال هذا الوباء.¹¹¹

يوضح الرسم التوضيحي¹¹²: الإجراءات المالية Fiscal transfers والتأجيلات الضريبية tax deferrals والتدابير خارج الميزانية off-budget حسب القارة اعتباراً من 1 حزيران 2021، حيث نجد أن البلدان الأوروبية تستخدم في الغالب إجراءات خارج الميزانية لمواجهة آثار كورونا، وتشمل الميزانية خارج الموازنة على تدابير مثل

¹¹¹ راجع:

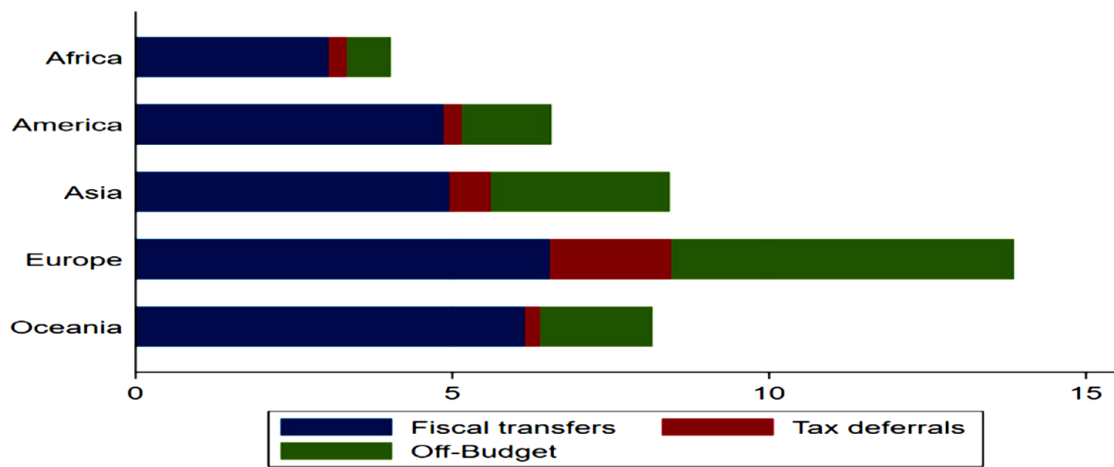
Kirti, Divya. and others. (27. February, 2023). **In Major Economic Shocks ,Best response combines all out ,large-scale policies.** IMF Blog ,Economic growth. Washington. USA. on: <https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2023/02/27/in-major-economic-shocks-best-response-combines-all-out-large-scale-policies>

¹¹² راجع:

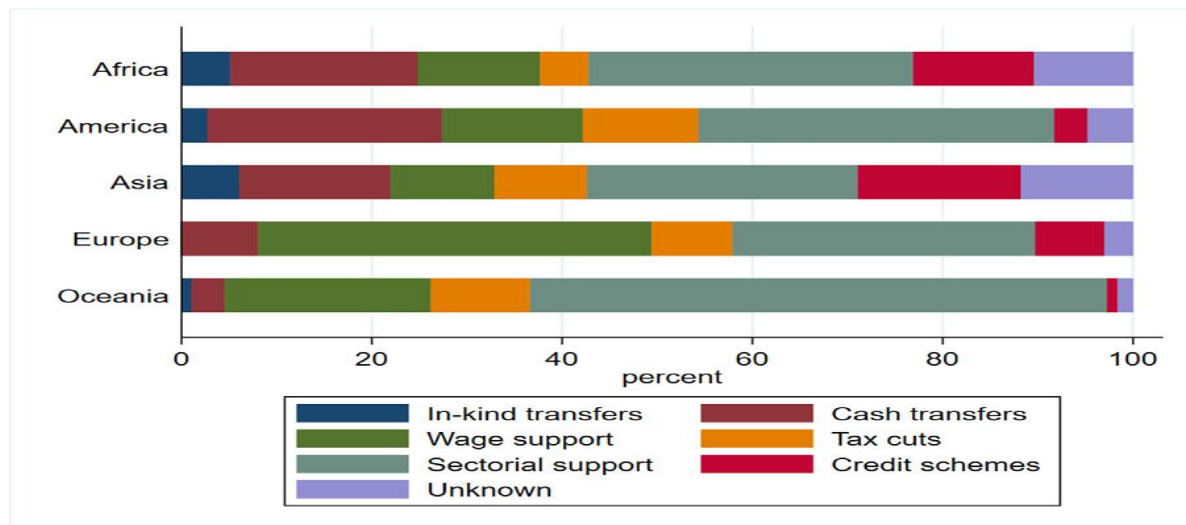
Porcher, Simon. (27 February, 2023). **A dataset of governments' economic responses to COVID-19.** <https://doi.org/10.1016/j.dib.2023.109021>. Published by Elsevier Inc. Paris. France. Pa: .5 <http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/> (Hereinafter: Porcher, 2023)

ضخ الأسهم، أو شراء الأصول، أو القروض، والالتزامات الطارئة الأخرى -كضمانات الدولة خارج الموازنة على القروض ونشاط الشركات العامة نيابة عن الحكومة-، ويمكن توجيه ضخ الأسهم نحو الشركات المتضررة مثل شركات الطيران أو خدمات السكك الحديدية، كما أنشأت العديد من البلدان صناديق من خارج الميزانية تضمنها الدولة لتقديم دعم شبه رأس المال للشركات، وتدير بنوك التنمية الوطنية أيضاً عمليات شبه مالية نيابة عن الدولة.

رسم توضيحي 1



يوضح الرسم التوضيحي 2: توزيع التدابير المالية حسب القارات اعتباراً من 1 حزيران 2021، لعينة تتكون من 101 بلداً، بحيث يُظهر هذا التوزيع التدابير المالية ضمن الميزانية أو مؤجلة، بحيث نجد أن التحويلات العينية كانت أكثر استخداماً نسبياً في أفريقيا وآسيا، وتمثل التحويلات النقدية أيضاً حصة عالية من إجمالي الإنفاق في أفريقيا وآسيا وأمريكا (بما في ذلك أمريكا الجنوبية، وتتفق هاتان الملاحظتان مع فكرة أن هذه المناطق تتكون في الغالب من البلدان النامية، حيث لا يزال جزء كبير من الاقتصاد غير رسمي، وتتميز أوروبا بدعم أوسع للأجور بينما تتمتع أوقيانوسيا بدعم قطاعي قوي (مثل الاستثمارات أو زيادة الميزانية لبعض القطاعات) بسبب عزلتها النسبية.



المصطلحات الواردة في الرسم التوضيحي 2: 113

- **In-kind transfers**: تعني التحويلات غير النقدية، هذه التحويلات تمثل نوعاً من الدعم المقدم من الحكومات أو الجهات الرسمية إلى الأفراد أو الأسر بشكل مباشر، ولكن بوسائل أخرى غير النقد، مثل تقديم السلع والخدمات الأساسية بدلاً من تقديم الأموال، على سبيل المثال، تحويلات الطبيعة غير النقدية قد تتضمن تقديم الغذاء، والملابس، والإسكان، والرعاية الصحية، والتعليم، والخدمات الاجتماعية المختلفة للأفراد أو الأسر المحتاجة، هذا النوع من التحويلات يهدف إلى تلبية احتياجات الناس المحددة بدلاً من تقديم أموال نقدية، وقد يكون ذلك أكثر فعالية في تلبية احتياجاتهم الأساسية وتحسين جودة حياتهم.
- **Wage support**: تعني دعم الأجور، وهذا المصطلح يُستخدم للإشارة إلى الإجراءات أو البرامج التي تتخذها الحكومة أو الهيئات المعنية لدعم الأجور المدفوعة للعمال في القطاعات المختلفة، ويمكن أن يشمل دعم الأجور: تقديم دعم مالي مباشر للشركات للمساعدة في دفع أجور موظفيها، خصوصاً في حالات الأزمات مثل الجائحات أو التراجع الاقتصادي، يمكن أيضاً أن يشمل تخفيضات ضريبية أو تسهيلات لتخفيف العبء المالي على الشركات وتشجيعها على الحفاظ على الوظائف وتوفير الدخل للعمال.
- **Sectorial support**: يشير إلى الإجراءات أو السياسات التي تُتخذ لتقديم الدعم المالي أو الاقتصادي لقطاع معين في الاقتصاد، هذا النوع من الدعم يستهدف قطاعاً معيناً من الاقتصاد، سواء كان ذلك قطاعاً صناعياً أو خدمياً أو زراعياً أو غيره، يتم تنفيذ الدعم القطاعي عادة من قبل الحكومات أو المؤسسات الحكومية لتعزيز نمو أو استدامة القطاع أو للتغلب على تحديات معينة يواجهها.
- **Cash transfers**: التحويلات النقدية، هي برامج أو إجراءات تقوم بها الحكومات أو المؤسسات الإنسانية لنقل مبالغ نقدية مباشرة إلى الأفراد أو الأسر المستحقة، هذه التحويلات تأتي عادة كمساعدات مالية للأفراد الذين يعانون من حاجة ماسة إلى الدعم المالي لتحسين وضعهم المالي والاجتماعي.
- **Tax cuts**: تعني تخفيضات الضرائب، أي تقليل مبالغ الضرائب التي يجب على الأفراد أو الشركات دفعها للحكومة، عندما تقوم الحكومة بتنفيذ تخفيضات ضريبية، غالباً ما تُخفض معدلات الضرائب أو توفر مزايا واستثناءات مختلفة تقلل من الالتزام الضريبي الإجمالي للمكلفين، الهدف من تخفيضات الضرائب غالباً هو تحفيز النشاط الاقتصادي، وتشجيع الإنفاق والاستثمار، وتزويد الأفراد والشركات بمزيد من الدخل المتاح.
- **Credit schemes**: برامج الائتمان، هي برامج أو نظم توفير الائتمان أو القروض للأفراد أو الشركات أو المؤسسات بهدف تمويل أنشطتهم المالية أو الاستثمارية، هذه البرامج تتيح للمستفيدين الحصول على مبالغ مالية مؤقتة بشكل ميسر، والتي يجب أن تُسدّد مع الفائدة المتفق عليها على مرحلة معينة في المستقبل. راجع:

المبحث الثالث

آثار الأزمات الاقتصادية العالمية في عمل صندوق النقد الدولي

في ظل تزايد الأزمات الاقتصادية العالمية نجد مقولة كريستالينا غورغييفا "نحن نعيش في عالم أكثر تعرّضاً للصدمات، ونحتاج إلى القوة الجماعية للتعامل مع الصدمات القادمة"¹¹⁴، أساساً لفهم تأثير الأزمات على أداء صندوق النقد الدولي.

شكّل تكرار الأزمات المالية في الدول النامية خلال التسعينات ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام، وذلك لما سببته من تهديد خطير للاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية، إضافة إلى انتشار آثارها لتشمل دولاً أخرى نامية ومتقدمة كنتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي، وتشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أنه خلال الفترة (1980-1999) تعرّض أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الصندوق لأزمات مالية واضطرابات مصرفية حادة، كما أنّ وتيرة تلك الأزمات تكررت وتلاحقت عالمياً، فشملت دول شرق آسيا وروسيا والبرازيل والأرجنتين والمكسيك وبقية دول أمريكا اللاتينية، وزادت حدة الأضرار الناجمة عنها حيث قدّرت خسائر اليابان مثلاً في الأزمة الآسيوية بحوالي 10% من ناتجها المحلي الإجمالي، في حين قدّرت خسائر الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 3%، وأكدت تقارير مختلفة للصندوق أنّ أكثر من 50% من تلك الأزمات حدثت في الدول النامية وفي الدول ذات الأسواق الناشئة، مما يؤكد الحاجة إلى تحسين مستوى الرقابة المصرفية في تلك الدول¹¹⁵. كما وبرزت الأزمة المالية العالمية التي عصفت باقتصادات الدول المتقدمة والنامية على السواء عام 2008م، والتي كشفت عن هشاشة النظام الأمريكي القائم على الرأسمالية الليبرالية، وهددت اقتصادات العالم بأسره، وألقت بظلالها كما باقي الأزمات السابقة على عمل الصندوق، مما دفعه لإعادة النظر في النظام النقدي الدولي، وإعادة إصلاح أسس وآليات عمله، بالإضافة إلى تدعيم الرقابة المالية على المؤسسات المالية لإعادة الثقة لبلدانه الأعضاء، ومحاولة إيجاد الوسائل للتنبؤ بالأزمات اللاحقة ومحاولة علاجها بالسرعة الممكنة والسيطرة عليها.

¹¹⁴ كريستالينا جورجييفا المدير العام لصندوق النقد الدولي تصف الأزمات الاقتصادية التي تعصف بالعالم بشكل عام وبالصندوق بشكل خاص.

¹¹⁵ راجع: كورتل، ورزيق، الأزمة المالية مفهومها أسبابها انعكاساتها على البلدان العربية. ص: 22.

وقد واجه الاقتصاد العالمي أكبر اختبار يتعرض له، في ظل جائحة كورونا التي فرضت تكاليف صحيّة واقتصاديّة واجتماعيّة هائلة، أثرت على الأرواح وسبل العيش في أرجاء العالم، ومع بدء جهود النّعافي؛ برزت أزمة جديدة تتمثّل في الصراع في أوكرانيا، الذي أدّى إلى نزوح ملايين الأشخاص، وترك آثاراً بالغة على الفئات الأكثر ضعفاً في العالم، بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت أسعار الغذاء والوقود بشكل حاد، ممّا زاد من حدّة التّضخّم، في حين واجهت الحكومات صعوبات كبيرة في توفير الدّعم، بسبب ارتفاع الدّين وتشدّد الأوضاع الماليّة العالميّة، أضف إلى ذلك المخاطر التي تهدد العالم بالتّفتت إلى كتّلات جغرافيّة -سياسيّة واقتصاديّة-، قد تطيح بالجهود المبذولة لتحسين مستويات المعيشة ولمعالجة تغيّر المناخ¹¹⁶، وإنّ التّصدي لهذه التّحديات الكبرى التي تواجه الصّندوق؛ مهمة في غاية الصّعوبة بالنّظر إلى محدوديّة موارده، وهي تتطلّب تركيزاً كبيراً والتزاماً قوياً، سيحقّقه الصّندوق بفضل خبرائه المخلصين وأعضائه المتعاونين، وإرشادات اللّجنة الدّوليّة للشؤون النّقدية والماليّة وهي اللّجنة المعنيّة بتوجيه سياسات الصّندوق¹¹⁷.

لذلك نجد أنّ صندوق النّقد الدّولي أو أيّة مؤسسة أخرى تتصرف في الوقت الصّحيح من وجهة نظر الصّندوق لحلّ الأزمات الاقتصاديّة، وغالباً ما تقع في أخطاء، لهذا يعمل الصّندوق بحذر وتجلّى ذلك من خلال إدارته للأزمات وتعديله لسياساته في التّعامل مع بلدانه الأعضاء لضمان النّمو الدّائم والاستقرار الذي هو في صميم ولايته.

في هذا الفصل ندرس استجابة الصّندوق للأزمات الاقتصاديّة العالميّة قبل أزمة كورونا، مع رصد التّطورات التي طالت سياساته، ثم استجابته لأزمة كورونا على اعتبارها نقطة هامّة في تحديثه لسياساته وبرامجه وما يلحقها من تطور في مشروطيّة التي تضمن عدم ضياع موارده واستدامتها.

¹¹⁶ غورغيفيا، كريستالينا. (14، إبريل، 2022). أزمة تلو أزمة: كيف يستطيع العالم المواجهة. خطاب المدير العام لصندوق النقد الدولي 2022. واشنطن. أمريكا.

¹¹⁷ ستراوس، دومينيك. (18، ديسمبر، 2008). الصندوق يقرر التركيز على رد الفعل المطلوب تجاه الأزمة، والتوصيات الملائمة بشأن السياسات، والبيان المالي الجديد. بيان صحفي رقم 308/08. صندوق النقد الدولي. واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431. الولايات المتحدة الأمريكية. "السيد ستراوس مدير عام سابق لصندوق النقد الدولي".

المطلب الأول: استجابة صندوق النقد الدولي للأزمات الاقتصادية العالمية.

"إن الاقتصاد على الدوام لعبة ثقة، صحيح أننا اعتمدنا التفكير بالتجارة والتبادل على أنهما يعتمدان على الذهب أو الفضة، إلا أن الواقع يدل على أنهما يعتمدان على احتياطي أكثر أهمية وهو ثقة الناس. فيزدهر الاقتصاد عندما تكون الثقة متينة، فيدفعنا التفكير في المستقبل إلى الماضي قدماً، أما عندما تتحطم ثقة الناس فإن الاقتصادات تفشل والمستقبل يبدو قاتماً."¹¹⁸ انطلاقاً من هذه المقولة وجب علينا البحث في استجابة سياسات صندوق النقد الدولي، بحيث أن أي أزمة تخلّف أثراً اقتصادياً سلبياً، ومن صميم المهام المنوطة بالصندوق تقديم المساعدة لبلدانه الأعضاء للتصدّي للأثر الاقتصادي الناجم عنها، وذلك وفق سياسات اقتصاد السوق الحر بعناوينها المختلفة التي تبناها الصندوق في اختبارات الأزمات السابقة التي تعرض لها.

يتناول هذا المطلب تحليل استجابة صندوق النقد الدولي للأزمات الاقتصادية العالمية من خلال مرحلتين رئيسيتين: قبل أزمة كورونا، وأثناء أزمة كورونا.

الفرع الأول: استجابة صندوق النقد الدولي قبل أزمة كورونا:

أكدت الأزمات الاقتصادية المتعاقبة قبل جائحة كورونا على الحاجة المستمرة لدور فعال يقوم به صندوق النقد الدولي، لتحقيق الاستقرار المالي العالمي، وقد استجاب الصندوق لهذه الأزمات بمرونة وسرعة؛ ساهمت في مساعدة بلدانه الأعضاء على تجاوز أزماتها، وعززت من خبرة الصندوق وجاهزيته للتعامل مع الأزمات المستقبلية، وأكدت على أهمية دوره في الحفاظ على استقرار النظام المالي العالمي، ونذكر منها:

❖ بدايةً بين عامي (1945-1960): أصبح صندوق النقد الدولي النقطة المحورية في النظام النقدي الدولي، حيث تمّ تكليفه بتنسيق نظام أسعار الصرف الثابتة لمساعدة الاقتصاد الدولي على التعافي من حربين

¹¹⁸ رفكين، جيريمي. (2012\4\3). الثورة الصناعية الثالثة. كيف تغيّر القوة الموازية الطاقة والاقتصاد والعالم. ترجمة سعيد الحسنية. مركز التعريب والترجمة. الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل. ص:359. بيروت لبنان. راجع ص:54.

عالميتين، وعدم استقرار ناجم عن التخفيضات التنافسية لقيمة العملات وسياسات التجارة الحمائية¹¹⁹، فقد قام بدور حاسم في هيكلة وصيانة البنية المالية العالمية والإدارة الاقتصادية من خلال سياسات التنمية الاقتصادية والتغيير Policies of Economic Development and Change¹²⁰، وركز على قضايا الاقتصاد الكلي وسعر الصرف؛ ليساعد البلدان الأعضاء على التغلب على أزمات ميزان المدفوعات بقروض قصيرة الأجل مشروطة بإدخال تحسينات في أداء الاقتصاد الكلي، كانت القضايا المؤسسية المتعلقة بالاقتصاد الجزئي تعدّ بشكل عام من اختصاص البنك الدولي¹²¹ وبنوك التنمية المتعددة الأطراف، وما سنراه لاحقاً، أن الصندوق وجد تأثيراً كبيراً لهذه القضايا المؤسسية على قدرة البلدان على اتباع سياسات فعالة للاقتصاد الكلي وأسعار الصرف، فقام بإدراجهم تدريجياً ببرامج قروضه، وخصّها بالاهتمام في مشاوراته مع حكومات البلدان الأعضاء وأنشطة المراقبة والمساعدة الفنية.¹²²

❖ ثم في الفترة بين عامي (1961-1970): قام الصندوق بإنشاء أصل احتياطي جديد وهو حقوق السحب الخاصة SDRs، للتعامل مع ضغوط نظام أسعار صرف ثابتة لبريتون وودز¹²³، كما قام بتطوير اتفاقية اقتراض دائمة مع أقوى البلدان الدائنة عام 1962؛ لتعزيز موارده عند حدوث الأزمات في موازين مدفوعات أحد البلدان الصناعية الكبرى (بلجيكا، كندا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، اليابان، هولندا، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، السعودية).

¹¹⁹ راجع:

Sanford, Jonathan E. Weiss, Martin A. (22, April, 2004). **International Monetary Fund: Organization, Functions, and Role in the International Economy**. Congressional Research Service, The Library of Congress. Order Code RL32364. Pa:2. (Hereinafter: Sanford, et al, 2004).

¹²⁰ راجع:

Amoretti, et al, 2021, Pa:3.

¹²¹ تم إنشاء البنك الدولي في نفس الوقت مع صندوق النقد الدولي من أجل تقديم قروض طويلة الأجل، ولتحفيز النمو والتنمية الاقتصادية في البلدان المتضررة من الحرب والبلدان النامية. راجع:

Sanford, et al, 2004. Pa:5.

¹²² راجع:

Sanford, et al, 2004. Pa:5.

¹²³ لم تحظى حينها حقوق السحب الخاصة بقبول بعض البلدان الأعضاء مثل فرنسا. راجع: أ.د. الحويش، 2017-2018. ص:69-70.

كما أنشأ تسهيل التمويل التعويضي عام 1963، وتسهيل تمويل المخزونات الاحتياطية عام 1969، وكلاهما يستهدف مساعدة البلدان النامية من وجهة نظر الصندوق¹²⁴.

في الأعوام السابقة -1945 لغاية 1970- أدار الصندوق نظام ربط القيمة العادلة القابل للتعديل؛ بتثبيت قيمة الدولار الأمريكي على الذهب عند 35 دولار للأونصة، وتثبيت عملات جميع البلدان الأعضاء الأخرى مقابل الدولار بمعدلات مختلفة¹²⁵. كانت فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين المرحلة الذهبية لتطبيق النظرية الكينزية¹²⁶، ومع اشتداد التنافس بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي؛ تقلص دور الصندوق وأتسمت توجيهاته الاقتصادية بالمرونة، ونجد أن الصندوق خلال المرحلتين السابقتين ظل في خدمة البلدان الرأسمالية المتقدمة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية¹²⁷.

❖ وفي الفترة بين عامي (1971-1980): انهار نظام أسعار الصرف الثابتة لبريتون وودز، وانخفض احتياط الذهب الأمريكي بشكل كبير، فكانت نهاية نظام بريتون وودز في عام 1971؛ عندما أعلن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون عن إنهاء تحويل الدولار إلى ذهب، هذا القرار تسبب في تغيرات كبيرة في أسواق العملات الأجنبية وأثر بشكل كبير على العلاقات المالية الدولية، حيث ساد بعدها نظام تعويم العملات على النظام النقدي الجديد¹²⁸، مما فرض على الصندوق تطوير سياساته الرقابية للسيطرة على الوضع الجديد.¹²⁹

¹²⁴ قَدَّم الصندوق لمصر عام 1962 مساعدة عاجلة لمصر بسبب تضرر محاصيلها بفعل الحشرات الطفيلية، ثم جدد التعامل بهذه المساعدات لصالح بلدان كانت ضحية كوارث طبيعية كالزلازل والفيضانات والأعاصير والجفاف، وهي وسيلة مساعدة للبلدان الأعضاء أوجدها الصندوق، ثم وضعت لها آليات أو تسهيلات جديدة. راجع:

لولار، ميشيل. (1995). الصندوق النقدي الدولي وعملياته، نقله إلى العربية هشام متولي. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر. الطبعة الأولى. دمشق. سورية. ص: 84. (من الآن فصاعداً: لولار، 1995).

¹²⁵ راجع:

Sanford, et al, 2004. Pa:2.

¹²⁶ النظرية الكينزية: هي نظرية اقتصادية طوّرها الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز في ثلاثينيات القرن العشرين، تركزت على دور الإنفاق الحكومي والطلب الكلي في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي، فكينز يقترح تدخل الحكومة من خلال زيادة الإنفاق العام أو خفض الضرائب لتحفيز الطلب الكلي، مما يعزز الإنتاج ويوفر فرص العمل، لضمان الاستقرار الاقتصادي والنمو. راجع: سكوبسين، 2018، ص: 206.

¹²⁷ راجع: ليريتو، 1993. ص: 71.

¹²⁸ تعويم العملات يعني ترك قيمة العملة ترتفع أو تنخفض في أسواق العملات العالمية بحسب العرض والطلب. لمزيد من المعلومات

راجع: أ.د. الحويش، 2017-2018. ص: 56.

¹²⁹ راجع:

Sanford, et al, 2004. Pa:15.

تم إنشاء لجنة العشرين عام 1972 لاقتراح الإصلاحات اللازمة للنظام النقدي الدولي وطبيعة الوظائف التي على الصندوق القيام بها، وبعدها طور الصندوق أداة إقراض جديدة (سميت تسهيل النفط) تم تمويلها من موارد مقترضة، تماشياً مع أزمته النفط العالميتين¹³⁰.

❖ وفي الفترة بين عامي (1981-1993): أدت أزمة ديون البلدان النامية إلى زيادة حادة في تمويل الصندوق للبلدان الأعضاء، وتم تمويل جزء منها من الموارد المقترضة، وهنا تحول الصندوق من مؤسسة نقدية إلى مؤسسة لإعادة هيكلة الاقتصادات النامية، لجعلها أكثر انسجاماً مع مصالح رأس المال الدولي؛ عن طريق فرض برامج تقوم على أولوية التوازنات النقدية والمالية على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.¹³¹ ثم ساهم انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفيتي في توسع مهام الصندوق وزيادة دوره، بحيث توسعت عضوية الصندوق بأعضاء جدد من البلدان الاشتراكية، بالتالي تطور دوره للإشراف على هذه التحولات الاقتصادية (من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق)، وتم إنشاء التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية بشكل مؤقت عام 1987.¹³²

وجد في المرحلتين السابقتين فشل صندوق النقد الدولي في أداء مهمته في الحفاظ على ثبات أسعار الصرف، مما استدعى تكليفه بمهام جديدة تتناسب مع حجم المشكلات التي واجهتها الاقتصادات المتقدمة، والتي بينت إفلاس النظرية الكينزية على المستوى التطبيقي وعجز إجراءاتها عن التخفيف من تفاقم أزمات جديدة مثل أزمة التضخم الركودي وتباطؤ معدلات النمو وغيرها، فانتشر الفكر الكلاسيكي الجديد بمدارسه المختلفة وأهمها المدرسة النقدية، وأصبح هو الفكر الذي يحكم سياسات الصندوق ومهامه الجديدة.

¹³⁰ - أزمة النفط الأولى في عام 1973: حيث أصبحت منظمة أوبك تتحكم بشكل كامل في أسعار النفط، مما رفع الأسعار نحو 2,50 دولار إلى 11,50 دولار بحلول عام 1974.

- أزمة النفط الثانية في عام 1979: مع قيام الثورة الإسلامية في إيران زادت بشدة أسعار النفط العالمية. راجع: يوسف، محمد حسن. (يناير، 2009). تداعيات الأزمة المالية العالمية. الناشر: دار العلا للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. القاهرة، مصر. ص: 6. (من الآن فصاعداً: يوسف، 2009).

¹³¹ راجع: ليريتو، 1993. ص: 30.

¹³² راجع: ليريتو، 1993. ص: 54. وراجع: لولار، 1995. ص: 94.

❖ وفي الفترة بين عامي (1994-2000): زادت أهمية أسواق رأس المال الخاص وآثاره على عملية صنع السياسات في البلدان النامية، فلم يعد الصندوق مجرد مشارك في النظام النقدي العالمي، وخصوصاً بعدما لجأت إليه البلدان النامية للمساعدة في حل مشاكلها النقدية الدولية عن طريق المساعدة الفنية والمشورة بشأن السياسات لاعن طريق الحصول على قروضه فقط¹³³.

في التسعينيات أصبح لازماً على الصندوق التعامل مع كل هذه القضايا وحلها، مع ما يتطلبه ذلك من سرعة- رغم أنه ليس بوكالة إنمائية ولم تكن هذه الأمور ضمن ولايته الأصلية-، حيث قام بمراجعة هيكله وممارساته وبدأ بفرض الإصلاحات الهيكلية في الاقتصادات، وخصوصاً بعد الأزمة الآسيوية عام 1997¹³⁴، من خلال تحويل التركيز نحو الحكم الرشيد ومؤسسات الدولة، وتحسين الجودة الشاملة للحكومة، بحيث دعا إلى أجندة أكثر شمولاً، ولمحدودية موارده استلزم ذلك تعاونه مع البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية، كما قام بزيادة تعيين موظفين بمهارات وخبرات عالية¹³⁵.

في هذه المرحلة تحول فكر الصندوق إلى الليبرالية الجديدة وما دعي باتفاق واشنطن¹³⁶.

❖ وفي الفترة بين عامي (2001-2006): عاش الاقتصاد العالمي فترة من النمو الاقتصادي المستدام وتوسع في التجارة وتدفقات رأس المال، ولكنه عانى من زيادة معدلات التضخم والفائدة المنخفضة نسبياً، وقد أدت

¹³³ تعاملت البلدان المتقدمة مع التغييرات في سياساتها النقدية والمشاكل الطارئة على أسعار الصرف بمفردها ودون اللجوء للصندوق إنما بمساعدة مجموعة السبع. راجع:

Sanford, et al, 2004. Pa:15.

¹³⁴ استجاب الصندوق للأزمة في البداية بأنواع الأدوات والسياسات التقليدية الموجودة لديه، مع اعتقاده أنها كافية إذا ما أضيفت لها حزم التمويل الكبيرة لاستعادة الثقة، فقام بتشديد السياسات النقدية لوقف انهيار أسعار الصرف، وتشديد السياسات المالية المبنية على افتراض خاطئ بأن الإنفاق الحكومي المفرط السبب في الأزمة، وقد اعترف خبراء الصندوق بعدم صحة سياساتهم خاصة بالنسبة لإندونيسيا وكوريا الجنوبية، وأفادوا بأنه لو تم تخفيف الضغط على السياسة المالية لكانت فترات الركود اللاحقة أقل حدة، وخلصوا إلى أنه عندما تكون القضايا المؤسسية والهيكلية هي المشكلة، فإن منع الأزمات هو الإستراتيجية الأفضل، لذلك فرض التركيز على المراقبة وزيادة الشفافية في البيانات الاقتصادية والمالية؛ لمعالجة نقاط الضعف في سعر الصرف والأنظمة المالية وتعزيز انضباط السوق وتجنب المفاجآت السلبية. راجع:

Sanford, et al, 2004. Pa:18.

¹³⁵ راجع:

Amoretti, et al, 2021, Pa: 4.

وراجع المكتبة الإلكترونية لصندوق النقد الدولي:

International Monetary Fund. (2016). **IMF Financial operations / Finance Department**. D.C: International Monetary Fund. Washington. USA. Pa:4. (Hereinafter: IMF. 2016. IMF Financial operations).

¹³⁶ انظر اتفاق واشنطن في الحاشية السفلية رقم 76 في المبحث الثاني من الفصل الأول.

الظروف الاقتصادية السيئة إلى ارتفاع أسعار السلع الأولية، وإلى انخفاض حاد في الائتمان المستحق من صندوق النقد الدولي، في الوقت نفسه، تحول التركيز للصندوق إلى التحديات المتزايدة التي يطرحها التسارع في العولمة، بما في ذلك الحاجة إلى تعزيز وتحديث عملية المراقبة والبحث عن طرق جديدة لدعم اقتصادات الأسواق الناشئة وتعميق مشاركة البلدان الفقيرة¹³⁷، وتم تشكيل عدة مبادرات لتخفيف أعباء الديون وللمحد من الفقر وتحقيق النمو، وهذا ما سنراه لاحقاً.

❖ ثم جاءت الأزمة المالية العالمية عام 2008: حيث بدأ صندوق النقد الدولي النظر في تخفيف مفهوم النقش الصارم بشكل جزئي وتدرجي، ولكن دون التخلي عن الأولوية العامة لاستقرار الميزانية والنظام المالي على المدى البعيد، وبالفعل، عقب الأزمة المالية العالمية، وضع الصندوق استراتيجية تقوم على أربعة أركان:

- (1) الاعتماد على تدابير مؤقتة أو قابلة للعكس في حزم التحفيز المالي.
 - (2) إطارات مالية متوسطة الأمد تتصور تصحيحاً مالياً بمجرد تحسن الظروف الاقتصادية.
 - (3) إصلاحات هيكلية تعزز النمو.
 - (4) التزام قوي بالحد من التكاليف المالية الناجمة عن شيخوخة السكان.
- هذا التدخل الحكومي من خلال السياسة المالية تم تصميمه على أن يكون مؤقتاً ومحدوداً، حيث يجب استعادة برنامج تحقيق الاستقرار المالي بمجرد انتهاء الأزمة، وفي هذا السياق، نصحت إستراتيجية الصندوق بمزيج من النقش المالي الذكي، مما يعني تفضيل التوازن بين النمو والتكيف المالي، والإصلاحات الهيكلية - خاصة فيما يتعلق بالعمل ومعاشات التقاعد - لتعزيز النمو، وبالتالي العودة إلى مسارات أكثر تقليدية من السياسة النيوليبرالية والنقش¹³⁸.

وقد ارتكز رد فعل الصندوق بإعلانه عن عدد من المبادرات التي نوجزها:

¹³⁷ راجع المكتبة الإلكترونية لصندوق النقد الدولي:

IMF. 2016. IMF Financial operations. Pa:4.

¹³⁸ راجع:

Amoretti, et al, 2021, Pa: 6.

1. زيادة موارده المتاحة للإقراض بشروط ميسرة في البلدان منخفضة الدخل، لتلبية الطلب المتوقع على هذه الموارد والذي يبلغ حوالي 17 مليار دولار حتى نهاية عام 2014، وهذه الزيادة الكبيرة في قروضه الميسرة للبلدان منخفضة الدخل قد تجاوزت المستويات التاريخية بأربعة أضعاف، ففي إفريقيا وصل مجموع القروض التي التزم بها الصندوق من شهر كانون الثاني وحتى تموز 2009 إلى 2,7 مليار دولار مقارنة بمبلغ 1,1 مليار دولار في عام 2008¹³⁹.
2. تحصل البلدان منخفضة الدخل بصفة استثنائية على إعفاء من جميع مدفوعات الفائدة المستحقة للصندوق حتى نهاية عام 2011.
3. اضطر الصندوق لزيادة القدرة الإقراضية لديه، وأكمل المراجعة العامة للحصص التي أسفرت عن اتفاق لمضاعفتها، فنقد تخصيصين لحقوق السحب الخاصة، بما يعادل 250 مليار دولار أمريكي توزع على جميع البلدان الأعضاء حسب حصص عضويتها في الصندوق، وأدى ذلك إلى تخصيص ما يزيد عن 18 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة للبلدان منخفضة الدخل؛ بهدف زيادة احتياطياتها من النقد الأجنبي، وتخفيف الضغوط التمويلية¹⁴⁰.
4. وعمل على تحسين إطاره العام للإقراض لإيلاء المزيد من التركيز على الوقاية من الأزمات، وأجرى إصلاحات على سياساته مع البلدان الفقيرة، فعمل على زيادة موارده المخصصة للإقراض بشروط ميسرة، وتعزيز آليات المراقبة لديه، وإصلاح أطره التنظيمية ونظام الحوكمة¹⁴¹.
5. تم ترشيد المشروطة في برامج الصندوق؛ بهدف التركيز على الأهداف الرئيسية.
6. أنشأ الصندوق أدوات جديدة هي عبارة عن تسهيلات أكثر مرونة وملاءمة للبلدان منخفضة الدخل هي:
 - التسهيل الائتماني الممدد ECF؛ الذي يوفر الدعم المرن في الأجل المتوسط¹⁴².

¹³⁹ صندوق النقد الدولي. (29، يوليو، 2009). تحركات صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة العالمية: تلبية احتياجات البلدان منخفضة الدخل. مذكرة مرجعية من إعداد صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. ص:1. (من الآن فصاعداً: صندوق النقد الدولي، 2009، تحركات صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة العالمية).

¹⁴⁰ صندوق النقد الدولي، 2009، تحركات صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة العالمية. ص:2.

¹⁴¹ راجع المكتبة الإلكترونية لصندوق النقد الدولي:

- تسهيل الاستعداد الائتماني SCF؛ الذي يوجّه للاحتياجات قصيرة الأجل والاحتياجات المؤقتة.¹⁴³
- التسهيل الائتماني السريع RCF؛ الذي يقدم الدعم الطارئ على أساس من المشروطة المحدودة للبلدان منخفضة الدخل لاحتياجات موازين مدفوعاتها عاجلة بما في ذلك الاحتياجات وقت الأزمات.¹⁴⁴
- وقد أنشئت هذه الأدوات في سياق الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر المُحدث حينها.¹⁴⁵ (سنأتي على شرحهم بالتفصيل في الفصول القادمة).

فإذا لم تؤثر الأحداث المذكورة هنا في صندوق النقد الدولي على هذا النحو، لكانت المؤسسة قد أصبحت مهمشة، ونعلم أن الدافع وراء تطور صندوق النقد الدولي هو الحاجة إلى تلبية التحولات في الطلب والتحويلات في الظروف الاقتصادية والسياسية العالمية، وليس لإرضاء القوى من الداخل الساعية إلى إعادة تشكيل المؤسسة لتتمسك بدورها بمجرد تلاشي الهدف الأصلي.

للقوف على إصلاحات الجيل الأول و إصلاحات الجيل الثاني لصندوق النقد الدولي¹⁴⁶ انظر الجدول التالي:

¹⁴² التسهيل الائتماني الممدد: هو أحد التسهيلات المتاحة من خلال الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر، يتيح مساعدات مالية على المدى المتوسط للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه مشكلات مطولة في موازين مدفوعاتها؛ لتنفيذ برامج اقتصادية من شأنها تحقيق استقرار للاقتصاد الكلي، والحد من الفقر وتحقيق النمو على أساس قوي ودائم. راجع: صحيفة وقائع. (آخر تحديث مارس، 2023)، التسهيل الائتماني الممدد. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:

<https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/Extended-Credit-Facility-ECF>

¹⁴³ تسهيل الاستعداد الائتماني: هو أحد التسهيلات المتاحة من خلال الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر، يتيح مساعدات مالية للبلدان منخفضة الدخل التي وصلت أوضاعها الاقتصادية الكلية إلى حالة قابلة للاستمرار، ولكنها تواجه احتياجات للتمويل والتكيف على أساس عارض قصير الأجل، ما في ذلك الاحتياجات المترتبة على الصدمات. راجع: صحيفة وقائع. (آخر تحديث مارس، 2023)، تسهيل الاستعداد الائتماني (SCF). صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:

<https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/Stand-by-Credit-Facility-SCF>

¹⁴⁴ صحيفة وقائع. (مارس، 2023). التسهيل الائتماني السريع لدى صندوق النقد الدولي. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:

<https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/Rapid-Credit-Facility-RCF>

(من الآن فصاعداً: صحيفة وقائع، مارس، 2023، لتسهيل الائتماني السريع لدى صندوق النقد الدولي).

¹⁴⁵ صندوق النقد الدولي، 2009، تحركات صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة العالمية. ص:2.

¹⁴⁶ تم استخدام مصطلح إصلاحات الجيل الأول من قبل الاقتصاديين، والمقصود بها إصلاحات اتفاق واشنطن عام 1990، بينما يقصد بإصلاحات الجيل الثاني الإصلاحات التي قام بها الصندوق عام 1994، عندما وسع قائمة إصلاحات إجماع واشنطن.. لمزيد من المعلومات راجع:

إصلاحات الجيل الأول	إصلاحات الجيل الثاني
أولويات الإصلاح الاقتصادي.	- تحسين الظروف الاجتماعية. - زيادة القدرة التنافسية الدولية. - الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي
استراتيجية الإصلاح الاقتصادي.	- تغيير قواعد الاقتصاد الكلي ¹⁵⁰ . - الحد من التدخل الحكومي في الاقتصاد ¹⁵¹ . - إلغاء السياسات الحمائية.
أدوات الإصلاح الاقتصادي النموذجية	- تخفيضات جذرية في الميزانية وإصلاح ضريبي. - تحرير الأسعار. - تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي.

¹⁴⁷ راجع:

Sanford, et al, 2004. Pa:24.

¹⁴⁸ تقليل التضخم يعني تنفيذ سياسات وإجراءات للسيطرة على معدل زيادة الأسعار وتخفيضه.

¹⁴⁹ يشمل النمو الاقتصادي عادة زيادة إنتاج السلع والخدمات داخل الاقتصاد، مما يؤدي إلى زيادة التوظيف والدخل والازدهار العام. استعادة النمو غالباً ما تتضمن تنفيذ سياسات وإصلاحات لتحفيز الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي والنشاط الاقتصادي العام.

¹⁵⁰ تغيير القواعد والسياسات الاقتصادية الكبرى التي تحكم الاقتصاد الوطني. ويمكن أن يشمل ذلك سياسات مثل التضخم، والسياسة النقدية، والسياسة الضريبية، والإنفاق الحكومي، وسياسات العملة.

¹⁵¹ تقليص الإنفاق الحكومي، وتقليل التدخل الحكومي في الاقتصاد، وإزالة القيود واللوائح التي تفرضها الحكومة على الأنشطة الاقتصادية.

¹⁵² تعني إنشاء مؤسسات جديدة وتطوير المؤسسات القائمة بهدف تحسين الأداء والكفاءة وتعزيز الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات. قد تشمل هذه المؤسسات مؤسسات حكومية وخاصة.

¹⁵³ تعني زيادة تنافسية القطاع الخاص: تعزيز قدرة الشركات والأعمال الخاصة على المنافسة في السوق، وذلك من خلال توفير بيئة أعمال أكثر فعالية وتشجيع الاستثمار والابتكار.

¹⁵⁴ يقصد بإنشاء مؤسسات اقتصاد رأسمالي: تطوير المؤسسات التي تعزز النظام الاقتصادي الرأسمالي، والذي يعتمد على الملكية الخاصة والتنافسية والتبادل التجاري الحر.

¹⁵⁵ يهدف هذا الاندماج الدولي إلى توسيع وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الأسواق الدولية، من خلال التصدير والاستيراد والاستثمار في الأسواق العالمية.

وزارات الشؤون الاجتماعية. - مراجعة شاملة للعدالة. - تطوير القدرات التنظيمية. - تحسين قدرات تحصيل الضرائب. - تحويل وإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية، بما يتناسب مع التنمية. - الخصخصة للأصول والشركات الكبرى التي تتطلب ترتيبات استثمارية معقدة. - تعزيز القدرة على تسويق وزيادة تصدير المنتجات الوطنية إلى الأسواق العالمية. - زيادة التنسيق والتعاون بين الجهات المحلية والحكومات.	- تحرير القطاع الخاص وتخفيف القيود عنه. - إنشاء صندوق الطوارئ الاجتماعي لمواجهة الأزمات. - تسهيل عملية الخصخصة.
---	--

الفرع الثاني: استجابة صندوق النقد الدولي لأزمة كورونا.

في مثل هذه الجائحة يكون التوقيت هو العامل الأهم لتوجيه استجابات التصدي الطارئة، حيث أن الاستجابة السريعة تعني عادةً الاعتماد على برامج وقواعد بيانات الصندوق، ثم يتم تصميم أو تخصيص الأنظمة على نحو يلبي الحاجات المستهدفة على مدى الأسابيع والأشهر اللاحقة، فأدوات الاستهداف ومصادر المعلومات والبرامج التي يغطيها الصندوق؛ لم تصمم لمثل هذه الأزمة، ولن تستطيع تفادي الخسائر المتكبدة في ظل جائحة كورونا، ولكنها توقّر منطلقاً لكل من الاستجابة العاجلة على صعيد السياسات من خلال الآليات القائمة والدروس المستفادة لبناء برامج جديدة¹⁵⁶، وإنّ تحليل طبيعة أزمة كورونا من خلال وثائق الصندوق، يتيح لنا التركيز على المبادئ التوجيهية والأساسية التي وضعها للتعامل مع مخاطر هذه الأزمة، لنجده قسم أولوياته إلى مراحل:

¹⁵⁶ مجموعة البنك الدولي. (2020). حماية الإنسان والاقتصاد: استجابات متكاملة على صعيد السياسات لمكافحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد19). مطبوعات البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي. واشنطن. أمريكا. ص:54.

المرحلة الأولى مرحلة ذروة حالة الطوارئ الصحيّة: كانت أولويّات الصندوق تلبية احتياجات الإنفاق على خدمات الصّحة والطوارئ، بغض النظر عن الحيّز المالي أو مراكز الديون لبلدانه الأعضاء¹⁵⁷، ونجد ذلك في تعهّد السيّد كريستالينا غورغيفيا مدير عام الصندوق مواجهة الأزمة؛ حيث قالت: "أزمة عالميّة منقطعة النظير بحاجة إلى استجابة عالميّة منقطعة النظير"¹⁵⁸، من أجل بناء الجسر الموصل إلى التعافي وذلك عبر الخطة التي تقوم على أربعة نقاط، تمثّل المبادئ الأساسيّة للاستجابة للأزمة:

1- الاستمرار في تدابير الاحتواء الضروريّة ودعم النّظم الصحيّة.

2- حماية المتضررين من الأفراد والشركات من خلال إجراءات كبيرة موجّهة وجيدة التّوقيت على مستوى الماليّة العامّة والقطاع المالي، بحيث يتناسب ذلك مع ظروف كل البلدان (فيتضمن تأجيل الضرائب، ودعم الأجور، والتحويلات النقديّة للقطاعات الأكثر هشاشة، وتمديد تأمينات البطالة والمساعدات الاجتماعيّة، وتعديل ضمانات الائتمان وشروط القروض بصفة مؤقتة).

3- تخفيف الضّغط عن النّظام المالي وتجنّب العدوى، من خلال التّحفيز النقدي وتسهيلات السيولة.

4- التّخطيط لمرحلة التّعافي.¹⁵⁹

إنّ الإجراءات العامّة للصندوق لم تميّز بين البلدان المتقدّمة أو الصّاعدة أو النّامية من حيث المبادئ الأساسيّة للاستجابة لأزمة كورونا، فالصندوق وضع إطاراً شاملاً يتضمّن هذه المبادئ ليكون مرناً ويطبّق على جميع البلدان الأعضاء، ومع ذلك، تنفيذ الإجراءات كان مخصّصاً بناءً على احتياجات وظروف كل بلد، فالبلدان النّامية أو ذات الاقتصادات الصّاعدة قد تحتاج إلى دعم أكبر في مجالات مثل الحماية الاجتماعيّة والتحويلات النقديّة وتخفيف أعباء الديون، بينما تركّز على تدابير التّحفيز المالي وتسهيلات السيولة في البلدان المتقدّمة لضمان استقرار الأسواق الماليّة، بالتّالي نجد أنّ الاستجابة الفعليّة للأزمة كانت مكيفة لتلبية احتياجات البلدان الأعضاء بناءً على مستوى تميّتها وظروفها الاقتصاديّة، ضمن الإطار العام الشّامل الذي وضعه الصندوق.

¹⁵⁷ راجع:

Amoretti, et al, 2021, Pa: 8.

¹⁵⁸ راجع: صندوق النقد الدولي، 2020، يونيو، مجلة التمويل والتنمية. ص: 58.

¹⁵⁹ راجع: غورغيفيا، 19، إبريل، 2020. مواجهة الأزمة وأولويّات الاقتصاد العالم.

وقد أدّى الدّعم المالي الضّخم الذي تمّ تقديمه منذ بداية الأزمة، إلى إنقاذ الأرواح وسبل العيش، فكانت سياسات الصّحة العامّة التي احتوت انتشار المرض فعّالة بشكل خاص لأنّها دعمت النّعافي من خلال استعادة النّقة والسّماح بعودة النّشاطات بشكل آمن، وكانت التّحويلات النّقدية حيويّة بالنسبة للفقراء الذين أنفقوها على الضّروريات، وقد دعمت إعانات البطالة استهلاك الأشخاص الذين فقدوا مصدر دخلهم الرّئيس. لمزيد من الإيضاح راجع الجدول التّالي الخاص بصنع السّياسات في أعقاب حالة الطّوارئ:

جدول 3 160

صنع السّياسات في أعقاب حالة الطّوارئ النّاجمة عن فيروس كورونا		
مبادئ السّياسة	تصميم السّياسات	المشاكل التي تمّ تحديدها (العرض، الطلب، النّقة)
تدابير الموازنة: • الإنفاق: كالخدمات الصحيّة وإعانات البطالة. • المنح الرأسماليّة والتّحويلات الموجهة: مثل دعم الأجور أو التّحويلات المباشرة. • الإجراءات الضّريبية عن طريق خفض الضّرائب أو تخفيفها أو تأجيلها.	• اعتماد إجراءات وتنفيذها من خلال الموازنة العادية وآليات الإدارة المالية العامّة. • انعكاس التّكاليف الكاملة في البداية على عجز الماليّة العامّة والدين والتّمول.	التكاليف التي تتحمّلها الماليّة العامّة تنعكس في العجز والميزانيّة العموميّة.
تدابير الإنفاق: • السّماح بالمتبّات النّلقائيّة¹⁶¹ بالعمل بكامل فاعليتها وتوجيه	أهداف واضحة وتركيز على التّضامن، بمعنى آخر، يجب أن تسعى التّدابير إلى تعزيز التّضامن	جانب العرض: • إغلاق وحجر صحّي يقللان من الإنتاج واستخدام القدرات

160 راجع:

Amoretti, et al, 2021, Pa: 9-10.

وتمّ إثراء الجدول بالإضافة إلى المرجع: بالبيك، إمرة، وصايغ، أماندا، وساكسينا، سانديب، وستون، ميشيل، ووندلينغ، كلود. (سلسلة مذكرات خاصة عن السياسات المالية العامة للاستجابة لجائحة كوفيد-19). إدارة المخاطر على المالية العامة في ظل الضغوط المالية: إدارة شؤون المالية العامة. ص: 7. صندوق النقد الدولي. واشنطن: أمريكا. (من الآن فصاعداً: بالبيك، إمرة، وآخرون. إدارة المخاطر على المالية العامة في ظل الضغوط المالية).

• اضطراب في سلاسل التوريد الإقليمية والعالمية • تسريحات العمالة والإفلاس	عبر عدم تكثيف القيود بشكل مفرط من حيث الأهلية.	الدعم الإضافي عبر شبكات الأمان الاجتماعي. • تعزيز فوائد البطالة إلى أقصى حد ممكن. • إدخال إجازات مرضية مدفوعة (مؤقتة) تتوافق مع أزمة الصحة. • تصميم آليات للتدرج فيما يتعلق بدعم الأجور. • تقديم إغاثة سريعة للأسر ذات السيولة المحدودة، بما في ذلك العمال الحريين وأولئك الذين يعملون في وظائف مؤقتة.
من ناحية الطلب: • فقدان عام للدخل • تقليل في الاستهلاك واستثمارات الشركات. • الأسر والعمال منخرطون في قطاعات معينة مثل السياحة والضيافة هم الأكثر عرضة للخطر. • البلدان أو المناطق التي تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط والسياحة وصادرات السلع والخدمات تتأثر بشكل أكبر.	الإجراءات المالية يجب أن تكون مستهدفة ومؤقتة وتدرجية: • مستهدفة نحو الأسر للحفاظ على الاحتياجات الأساسية. • مستهدفة نحو الشركات لتجنب التسريحات والخروج من سلاسل التوريد • تدرجية لضمان استعادة الأسر من الدخل المنخفض أكثر	تدابير الإيرادات: • تخفيض الضرائب المدفوعة شهرياً أو ربع سنوياً. • مزايا ضريبية لتعزيز إنتاج مستلزمات الرعاية الصحية • تجنب تقديم حوافز مستندة إلى الأرباح مثل العفو الضريبي العام أو عطلة ضريبية أو تخفيض ضريبي. • منح المزايا الضريبية فقط للقطاعات التي تضررت بشكل كبير (القطاعات المعتمدة على السياحة، الضيافة، الخ)؛

¹⁶¹ المثبتات التلقائية هي آليات في النظام الاقتصادي تعمل بشكل تلقائي لتحفيز أو تقليل الإنفاق الحكومي أو النفقات الاقتصادية بناءً على تغيرات في الاقتصاد دون الحاجة إلى تدخل يدوي من الحكومة. تعتمد هذه الآليات على السياقات الاقتصادية وتشمل أموراً مثل تغيير معدلات الضرائب والإعانات الاجتماعية وفائدة البطالة.

على سبيل المثال، إذا تراجعت الأوضاع الاقتصادية وزاد معدل البطالة، ستقوم المثبتات التلقائية بزيادة دعم البطالة وتقليل الإيرادات الضريبية بشكل تلقائي، مما يساعد في دعم الأشخاص المتأثرين بالبطالة وزيادة الإنفاق العام دون أن تحتاج الحكومة إلى اتخاذ إجراءات مباشرة كزيادة الإنفاق الحكومي على البنية التحتية مثلاً.

		وللشركات التي تشهد انخفاضاً في المبيعات أو الأرباح يفوق معياراً معيناً؛ وللمنتجات الحرجة (مثل مستلزمات الرعاية الصحية).
عدم الثقة سيؤدي إلى: • تثبيط ثقة المستهلكين وظروف مالية قاسية. • فقدان فرص العمل وتقلص الاستثمارات مع توقع انخفاض الطلب الإجمالي.	الضرائب والإنفاق: يجب أن يكونا فعالين من حيث التكلفة ومدرجين في إطار الميزانية المتوسطة المدى: • تجنب التدهور طويل الأمد للمالية العامة. • الحفاظ على الروابط مع التوظيف.	دعم السيولة النقدية: • يجب تحديد تكاليف تدابير السيولة النقدية بشكل صحيح، مع دوام مراقبتها وتسجيلها. • يجب أن يكون دعم السيولة النقدية مشروطاً بمدة استمرار جائحة كورونا، مع ضرورة ضبط تقديمها للشركات التي تعاني من مشاكل هيكلية غير مرتبطة بالجائحة؛ وبالتالي تقديمها لقطاعات الأكثر تضرراً. • يجب إدارة المخاطر المالية المرتبطة بدعم السيولة النقدية من خلال تقدير وتحليل الإمكانات وحجم التكلفة المالية المحتملة.
	يجب أن تكون الإجراءات جزءاً لا يتجزأ من التدابير والبرامج للبنية التحتية الحالية. القدرة المؤسسية تلعب دوراً مهماً من خلال التأثير على شكل وأدوات وقفوات الدعم.	
	أخذ القيود المالية في الاعتبار.	
	يجب أن توجه الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة دورة السياسات.	

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة ما بعد جائحة كورونا: التخطيط لمرحلة التعافي، ولا يكون ذلك إلا بالوقوف على حالة الاقتصاد العالمي قبل الوباء فنجد أن:

- (1) الاقتصادات الرئيسية في العالم عانت من تباطؤ اقتصادي استمر لعشرة سنوات بعد الأزمة المالية العالمية، بما فيهم الاقتصاد الصيني، ثاني أكبر اقتصاد في العالم¹⁶².
- (2) التجارة الدولية لم تعد المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي العالمي نتيجة تباطؤ العولمة وزيادة النزاعات التجارية، وقد بدا هذا الاتجاه واضحاً من خلال سياسات الحماية التجارية والرسوم الجمركية المتبادلة بين القوى الاقتصادية الكبرى.
- (3) معدل النمو في الإنتاجية استمرّ بالانخفاض، خصوصاً بالاقتصادات الكبرى مما يؤدي بدوره إلى إبطاء النمو الاقتصادي وازدياد التضخم.
- (4) الانكماش أصبح معياراً لوضع الاقتصاد الكلي العالمي، وأصبحت سياسات الاقتصاد الكلي، ولا سيما السياسات النقدية في جميع الاقتصادات الكبرى غير فعّالة في تعزيز النمو الاقتصادي.
- (5) مستويات الديون العالمية ازدادت بشكل مثير للقلق؛ نتيجة التوسع المالي، وتدابير تمويل الديون في مختلف البلدان الغنية والفقيرة، وقد تصبح هذه الظروف من ارتفاع مستوى الديون مزمنة ومضرة لفترة طويلة من الزمن؛ إذا لم يتم اتخاذ إجراءات حاسمة لمعالجتها.
- (6) النظام المالي العالمي نتيجة لذلك عانى من هشاشة مالية متنامية، وعدم استقرار في أسواق السلع الأساسية الدولية.

¹⁶² تعدّ الصين أول دولة تتعافى من الوباء، حيث استأنفت صناعتها التحويلية نشاطها بشكل سريع، ممّا عزز قدرتها على المنافسة في السوق العالمية، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، هذا التعافي السريع أثار ردود فعل في الأسواق الدوائية، منها زيادة الرسوم الجمركية الأمريكية على المنتجات الصينية، وهو ما يعكس التوترات التجارية القائمة بين البلدين. راجع:

Song, Ligang. Zhou, Yixiao. (4, NO,2020). **The COVID-19 Pandemic and Its Impact on the Global Economy: What Does It Take to Turn Crisis into Opportunity?**. China and World Economy. Institute of World Economics and Politics, Chinese Academy of Social Sciences. Vol: 25. Pa:10. (Hereinafter: Song, Ligang. Zhou, Yixiao, 2020).

(7) التّفاوت في الدّخل ازداد بين بلدان العالم، مما يشكّل ضغطاً كبيراً على السّياسات الحكوميّة لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، مع الحفاظ على اقتصاد منفتح.¹⁶³

كل ما سبق يجعل من المستحيل تعزيز النمو الاقتصادي باستخدام السّياسات النّقليديّة، وبالتالي يفرض تحدّيات واضحة على النمو المستقبلي الذي يرباه صندوق النّقد الدولي، وذلك من خلال التّحرك على مستوى السّياسات (سواء النّقدية، أم دعم البلدان الأعضاء من خلال المشورة بشأن السّياسات والدّعم والمساعدة الفنيّة والموارد الماليّة، أم التّعاون مع المؤسّسات الاقتصاديّة الأخرى، أم تجديد موارد الصّندوق)¹⁶⁴، بحيث استند دور الصّندوق في هذه المرحلة إلى الاحتياجات الفرديّة لكل بلد، وإلى التّحدّيات الاقتصاديّة والصّحية الخاصّة بها، وقد شملت إجراءاته لهذه المرحلة:

- (1) تقديم التّمويل للعديد من بلدانه الأعضاء للمساعدة على التّعافي من تأثيرات الجائحة، وهو يشمل برامج قروض وتسهيلات ماليّة متعدّدة الجوانب تستند إلى احتياجات كل بلد.
- (2) توجيهات اقتصاديّة لبلدانه الأعضاء حول كيفية إدارة الأثر الاقتصادي للجائحة، شمل ذلك تعزيز الإنفاق العام، ودعم القطاعات الحيويّة، وتنفيذ إجراءات تحفيزيّة لدعم النمو الاقتصادي.
- (3) التّعاون الدولي: دعم الصّندوق التعاون الدولي من خلال تعزيز التّنسيق بين الدّول والمؤسّسات الدوليّة الأخرى، وأهمها دوره الحيوي في تعزيز مبادرات التّعاون الدولي مثل "مبادرة الوصول إلى أدوات مكافحة كوفيد-19 (ACT-A) ومبادرة COVAX لتوفير اللقاحات.
- (4) تقديم البحوث والتّقارير الاقتصاديّة لمساعدة البلدان في اعتماد سياسات فعّالة للتّعافي من الجائحة.
- (5) تعزيز تحفيز النّمو: فقد نصّح الصّندوق بتنفيذ إجراءات تحفيزيّة تستهدف دعم النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل.

¹⁶³ راجع:

Song, Ligang. Zhou, Yixiao, 2020. Pa:5.

¹⁶⁴ راجع: غورغييفا، 19، إبريل، 2020، مواجهة الأزمة وأولويّات الاقتصاد العالمي.

قمنا بسرد إجراءات الصندوق دون التفصيل والتدقيق فيها هنا، لأننا سنخصص الفصول القادمة بالشرح والوقوف على سياساته المتبعة بهذا الخصوص، وإنّ تقييم فعالية تدابير السياسات في مكافحة الوباء والتنبؤ بمسار الانتعاش الاقتصادي في حقبة ما بعد الجائحة، يرتبط بثلاثة عوامل هي: الإصلاح الهيكلي والتكنولوجيا الجديدة، وإعادة الاندماج في عقد اجتماعي عالمي جديد¹⁶⁵ بدعم من السياسات العامة القويّة على جميع المستويات وخاصة المستوى الوطني¹⁶⁶، بحيث أنّه يمكن للأزمة أن تخلق نافذة جديدة لإجراء الإصلاحات، وتطلق تغييرات مؤسسية كان من الصعب المضي بها قدماً في الظروف العادية، مما يجعل إمكانية تحقيق أقصى استفادة من أسوأ الظروف¹⁶⁷، فالاقتصاد العالمي كان في حالة ضعيفة يعاني من مشاكل جمّة منذ الأزمة المالية العالمية، فلم لا تكون أزمة كورونا هذه هي الفرصة لجمع الدعم وتطوير السياسات للتغلب على كافة العقبات لدفع عجلة النمو على المدى الطويل؟¹⁶⁸

ولا شك أنّ الهدف الذي دفع كينز ووايت لإنشاء الصندوق من البداية، كان يتمثل في منع الكساد والبطالة من خلال تعزيز التعاون الدولي، وتحقيق النمو الاقتصادي العالمي وتجنّب سياسات الانكماش.

¹⁶⁵ إنّ التأكيد على دور السياسات العامة ليس مجرد تنبّي إجراءات حكومية تهدف إلى التبرع بالمال، أو فرض ضرائب على الأغنياء ومساعدة الفقراء، ولكنه جزء من تنفيذ عقد اجتماعي عالمي جديد يمكن جميع البلدان من الاعتراف بالتحديات المشتركة للبشرية، مثل التنمية والحد من الفقر وتغيير المناخ ورفاهية الأجيال القادمة، وإتباع مبدأ المنافسة العادلة واحترام مصالح الآخرين، مع تضافر جميع القوى للتعاون والتكامل سواء من الصندوق أو المنظمات الدولية وغير الدولية أو البلدان الأعضاء. راجع:

Song, Ligang. Zhou, Yixiao, 2020. Pa:23.

¹⁶⁶ راجع:

Song, Ligang. Zhou, Yixiao, 2020. Pa:1.

¹⁶⁷ تشير هذه الجملة إلى الفكرة التي مفادها أنّ الأزمة، على الرغم من كونها كارثية، قد توفر فرصاً لإجراء تغييرات وإصلاحات مهمة كان من الصعب تنفيذها في الظروف العادية. بعبارة أخرى، الأزمة قد تكون محفزاً لخلق فرص جديدة لإعادة هيكلة الاقتصاد، وتعزيز السياسات، وتحقيق مكاسب إيجابية على المدى الطويل. هذا المفهوم يعني أنّ الأزمة قد تجبر البلدان على التفكير بطريقة إبداعية ومرنة لتحويل التحديات إلى فرص للتقدم والإصلاح.

¹⁶⁸ راجع:

Song, Ligang. Zhou, Yixiao, 2020. Pa:17.

المطلب الثاني: استجابة مشروطة صندوق النقد الدولي للأزمات الاقتصادية العالمية.

تلعب المشروطة دوراً حيوياً في استجابة صندوق النقد الدولي للأزمات الاقتصادية العالمية، حيث يتطلب الصندوق من البلدان الأعضاء تنفيذ إصلاحات اقتصادية معينة كشرط للحصول على المساعدة المالية. تضمن هذه الإصلاحات أن تكون الموارد المقدمة من الصندوق مستدامة وفعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، دون اللجوء إلى تدابير تؤدي إلى الإضرار بالرخاء على المستوى الوطني أو الدولي، بحيث تقع مسؤولية اختيار وتنفيذ السياسات التي تساهم في نجاح البرنامج الاقتصادي بالمقام الأول على البلدان الأعضاء التي تطلب تمويل الصندوق، فتدرج وصف البرنامج في خطاب التوايا؛ الذي يتضمن مذكرة بشأن السياسات الاقتصادية والمالية التي تحتوي على وصف مفصل لها.

وتتحدد أهداف البرنامج وسياساته وفق ظروف كل بلد.

من الناحية النظرية يُنظر إلى جميع برامج الصندوق المتعلقة بالمشروطة على أنها متشابهة، إلا أنها من الناحية العملية تتطوي على سياسات مختلفة، بعضها يغطي مجالات سياسية متعددة، على سبيل المثال، كان على رومانيا في عام 2004 تنفيذ مجموعة كبيرة من السياسات والإصلاحات الاقتصادية، حيث كان عليها تنفيذ 126 شرطاً ضمن برامج الصندوق، في حين طُلب من المغرب أربعة شروط في عام 2013¹⁶⁹، ويهدف الصندوق من هذه المشروطة إلى حماية موارده من خلال ضمان قوة الموارد المالية للبلد المقترض بما يكفي للسداد، وبالتالي يسمح للبلدان الأخرى استخدام موارد الصندوق مستقبلاً، لذلك نجد أن المشروطة تدخل ضمن برامج الصندوق التمويلية وغير التمويلية لتحقيق أهداف السياسات المتفق عليها. في هذا المطلب، سنقارن بين استجابة مشروطة الصندوق للأزمات الاقتصادية قبل وبعد جائحة كورونا، مع التركيز على التأثيرات المتباينة للإصلاحات الهيكلية وتدابير الاستقرار على الفقر.

¹⁶⁹ راجع:

Stubbs, Thomas. King, Lawrence. Reinsberg, Bernhard. Kentikelenis, Alexander. (13, Desember, 2018). **How to evaluate the effects of IMF conditionality An extension of quantitative approaches and an empirical application to public education spending**. The Review of International Organizations (2020) 15:29–73. <https://doi.org/10.1007/s11558-018-9332-5>. Pa:2. (Hereinafter: Stubbs, et al, 2018).

الفرع الأول: أشكال الإجراءات المشروطة التي يتخذها صندوق النقد الدولي.

يُصرف معظم التمويل الذي يقدمه الصندوق على دفعات، مرتبطاً باتخاذ البلد العضو لإجراءات يمكنه

إثباتها فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية. لذا نجد أنَّ الإجراءات المشروطة تتخذ أشكالاً مختلفة منها:

(1) الإجراءات المسبقة: وهي تدابير يوافق البلد العضو على اتخاذها قبل موافقة الصندوق على التمويل أو قبل

استكمال المراجعة، وهي تضمن توافر الأساس الضروري لنجاح البرنامج، ومنها:

- التدابير المالية على جانب الإيرادات.

- تسوية المتأخرات الخارجية.

- إصلاح الحوكمة.

- خطة لإعادة هيكلة القطاع المصرفي.

(2) معايير الأداء الكمية: وهي شروط محدّدة وقابلة للقياس، وترتبط دائماً بالمتغيرات الاقتصادية الكلية التي

تدخل في نطاق سيطرة سلطات البلد المقترض، وتتضمن هذه المتغيرات المجملات النقدية والائتمانية،

والاحتياطيات الدولية، وأرصدة المالية العامة والاقتراض الخارجي.

(3) أهداف إرشادية: وهي أدوات تتبع عددية مرنة، للمؤشرات الكمية بهدف المساعدة على رصد التّقدم نحو

تحقيق أهداف البرنامج، وقد يكون تصاعد عدم اليقين ومحدودية القدرات من مبررات زيادة استخدام الأهداف

الإرشادية في ظل ظروف معينة، ومع تراجع عدم اليقين، عادة ما تُحوّل هذه الأهداف إلى معايير أداء كمية

بعد إجراء التعديلات الملائمة، وكمثال عليها:

- الحد الأقصى لفاتورة أجور الحكومة العامة.

- الحد الأقصى للمتأخرات المحلية.

- الحد الأقصى للاقتراض الحكومي من البنك المركزي.

(4) القواعد المعيارية الهيكلية: وهي عبارة عن تدابير للإصلاح لا يمكن قياس كمياتها في أغلب الحالات لكنّها

مهمّة لتحقيق أهداف البرنامج وتستخدم كعلامات لتقييم مدى التّقدم في تنفيذ البرنامج:

-تعزيز أداء الإدارة الضريبية.

-وتحسين شفافية المالية العامة.

-وتحسين مكافحة الفساد وسيادة القانون.

-وإصلاح المؤسسات المملوكة للدولة وحوكمتها.

ويُجري المجلس التنفيذي للصندوق مراجعات دورية للبرامج لتقييم سيرها أو حاجتها للتعديل في ضوء التطورات الجديدة، فإذا لم يستوف بلد ما أحد الشروط بموجب معايير الأداء الكمية، يجوز للمجلس التنفيذي للصندوق الموافقة على منحه إعفاء إذا اطمأن إلى أن البرنامج سيُنفذ بنجاح؛ ويعود ذلك إلى الخروج الطفيف أو المؤقت عن المسار، أو لأن السلطات الوطنية بصدد اتخاذ إجراءات تصحيحية، ولا تستوجب المعايير الهيكلية والأهداف الإرشادية الحصول على إعفاء في حالة عدم استيفائها، إنما يتم تقييمها في سياق تقييم أداء البرنامج ككل. وتغطي قاعدة بيانات مراقبة اتفاقات الصندوق MONA¹⁷⁰ كافة جوانب المشروطة المصاحبة للبرامج.

¹⁷⁰ MONA: (Monitoring of Fund Arrangements) هي قاعدة بيانات يحتفظ بها صندوق النقد الدولي وتستخدم لتتبع البيانات القابلة للمقارنة حول الأهداف الاقتصادية ونتائج الترتيبات التي يدعمها الصندوق. كانت MONA قاعدة بيانات داخلية لصندوق النقد الدولي سابقاً، وقد تم تقديمها على موقع imf.org في يناير 2009 وفقاً لتوصية صدق عليها مجلس الإدارة الناشئة عن تقييم مكتب التقييم المستقل IEO للمشروطة الهيكلية على الموقع:

http://www.imo-imf.org/eval/complete/eval_01032008.html

يتم تحديث قاعدة بيانات MONA بعد بضعة أسابيع من اجتماعات المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي التي تتم فيها الموافقة على ترتيب جديد، أو الانتهاء من المراجعة بموجب ترتيب قائم، كما تغطي قاعدة بيانات MONA معظم الترتيبات المعتمدة منذ عام 2002. الترتيبات السنة التي لم يتم تضمينها هي:

بلغاريا: تمت الموافقة على SBA في 2/27/2002

جمهورية الكونغو الديمقراطية: تمت الموافقة على PRGF في 2002/6/13

غيانا: تمت الموافقة على PRGF في 2002/13/9

مقدونيا (جمهورية يوغسلافيا السابقة): تمت الموافقة على SBA في 2003/30/4

بيرو: تمت الموافقة على SBA في 2/1/2002

تركيا: تمت الموافقة على SBA في 2/4/2002.

تغطي بيانات MONA المواضيع السبعة التالية:

- الوصف: نظرة عامة على نوع ترتيب القرض، ومدة الترتيب، وإجمالي الوصول إلى تمويل الصندوق، وما إذا كان الترتيب يُعامل على أنه احترازي، ويقدم تعليقات تتعلق بالزيادات والتعديلات والتفاصيل الأخرى للبرامج المنشأة.
- أهداف البرنامج واستراتيجيات الإصلاح: وصف للروابط بين أهداف البرنامج واستراتيجياته.
- المشتريات: يغطي الجدول الزمني المقترح للمدفوعات، والمدفوعات المنقحة والفعلية بموجب الترتيب.
- المراجعات: يغطي الجدول الزمني الأصلي لاستعراض المجلس التنفيذي والجدول الزمني المنقح والتواريخ الفعلية لاستعراض البرنامج.

الفرع الثاني: استجابة مشروطة صندوق النقد الدولي قبل أزمة كورونا.

تألفت النظرية النقدية في الاقتصاد من طائفة متنوعة من المدارس الفكرية ولم تقتصر على نموذج موحد، فكل مدرسة من هذه المدارس توصي باستجابة مختلفة للتعامل مع الأزمات الاقتصادية من خلال السياسات النقدية والمالية، اللتان ترتبطان ببعضهما ارتباطاً وثيقاً، وقد فرضت كل فترة زمنية تحديات مختلفة تطلبت اتباع منهج خاص لمواجهتها. فالسياسة النقدية تتطلب منهجاً معدلاً يتسم بالحصانة في مواجهة التغيرات المفاجئة وغير المتوقعة في السيناريو الاقتصادي الكلي، بينما يظهر التأثير الأكبر للسياسة المالية في حال سيطرة الحكومات¹⁷¹. والأزمات المالية العالمية مثل أزمة الديون في أمريكا اللاتينية في الثمانينيات، والأزمة المالية الآسيوية في أواخر التسعينيات، وأزمة الديون السيادية في الأرجنتين عام 2001، والأزمة المالية العالمية في 2008، استدعت تدخلات مشروطة من قبل الصندوق.

كما أن التمييز بين الظروف الهيكلية وظروف الاستقرار أمر بالغ الأهمية بسبب التأثيرات المتباينة التي تخلفها الظروف على البلدان المقترضة. وبالنظر إلى الإصلاحات المتعلقة بهذا المجال نجد:

أ. الإصلاحات الهيكلية: تحتوي على تغييرات عميقة وشاملة تشمل سياسات التجارة والصرف وإصلاحات العمل والخصخصة وقضايا القطاع المالي والإيرادات والضرائب والإصلاحات المؤسسية، تعمل هذه الإصلاحات على تعزيز التزامات السوق الحرة للحد من دور الدولة وتفضيل الهياكل الحكومية التي تدعم سيادة القانون

- معايير الأداء الكمية: تغطي الجدول الأصلي للمعايير التي سيتم تطبيقها في إطار البرنامج، والمراجعات، والتعديلات، والقيم الفعلية لمعايير الأداء الكمي وتواريخ الاختبار ذات الصلة في إطار البرنامج.
- الجمع بين عدة برامج.
- الاقتصاد الكلي: نظرة عامة على متغيرات الاقتصاد الكلي التي تغطي فترة ثماني سنوات. راجع الصندوق على الموقع:

<https://www.imf.org/external/np/pdr/mona/monafaq.aspx>

¹⁷¹ هيمنة السياسة النقدية: أي أن البنوك المركزية كان بإمكانها تحديد أسعار الفائدة بحرية والسعي لتحقيق أهدافها على نحو مستقل عن سياسة المالية العامة، بما تقدمه لها الحكومات من ضمانات قانونية وبما تحتفظ به من الأصول والرساميل القوية. سياسة المالية العامة: تتعلّق بالحكومات وطريقة تعاملها مع ديونها المفرطة، وبالتالي السياسات المالية التي تتبناها الحكومات كتقليص الإنفاق أو زيادة الضرائب بما يعرف بالضبط المالي، كما تؤثر في السياسات المالية العامة المعاهدات الدولية والهيئات التشريعية التي تلعب دوراً في تغيير القوانين. لمزيد من المعلومات راجع:

برونرماير، ماركوس. (مارس، 2023). إعادة النظر في السياسة النقدية في ظل عالم متغير. مجلة التمويل والتنمية. عدد: اتجاهات جديدة للسياسات النقدية. ص-ص: 6-9. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. (من الآن فصاعداً: برونرماير، إعادة النظر في السياسة النقدية في ظل عالم متغير، مارس 2023، مجلة التمويل والتنمية).

وحقوق الملكية، وتسعى الظروف الهيكلية إلى تحويل الاقتصادات السياسية للبلدان من خلال إلغاء القيود التنظيمية والتحرير والخصخصة. ولأن هذه الإصلاحات شاملة فإنها تحوي على شروط تدخلية تمنع المقترضين من تعديلها للتخفيف من آثارها السلبية على الفقر.¹⁷²

ب. بينما تشمل تدابير تحقيق الاستقرار السياسات النقدية وسياسات الديون لمعالجة الصعوبات المالية، بحيث نجد هنا أن الصندوق يفضل تقييد التلاعب بالعملة من قبل السلطات النقدية، ويدعم سياسات الحد من متأخرات الديون الخارجية والداخلية وفرض قيود على مصادر الائتمان المتاحة، مما يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة وزيادة تكلفة الاقتراض ويجعل توسع الشركات أكثر تكلفة رغم المرونة المتعلقة بذلك التي تتمتع بها الحكومات.¹⁷³

ارتبط الإقراض في الثمانينات بشروط صارمة تتعلق بالسياسات الاقتصادية، والتي ركزت على سياسات الاقتصاد الكلي، حيث تبنى الصندوق حينها العلاج بالصدمة¹⁷⁴، كانت الاستجابة المشروطة تتضمن تطبيق إصلاحات هيكلية صارمة تهدف إلى تحسين إدارة المالية العامة، وخفض العجز في الميزانية، وتحرير الأسعار، وإصلاح الحوكمة. وكان الهدف من هذه الشروط ضمان استخدام الموارد المالية المقدمة من الصندوق بشكل فعال لتحقيق استقرار اقتصادي مستدام ومنع تكرار الأزمات¹⁷⁵، ثم بدأ الصندوق بعدها بالتدرج ومرونة السياسات والتحفيز المالي المرتبط بتحقيق الاستقرار¹⁷⁶، وخصوصاً بعد زيادة مشاركته في جهود البلدان منخفضة الدخل

¹⁷² راجع:

Biglaiser, Glen. McGauvran, Ronald. (7, June, 2022). **The effects of IMF loan conditions on poverty in the developing world.** Journal of International Relations and Development (2022) 25:806–833.
https://doi.org/10.1057/s41268-022-00263. Pa: 810. (Hereinafter: Biglaiser, McGauvran, 2022).

¹⁷³ راجع:

Biglaiser, McGauvran, 2022, Pa: 8.

¹⁷⁴ راجع:

Biglaiser, McGauvran, 2022, Pa: 8.

¹⁷⁵ راجع: برونماير، إعادة النظر في السياسة النقدية في ظل عالم متغير، مارس 2023، مجلة التمويل والتنمية، ص: 6-9.

¹⁷⁶ راجع:

Biglaiser, McGauvran, 2022, Pa: 9.

وبلدان التّحول الاقتصاديّ التي تتعرّض لمشكلات هيكلية متعدّدة قد تعوق استقرارها ونموّها الاقتصادي¹⁷⁷، فالبرامج والسياسات التي فرضها الصندوق لمساعدة الاتحاد السوفييتي على تجنب الانهيار الاقتصادي والتفكك، تعرّضت لكثير من الاتّهامات تجعله المسؤول عن تدمير اقتصاده رغم أنّه (أي الاتحاد السوفييتي) كان على وشك الانهيار في الوقت الذي طلب فيه تدخل الصندوق¹⁷⁸، وكذلك السياسات التّشفيّة وارتفاع أسعار الفائدة التي رافقت برامج الصندوق خلال الأزمة الآسيوية؛ والتي تسبّبت في زيادة معدلات البطالة وتفاقم الفقر في بعض البلدان مثل إندونيسيا وتايلاند، جاءت نتيجة لسياسات الصندوق الثابتة والصّارمة التي سبق وتحدّثنا عنها. ونجد في الفترة التي تلت الأزمة الماليّة العالميّة 2008، هيمنت السياسة التّقدية بشكل كبير على الاستجابة للأزمة، بما فيها من تخفيض لأسعار الفائدة إلى مستويات قريبة من الصّفر وتطبيق برامج التيسير الكمي لزيادة السيولة في الاقتصاد، وتقديم حزم إنقاذ ماليّة للبنوك الكبرى وإعادة هيكلة الديون السيادية في بعض البلدان، هذه التّدابير ساهمت في استقرار النظام المالي العالمي، إلّا أنّ التّكشف المالي في بعض البلدان الأوروبيّة أدى إلى زيادة البطالة وتراجع مستويات المعيشة (كالإيونان وإسبانيا). بعدها قام الصندوق بدمج المعايير الاجتماعيّة والصحيّة والبيئية في برامج التمويل كما سنرى لاحقاً، ليكون أكثر مرونة وتطوراً في العمل مع البلدان الأعضاء لإجراء الإصلاحات الهيكلية.

الفرع الثالث: استجابة مشروطيّة صندوق النقد الدولي لأزمة كورونا.

أثناء أزمة كوفيد-19، تغيّرت الظروف الاقتصاديّة بدرجة هائلة، ممّا استدعى استجابة مختلفة من الصندوق، حيث تمّ تحسين النظم الصحيّة، ودعم القطاعات الاقتصاديّة الأكثر تضرراً مثل السياحة والنقل كأهم الإصلاحات الهيكلية، بينما اتّخذت تدابير تحقيق الاستقرار من خلال تخفيض أسعار الفائدة إلى مستويات

¹⁷⁷ راجع مشروطيّة صندوق النقد الدولي على موقعه الرسمي، آخر تحديث (مارس، 2023). على الرابط:

<https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/IMF-Conditionality>.

¹⁷⁸ في عام 1991 زار أولدينغ وأعضاء آخرون من فريق الصندوق الاتحاد السوفييتي لمساعدة البلد على تجنب الانهيار الاقتصادي، رغم افتقارهم للمعلومات والإحصاءات الخاصّة بالاتحاد السوفييتي لكونه لم يكن عضواً في الصندوق، كانت الزيارة تهدف إلى تقديم مشورة اقتصاديّة فقط، ولم تكن جزءاً من برنامج مشروط للصندوق، جون أولدينغ-سمي: خبير اقتصادي متقاعد ترأس في الفترة من عام 1992 إلى عام 2003 الفريق المسؤول عن الجمهوريات السوفييتية السابقة في صندوق النقد الدولي، راجع: لار هو، مارت. (مارس، 2023). تفكك الاتحاد السوفييتي من منظور جديد. مجلة التمويل والتنمية. عدد: اتجاهات جديدة للسياسات النقدية. ص: 69. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا.

تاريخية منخفضة، وتطبيق برامج التيسير الكمي المكثفة لزيادة السيولة ودعم النشاط الاقتصادي، وتعليق خدمة الديون للبلدان الفقيرة من خلال مبادرات مثل مبادرة تعليق خدمة الديون، مع انتشار الجائحة، شهد الإنفاق الحكومي ارتفاعاً حاداً في معظم الاقتصادات المتقدمة، ففي الولايات المتحدة، قدمت الحكومة الفيدرالية دعماً هائلاً شديد التركيز في شكل "شيكات تحفيز" أرسلت إلى الأسر مباشرة، بينما ركزت البلدان الأوروبية على الحيلولة دون تسريح العمالة وعلى برامج الإنفاق الرامية إلى المساعدة في عمليات التحول الأخضر والانتقال الرقمي. الجائحة أظهرت أن السياسة النقدية وحدها لا تكفي للسيطرة على التضخم، وأن للسياسة المالية العامة دوراً بارزاً أيضاً، خاصة مع تراكم الدين العام، والذي بدوره قد لا يستجيب في حال العجز لإجراءات السياسة النقدية¹⁷⁹. وهذا يثبت أنه من الخطأ الفصل بين السياستين النقدية والمالية العامة، مما شكّل دافعاً لتأكيد الصندوق على ضرورة تنسيق السياسات المالية والنقدية بشكل أكثر تكاملاً.

في ظل هذه الظروف، خفف صندوق النقد الدولي من شروطه التقليدية لتسهيل الوصول السريع إلى التمويل الطارئ. تضمنت الاستجابة المشروطة للصندوق أثناء الجائحة تقديم مساعدات مالية عاجلة وتسهيلات جديدة مثل أدوات التمويل السريع RFI وتسهيلات الائتمان السريع RCF، رغم تخفيف الشروط، استمر الصندوق في التأكيد على أهمية الإصلاحات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل.

الفرع الرابع: تطوّر مشروطة صندوق النقد الدولي.

يُعدّ إعداد ونشر التنبؤات الاقتصادية من أبرز مهام صندوق النقد الدولي، التي يدرجها ضمن تقريره آفاق الاقتصاد العالمي على أساس ربع سنوي، وذلك لأنّ التنبؤ الاقتصادي الكلي كما يقول كريستوفر كوك¹⁸⁰ "كثيراً ما يُشبه بقيادة سيارة مع النظر في المرآة الخلفية، فالماضي غالباً ما يكون مرشداً موثقاً بالفعل لما يحمله المستقبل، ولكن حين تصاب الاقتصادات بصدمات شديدة الإرباك، قد تتغير الديناميكيات الاقتصادية التي كانت

¹⁷⁹ راجع: برونرماير، إعادة النظر في السياسة النقدية في ظل عالم متغير، مارس 2023، مجلة التمويل والتنمية. ص: 7.

¹⁸⁰ راجع: كريستوفر كوك وضياء نور الدين: اقتصاديان في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي.

مألوفة وتصبح أخطاء التنبؤ أكثر شيوعاً¹⁸¹، مما يشير إلى أن الاعتماد على الماضي لتوقع المستقبل يمكن أن يكون مضللاً خاصة في حالات الصدمات الشديدة، ولذلك، كان على الصندوق التكيف مع المتغيرات الاقتصادية بشكل مستمر، مما تطلب مراجعات دورية لبرامج الصندوق وشروطه لضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة، وقد كانت أحدث وأولى عمليات الحصر الشاملة لبرامج الصندوق عام 2018 وذلك منذ الأزمة المالية العالمية.¹⁸²

من هنا وبالنظر إلى الدور الذي يتوجب أن يلعبه صندوق النقد الدولي كان عليه التدخل بالسياسات النقدية والمالية لبلدانه الأعضاء، وقد نتجت عنه التطورات والتعديلات التي طرأت على مشروعية الصندوق. تغير منهج الصندوق القائم على المشروعية مع مرور الوقت، بحيث تطورت الأفكار التي يتبناها خبراء الصندوق إلى الاتجاه نحو زيادة المرونة المتاحة للمقترضين خاصة فيما يتعلق بتدابير تحقيق الاستقرار. على الرغم من أن الصندوق يعتبر أن الحد من الفقر أحد أهدافه، إلا أن البلدان المقترضة عند تطبيقها للإصلاحات الهيكلية ذات التغييرات العميقة والشاملة؛ تعاني معدلات فقر أعلى، وزيادة في البطالة، وانخفاضاً الإيرادات الحكومية، وزيادة تكاليف الخدمات الأساسية، وإعادة هيكلة تحصيل الضرائب ومعاشات التقاعد وبرامج الضمان الاجتماعي، وعلى العكس من ذلك فالشروط التي تعزز إصلاحات الاستقرار لها تأثير أقل على الفقراء لأن البلدان المقترضة تتمتع بقدر أكبر من السلطة التقديرية بشأن أهدافها الاقتصادية الكلية¹⁸³.

لكن مشروعية الصندوق شهدت تطوراً نحو مزيد من التحفيز المالي التقديري والتشفيف المالي التدريجي، كمحاولة منه لتحسين سمعته عن طريق تقديم دعم مالي بشروط ميسرة وخصوصاً بعد جائحة كورونا، ومع ذلك ما زال الصندوق يفرض شروطاً هيكلية قاسية، بغض النظر عما إذا كانت السياسات هذه تخدم مصالح البلدان الأعضاء

¹⁸¹ راجع: كوك، كريستوفر. ونور الدين، ضياء. (مارس، 2023). كيف غفلنا عن موجة التضخم الأخيرة. مجلة التمويل والتنمية. عدد: اتجاهات جديدة للسياسات النقدية. ص: 21. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا.

¹⁸² راجع: مشروعية صندوق النقد الدولي على موقعه الرسمي، آخر تحديث (مارس، 2023). مرجع سابق

¹⁸³ راجع:

القويّة، أو أنّها في الواقع تأثيرات غير مقصودة للسياسات تخدم عمل الصندوق نفسه لصيانة موارده والحفاظ عليها¹⁸⁴.

¹⁸⁴ راجع:

Biglaiser, McGauvran, 2022 ،Pa:23.

الفصل الثاني

سياسات معالجة صندوق النقد الدولي للأزمات الاقتصادية العالمية

على مرّ العقود، شهدت سياسات وإجراءات صندوق النقد الدولي تطوراً ملحوظاً لتلبية الاحتياجات المتغيرة للاقتصاد العالمي، هذه التطورات فرضت استجابة مرنة للأزمات الاقتصادية، سواء كانت ناتجة عن تقلّبات في الأسواق العالمية، أو ظروف خاصّة بالبلدان الأعضاء مثل مشكلات ميزان المدفوعات، يقوم الصندوق بدور أساسي في منح البلدان الأعضاء الوقت اللازم لتصحيح سياساتها الاقتصادية واستعادة النمو دون اللجوء إلى إجراءات ضارة. في هذا الفصل نستعرض السياسات والإصلاحات التي اعتمدها الصندوق لمواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية.

سنبدأ بتحليل موارد الصندوق التمويلية والإصلاحات التي أدخلت لتعزيز قدرته على مواجهة الأزمات في المبحث الأول. تشمل هذه الموارد نظام الحصص في الصندوق والتخصيص الجديد لحقوق السحب الخاصّة، ممّا يعزّز القدرة الشرائية للبلدان الأعضاء ويوفر السيولة المالية عند الحاجة. كما تشمل الإصلاحات مبادرات بيع الذهب لتعزيز احتياطات الصندوق المالية وتوفير موارد إضافية، ونبذل أيضاً تتنوع مصادر التمويل بين المنح والهبات من البلدان ذات الفوائض العالية، واتفاقات الاقتراض العامّة والثنائية والمتعددة الأطراف، والتي تُستخدم لدعم الصناديق الاستثمارية المختلفة مثل صندوق النمو والحد من الفقر، وصندوق احتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون، لنرصد كيفية توظيف هذه الموارد من خلال الحسابات التي يديرها الصندوق، مثل حساب الموارد العامّة، وحساب المنصرفات الخاصّة، وحساب الاستثمار، ثم ندرس تأثير الأزمات الاقتصادية على هذه الحسابات، في سياق إدارة الصندوق لموارده وصيانتها وتطويرها بما يخدم مصالح البلدان الأعضاء.

بعد استعراض الموارد، ينتقل التركيز إلى الآليات والسياسات التي يعتمد عليها صندوق النقد الدولي لتقديم الدعم المالي للبلدان الأعضاء في المبحث الثاني. نجد أنّ هذه الآليات تتنوع بين سياسات الإقراض غير الميسر مثل اتفاق الاستعداد الائتماني وتسهيل الصندوق الممدّد، والتي توفّر التمويل للبلدان التي تواجه تحديات مالية مؤقتة،

وسياسات الإفراض الميسر التي تهدف إلى دعم البلدان ذات الدخل المنخفض من خلال تمويل بشروط ميسرة. بحيث تسهم هذه السياسات في تحقيق استقرار اقتصادي طويل الأمد وتعزيز النمو المستدام، مع التركيز على الشروط والإجراءات التي تتبعها لتحقيق أهدافها.

وأخيراً نختتم الفصل بدراسة السياسات الرقابية والتنظيمية التي يعتمد عليها الصندوق لضمان الاستقرار المالي العالمي في المبحث الثالث. وتشمل هذه السياسات برامج التثبيت والتعديل الهيكلي التي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاديات المتعثرة وتحسين أدائها المالي، وبرامج الإنذار المبكر واختبار الجهد التي تساعد في اكتشاف المخاطر المالية المحتملة واتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة. كما يتناول المبحث دور الصندوق في تنمية القدرات والمشورة بشأن السياسات، مما يعزز قدرة البلدان الأعضاء على التعامل مع التحديات الاقتصادية.

مع التركيز الدائم على تطور هذه السياسات في مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية وخصوصاً أزمة كورونا محور البحث الرئيس، في كافة مباحث الفصل.

المبحث الأول

موارد صندوق النقد الدولي التمويلية لمعالجة الأزمات الاقتصادية العالمية

أبرز ميزة لبنية صندوق النقد الدولي هي أنها مستمرة في التطور، فقد ساهم بدور هام في العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال صياغته لمعالم النظام النقدي الدولي؛ بحكم تصميمه كمؤسسة اقتصادية التزمته وفق اتفاقية تأسيسها بمجموعة من الأهداف تبتعتها مسؤوليات جوهرية، تعد من أهمها الترتيبات والسياسات التمويلية على مر السنين لمواجهة التغيرات في الاقتصاد العالمي، أو لتلبية الاحتياجات والظروف الخاصة بالبلدان الأعضاء في الصندوق التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات؛ لمنحها الوقت اللازم لتصحيح السياسات الاقتصادية واستعادة النمو دون الحاجة إلى اللجوء إلى إجراءات تلحق بها الضرر أو باقتصادات الأعضاء الأخرى، وقد أصبحت مواجهة هذا التحدي أصعب في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، عندما حدثت زيادات حادة في التمويل عقب صدمة النفط في السبعينيات وأزمة الدين في الثمانينيات، وشهدت التسعينات طفرات أخرى في الطلب على موارده إثر بدء عملية التحول في أوروبا الوسطى والشرقية؛ وخصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك المنظومة الاشتراكية وظهور ما سمي بالاقتصادات المتحولة، والأزمات التي لحقت باقتصادات الأسواق الصاعدة، وظل الطلب على هذه الموارد مرتفعاً بسبب الأزمات العميقة التي تعرضت لها أمريكا اللاتينية وتركيا في أوائل العقد الأول من الألفية الثالثة، ومنذ أواخر عام 2008 ارتفع مستوى التمويل من جديد عقب وقوع الأزمة المالية العالمية¹⁸⁵، وظهر تعويم العملة والعولمة المالية، مما زاد الحاجة لوجود إدارة للأزمات متعددة الأطراف¹⁸⁶، أضف إلى ذلك الضغوطات التي شكلتها الطلبات المالية للبلدان الأعضاء ذوي

¹⁸⁵ صحيفة وقائع. (مارس، 2016). الإقراض من صندوق النقد الدولي (IMF lending). صندوق النقد الدولي. ص: 4. واشنطن. أمريكا.

¹⁸⁶ تعاون صندوق النقد الدولي مع بلدانه الأعضاء بشكل أكثر منهجية ونزاهة وإنصاف لمعالجة مواطن الضعف المتعلقة بالحكومة -أي الحكم الرشيد لسياسات وبرامج الصندوق- والفساد، لما لها من تأثير كبير على عمل الصندوق من أجل تعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي ومساعدة البلدان الأعضاء في نمو قوي ومستدام، والحد من الفقر، بحيث يؤثر ضعف الحكومة والفساد على أهداف الصندوق، وخصوصاً حين استخدام البلد العضو لموارده، وذلك بسبب مخاطر السمعة المحتملة التي قد يتعرض لها الصندوق، مما دفعه لدمج شروط وتوصيات واضحة وملموسة في تصميم برامجه (مثل القواعد المعيارية الهيكلية بشأن نظام إقرار الذمة المالية لكبار المسؤولين العموميين في غينيا، والقواعد المعيارية الهيكلية بشأن تعزيز استقلالية البنك المركزي في ملاوي)، كذلك شملت مذكرات السياسات الاقتصادية والمالية تدابير متعلقة بالحكومة ومكافحة الفساد ضمن السياسات التي التزمت السلطات بتنفيذها كجزء من مجموعة تدابير أشمل لدعم تحقيق أهداف البرامج (مثل تطبيق المبادئ الواردة في مبادرة

الدَّخْل المنخفض، وخصوصاً بعد أزمة كورونا التي سببت استنزافاً حاداً لموارد الصندوق¹⁸⁷، هذا كلّه زاد المهام والمسؤوليّات الملقاة على عاتقه، بحيث أصبح تأمين الموارد الكافية للصندوق من الأولويات العاجلة كي يضطلع بدوره في المساعدة على حل الأزمات الزاهنة¹⁸⁸، بل يمكن القول إنّ الصندوق بحاجة إلى نموذج دخل قابل للاستمرار ليس فقط عند إصابة العالم بأزمة، وإنّما في الأوقات العادية أيضاً لتمكينه من إدارة الاقتصاد العالمي وفق ما خطط له في أهدافه.¹⁸⁹

إنّ التّمويل Funding or Financing مصطلح واسع يشمل مجموعة متنوّعة من وسائل توفير الموارد الماليّة، من أبرز مصادره المنح والقروض والاستثمارات وتبادل العملات، ولبيان طبيعة نشاطات الصندوق التّمويليّة وتطوراتها ينبغي تحديد الحساب الذي يقوم بعملية توفير التّمويل للبلدان الأعضاء في الصندوق، وما هو مصدر موارد هذا الحساب؟ لذلك:

شفافيّة الصّناعات الاستخراجيّة وتعزيز الإجراءات ذات الصّلة بالأشخاص المعرّضين للمخاطر السياسيّة والمالّك المستفيدين كجزء من إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكامبيرون)، ويتطلّب أيضاً استخدام التّمويل الطّارئ المتاح من الصندوق في التّصدي للصدمات الناتجة عن جائحة كورونا تعزيز إجراءات الحوكمة مع مراعاة صرف التّمويل بصورة عاجلة من خلال خطوات تضمن عدم سوء استغلال تمويل الصندوق. سنأتي على شرح أوفر للحوكمة في حديثنا عن الرقابة في الصندوق لاحقاً. لمزيد من المعلومات راجع: صندوق النّقد الدولي. (25، يونيو، 2020). التّقدّم المحرز نحو تنفيذ إطار تعزيز مشاركة الصندوق في قضايا الحوكمة. ملخص وافٍ صادر عن صندوق النقد الدولي. واشنطن أمريكا. ص:14. (من الآن فصاعداً: التّقدّم المحرز نحو تنفيذ إطار تعزيز مشاركة الصندوق في قضايا الحوكمة 2020).

¹⁸⁷ راجع:

IMF. (April, 2023). 2023 REVIEW OF RESOURCE ADEQUACY OF THE POVERTY REDUCTION AND GROWTH TRUST, RESILIENCE AND SUSTAINABILITY TRUST, AND DEBT RELIEF TRUSTS. IMF Policy Paper PR23\112. Washington. USA. Pa:88. (Hereinafter: IMF. April, 2023, IMF Policy Paper PR23\112).

¹⁸⁸ لا بد لنا من التذكير، بأنّ الهدف في الأصل من إحداث IMF تأمين استقرار العملات، وقابليّتها للتحوّل بغاية تنشيط اقتصاديّات الدّول، وتنمية النّجارة الدوليّة، والمبادلات النّجاريّة الدوليّة بين بلدان عالم ما بعد الحرب العالميّة الثّانية، لذلك لم يكن موضوع تقديم المساعدات للبلدان النّامية مطروحاً ضمن اهتمامات الصندوق، إنّما اتجه أساساً نحو تنمية المبادلات النّجاريّة الدوليّة واستقرار سعر صرف العملات بالنّسبة لجميع البلدان الأعضاء في الصندوق، ناهيك عن أنّ حضور البلدان النّامية مثل مصر وسوريا والهند والبرازيل لم يكن ليعوّل على المساعدات الماليّة من الصندوق؛ نظراً لمحدوديّة مواردها الماليّة وبالتالي حصصها في الصندوق، فقد كانت مشاركة البلدان النّامية لحجز موقعها في الاقتصاد العالمي، وكذلك بالنّسبة للبلدان التي كانت مستعمرة ولم تحصل على استقلالها بعد؛ فهي لم تكن من ضمن اهتمامات الصندوق.

وهنا نوّد أن نوضح أنّ تطور موارد الصندوق السّابق ذكرها من حصص وحقوق سحب خاصّة وبيع ذهب الصندوق هي الموارد الأساسيّة العامّة للصندوق والتي قام بإدارتها عن طريق حساب الموارد العامّة وفق ما سنجدّه لاحقاً، بينما اتّفاقات الاقتراض بأنواعها وما لحقها من هبات تعدّ مصادر تكميليّة، جاءت لمواكبة تطور عمل الصندوق نظراً للدور الذي يلعبه على المسرح الاقتصادي العالمي، ونظراً لزيادة وتوسّع عضويّته، ولما واجهه من أزمات اقتصاديّة عالميّة. لمزيد من المعلومات راجع: ليريتو، 1993. ص: 13.

¹⁸⁹ راجع موقع الصندوق على الرابط:

<https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Where-the-IMF-Gets-Its-Money>

بداية علينا أن نتابع تطوّر إصلاحات موارد الصندوق الرئيسية¹⁹⁰، التي وجدت أساساً لمواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية، والموارد المستحدثة عن طريق اتفاقات الاقتراض المتعددة الأطراف أو الثنائية والهبّات من البلدان ذات الفوائض العالية، مع التركيز على التغييرات الطارئة بعد أزمة كورونا.

ثم رصد توظيف هذه الموارد من خلال الحسابات التي يديرها الصندوق، وتأثّر هذه الحسابات بالأزمات الاقتصادية التي واجهته، مع الأخذ بعين الاعتبار دور الصندوق في الحفاظ على موارده من الضياع وصيانتها بل وتطويرها على النحو الذي يخدم مصالح البلدان الأعضاء وفق ولايته الاقتصادية العالمية على السياسات المالية والنقدية. لنصل إلى حقيقة النشاطات التمويلية والمساعدات المالية للبلدان الأعضاء وفق ما سمّي "إقراض الصندوق" وذلك ضمن الأدبيات التي استخدمها في وثائقه ومدوّياته الرسمية¹⁹¹، فما حقيقة هذه الأموال وما هو التطور الحاصل للطبيعة القانونية التي تنطبق عليها بما يعني هل ينطبق عليها وصف تبادل العملات ببيعاً وشراءً أم هي قروض وفق التسمية الدارجة؟

المطلب الأول: إصلاحات موارد صندوق النقد الدولي الأساسية.

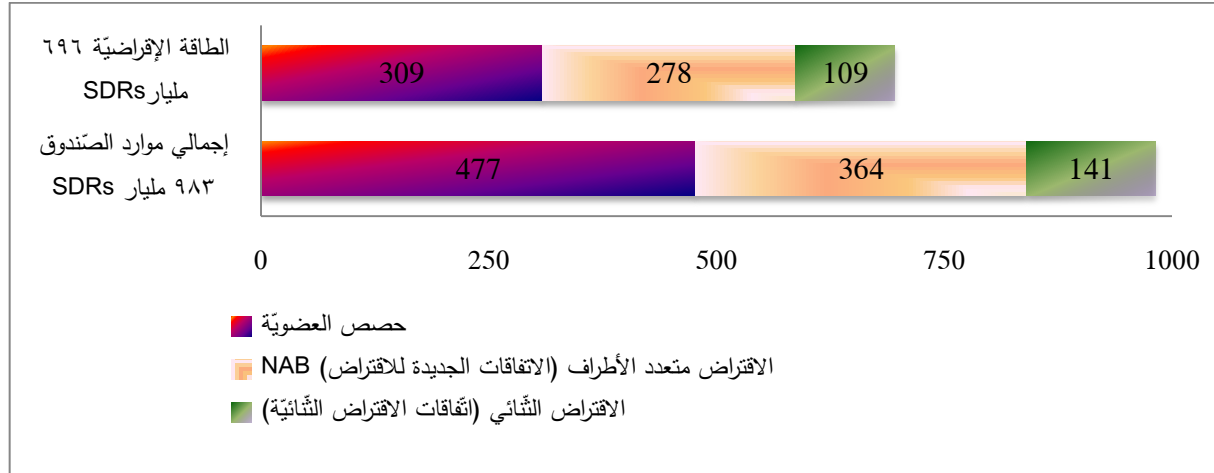
نعلم أنّ موارد الصندوق تتشكّل من سبل عديدة، أهمها حصص البلدان الأعضاء في الصندوق، والزيادات التي تطرأ على هذه الحصص، إضافة إلى الموارد الخاصة بالصندوق كالعمولة التي يحصل عليها من البلدان عندما تستفيد من موارده، والعمولة التي يحصل عليها عندما يتعامل مع هذه البلدان بالذهب ببيعاً وشراءً، فضلاً عن الفائدة التي يحصل عليها نتيجة استثمار مئات ملايين الدولارات بالذهب في أدونات الخزنة

¹⁹⁰ إنّ الأعوام التي سيرد ذكرها لاحقاً ضمن الإصلاحات المرصودة قبل أزمة كورونا، هي الأعوام التالية للأزمات الاقتصادية العالمية والتي كرّست التغيير الحاصل على سياسات صندوق النقد الدولي، على سبيل المثال لا الحصر، ما يرد ذكره في عام 2010 هو إصلاح تم بعد التجربة التي خاضتها سياسات الصندوق على أثر الأزمة المالية العالمية.

¹⁹¹ صندوق النقد الدولي. (2018). بناء مستقبل مشترك. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2018. ص: 27- ص: 72. واشنطن. أمريكا. (من الآن فصاعداً: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2018).

الأمريكية¹⁹²، وكذلك الحال عند قيامه ببيع جزء من حيازاته الذهبية¹⁹³، أضيف إلى ذلك إمكانية لجوء الصندوق لزيادة موارده عبر الاتفاقات الجديدة للاقتراض واتفاقات الاقتراض الثنائية¹⁹⁴. (انظر الرسم التوضيحي التالي).

رسم توضيحي¹⁹⁵



الفرع الأول: إصلاح نظام الحصص في الصندوق والتخصيص الجديد لحقوق السحب الخاصة.

حصة عضوية البلدان هي اللبنات الأساسية التي يتألف منها الهيكل المالي وهيكل الحوكمة في الصندوق، بحيث تمثل المركز النسبي للبلد العضو في الاقتصاد العالمي وتحرر بحقوق السحب الخاصة، كما تحدد:

1. مقدار الحد الأقصى للموارد المالية التي يلتزم البلد العضو بتقديمها للصندوق.

¹⁹² راجع: أ.د. الحويش، 2017-2018، ص: 65.

¹⁹³ إن هذه الإصلاحات جاءت استجابةً للآزمات الاقتصادية العالمية التي تعرض لها الصندوق قبل أزمة كورونا، وفق ما سنجده لاحقاً، بينما تعد الإصلاحات المحدثة على حقوق السحب الخاصة، واتفاقات الاقتراض هي الأهم بعد أزمة كورونا كمصدر لرشد موارد الصندوق وبالتالي تمويله للبلدان الأعضاء.

¹⁹⁴ راجع موقع الصندوق على الرابط:

<https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance>

¹⁹⁵ موارد صندوق النقد الدولي حسب الوضع في 30 حزيران 2023. راجع: صحيفة وقائع. (يونيو، 2023). من أين يأتي الصندوق بأمواله. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:

<https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Where-the-IMF-Gets-Its-Money>

(من الآن فصاعداً: صندوق النقد الدولي، يونيو، 2023، من أين يأتي الصندوق بأمواله).

2. قوة التصويت في قرارات الصندوق، فيحصل كل عضو على صوت واحد عن كل 100 ألف وحدة حقوق

سحب خاصة من حصته بالإضافة إلى الأصوات الأساسية التي يتساوى فيها كل البلدان الأعضاء.¹⁹⁶

3. الحد الأقصى لحجم القروض التي يمكن للعضو الحصول عليها من الصندوق في إطار الاستفادة العادية

من الموارد، كما هو التمويل المتاح عن طريق اتفاقات الاستعداد الائتماني، والاتفاقات الممددة.

4. نصيب البلد العضو من التوزيع العام لمخصصات حقوق السحب الخاصة.¹⁹⁷

يجري مجلس محافظي الصندوق مراجعات عامة للحصص كل خمس سنوات، تتضمن هذه المراجعات حجم

الزيادة الكلية وتوزيعها على البلدان الأعضاء، بالإضافة إلى إمكانية طلب البلد العضو تعديلاً مخصصاً في

حصته في أي وقت خارج المراجعات العامة.¹⁹⁸

يعدّ إصلاح الحصص في الصندوق العامل الأهم في تغيير رأس مال الصندوق، وبالتالي قدرته التمويلية

وإمكاناته في دعم البلدان الأعضاء في مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية، ويمكن إيجاز هذه الإصلاحات:

1. الإصلاحات عام 2006: أدت إلى زيادات مخصصة في الحصص بنسبة 1.8% في برنامج مدته عامان

وذلك بزيادة حصص كل من كوريا الجنوبية والمكسيك والصين وتركيا؛ وذلك لتتلاءم نسبة تمثيلها مع حجمها

في الاقتصاد العالمي.

2. الإصلاحات عام 2008: ركزت هذه الإصلاحات على إحداث تغييرات متعددة في احتساب الحصص

وحجمها للبلدان الأعضاء في الصندوق، والتي تطلبت إجراء تعديل في اتفاقية تأسيس الصندوق، بحيث تمّ

الاتفاق على زيادة شاملة لحصص 54 عضواً غير ممثلين بشكل جيد، كما تمّ إصلاح لحصص

الاقتصادات الناشئة والبلدان الفقيرة.

3. الإصلاحات عام 2010: تهدف هذه الإصلاحات إلى مطابقة حصص الأعضاء مع مواقعها الاقتصادية في

الاقتصاد العالمي وجعل حصص الاقتراع في الصندوق تعكس بشكل أكثر التغيرات في الواقع الاقتصادي

¹⁹⁶ راجع: المادة الثانية عشر، القسم الخامس. من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي.

¹⁹⁷ صحيفة وقائع. (أكتوبر، 2022). حصص عضوية صندوق النقد الدولي. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:

<https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2022/IMF-Quotas>

¹⁹⁸ راجع: المادة الثالثة. والملحق ميم. من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي.

العالمي في المستقبل، بالمثل، كان من المفترض تعزيز صوت ومشاركة البلدان الفقيرة من خلال زيادة الأصوات الأساسية، والتي يجب أن تكون على الأقل كافية للحفاظ على حصص الأصوات الخاصة بهم، فكانت المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص جزءاً من حزمة إصلاحات في نظام الحصص والحوكمة بالصندوق، وتم استكمالها عام 2010 وأصبحت نافذة في عام 2016، وكانت الإصلاحات خطوة أساسية نحو تمثيل أفضل للدور المتزايد الذي تقوم به بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية ضمن هيكل الحوكمة في الصندوق، وتتضمن:

(1) مضاعفة حصص كل البلدان الأعضاء المائة والثمانية والثمانين¹⁹⁹ نتيجة لزيادة موارد الصندوق من حصص العضوية، بما يصل إلى 477 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 659 مليار دولار أمريكي)²⁰⁰، حيث كانت 238.5 مليار وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل (329.83 مليار دولار أمريكي).²⁰¹

(2) تحويل أكثر من 6 في المائة من الحصص إلى الاقتصادات الناشئة الديناميكية والبلدان النامية وذلك من البلدان الممثلة إلى البلدان الأعضاء غير الممثلة بالفعل.

(3) حماية الحصص والقوة الإجمالية لأفقر البلدان الأعضاء، مع هذا التحول، أصبحت أربعة من أكبر الاقتصادات الناشئة (البرازيل والصين والهند وروسيا) من بين أكبر 10 مساهمين في صندوق النقد الدولي، إلى جانب فرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بالإضافة إلى ذلك، يقوم الإصلاح الذي تم في عام 2010 بتحويل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي إلى مجلس تنفيذي منتخب بالكامل، ومن المقرر أن يقل التمثيل المشترك للاقتصادات الأوروبية المتقدمة في المجلس التنفيذي بمقدار مقعدين، ويمكن

¹⁹⁹ نذكر أن هذا العدد للبلدان الأعضاء في الصندوق تابع لتلك الفترة من الزمن، بحيث أن عدد البلدان الأعضاء حالياً لحين كتابة هذه الكلمات في الرسالة عام 2024 يبلغ 190 بلداً عضواً، فقد انضمت أندورا للصندوق في 16 أكتوبر 2020 لتصبح بذلك العضو رقم 190 في صندوق النقد الدولي بعد إعداد التقرير السنوي لعام 2020م. وقبلها كانت قد انضمت جمهورية ناورو في إبريل 2016 وهي العضو 189.

²⁰⁰ لم توافق بعد دولتان عضوان، إريتريا وسوريا، على الزيادات المقترحة في حصصهما بموجب المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص. وبمجرد موافقة هذه البلدان على زيادة حصصها ودفع تكاليفها، فإن حصص صندوق النقد الدولي سوف يصل مجموعها إلى 477 مليار وحدة حقوق سحب خاصة. راجع:

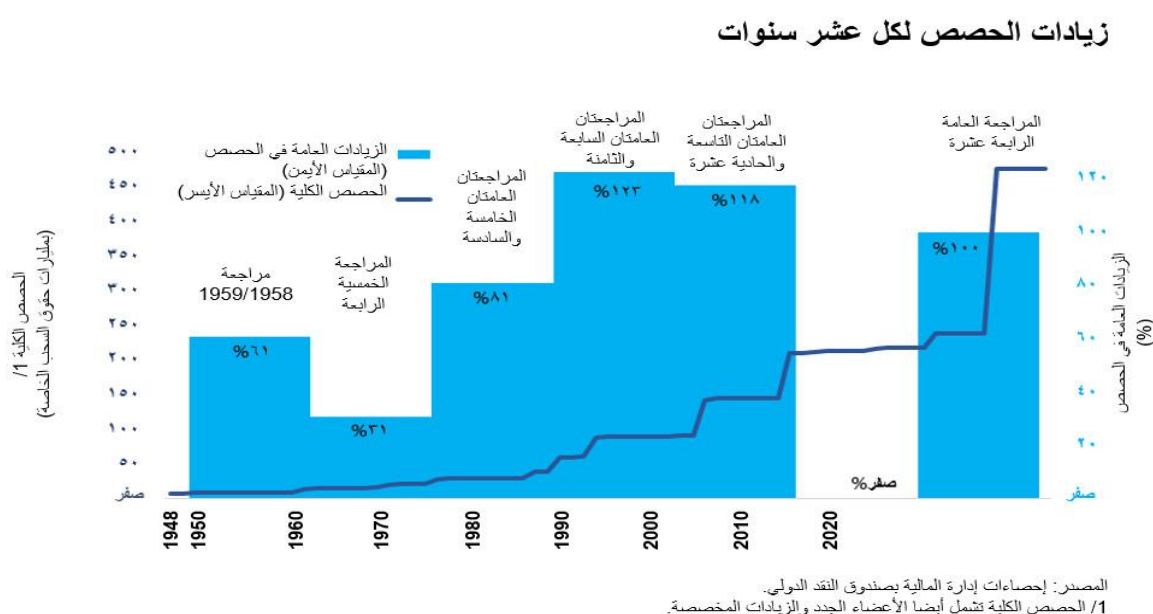
<https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2023/who-we-are/resources/>

²⁰¹ صندوق النقد الدولي. (18 ديسمبر 2015). السيدة كريستينا لاغارد، مدير عام الصندوق، ترحب بموافقة الكونغرس الأمريكي على إصلاحات الحصص والحوكمة لعام 2010. **بيان صحفي رقم 151573**. صندوق النقد الدولي. (D.C.20431). واشنطن. أمريكا.

للمجموعات التي تتكوّن من عدّة بلدان بحيث تضم سبعة أو أكثر من البلدان الأعضاء تعيين مدير تنفيذي؛ كبديل ثانٍ لتعزيز تمثيلهم في المجلس التنفيذي.²⁰²

4. وفي عام 2020 استُكملت المراجعة العامّة الخامسة عشرة للحصص دون زيادة، وتضمّنت إرشاداً للمراجعة العامّة السادسة عشرة التي استُكملت في منتصف كانون الأول 2023، تمّ فيها موافقة مجلس محافظي الصندوق على زيادة حصص بلدانه الأعضاء بنسبة 50% (238,6 مليار وحدة حقوق سحب خاصّة، أو 320 مليون دولار أمريكي)، وبهذا يصل مجموع حصص العضويّة إلى 715,7 مليار وحدة حقوق سحب خاصّة (690 مليار دولار أمريكي)²⁰³. (راجع رسم توضيحي 4).

رسم توضيحي 4



²⁰² راجع:

IMF. 2016. IMF Financial operations. Pa: 4.

²⁰³ اعتبرت السيدة كريستالينا غورغييفا مدير عام الصندوق أنّ قرار الزيادة في الحصص للمراجعة السادسة عشر خطوة هامة لاستعادة الدور الأساسي لحصص العضويّة ضمن طاقة الصندوق الإقراضية، ممّا سيضع حداً لاعتماد الصندوق على الموارد المقترضة، ويدعم دوره في صدارة شبكة الأمان المالي العالميّة، ويعزّز قدرته على المساعدة في حماية الاستقرار المالي العالمي. بعد موافقة المجلس على قرار الزيادة في حصص العضويّة، من المقرّر أن تستكمل البلدان الخطوة التالية بموافقتها على القرار ثمّ التّحرك العاجل لإتمام هذه الخطوة في الموعد النهائي المقرّر في 15 تشرين الثاني 2024. راجع: صندوق النقد الدولي. (18، ديسمبر، 2023). مجلس محافظي الصندوق يوافق على زيادة حصص العضويّة. بيان صحفي رقم 23/459. واشنطن. أمريكا. على الرّابط:

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2023/12/18/pr23459-imf-board-governors-approves-quota-increase-under-16th-general-review-quotas>

أما الإصلاحات الزامية إلى زيادة حقوق السحب الخاصة²⁰⁴.

نجد أن مواد الاتفاقية تسمح لصندوق النقد الدولي بتخصيص حقوق السحب الخاصة للأعضاء - ولكن ليس حاملها - بموجب شروط معينة، ويتطلب التخصيص العام لحقوق السحب الخاصة دعماً واسعاً من أعضاء صندوق النقد الدولي، بحيث يوزع صندوق النقد الدولي مخصصات عامة على البلدان الأعضاء بما يتناسب مع حصصها في الصندوق، فقد قام بتوزيع وحدات من حقوق السحب الخاصة يبلغ مجموعها 204,2 مليار وحدة (ما يعادل 318 مليار دولار أمريكي تقريباً)، وفق أربعة مخصصات عامة؛ منها ثلاثة توزيعات عامة وتوزيع خاص استثنائي، ثم جاء التوزيع الأخير عقب جائحة كورونا. وهي على وجه التحديد كالتالي (انظر رسم توضيحي 3):

1. تم توزيع 9,3 مليار وحدة على دفعات سنوية في الفترة 1970-1972.

2. تم توزيع 12,1 مليار وحدة على دفعات سنوية في الفترة 1979-1981.

²⁰⁴ حقوق السحب الخاصة هي أصل احتياطي دولي أنشأه صندوق النقد الدولي في عام 1969 لتكملة الاحتياطيات الرسمية للبلدان الأعضاء، وهي بمثابة وحدة حساب لصندوق النقد الدولي وبعض المنظمات الدولية الأخرى. إن حقوق السحب الخاصة ليست عملة ولا مطالبة على صندوق النقد الدولي، بل إنها بالأحرى مطالبة محتملة على العملات القابلة للاستخدام بحرية لأعضاء الصندوق، بحيث يجوز لأعضاء الصندوق المشاركين في إدارة حقوق السحب الخاصة (جميع الأعضاء حالياً) تبادل حقوق السحب الخاصة مقابل عملات قابلة للاستخدام بحرية. وتعتمد قيمة حقوق السحب الخاصة حالياً على سلة من خمس عملات: الدولار الأمريكي، واليورو، والرنمينبي الصيني، والين الياباني، والجنيه البريطاني. تتم مراجعة العملات المدرجة بشكل دوري، وتم الانتهاء من المراجعة الأخيرة لتقييم سلة حقوق السحب الخاصة في أيار 2022، ودخلت السلة المحدثة حيز التنفيذ في 1 آب 2022. راجع: موارد الصندوق:

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2023/who-we-are/resources/>

تتكون سلة حقوق السحب الخاصة بتاريخ 31 تموز 2023 من:

المقدار	الوزن (بالنسبة المئوية)	سلة حقوق السحب الخاصة
1.0993	12.28	الرينمبي الصيني
0.37379	29.31	اليورو
13.452	7.59	الين الياباني
0.080870	7.44	الجنيه الإسترليني
0.57813	43.38	الدولار الأمريكي

SDR 1 equal to US\$1.342. (31, July, 2023).

راجع:

IMF. (31, July, 2023). **QUARTERLY REPORT ON IMF FINANCES For the Quarter Ended July 31, 2023.**

IMF Finance. Washington. USA. Pa:21. (Hereinafter: QUARTERLY REPORT 2023).

3. تم توزيع 161,2 مليار وحدة في 28 آب 2009، وقد عُدَّ أكبر توزيع بحيث أدَّى هذا التَّخصيص العام (الذي يعادل 250 مليار دولار أمريكي) إلى تعزيز السيولة وسط أزمة مالية عالمية.

4. في ظل توزيع خاص استثنائي، تم توزيع 21,5 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة (حوالي 33 مليار دولار أمريكي) في 9 أيلول 2009، تصحيحاً لعدم حصول البلدان الأعضاء التي انضمت إلى الصندوق بعد عام 1981 على أي مخصصات من حقوق السحب الخاصة منذ التحاقها بعضويته، وذلك لجعل التَّخصيص هذا أكثر إنصافاً، ففي ذلك الوقت، كانت تلك البلدان - أكثر من الخمس من أعضاء صندوق النقد الدولي - لم يتلقوا قط مخصصات حقوق السحب الخاصة.

5. إضافة إلى ذلك، توزَّع على الأعضاء الجدد في الصندوق مخصصات من حقوق السحب الخاصة عند مشاركتها في إدارة حقوق السحب الخاصة.

6. ثمَّ جاء التوزيع التاريخي في عام 2021 عندما وافق مجلس محافظي صندوق النقد الدولي على تخصيص عام بنحو 456 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (أي ما يعادل 650 مليار دولار أمريكي) لتعزيز السيولة العالمية، ومساعدة البلدان على الاستجابة لوباء كوفيد-19، كما وساهم في توفير السيولة المطلوبة بشدَّة للبلدان الأعضاء²⁰⁵؛ والتي يعاني كثير منها من ضيق الحيز المالي بعد الجائحة، فكان نحو 275 مليار دولار منها من نصيب اقتصادات الأسواق الصَّاعدة والاقتصادات النامية، في حين حصلت البلدان منخفضة الدخل على 21 مليار دولار، وقد ساعد هذا التوزيع على زيادة الاحتياطيات وتحسين ثقة الأسواق العالمية، وعزَّز قدرة الأسواق الصَّاعدة والاقتصادات النامية على النفاذ إلى الأسواق، وساعد على تحرير الموارد وتوجيهها للجهود المطلوبة في مجال الصَّحة والتَّعافي الاقتصادي، بحيث تستخدم البلدان منخفضة الدخل 40% من حقوق السحب الخاصة على الإنفاق الضروري، وكمثال على ذلك ما نشره الصندوق من خلال أداة تتبع استخدام البلدان الأعضاء لمخصصاتها:

²⁰⁵ تمَّ توزيع وحدات حقوق السحب الخاصة المُصدَّرة حديثاً على كل البلدان الأعضاء البالغ عددها 190 بلداً بالتَّناسب مع أنصبة حصصها في الصندوق، مما يعطي دفعة كبيرة من السيولة للبلدان. راجع: صندوق النقد الدولي. (2022). أزمة فوق أزمة. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2022. ص: 80. واشنطن. أمريكا. ص: 11. (من الآن فصاعداً: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2022).

أ. الإكوادور: وجّهت مخصصاتها مباشرة إلى الميزانية الحكومية لعام 2021، واستخدمتها لتغطية نقص التمويل.

ب. غينيا بيساو: ساعدت المخصصات في سد فجوة التمويل الخارجي، كما تم استخدامها في سداد خدمة الدين الخارجي بالشروط العادية.

ت. مولدوفا: استخدمت السلطات مخصصاتها في تمويل الميزانية؛ نظراً لاحتياجاتها التمويلية الكبيرة، وقد تم وضع تشريع خاص أقرّه البرلمان لضمان الاتساق مع الإطار القانوني للحكومة.

ث. السنغال: أنفقت السلطات نصف مخصصاتها من حقوق السحب الخاصة تقريباً على القطاع الصحي وإنتاج اللقاحات المحلية، والتحويلات النقدية ولدفع جزء من التزامات الديون غير المستوفاة، وتوقع خبراء الصندوق أن تستخدم السنغال النصف المتبقي من مخصصاتها لتغطية الاحتياجات التمويلية والمعاملات المالية.²⁰⁶

وقد قامت البلدان الأعضاء بتحويل ما يقارب 14.1 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (أي ما يعادل 19 مليار دولار) إلى عملات قابلة للاستخدام الحر من خلال المبادلات الطوعية، بحيث بلغت مبيعات البلدان منخفضة الدخل منها حوالي 4.5 مليار دولار، وذلك خلال الفترة بين دخول هذا التوزيع لحقوق السحب الخاصة حيز التنفيذ ونهاية شهر نيسان 2022.²⁰⁷

وفي ظل قرارات المجلس التنفيذي الحالية التي يصرح فيها باستخدام حقوق السحب الخاصة، يجوز للبلدان المشاركة في إدارة حقوق السحب الخاصة والحائزين المعتمدين أن يجرؤوا عمليات بيع وشراء لهذه الحقوق سواء في سوق المعاملات الفورية أو الآجلة، أو اقتراضها أو إقراضها أو التّعهد بتقديمها، أو استخدامها في مبادلات، أو استخدامها أو تلقّيها على سبيل الهبة.

لقد جاءت استجابة صندوق النقد الدولي منذ بدء جائحة كوفيد-19 على نحو غير مسبوق من حيث السرعة والحجم، وذلك من خلال التمويل الطارئ، والإقراض في إطار برامج تخفيف أعباء الدين عن كاهل البلدان

²⁰⁶ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2022، ص: 15.

²⁰⁷ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2022، ص-ص: 9-12.

الأعضاء الأكثر فقراً، ومن المعروف تاريخياً أنّ البلدان المشاركة في إدارة حقوق السحب الخاصة التي تتمتع بمراكز خارجية قوية استخدمت بعض حيازاتها لمساعدة البلدان المحتاجة إليها- فأتساءل الأزمة الحالية، على سبيل المثال، استخدمت عدة بلدان جزءاً من حيازاتها لدعم التمويل الميسر من الصندوق²⁰⁸، عن طريق زيادة الموارد المخصصة للقروض في "الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر PRGT"، ويصل المجموع الكلي للموارد الجديدة التي تمت تعبئتها حتى الآن لدعم الإقراض من الصندوق الاستثماري في إطار جولة المسار السريع إلى حوالي 24 مليار دولار، منها الثلثان أو حوالي 15 مليار دولار مستمدة من استخدام حقوق السحب الخاصة الموجودة بالفعل.²⁰⁹

ثمّ واصل الصندوق تخفيف المزيد من أعباء خدمة الدين عن كاهل البلدان الأعضاء الأكثر فقراً وعرضة للمخاطر التي أصابها كوارث طبيعية حادة أو كوارث تتعلق بالصحة العامة، وذلك من خلال "الصندوق الاستثماري لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون". ومع تعافي النمو العالمي خلال عام 2021 تحول طلب تمويل الصندوق تدريجياً من التمويل الطارئ لاحتياجات ميزان المدفوعات العاجلة ذات الصلة بالجائحة إلى الاتفاقات المستوفية لمعايير الشرائح الائتمانية العليا، بهدف مواجهة التدّوب الناجمة عن الجائحة.

ولكن تباطؤ النمو خلال عام 2022 بسبب استمرار تأثير متحوّرات كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا، أدى إلى تقديم طلبات جديدة للإقراض، بما في ذلك طلبات للحصول على التمويل الطارئ، في هذا السياق، أجرى المجلس التنفيذي تعديلات على أدوات الإقراض خلال عام 2022، كإنهاء العمل ببعض التدابير المؤقتة التي اتخذت للتصدي للجائحة، وعمل على رفع حدود الاستفادة السنوية والتراكمية من موارد الإقراض الميسر من خلال الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر، بحيث تتسق تماماً مع حدود حساب الموارد العامة، ولتيسير

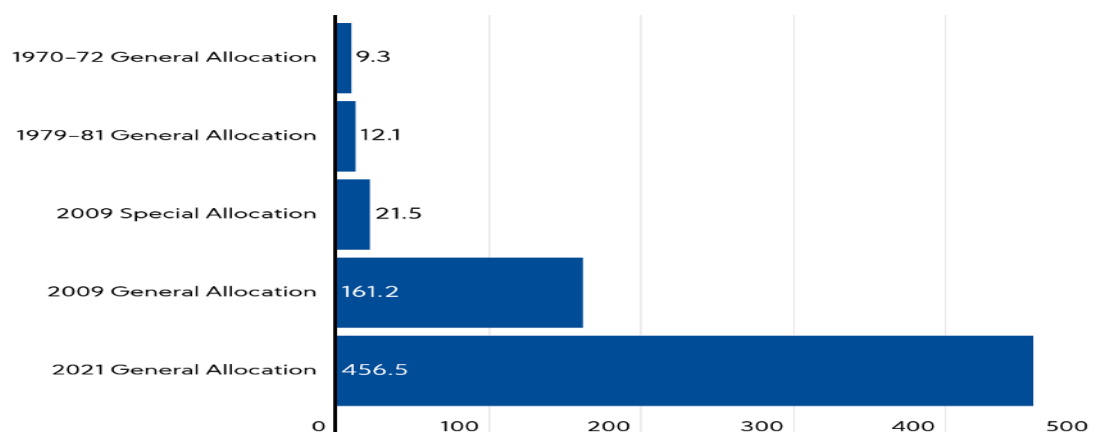
²⁰⁸ سنأتي لاحقاً على شرح مفصل للصناديق الاستثمارية التابعة لصندوق النقد الدولي ومموليها والتمويلات التي تقدّمها من خلال التسهيلات الائتمانية.

²⁰⁹ راجع الموقع:

الاستفادة من موارد التّمويل الطارئ تمّ تمديد فترة تطبيق الزّيادة المؤقتة في حدود الاستفادة التّراكميّة من موارد الصّندوق بموجب أدواته للتّمويل الطارئ حتى نهاية شهر حزيران 2023.²¹⁰

رسم توضيحي 5

SDR Allocations: General and Special (in billions of SDRs)



Source: IMF Finance Department.

IMF

الفرع الثّاني: بيع الذهب في الصّندوق.

يعدّ صندوق النّقد الدّولي واحداً من أكبر الحائزين على الذهب على مستوى العالم؛ إذ يحتل المرتبة الثالثة بعد الولايات المتّحدة الأمريكيّة وألمانيا²¹¹، وتبلغ حيازات الصّندوق من الذهب بناءً على التّكلفة التّاريخيّة (3.2 مليار وحدة حقوق سحب خاصّة أي حوالي 4.1 مليار دولار أمريكي باستخدام أسعار الصرف في نهاية آب 2022)، بينما تبلغ قيمة هذه الحيازات بالأسعار السّوقيّة (119 مليار وحدة حقوق سحب خاصّة أي حوالي 155.2 مليار دولار أمريكي)، كما تبلغ حيازاته لدى جهات الإيداع المختارة حوالي 90.5 مليون أوقيّة

²¹⁰ راجع: التقرير السنوي لصندوق النّقد الدّولي 2022، ص: 31.

²¹¹ صحيفة وقائع. (فبراير، 2023). الذهب وصندوق النقد الدولي. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:

<https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2022/Gold-in-the-IMF>

(من الآن فصاعداً: صحيفة وقائع، 2023، الذهب وصندوق النقد الدولي). وراجع:

صدام الإمارة، شعبان. (2015). دور صندوق النّقد الدولي في مواجهة الأزمة الماليّة العالميّة. مجلة الكوت للعلوم الاقتصاديّة والإداريّة. تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة واسط. العدد: 17. ص: 15. البصرة. العراق. (من الآن فصاعداً: صدام الإمارة، 2015).

(1. 2814.1 طن متري²¹²). وحتى أوائل السبعينات، كان الصندوق قد حصل على حيازاته من خلال أربع قنوات رئيسية:

(1) ال 25% من حصص العضوية الأولية للبلدان الأعضاء، التي دفعت عند إنشاء الصندوق عام 1944²¹³، والزيادات في الحصص التي سددت بالذهب على مدار العقود الثلاث التالية لإنشاء الصندوق، وتمثل هذه المدفوعات المصدر الأكبر لحيازات الذهب لدى الصندوق.

(2) الذهب الذي اعتاد الأعضاء دفعه عن الفوائد المستحقة على قروض الصندوق.

(3) الذهب الذي يستخدم لسداد الائتمان المقدم من الصندوق.

(4) كما يمكن للبلدان الأعضاء بيع الذهب للصندوق مقابل الحصول على عملة بلد عضو آخر، على غرار ما قامت به جنوب إفريقيا خلال الفترة 1970-1971.²¹⁴

وعند انتهاء العمل بقاعدة الذهب، بعد توقف البلدان عن ربط عملاتها بالذهب مباشرة، وافق الصندوق على مجموعة من التعديلات لتعكس الواقع الجديد، فوفقاً للتعديل الثاني لاتفاقية تأسيس الصندوق الذي تم إقراره في نيسان 1978، لا يملك الصندوق سلطة شراء الذهب، أو استخدامه في أي ضمانات أو معاملات، مثل الإفراض أو التآجير أو المبادلات، ويجوز للصندوق بيع الذهب مباشرة حسب أسعار السوق السائدة، وأن يقبل الذهب من البلدان الأعضاء كوسيلة لسداد قروضها بالسعر المتفق عليه، طبقاً لأسعار السوق الجارية، وتتطلب مثل هذه المعاملات موافقة المجلس التنفيذي بأغلبية 85% من مجموع القوة التصويتية.²¹⁵

ومن خلال الوقوف على بعض استخدامات الصندوق لحيازاته من الذهب نجد أنه قام بإعادة الذهب إلى البلدان

²¹² الطن المتري هو وحدة قياس للوزن تُستخدم في النظام المتري على نطاق واسع عالمياً في المعاملات التجارية خاصة في البلدان التي تعتمد على النظام المتري. وهو يعادل 1000 كيلوغرام أو 1 ميغرام، وكذلك يعادل كل طن متري تقريباً 2204,6 رطل (باوند).

²¹³ يتم دفع الدولة العضو لحصتها بالذهب بنسبة 25% وبالعملة الوطنية بنسبة 75%، وإذا كانت قيمة ما تمتلكه الدولة المعنية من ذهب ودولارات أمريكية أقل من ربع حصتها المحددة، فإنها لا تلتزم إلا بدفع 10% من حصتها بالذهب والباقي بعملتها الوطنية، وتطبق هذه القواعد على كل زيادة تقرر في هذه الحصة، وقد كان ذلك قبل التعديلين الأول عام 1969، والثاني الذي أنهى دور الذهب عام 1978، حيث أصبح التعبير عن الحصص يتم بوحدات السحب الخاصة كما جاء في المادة 3 قسم أ من اتفاقية تأسيس الصندوق، كما يمكن التسديد وفق سلة من العملات يحددها الصندوق، ويقتنيها في احتياطاته، وبصورة استثنائية يمكن تسديد الحصة بالعملة الوطنية كما حدث مع بولونيا.

راجع: أ.د. الحويش، 2017-2018. ص-ص: 34-35.

²¹⁴ راجع: صحيفة وقائع، 2023، الذهب وصندوق النقد الدولي.

²¹⁵ راجع: المادة الخامسة، القسم 12/ب. من اتفاقية صندوق النقد الدولي.

الأعضاء في بعض الأحيان²¹⁶، أو بيع بعض من حيازاته لأسباب متفاوتة نذكر منها:

(1) قام الصندوق ببيع الذهب في عدة مناسبات لتجديد حيازاته من العملات بين عامي 1957-1971، وخلال

الفترة بين 1956-1960 تم بيع جزء من ذهب الصندوق إلى الولايات المتحدة الأمريكية واستثماره في

سندات الحكومة الأمريكية لتعويض العجز التشغيلي.

(2) وفي عام 1999 وافق المجلس التنفيذي للصندوق على بيع الذهب خارج السوق للمساعدة في تمويل مشاركة

الصندوق في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون "هيك"، ونفذ معاملات مع البرازيل والمكسيك، لتبلغ

مبيعاته 12.94 مليون أوقية ذهب.

(3) وفي عام 2009 وافق المجلس التنفيذي للصندوق على بيع 12.97 مليون أوقية من الذهب -أي ما يعادل

ثمن المجموع الكلي لحيازات الصندوق من الذهب في ذلك الوقت- كجزء من نموذج الدخل الجديد²¹⁷؛ الذي

يهدف إلى وضع موارد الصندوق المالية على مسار آمن على المدى الطويل، وزيادة القروض المقدمة بفائدة

منخفضة أو صفرية إلى البلدان منخفضة الدخل من خلال الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر،

وبدأت عملية البيع في تشرين الأول 2009 من خلال تنفيذ مجموعة من المعاملات خارج السوق مع بنوك

²¹⁶ التعديل الثاني لاتفاقية إنشاء الصندوق عام 1978 أشار إلى أن الذهب المباع لا يعاد إلى البلدان الأعضاء، ولكن بعد موافقة المجلس التنفيذي للصندوق في شباط 2012 على توزيع احتياطات تبلغ قيمتها 0.7 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 1.1 مليار دولار) على البلدان الأعضاء كل حسب حصته في رأس مال الصندوق وقت التوزيع، والموافقة الثانية على توزيع احتياطات بقيمة 1.75 مليار وحدة حقوق سحب خاصة - أصبح سارياً في 10 تشرين الأول 2013-، وزعت هذه الاحتياطات على البلدان الأعضاء.

راجع: صدام الإمارة، 2015، ص: 17.

²¹⁷ بدأ العمل على إصلاح نموذج دخل الصندوق في عام 2006 عندما عين المدير العام للصندوق (دومينيك شتراوس) لجنة خاصة بذلك؛ وقد أشار تقريرها المقدم إلى المجلس التنفيذي في كانون الأول 2007 إلى أن نموذج الدخل الذي عمل بموجبه صندوق النقد الدولي منذ إنشائه - المعتمد على الفائدة المأخوذة من القروض التي يمنحها الصندوق - لا يعد نموذجاً ملائماً، وهو غير قابل للاستمرار نظراً للوظائف والمسؤوليات الكبيرة التي يضطلع بها الصندوق، وبناءً على توصيات اللجنة أُنقِص المجلس التنفيذي في أواخر عام 2008 على اتخاذ مجموعة من التدابير أهمها:

أ. اقتراح تعديل اتفاقية تأسيس الصندوق لتوسيع سياسات الاستثمار المخولة له، وذلك لرفع متوسط العائدات وتوزيع مصادرها، على أن لا يؤدي هذا التوسع في الصلاحيات الاستثمارية إلى تضارب فعلي أو قصور في المصالح.

ب. إنشاء صندوق وقف يُمول من أرباح بيع جزء من حيازات الصندوق من الذهب.

راجع: صدام الإمارة، 2015، ص: 15.

وراجع: صندوق النقد الدولي. (2007). إنجاح الاقتصاد العالمي لصالح الجميع. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2007. ص: 18. واشنطن. أمريكا. (من الآن فصاعداً: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2007).

ويمكن إيجادها على موقع الصندوق:

مركزية وحائزين رسميين آخرين طبقاً لأسعار السوق، وفي آذار 2010، أعلن الصندوق عن تنفيذ عمليات بيع داخل السوق على مدار عدة أشهر للحيلولة دون وقوع اضطرابات سوقية، واختتم الصندوق مبيعاته في كانون الأول 2010، وبلغت أرباح الصندوق بالزيادة على القيمة الدفترية للذهب 6,85 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، متجاوزة بذلك التوقعات التي وضعها الصندوق وقت إقرار البيع، ونتيجة لهذه الأرباح الاستثنائية، وافق المجلس التنفيذي للصندوق في آذار 2012 على توزيع أول بقيمة 700 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على البلدان الأعضاء، والذي دخل حيز التنفيذ في تشرين الأول 2012، وكان من شروط هذا التوزيع تقديم ضمانات بإتاحة ما لا يقل عن 90% من قيمته في صورة تدفقات إلى الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر، وحتى نهاية آب 2022، كان قد تم تحويل ما يقرب من 90% من قيمة التوزيع إلى الصندوق الاستثماري.

وفي أيلول 2012، وافق المجلس التنفيذي على توزيع الجزء الثاني من الاحتياطي بقيمة 1750 مليون وحدة حقوق سحب خاصة من الأرباح الاستثنائية المحققة من بيع الذهب، وأصبح هذا القرار نافذاً في تشرين الأول 2013، وحتى منتصف آب 2022، كان الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر قد حصل بالفعل على 90% من المبالغ الموزعة، وكانت توزيعات أرباح الذهب الاستثنائية من أهم العوامل وراء زيادة القروض المقدمة إلى أفقر البلدان من خلال الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر.²¹⁸

مع تفشي جائحة كورونا، زادت الحاجة إلى دعم مالي عاجل وموسع للبلدان النامية والبلدان ذات الدخل المنخفض التي تأثرت بشدة من تداعيات الجائحة، فقد أدت الأزمة الصحية إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية في هذه البلدان، مما زاد من أهمية استخدام الموارد المتاحة لدعم الاستجابة للأزمات الطارئة.

نتيجة لذلك، أصبحت توزيعات أرباح الذهب الاستثنائية من العوامل الرئيسية التي ساهمت في توسيع نطاق القروض الممنوحة عبر الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر، فقد ساعدت هذه الموارد في تقديم الدعم للبلدان الأكثر تأثراً بجائحة كورونا، مما سهّل تمويل التدابير الضرورية لمكافحة الفيروس، مثل تعزيز نظم

²¹⁸ راجع: صحيفة وقائع، 2023، الذهب وصندوق النقد الدولي.

الرعاية الصحيّة وتقديم المساعدات الاجتماعية وتعزيز البنية التحتيّة الصحيّة.²¹⁹

أدى هذا الدّعم إلى تحسين قدرة البلدان على التّعامل مع الأزمات الصحيّة والاقتصاديّة المتعدّدة، وقد ساهم

في تقديم الاستجابة الطارئة اللازمة لمواجهة تحدّيات الجائحة والحد من آثارها السلبية.²²⁰

في الوقت الذي تستمر فيه الجائحة في تأثيرها على الاقتصاد العالمي، تظل توزيعات الأرباح الاستثنائية أداة

حيويّة في جهود الصّندوق لدعم البلدان الأكثر ضعفاً وضمان استمرار مساعدتها في مواجهة الأزمات

الحالية والمستقبلية.

المطلب الثاني: إصلاحات موارد صندوق النقد الدولي الاحتياطية.

تعدّ موارد صندوق النقد الدولي الاحتياطية من العناصر الأساسية التي تعزّز قدرة الصّندوق على

الاستجابة للأزمات الاقتصادية العالمية. يهدف هذا المطلب إلى استعراض الإصلاحات والتّطورات التي شهدتها

هذه الموارد، بما يضمن استمرارية الصّندوق في تقديم الدّعم المالي الفعّال للبلدان الأعضاء في مواجهة التّحدّيات

الاقتصادية المختلفة.

الفرع الأوّل: تطور اتفاقات الاقتراض لدعم موارد صندوق النقد الدولي.

تسمح اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي باقتراض عملات بعض البلدان الأعضاء فيه أو عملات

بلدان أخرى منهم، فقد نصّت الفقرة الأولى من المادة السابعة من اتفاقية الصّندوق أنّ بإمكانه أن يقترح على بلد

عضو أن يقرض عملته إلى الصّندوق تبعاً لشروط وطرق متفق عليها فيما بينهما، أو أن يقوم الصّندوق بعد أخذ

موافقة البلد العضو، باقتراض هذه العملة من مصدر آخر إما ضمن أو خارج أراضي هذا البلد العضو، إلا أنّه لا

يمكن إلزام أي عضو بتقديم مثل هذه القروض للصّندوق، أو بالموافقة على اقتراض عملته من أي مصدر

آخر،²²¹ فالقيد هنا جاء بنص اتفاقية الصّندوق على إمكانية اقتراض الصّندوق لعملة أي بلد عضو فيه مرهون

بموافقته، وهذا يعني ضمن هذا القيد أنّه يمكن للصّندوق أن يقترض ليس فقط من مؤسسات رسمية كالخزينة

²¹⁹ صندوق النقد الدولي. (2021). بناء أفضل للمستقبل. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2021. ص: 74\14. واشنطن. أمريكا. (من

الآن فصاعداً: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2021)

²²⁰ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2022. ص: 31.

²²¹ راجع: القسم الأول من المادة السابعة في اتفاقية صندوق النقد الدولي.

العامّة أو المصارف المركزيّة، سواء كانت بلدانها أعضاء في الصندوق أم لا؛ وإنما أيضاً من القطاع الخاص كالمصارف التجاريّة.²²²

ودون أن ننسى أن صندوق النقد الدولي هو مؤسسة تعتمد على نظام الحصص، إلا أن الموارد المقترضة كانت وما زالت تلعب دوراً هاماً في استكمال موارد الصندوق، من خلال:

أولاً: الاتفاقات العامّة للاقتراض GAB:

لجأ الصندوق لأول مرّة في عام 1962 إلى الاقتراض عبر الاتفاقات العامّة للاقتراض GAB من أحد عشر مشتركاً (حكومات مجموعة البلدان الصناعيّة العشر أو بنوكها المركزيّة، وسويسرا)²²³، أما المرحلة الثّانية من الاقتراض فكانت عام 1973-1974 لمساعدة البلدان الأعضاء بعد الأزمة النّفطيّة الأولى من قبل تسعة مشتركين، ثم تلتها ترتيبات اقتراض من خمسة عشر مشتركاً لمدة 7 سنوات عام 1975، والجدير بالذكر أن التمويل الذي يتم عبر اتفاقات الاقتراض هذه تتم بين مجموعة البلدان الأعضاء المشاركين حصراً²²⁴، واقتصر دور الصندوق على الوساطة بينهم؛ ففي كل مرّة يستقرض بمقدار ما يتم من عمليات لسحوبات عليه، ليسدد بعد ذلك تبعاً لعمليات إعادة الشراء المقابلة من البلد السّاحب، مع دفعه للبلدان الدائنة الفائدة -حسب معدلها في أسواق النقد- التي يتم تحصيلها من البلدان السّاحبة مع زيادة 0.5%²²⁵.

ليتم توسيع هذه الاتفاقات عام 1981 لتشمل عشرين بلداً عضواً في الصندوق من بينهم السعوديّة ثمّ اليابان لتمويل اللجوء إلى التّسهيل التّمويلي الموسّع²²⁶، الذي تميّز بانفتاحه على سحوبات بلدان أعضاء غير مشاركة في عمليات الاقتراض هذه؛ مما يعكس وضع المديونيّة المتزايد لبعض البلدان وخصوصاً البلدان النّامية، بشرط

²²² راجع: ليريتو، 1993، ص: 45.

²²³ راجع: أ.د. الحويش، 2017-2018، ص: 66.

²²⁴ راجع: ليريتو، 1993، ص: 45.

²²⁵ راجع: لولار، 1995، ص: 81.

²²⁶ راجع: ليريتو، 1993، ص: 45.

أن يكون البلد السّاحب متعرضاً لصعوبات من شأنها الإضرار باستقرار النظام النقدي الدولي²²⁷.

ثانياً: الاتّفاقات الجديدة للاقتراض NAB:

تعدّ الاتّفاقات الجديدة للاقتراض NAB بين الصّندوق ومجموعة من البلدان الأعضاء والمؤسسات هي المورد الرّئيس وخط الدّفاع الثّاني المساند لحصص العضويّة، لمعالجة التّحدّيات التي تواجه النظام النقدي الدولي، وقد تمّ استحداثها عام 1997 بمشاركة 25 بلداً ومؤسسة²²⁸، وقد أدت الضغوطات الحادة للطلب على التّمول من الصّندوق عام 2009 نتيجة الأزمة الماليّة العالميّة إلى توسيع اللجوء إلى NAB؛ عندما اتّفقت دول مجموعة العشرين في اجتماعها الذي عقد في لندن في نيسان عام 2009 على زيادة موارد الصّندوق المتاحة للاقتراض وأيدتها اللجنة الدوليّة للشؤون الماليّة والنقديّة²²⁹، وجرى تفعيل هذه الاتّفاقات عشر مرّات بين نيسان 2011 وآذار 2016²³⁰، ليجري إصلاحها في كانون الثّاني 2020، على أثر أزمة كورونا لتعزيز طاقة الصّندوق الإقراضية البالغة تريليون دولار أمريكي، بحيث تضمّن إصلاح NAB العناصر الرّئيسة الثّالية:

- (1) تضم الاتّفاقات الجديدة للاقتراض 40 مشاركاً، اثنان منهما (اليونان وإيرلندا) لم تفعّل مشاركتهما بعد²³¹.
- (2) مضاعفة الحجم الإجمالي للترتيبات الاقتراضية لـ NAB إلى 361 مليار وحدة حقوق سحب خاصّة (482 مليار دولار أمريكي)²³².
- (3) تحديد فترة جديدة لاتّفاقات NAB من 1 كانون الثّاني حتى نهاية 2025، بما يتماشى مع فترة الخمس سنوات المعتادة لهذه الاتّفاقات، بعد أن كان مقرراً أن تنتهي في 16 تشرين الثاني لعام 2022 وذلك وفق

²²⁷ راجع: لولار، 1995، ص: 82.

²²⁸ راجع: أ.د. الحويش، 2017-2018، ص: 66.

²²⁹ راجع: صدام الإمارة، 2015، ص: 25.

²³⁰ راجع: صندوق النقد الدولي، يونيو، 2023، من أين يأتي الصّندوق بأمواله.

²³¹ راجع: صندوق النقد الدولي، يونيو، 2023، من أين يأتي الصّندوق بأمواله.

²³² صندوق النقد الدولي. (27، مارس، 2020). بيان بشأن تحرك الكونغرس الأمريكي في اتجاه تعزيز موارد الصّندوق. **بيان صحفي رقم 20109**. واشنطن أمريكا. وراجع: صندوق النقد الدولي، يونيو، 2023، من أين يأتي الصّندوق بأمواله.

اتفاقات NAB 2016 القديمة، مع مراعاة إتاحة الوقت الكافي لمراجعة حصص العضوية وتطبيق الزيادات التي تطرأ عليها وفق المراجعة العامة السادسة عشر.

(4) تحديث القرارات وفق اتفاقات NAB، بعد ما أصبحت الاتفاقات القديمة لعام 2016 وما قبلها تستوجب المراجعة أو الحذف.

(5) الحد من الوصول لاتفاقات الاقتراض الثنائية خلال فترة NAB مالم يتم استيفاء شروط معينة تتعلق بسيولة الصندوق وتفعيل NAB (تفعيل الاتفاقات الجديدة للاقتراض يقتضي تأييد 85% من الجهات المشاركة التي لديها حق التصويت، بالإضافة إلى موافقة المجلس التنفيذي)، ولا يمكن تفعيل الموارد بموجب اتفاقات الاقتراض الثنائية BBAs إلا إذا انخفض مبلغ موارد الصندوق المتاحة للتمويل إلى ما دون عتبة 100 مليار وحدة حقوق سحب خاصة كما تم تفعيل اتفاقات NAB، أو عند عدم وجود موارد متاحة غير ملتزم بها في اتفاقات NAB²³³.

ثالثاً: اتفاقات الاقتراض الثنائية BBAs:

تعهدت البلدان الأعضاء بتقديم موارد من خلال اتفاقات الاقتراض الثنائية BBAs خط الدفاع الثالث بعد حصص العضوية والاتفاقات الجديدة للاقتراض، فقد دخل الصندوق منذ بداية الأزمة المالية العالمية في عدة جولات من اتفاقات الاقتراض الثنائية؛ لضمان قدرته على تلبية الاحتياجات التمويلية لبلدانه الأعضاء، فكان إطار 2012 للقروض الثنائية مع 35 دائناً، بقروض بلغت قيمتها 282 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (393 مليار دولار أمريكي)²³⁴، وهي أيضاً لدعم تمويل الصندوق الميسر²³⁵، ثم حل محله إطار عام 2016، وفي عام

²³³ راجع: صندوق النقد الدولي، يونيو، 2023، من أين يأتي الصندوق بأمواله. ولمزيد من المعلومات انظر الفقرة 21 عن العلاقة مع اتفاقات الاقتراض الثنائية في ورقة سياسات الصندوق:

IMF. (April, 2020). **PROPOSED DECISIONS TO MODIFY THE NEW ARRANGEMENTS TO BORROW And to Extend The Deadline For a Review of The Borrowing Guidelines**. IMF Policy Paper. Pa: 27.

(Hereinafter: PROPOSED DECISIONS TO MODIFY THE NEW ARRANGEMENTS TO BORROW, 2020)

وانظر:

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2023/who-we-are/resources/>

²³⁴ صندوق النقد الدولي. (7، أكتوبر، 2016). أعضاء الصندوق يتعهدون بقروض ثنائية قيمتها 340 مليار دولار أمريكي للحفاظ على قدرة الصندوق على الإقراض. **بيان صحفي رقم 161447**. واشنطن أمريكا.

2020، وافق المجلس التنفيذي للصندوق²³⁶ على جولة جديدة من اتفاقات الاقتراض الشائبة بقيمة بلغ مجموعها 139 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (185 مليار دولار أمريكي) بعد تأييد 85% من الجهات الدائنة المؤهلة للتصويت، بحيث تبلغ المدد المبدئية ثلاث سنوات حتى نهاية عام 2023، يجوز تمديدتها بموافقة الدائنين البالغ عددهم 42 حتى نهاية عام 2024.²³⁷

الفرع الثاني: تطوّر مشاركة البلدان الأعضاء في زيادة موارد الصندوق عن طريق المنح والهبات.

يشجع صندوق النقد الدولي التوجيه الطوعي لحقوق السحب الخاصة من البلدان التي تتمتع باقتصادات قوية إلى البلدان الأكثر احتياجاً، وذلك عن طريق المنح والمساعدات والمبادرات التي تقدمها هذه البلدان لدعم الصناديق الاستثمارية، التي أوجدها الصندوق بموجب المادة الخامسة، القسم 2 (ب) من اتفاقية تأسيسه بعد تحقيقها الشروط التالية:

1. التوافق مع أغراض الصندوق.
2. أن لا يكون حساب الصندوق الاستثماري مرتبطاً بحساب الموارد العامة GRA²³⁸، الذي لا يتحمل أي مخاطر خسارة فيما يتعلق بالخدمات المقدمة من قبله للبلدان الأعضاء.
3. لا تفرض الخدمات المقدمة بموجب حسابات الصناديق الاستثمارية أي التزام على البلد العضو دون موافقته²³⁹.

²³⁵ صندوق النقد الدولي. (2013). من أجل اقتصاد عالمي أكثر أمناً واستقراراً. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2013. ص: 14. واشنطن. أمريكا. (من الآن فصاعداً: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2013).

²³⁶ جاءت هذه الجولة الجديدة من الاقتراض نظراً للضغوط الكبيرة التي خلفتها أزمة كورونا على موارد الصندوق، وعلى السياسات التمويلية للبلدان الأعضاء.

²³⁷ راجع: صندوق النقد الدولي، يونيو، 2023، من أين يأتي الصندوق بأمواله.

²³⁸ تعد المنح والهبات المغذية للصناديق الاستثمارية أهم داعم لموارد صندوق النقد الدولي بعد التحويلات التي يقدمها من حساب الصرف الخاص SDA وصافي أرباح الاستثمار في حساب الاستثمار AI. سيتم شرح حسابات صندوق النقد الدولي GRA، SDA، IA لاحقاً.

²³⁹ تم إدراج المادة الخامسة، القسم 2 (ب) في مواد الاتفاقية في وقت التعديل الثاني، ولكن حتى قبل إدراج الصلاحيات الصريحة في المواد، كان الصندوق قد مارس سلطته الضمنية وطبق المبادئ الأساسية الواردة في هذا البند. راجع:

IMF. (April, 2022). **PROPOSAL TO ESTABLISH A RESILIENCE AND SUSTAINABILITY TRUST**. IMF Policy Paper. PR22/119. Washington. USA. Pa:13. (Hereinafter: PROPOSAL TO ESTABLISH A RESILIENCE AND SUSTAINABILITY TRUST, 2022).

حيث يلعب الصندوق دور الوصي على الصناديق الاستثمارية هذه بالمشاركة مع مجلسه التنفيذي؛ وذلك كوسيلة لتقديم التمويل الميسر لبلدانه الأعضاء ذات الدخل المنخفض عند حدوث الأزمات الاقتصادية العالمية، والتي نجدها قد احتلت دوراً بارزاً في التمويلات التي قدمها الصندوق خلال أزمة كورونا بالذات²⁴⁰، وهذه المبادرات والصناديق هي:

أولاً: الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر PRGT:

يستخدم صندوق النقد الدولي استراتيجيات النمو والحد من الفقر في برامجه الاقتصادية المدعومة بتمويله من أجل:

1. ربط سياسات البرامج المقترحة بأهداف النمو والحد من الفقر التي يتوخاها البلد المعني.
 2. الحفاظ على الملكية الوطنية لعملية استراتيجية الحد من الفقر.
 3. توفير المرونة في تحديد النطاق والتغطية لتتلاءم مع ظروف البلد المعني.²⁴¹
- يعدُّ PRGT من أهم الإصلاحات التي أجراها صندوق النقد الدولي عام 2010 حتى يصبح الدعم التمويلي أكثر مرونة وملاءمة لبلدان الدخل المنخفض على اختلاف ظروفها، وذلك تجاوباً مع التغير الذي طرأ على طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة في البلدان منخفضة الدخل وخصوصاً بعد تأثرها بالأزمة المالية العالمية، ولتعزيز الاستجابة المباشرة لاحتياجات البلدان من الدعم الطارئ قصير الأجل؛ سعياً منها للوصول إلى استقرار الاقتصاد الكلي والاندماج بالاقتصاد العالمي والانفتاح عليه، والانضمام لأسواق رأس المال الدولية²⁴²، كل تسهيلات الإقراض من PRGT تقتزن بشروط ميسرة بحيث يتيح ثلاث نوافذ للإقراض الميسر:

²⁴⁰ راجع:

IMF. (31, July, 2023). **QUARTERLY REPORT ON IMF FINANCES For the Quarter Ended July 31, 2023.**

IMF Finance. Washington. USA. Pa: 37.

(Hereinafter: IMF, 31, July, 2023, QUARTERLY REPORT).

²⁴¹ صحيفة وقائع. (آخر تحديث في مارس، 2023). دعم صندوق النقد الدولي للبلدان منخفضة الدخل. صندوق النقد الدولي. واشنطن.

أمريكا. على الرابط:

<https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-Support-for-Low-Income-Countries>

(من الآن فصاعداً: دعم صندوق النقد الدولي للبلدان منخفضة الدخل. 2023)

²⁴² صحيفة وقائع. (30، ديسمبر، 2016). دعم صندوق النقد الدولي للبلدان منخفضة الدخل. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا.

1. التسهيل الائتماني الممدد ECF.

2. تسهيل الاستعداد الائتماني SCF.

3. التسهيل الائتماني السريع RCF.

وهذه التسهيلات لها آجال استحقاق وفترات زمنية مختلفة تمنح للمقترض قبل أن يبدأ في السداد؛ مما يتيح له وقتاً للتنظيم المالي قبل بدء الالتزامات، ولتعزيز الصندوق دعمه لأفقر البلدان قام بزيادة طاقة أدوات الإقراض لديه 50% في الموارد المتاحة لها بشروط ميسرة عام 2015، وحدد سعر فائدة صفري دائم للقروض التي تقدّم عند التعرض للصدمات الخارجية الحادة والكوارث، مع مهلة للسداد مدتها (4 سنوات، 5,5 سنة)، وأجل استحقاق نهائي مدته 8 سنوات و 10 سنوات، وتتساوى الفترة الزمنية الممنوحة للسداد وأجل الاستحقاق النهائي بالنسبة لمدفوعات سداد القروض من التسهيل الائتماني السريع والتسهيل الائتماني الممدد، وهما 5,5 سنة و 10 سنوات. ويراجع الصندوق كل سنتين أسعار الفائدة للتسهيلات التمويلية الميسرة التي يغطيها الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر، وتعدّ هذه المراجعات ضرورية لتعديل الشروط المالية التي تواجهها البلدان ذات الدخل المنخفض عند الاقتراض من الصندوق، ومن الجدير بالذكر أنّ المراجعة الأخيرة، التي كانت مجدولة في منتصف عام 2023، تمّ تأجيلها، ونتيجة لذلك، قرّر الصندوق الإبقاء على أسعار الفائدة على جميع القروض الممنوحة عبر الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر عند صفر حتّى المراجعة الشاملة التالية، التي من المقرر أن تتم في عام 2025، وقد تأثر هذا القرار بالسياق الأوسع لمراجعات السياسات الخاصة بالتسهيلات المقدمة للبلدان الناتج عن جائحة كورونا²⁴³.

تأتي أموال "الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر" المخصصة للإقراض من اتفاقات الإقراض الثنائية بأسعار فائدة السوق، وتستخدم موارد الدعم لتعويض الفرق بين أسعار فائدة السوق التي يحصل عليها المقترضون

²⁴³ راجع:

International Monetary Fund. (May 26, 2023). **Poverty Reduction and Growth Trust—Review of Interest Rate Structure—Postponement**. IMF eLIBRARY. Prepared by the Finance Department and the Strategy, Policy, and Review Department, in consultation with the Legal Department. Publication Date: 14 Jun 2023. eISBN: 9798400244926. Pa: 214. Washington. USA.

وأَسعار الفائدة الأقل من أسعار السّوق الّتي يدفعها المقترضون من البلدان ذات الدّخل المنخفض، وقد صُمّم الصّندوق الاستثماري للنّمو والحد من الفقر بحيث تتحقّق له الاستفادة الماليّة الذاتيّة على المدى الطويل، فبإمكانه دعم قروض بمتوسط سنوي قدره نحو 1,25 مليار وحدة حقوق سحب خاصّة (حوالي 1,7 مليار دولار)، وهو ما يساوي متوسّط الأموال الملتزم بها للبلدان منخفضة الدّخل في فترة (2009-2018)²⁴⁴.

وفي عام 2021، وافق المجلس التّفيذي لصندوق النّقد الدّولي على إصلاحات في تسهيلات الإقراض الميسّر الّتي يقدّمها PRGT لدعم البلدان منخفضة الدّخل أثناء جائحة كورونا، وذلك بجعل موارده تدرج ضمن حسابي الصندوق SRA و IA كما وافق على استراتيجية تمويل من مرحلتين:

المرحلة الأولى: (2020-2024) تنطوي على جمع الأموال لتغطية الفجوة في موارد PRGT الّتي أحدثتها الجائحة، عن طريق تأمين مبلغ قدره 12,6 مليار وحدة حقوق سحب خاصّة من موارد قروض PRGT، و 2,8 مليار وحدة حقوق سحب خاصّة على شكل موارد دعم جديدة، تتكوّن الأخيرة من 0,5 مليار وحدة حقوق سحب خاصّة من الموارد الداخليّة لصندوق النّقد الدّولي (تعليق القروض أو سداد التّكاليف الإداريّة ل PRGT إلى حساب الموارد العامّة حتى السّنة الماليّة 2026)، و 2,3 مليار وحدة حقوق سحب خاصّة من خلال حملة ثنائيّة لجمع الأموال عن طريق تقاسم الأعباء من مجموعة واسعة من أعضاء صندوق النّقد الدّولي²⁴⁵، بحيث تغطي هذه الموارد الفرعيّة تكلفة الإقراض المرتبطة بأزمة كورونا لغاية عام 2024 والبالغة 21.5 مليار وحدة حقوق سحب خاصّة، مع الحفاظ على قدرة الدّعم الأساسيّة المستدامة ذاتيّاً للإقراض الميسّر لما بعد 2024 بقيمة لا تقل عن 1,65 مليار وحدة حقوق سحب خاصّة.

²⁴⁴ راجع: دعم صندوق النقد الدولي للبلدان منخفضة الدّخل. 2023.

²⁴⁵ يشمل تقاسم الأعباء 61 بلداً عضواً في صندوق النّقد الدّولي، وهم من أقوى البلدان اقتصادياً. بدأت فكرة تقاسم الأعباء في أوائل الثّمانينات؛ وذلك عندما نشأت مخاوف لدى الصّندوق بشأن تأثير الالتزامات الماليّة المتأخّرة على دخله، ولتجنّب المبالغة في تقدير الإيرادات الفعلية؛ قرّر المجلس التّفيذي في آذار عام 1985 تسجيل الرّسوم المستحقّة على الأعضاء والّتي لم تتمّ تسويتها من متأخّرات الصّندوق لمُدّة ستّة أشهر أو أكثر (المتأخّرات الممتدّة) على أنّها مؤجّلة وليست جارية، وبذلك تمّت تغطية خسارة الدّخل بسبب الرّسوم المؤجّلة على وجه التّحديد بموجب آليّة تقاسم الأعباء منذ أيّار 1986 -في حين كان تعويض الدّخل المفقود قبل هذا التّاريخ يتمّ عن طريق رفع معدّل الرّسوم-، بحيث يتمّ إجراء تعديلات ربع سنوية تصاعديّة بالنسبة لمعدّل الرّسم المدفوع من البلد المدين وتنازليّة بالنسبة لمعدّل الأجر بالنسبة للدائنين. لمزيد من المعلومات راجع:

IMF. (3, February, 2004). **Financial Risk in the Fund and the Level of Precautionary Balances**. Prepared by the Finance Department of IMF. Washington. USA. Pa:17. (Hereinafter: Financial Risk in the Fund and the Level of Precautionary Balances, 2004).

المرحلة الثانية: (2024-2025) دراسة إطار الإقراض طويل الأجل المناسب من خلال PRGT، ومتطلبات تمويله، وتلبية احتياجاته بشكل مستدام للأعوام القادمة، وبالتالي تطوير حل دائم لتوليد موارد دعم تتمتع بمرونة مالية كافية للاستجابة لمعظم الصدمات؛ دون الاضطرار إلى اللجوء لمزيد من عمليات جمع الأموال؛ مما يزيد من تعزيز المتانة المالية للصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر.²⁴⁶

كما تضمنت تدابير الإصلاح زيادة بنسبة 45% في الحدود السنوية العادية والتراكمية للحصول على التمويل الميسر، مما جعلها تصل بالنسبة المئوية لأول مرة إلى نفس المستوى للحصة النسبية لحدود الوصول إلى حساب الموارد العامة GRA؛ وإزالة الحدود القصوى المفروضة على الوصول الاستثنائي لأفقر البلدان المنخفضة الدخل المؤهلة لبرنامج النمو والحد من الفقر؛ وتبسيط معايير الوصول، والحفاظ على أسعار الفائدة على جميع مرافق PRGT عند الصفر حتى المراجعة التالية لأسعار الفائدة.²⁴⁷

ولكن من الجدير بالذكر أنّ الإجراءات التي قام باتخاذها المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي تندرج ضمن تدابير الطوارئ التي اتخذها نتيجة للضغط الشديدة على موارد PRGT من قبل البلدان المنخفضة الدخل، والتي يتوقع خبراء وموظفي الصندوق أنها قد لا تكفي لمعالجة تداعيات أزمة كورونا على سياساته الإقراضية، مما يضطره لضبط سياسات إقراض PRGT وفق مقترحاتهم عن طريق:

1. تقليل حدود الوصول: عن طريق تقليل دعم PRGT للبلدان منخفضة الدخل ذات الاحتياجات العالية.
2. زيادة أسعار الفائدة على الإقراض: مما يعزز تغطية احتياطات موارده على المدى الطويل، لكنها ستقلل من المساعدات التي سيقدمها.
3. تعديل سياسات الأهلية لتقييد مجموعة المقترضين المؤهلين.
4. تشديد شروط الإقراض على المقترضين.

إلا أنّ هذه السياسات المقترحة ستتطلب المزيد من استخدام تمويل GRA الأعلى تكلفة على البلدان المنخفضة

²⁴⁶ راجع:

IMF. April, 2023, IMF Policy Paper PR23\112. Pa-Pa:12-13.

²⁴⁷ راجع:

IMF, April, 2023, IMF Policy Paper PR23\112. Pa: 11.

الدّخل، أضف إلى مخاطر السّمة والثّقة التي ستطال صندوق النّقد الدّولي، مما يستوجب على الصّندوق مناقشتها ورصد إيجابيّاتها وسلبيّاتها مع المساهمين بل وحثّهم على تقديم التّعهدات المطلوبة في إطار جولة جمع الأموال لعام 2021 وفق المرحلة الأولى المقررة ضمن استراتيجيّته لمعالجة الأزمة النّاتجة عن جائحة كورونا، ثم النّظر في جميع الخيارات الممكنة لتوفير الموارد الدّاخلية والتي يمكن أن تشمل (مبيعات الذهب، ومواصلة تعليق سداد التّكاليف لصالح حساب الموارد العامّة السّابق شرحها، والنّوزيعات من احتياطات الموارد العامّة، والأرصدة الاحترازية).²⁴⁸

ثانياً: الصّندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون CCRT:

أنشأ صندوق النّقد الدّولي في آذار 2015 عن طريق تحويل الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث -الذي تأسس عام 2010 على أثر الزلزال الذي ضرب هايتي-، من أجل التّصدّي السريع لنقشي وباء فيروس ابولا في غرب إفريقيا، عندما طلبت ثلاثة بلدان مصابة (غينيا وليبيريا وسيراليون) الحصول على مساعدات بقيمة 100 مليون دولار تقريباً.

يعدّ CCRT أداة تسمح لصندوق النّقد الدّولي بتقديم منح لتخفيف أعباء الديون إلى أفقر البلدان وأكثرها تعرّضاً للمخاطر (التي تصاب بكوارث طبيعيّة أو كوارث في الصّحة العامّة بما فيها الأوبئة)، وبالتالي توفير موارد لتلبية الاحتياجات الاستثنائيّة لميزان مدفوعاتها بعد الكارثة لحين احتواء الأزمة والنّعافي، بدلاً من استخدام هذه الموارد في سداد خدمة الدين، والحد الأقصى للدّعم المقدّم من الصّندوق هو 20% من حصّة البلد العضو، مع إمكانية تقديم مزيد من المساعدة في ظل ظروف استثنائيّة، بحيث يُقدّم كمساعدة عاجلة بأسعار فائدة صفرية إلى البلدان المتضرّرة، في ظل الإقراض المُيسّر عن طريق التّسهيل الائتماني السّريع والتّسهيل الائتماني الممدّد لمعالجة الأزمة.²⁴⁹

وفي آذار 2020، اعتمد الصّندوق مجموعة من الإصلاحات في الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث

²⁴⁸ راجع:

IMF. April, 2023, IMF Policy Paper PR23\112. Pa-Pa:26-27.

²⁴⁹ صندوق النّقد الدّولي. (2015). مواجهة التّحديات معاً. التقرير السنوي لصندوق النّقد الدّولي 2015. ص-ص: 14-15. واشنطن. أمريكا. (من الآن فصاعداً: التقرير السنوي لصندوق النّقد الدّولي 2015).

وتخفيف أعباء الديون؛ لكي يتمكن من تقديم تخفيف فوري لأعباء خدمة ديون أفقر البلدان الأعضاء وأكثرها هشاشة التي تأثرت بجائحة كوفيد-19 الحالية وأي جوائح أخرى مستقبلية، وتشكل المنح المقدمة منه عنصراً مكملاً لتمويل المانحين وقروض صندوق النقد الدولي التي يقدمها بشروط ميسرة من خلال الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، وقد تمت الموافقة في 13 نيسان 2020 على أول تخفيف لأعباء 25 بلداً مؤهلاً، بحيث يضم نافذتين:

1. نافذة تخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث: لتقديم مساعدة استثنائية عقب وقوع كارثة طبيعية حادة، تنسب بأنها: (تؤثر على ثلث السكان على الأقل بشكل مباشر، ودمرت أكثر من ربع الطاقة الإنتاجية في البلد المعني، أو أحدثت ضرراً يقدر بأكثر من 100% من إجمالي الناتج المحلي)، فتحصل بذلك البلدان المؤهلة ذات الدخل المنخفض على تخفيف لتدفقات الديون عن خدمة ديونها المستحقة لصندوق النقد الدولي التي يحل أجل استحقاقها في غضون عامين من وقوع الكارثة، ومن الممكن أيضاً إلغاء رصيد الدين المستحق لصندوق النقد الدولي بالكامل في الحالات التي تكون فيها الكارثة قد أدت إلى احتياجات كبيرة وطويلة الأمد لتمويل ميزان المدفوعات، وينطبق هذا بشكل حصري على البلدان التي تواجه أعباء ديون بالغة الارتفاع، ويُشترط لتخفيف أعباء رصيد الدين أن يبذل الدائنون الرسميون للبلد المعني جهوداً منسقة لتحقيقه، وأن تتوفر الموارد الكافية في "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون".

2. نافذة احتواء الكوارث: تتأهل البلدان للاستفادة من هذه النافذة في حالتين من حالات الكوارث الصحية العامة:

الحالة الأولى: هي انتشار وباء مهدد للحياة في عدة مناطق من البلد المتضرر، مسببة اضطراباً اقتصادياً كبيراً، مع إمكانية انتقاله إلى بلدان أخرى أو حدوث هذا الانتقال بالفعل، ويُعرف الاضطراب الاقتصادي الكبير بوحدة على الأقل من السمتين التاليتين:

(1) خسارة تراكمية في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 10%.

(2) أو خسارة تراكمية في الإيرادات وزيادة في النفقات تعادل 10% على الأقل من إجمالي الناتج المحلي.

أما الحالة الثانية: فهي ظهور جائحة عالمية مهددة للحياة تُحدث اضطراباً اقتصادياً حاداً عبر البلدان الأعضاء في الصندوق وتخلق احتياجات لتمويل ميزان المدفوعات بحجم يدعو إلى تنسيق الجهود لدعم أفقر البلدان وأكثرها هشاشة عن طريق دعمها بمنح إضافية كبيرة وتخفيف أعباء خدمة ديونها، وحتى يتأهل البلد المتضرر للحصول على هذا الدعم، ينبغي أن يضع سياسات اقتصادية كلية ملائمة لسد احتياجات ميزان المدفوعات، فيحصل مقدماً على منح لشريحة مبدئية تغطي الدين المؤهل الذي يحل أجل استحقاقه للصندوق في غضون فترة لا تتجاوز 6 أشهر، وتتم الموافقة على شرائح إضافية لفترة تصل إلى عامين من تاريخ القرار المبدئي بمنح التخفيف، بشرط توافر الموارد الكافية في "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون".²⁵⁰

وقد قدّم صندوق النقد الدولي مساعداته لأفقر بلدانه الأعضاء مساعدات تخفيف أعباء خدمة الدين على قروضه من خلال هذه المبادرة، حيث وافق مجلسه التنفيذي على الشريحة الخامسة والأخيرة من هذا التخفيف لأعباء الديون في كانون الأول من عام 2021، وقد انتهت صلاحية العمل بهذه الجهود في نيسان 2022، حيث بلغ مجموع تخفيف أعباء الديون قرابة 690 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 927 مليون دولار)، (انظر الجدول 4). وقد ساهم ثمانية عشر بلداً من أعضاء صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي في تمويل هذا الدعم، بتعهدات على شكل منح بنحو 609 ملايين وحدة حقوق سحب خاصة (819 مليون دولار).²⁵¹

جدول 4

تخفيف أعباء خدمة الدين من خلال الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة، حسب الوضع في 30 نيسان 2022).					
البلد	الشريحة الأولى	الشريحة الثانية	الشريحة الثالثة	الشريحة الرابعة	الشريحة الخامسة
	المعتمدة في 13 نيسان 2020	2 تشرين الأول 2020	1 نيسان 2021	المعتمدة في 6 تشرين الأول 2021	المعتمدة في 15 كانون الأول 2021
1. أفغانستان	2.40	2.40	2.40	صفر	صفر

²⁵⁰ صحيفة وقائع. (20، أبريل، 2020). الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا.

²⁵¹ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2022، ص: 19.

2.12	2.12	5.31	6.37	7.43	2. بنن
0.26	10.61	9.65	10.30	8.74	3. بوركينا فاسو
3.50	صفر	4.16	4.82	5.48	4. بروندي
2.65	1.53	2.92	2.92	2.96	5. جمهورية إفريقيا الوسطى
صفر	4.06	4.06	2.00	صفر	6. تشاد
0.02	0.64	0.65	0.81	0.97	7. جزر القمر
صفر	صفر	4.95	9.90	14.85	8. جمهورية الكونغو الديمقراطية
0.62	0.62	1.40	1.69	1.69	9. جيبوتي
0.24	0.24	0.47	4.50	8.56	10. إثيوبيا
0.78	1.09	1.87	2.10	2.10	11. غامبيا
16.37	1.84	18.21	16.37	16.37	12. غينيا
0.28	0.60	1.12	1.36	1.08	13. غينيا-بيساو
2.29	0.87	3.98	3.98	4.10	14. هايتي
0.32	8.88	...	...	...	15. جمهورية قيرغيزستان #
0.63	3.21	...	...	...	16. ليسوتو *
7.94	3.10	11.48	11.19	11.63	17. ليبيريا
3.14	6.11	6.11	3.06	3.06	18. مدغشقر
3.91	6.72	7.81	7.20	7.20	19. ملاوي

20. مالي	7.30	7.50	7.70	5.70	1.80
21. موزامبيق	10.89	9.47	9.47	9.47	صفر
22. نيبال	2.85	3.57	3.57	صفر	3.57
23. النيجر	5.64	5.64	9.54	5.03	5.75
24. رواندا	8.01	12.02	14.02	8.01	8.01
25. سان تومي وبرينسيبي	0.11	0.17	0.17	0.14	0.10
26. سيراليون	13.36	12.22	15.11	6.00	11.55
27. جزر سليمان	0.06	0.07	0.10	0.06	0.04
28. طاجيكستان	7.83	5.22	3.91	1.30	1.30
29. تنزانيا	10.28	8.29	صفر	صفر	صفر
30. توغو	3.74	2.31	0.88	صفر	صفر
31. اليمن	14.44	10.96	17.05	صفر	4.88
المجموع	183.12	168.40	168.07	87.94	82.06

المصدر: إدارة المالية بصندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يُدرج صفر في خانة المبلغ بالنسبة للبلدان المؤهلة للحصول على موارد "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" التي لم تُستَحَقَّ عليها خدمة دين خلال الفترة التي تغطيها الشريحة. *أوقف صندوق النقد الدولي تعاملاته مع أفغانستان منذ 1 آب 2021 نظراً لأن الرؤية لا تزال غير واضحة فيما يتعلق بالاعتراف الدولي بنظام طالبان كحكومة لأفغانستان.

تشير النقاط " . . ." إلى عدم أهلية كل من جمهورية قيرغيزستان وليسوتو للحصول على مساعدات تخفيف أعباء خدمة الدين من خلال "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" خلال الفترة المحددة. وقد وافق المجلس التنفيذي على أهليتهما للاستفادة من موارد "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" في 6 تشرين الأول 2021.

ثالثاً: مبادرة تخفيف أعباء الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون HIBC.

أطلق الصندوق والبنك الدوليان هذه المبادرة في عام 1996، لضمان عدم مواجهة أيّ من البلدان الفقيرة عبء مديونية يصعب عليه تحملها والتعامل معها، كون تخفيف أعباء الديون عامل أساسي للحد من الفقر، وأجريت مراجعات عديدة وشاملة للمبادرة عام 1999 و 2009 و 2005 من أجل جعل عملية تخفيف أعباء الديون أسرع وأسهل وأوسع نطاقاً وأعمق، وللمساعدة على تسريع وتيرة التّقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي حددتها الأمم المتّحدة، تمّت تكملة مبادرة HIBC بمبادرة أخرى هي المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون MDRI، بحيث تسمح هذه المبادرة للبلدان التي بلغت نقطة الإنجاز في ظل مبادرة HIBC بالحصول على مساعدات يقدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وصندوق التنمية الإفريقية؛ لتخفيف أعباء ديونها المستوفية للشروط بنسبة 100%، وفي عام 2007 إلى جانب HIBC قدّم بنك التنمية للبلدان الأمريكية مساعدات إضافية لتخفيف أعباء خمسة بلدان مثقلة بالديون في نصف الكرة الغربي.

بحيث يتعين على البلدان لتكون مؤهلة للحصول على المبادرة أن تحقق معايير معيّنة، مع التزامها بالحد من الفقر عن طريق تغييرات في سياساتها والبرهنة على سجل أدائها الجيد بمرور الوقت، وهي عملية تتم عبر خطوتين:

الخطوة الأولى: نقطة اتخاذ القرار: والتي تستلزم من البلد العضو حتى ينظر في طلبه للحصول على مساعدات مبادرة HIBC تحقق أربعة شروط وهي:

1. أن يكون مؤهلاً للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية التابعة لمجموعة البنك الدولي والتي تقدم قروضاً دون فوائد للبلدان الأفقر في العالم، ومن "الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر" التابع لصندوق النقد الدولي، والذي يقدم قروضاً للبلدان منخفضة الدخل بأسعار مدعومة.
2. أن يكون مثقلاً بأعباء ديون يتعذر الاستمرار في تحملها ولا يمكن معالجتها من خلال الآليات التقليدية لتخفيف أعباء الديون.

3. أن يكون قد حقّق سجلاً إيجابياً لأدائه في مجال الإصلاح والسياسات السليمة من خلال برامج مدعّمة بموارد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

4. أن يكون قد وضع تقريراً عن استراتيجية الحد من الفقر من خلال عملية تشاركية واسعة النطاق تشمل كل أنحاء البلاد.

وبمجرد استيفاء البلد هذه المعايير الأربعة أو إحرازه تقدماً كافياً نحو الوفاء بها، يصدر المجلسان التنفيذي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي قراراً رسمياً بشأن أهليته للحصول على تخفيف أعباء الديون، ويلتزم المجتمع الدولي بتخفيض دينه إلى المستوى الذي يرى أن الاستمرار في تحمله ممكناً. وبمجرد أن يصل البلد العضو إلى نقطة اتخاذ القرار، يجوز له البدء فوراً في الحصول على تخفيف مؤقت لخدمة دينه التي يحل أجل استحقاقها.

الخطوة الثانية: نقطة الإنجاز: للحصول على تخفيض كامل ونهائي للدين القائم في ظل مبادرة HIBC، يجب على البلد العضو:

1. المحافظة على جودة الأداء بحيث ينشئ سجل أداء إيجابي من خلال برامج مدعّمة بقروض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

2. ينفذ الإصلاحات الأساسية المتفق عليها عند نقطة اتخاذ القرار تنفيذاً مرضياً.

3. يعتمد منهج إعداد تقرير لاستراتيجية الحد من الفقر وينفذه لمدة عام واحد على الأقل.

وبمجرد استيفاء البلد المعني هذه المعايير، يمكنه الوصول إلى نقطة الإنجاز، التي تتيح له الحصول على التخفيف الكامل لأعباء الديون الذي تمّ التّعهد بتقديمه عند نقطة اتخاذ القرار.²⁵²

وبهذا الصدد لا بد لنا من التأكيد على أنّ التّمويل المقدّم من الصندوق وفق هذه المبادرة يتم تمويله عن طريق المساهمات الثنائية وموارد الصندوق ذاته (وهي دخل الاستثمار في عائدات بيع الذهب خارج السوق عام 1999؛ بحيث أودعت هذه الأموال في الصندوق الاستثماري لموارد تسهيل النمو والحد من الفقر وكذلك مبادرة

²⁵² صحيفة وقائع. (25، مارس، 2021). **تخفيف أعباء الديون في ظل المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون هيبك**. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. (من الآن فصاعداً: صحيفة وقائع، تخفيف أعباء الديون. 2021)

(HIBC)، إضافة لما تقدّمه المؤسسات الأخرى المتعدّدة الأطراف بنسبة 44%، وما يقدمه الدائنون التّنائون.²⁵³

راجع الجدول 5²⁵⁴:

جدول 5

قائمة البلدان التي تأهلت بالفعل للحصول على مساعدات من خلال مبادرة "هيك"، أو تلك المؤهلة حالياً أو التي قد تتأهل للحصول عليها (حسب الوضع في يناير 2023)		
البلدان في مرحلة ما بعد نقطة الإنجاز (36)		
أفغانستان	إثيوبيا	موريتانيا
بنن	غامبيا	موزامبيق
بوليفيا	غانا	نيكاراغوا
بورкина فاسو	غينيا	النيجر
بوروندي	غينيا-بيساو	رواندا
الكاميرون	غيانا	سان تومي وبرينسيبي
جمهورية إفريقيا الوسطى	هايتي	السنگال
تشاد	هندوراس	سيراليون
جزر القمر	ليبيريا	تنزانيا
جمهورية الكونغو	مدغشقر	توغو
جمهورية الكونغو الديمقراطية	ملاوي	أوغندا
كويت ديفوار	مالي	زامبيا
البلدان في المرحلة الانتقالية بين نقطة اتخاذ القرار ونقطة الإنجاز (2)		
الصومال	السودان	
البلدان في مرحلة ما قبل نقطة اتخاذ القرار (1)		
إريتريا		

وفي 29 حزيران 2021 أصبحت السودان البلد الثامن والثلاثين الذي يصل إلى هذه العلامة الفارقة، المعروفة باسم "نقطة اتخاذ القرار" في مبادرة HIBC، بعد أن التزم بتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتنفيذ السياسات

²⁵³ راجع: صحيفة وقائع، تخفيف أعباء الديون. 2021.

²⁵⁴ صحيفة وقائع. (20، يونيو، 2023). تخفيف أعباء الديون في ظل المبادرة المعنّية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون هيك. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. (من الآن فصاعداً: صحيفة وقائع، تخفيف أعباء الديون. 2023).

الرّامية إلى الحد من الفقر، ووضع مجموعة من الإصلاحات التي تركز على تحقيق الاستدامة الماليّة، ومرونة سعر الصرف، وتوسيع نطاق شبكة الأمان الاجتماعي، وتقوية القطاع المالي، وإدخال تحسينات على الحوكمة وزيادة الشفافيّة، حتى تمكّن من بلوغ "نقطة الإنجاز" في ظل مبادرة HIBC.²⁵⁵

وفي كانون الأول 2019 وأيار 2021 وافق المجلس التنفيذي للصندوق على خطط تمويل ستساعد على تعبئة الموارد اللازمة لكي يغطي الصندوق حصّته في تخفيف أعباء ديون الصومال والسودان على التوالي، وقد تأثرت هذه البلدان بشكل كبير بتداعيات جائحة كورونا، مما زاد من تعقيد الأوضاع الاقتصادية لديها، حصلت الصومال على تمويل بقيمة 1.791 مليون وحدة حقوق سحب خاصّة وذلك على دفعتين، ثم حصل السودان على تمويل عقب تسوية المتأخرات المستحقّة عليه للصندوق والبنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي (بلغت قيمته 0.524 مليون وحدة حقوق سحب خاصّة)²⁵⁶، وقد تأهلت إريتريا أيضاً لتخفيف أعباء ديونها في ظل مبادرة HIBC، ولكنها لم تكن مدينة للصندوق بأي التزامات ماليّة، وتظل الجائحة من بين التّحديات الكبرى التي تواجه مبادرة HIBC؛ في ضمان حصول البلدان المؤهلة على تخفيف كامل لأعباء الديون من كل دائنيها.²⁵⁷

مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون HIBC كانت جزءاً من جهود دولية لتخفيف أعباء الديون على البلدان الفقيرة، ومع تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، كانت هناك دعوات لتوسيع وتكثيف هذه الجهود لتشمل البلدان التي تضررت بشدّة من الجائحة، لما سببته من تفاقم الأوضاع الاقتصادية في العديد من البلدان الفقيرة، مما جعل من الصعب على هذه البلدان تحقيق الاستقرار المالي دون الحصول على مساعدات إضافية وتخفيف للديون، وعلاوة على ذلك، تمّ التأكيد على الحاجة إلى حلول مستدامة طويلة الأجل للديون، حيث سلّط الوباء الضوء على خطر عودة البلدان إلى مستويات الديون غير المستدامة حتّى بعد تلقّي تخفيف أعباء الديون من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لذلك تحوّل التركيز نحو استراتيجيات شاملة لا تعالج فقط تخفيف أعباء

²⁵⁵ إدارة التواصل بصندوق النقد الدولي. (29، يونيو، 2021). السودان يحصل على تخفيف أعباء الديون من خلال مبادرة هيبك. **بيان صحفي رقم 21\199**. واشنطن. أمريكا. (من الآن فصاعداً: إدارة التواصل بصندوق النقد الدولي، 29، يونيو، 2021، السودان يحصل على تخفيف أعباء الديون من خلال مبادرة هيبك)

²⁵⁶ راجع التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2022. ص: 33.

²⁵⁷ راجع: صحيفة وقائع، تخفيف أعباء الديون. 2021.

الدَّيُون على الفور بل وتضمن أيضاً التَّعافي الاقتصادي والمرونة في عالم ما بعد الجائحة.

بناءً على ما سبق، تمَّ تسريع مبادرات تخفيف أعباء الديون، بما في ذلك تعليق مدفوعات خدمة الديون لبعض البلدان، كما تمَّ تعزيز هذه الجهود من خلال الموارد التي حشدتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لدعم البلدان الأعضاء التي تواجه تحديات إضافية بسبب الجائحة.²⁵⁸

رابعاً: المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون MDRI:

أنشئت في عام 2005 بهدف زيادة تخفيض ديون البلدان منخفضة الدَّخْل بنسبة 100% على الديون المستوفية للشروط للبلدان المؤهلة؛ لدى بلوغها نقطة الإنجاز في ظل مبادرة HIBC، وتزويدها بموارد إضافية لمساعدتها في تحقيق أهدافها الإنمائية،²⁵⁹ وهي مقدمة من ثلاث مؤسسات متعدّدة الأطراف (صندوق النقد الدولي - والبنك الدولي - وصندوق التنمية الإفريقية) للبلدان التي تستكمل عملية مبادرة HIBC، وفي عام 2007 قرّر بنك التنمية للبلدان الأمريكية أيضاً إتاحة تخفيف إضافي (إلى جانب ما تقدمه مبادرة هيبك) لأعباء خمسة بلدان مثقلة بالديون في نصف الكرة الغربي، وقد تمَّ حل مبادرة MDRI خلال فترة جائحة كورونا ضمن إطار حوكمة وتطوّر دور الصندوق لإيجاد أدوات دائمة لمعالجة الأزمات الواقعة والمحتملة.²⁶⁰

خامساً: مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين DSSI:

هي مبادرة مصمّمة لتسهيل عمليات معالجة الديون في الوقت المناسب وبصورة منظّمة للبلدان المؤهلة للاستفادة من مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين، مع مشاركة كبيرة من الدائنين، بما في ذلك القطاع الخاص، أطلقتها مجموعة العشرين بدعم مشترك من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد دخلت المبادرة حيّز التنفيذ في أيار 2020 ووفّرت مبلغاً قدره 12,9 مليار دولار في هيئة تخفيف لأعباء الديون إلى 48 بلداً قبل

²⁵⁸ صندوق النقد الدولي. (2023). ملتزمون بالتعاون. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2023. ص: 31-32/80. واشنطن. أمريكا.

(من الآن فصاعداً: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2023).

²⁵⁹ راجع: إدارة التواصل بصندوق النقد الدولي، 29 يونيو، 2021، السودان يحصل على تخفيف أعباء الديون من خلال مبادرة HIBC.

²⁶⁰ راجع:

انتهاء صلاحيتها في كانون الأول 2021²⁶¹، وهي بمثابة خطوة مهمة على مسار تحسين هيكل تصميم الدين الدولي، ولا تقتصر فعالية تنفيذها على تخفيف أعباء أفقر البلدان الغارقة في الدين، بل يمكنها أيضاً تهيئة السبيل لوضع إطار أكثر شمولاً يضمن كفاءة تسوية الدين السيادية.²⁶²

بحيث يحق لكل البلدان التي تعد مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وكل البلدان الأقل نمواً -كما عرفتها الأمم المتحدة-، التي عليها أعباء خدمة ديون لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي (أي 72 بلد مقترض فعلاً من المؤسسة بما فيها أنغولا) أن تطلب تعليق مدفوعات خدمة الدين، بشرط تعهد كل بلد منتفع بهذه المبادرة:

- بأن يستخدم الحيز المتاح للإنفاق في إطار المالية العامة في زيادة الإنفاق الاجتماعي أو الصحي أو الاقتصادي في إطار الاستجابة لمواجهة الأزمة، بعد أن تقوم المؤسسات المالية الدولية بوضع نظام للمراقبة.
- والإفصاح عن كل الالتزامات المالية (الدين) للقطاع العام فيما يتعلق بالمعلومات ذات الأهمية التجارية. ولذلك تقدم المؤسسات المالية الدولية مساعدات فنية حسب الحاجة.
- والامتناع عن التعاقد على ديون غير ميسرة جديدة خلال فترة التعليق، عدا الترتيبات في إطار هذه المبادرة أو ضمن الحدود المتفق عليها في إطار سياسة صندوق النقد الدولي بشأن حدود الدين أو سياسة مجموعة البنك الدولي بشأن الاقتراض غير الميسر.²⁶³

فهي أهم إجراء جماعي تم استجابة للضربة الموجهة التي تلقاها الاقتصاد العالمي من وباء كوفيد-19، بعد أن قفزت مستويات الدين العام في اقتصادات الأسواق الصاعدة إلى مستويات لم يشهدها العالم منذ 50 عاماً، بحيث تزايد لجوء البلدان النامية إلى الاستدانة بشروط غير ميسرة من مقرضي القطاع الخاص وغيره²⁶⁴، بعد أن أدى تفشي فيروس كورونا إلى تداعيات اقتصادية واجتماعية حادة بالنسبة للبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة

²⁶¹ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2022، ص: 19.

²⁶² راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2021، ص: 16.

²⁶³ صحيفة وقائع. (2021\12\02). تعليق مدفوعات خدمة الدين وجائحة كورونا. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا.

²⁶⁴ صحيفة وقائع. (2021\12\2). تعليق مدفوعات خدمة الدين وجائحة كورونا. مجموعة البنك الدولي. واشنطن. أمريكا.

الدّولة للتنمية²⁶⁵، التي تضم ربع سكان العالم وثلثي فقراء العالم، وتعني هذه المبادرة أن الدائنين الرّسميين الثنائيين سيوقفون مدفوعات خدمة الديون من أفقر البلدان لفترة محدودة، وهذه المبادرة تدعمها مجموعة العشرين G20²⁶⁶ بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اللذان أصدرتا بياناً مشتركاً في واشنطن (25/ آذار 2020) إلى مجموعة العشرين، تدعوها لتكليفهما بإجراء التقييمات اللازمة للأوضاع الماليّة العامّة وحجم الديون ومشكلات السّداد للبلد المعني، لتحديد معاناتها من حالات ديون لا يمكن تحملها، فتوفر بذلك إحساس

²⁶⁵ تتوقف أهلية الحصول على مساندة المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي؛ أولاً وقبل كل شيء على معدل الفقر النسبي السائد في البلد المعني، وهو ما يُعرّف بأن يكون نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي أقل من حد معيّن، ويتم تحديث بياناته سنوياً. كما تساند المؤسسة بعض البلدان، مثل البلدان الجزرية الصغيرة، التي تتجاوز الحد العملي الفاصل لأهلية الاقتراض، ولكنها لا تتمتع بالأهلية الائتمانية الكاملة التي تمكنها من الاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وهناك بعض البلدان، مثل كينيا وأوزبكستان، مؤهلة للاقتراض من المؤسسة بناء على متوسط دخل الفرد فيها، وتتمتع أيضاً بالأهلية الائتمانية اللازمة للحصول على بعض قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير. ويُشار إلى هذه البلدان باسم "البلدان المختلطة". يبلغ إجمالي عدد البلدان المؤهلة عام 2020-2021 للحصول على موارد المؤسسة الدولية للتنمية 74 بلداً. منذ إنشاء المؤسسة، تخرّج 37 بلداً من أهلية الاقتراض من المؤسسة، ولم تعد تعتمد على مساندتها. بل وهناك بلدان كثيرة منها تساعد الآن في تمويل المؤسسة. (أفريقيا: بنين- بوركينا فاسو- بوروندي- الكاميرون⁴² & - الرأس الأخضر³² & - جمهورية أفريقيا الوسطى- تشاد- جزر القمر³ - جمهورية الكونغو الديمقراطية- جمهورية الكونغو⁴² & - كوت ديفوار⁴ - إريتريا¹ - أثيوبيا- غامبيا- غانا⁴ - غينيا- غينيا بيساو- كينيا⁴² & - ليسوتو⁴ - ليبيريا- مدغشقر- ملاوي- مالي- موريتانيا- موزامبيق- النيجر- نيجيريا⁴ & - رواندا- سان تومي وبرينسيبي³ - السنغال- سيراليون- الصومال - جنوب السودان - السودان¹ - تنزانيا- توغو - أوغندا- زامبيا⁴ - زيمبابوي²¹ & . شرق آسيا: كمبوديا⁴ - فيجي³² & - كيريباتي³ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية⁴ - جزر مارشال³ - ميكرونيزيا³ - ميانمار⁴ - بابوا غينيا الجديدة⁴² & - ساموا³ - جزر سليمان³ - تيمور الشرقية³² & - تونغا³ - توفالو³ - فانواتو³ - جنوب آسيا: أفغانستان- بنغلاديش⁴ - بوتان³ - جزر المالديف³ - نيبال- باكستان⁴² & - أوروبا وآسيا الوسطى: كوسوفو⁴ - جمهورية قيرغيز- طاجيكستان- أوزبكستان⁴² & - أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: دومينيكا³² & - سانت فنسنت وجزر غرينادين³² & - غرينادا³² & - غيانا³ - هايتي- هندوراس⁴ - نيكاراغوا⁴ - سانت لوسيا³² & - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: جيبوتي³ - سوريا¹ - اليمن). بحيث تشير الأرقام إلى:

¹ البلدان غير المقترضة: لا يُستحق عليها أي قرض أو اعتماد قائم للمؤسسة بسبب دخولها في وضع عدم التحقق لفترة طويلة.
² البلدان الخليفة: هي البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، لكنها أيضاً تتمتع بالأهلية الائتمانية اللازمة للحصول على بعض قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
³ الاقتراض بشروط الاقتصادات الصغيرة.
⁴ الاقتراض بشروط الاقتراض المختلط.
74 بلداً مؤهلاً للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية؛ 59 بلداً مؤهلاً للاقتراض من المؤسسة فقط؛ و15 بلداً مؤهلاً للاقتراض المختلط من المؤسسة والبنك.

راجع صفحة مجموعة البنك الدولي على الرابط:

<https://ida.albankaldawli.org/ar/about/borrowing-countries>

²⁶⁶ كان الرئيس الصيني شي جين بينغ أول من اقترح مبادرة تمديد خدمة الديون حتى عام 2021 في القمة الصينية الإفريقية الخاصة حول التضامن ضد كوفيد-19 في 17 حزيران 2020. راجع الرابط:

<https://arabic.cgtn.com/n/BfJAA-CcA-FIA/EccGcA/index.html>

عالمي بالراحة للبلدان النامية،²⁶⁷ فهي تعدّ مبادرة قويّة وسريعة التأثير لجلب منافع حقيقية للناس في البلدان الفقيرة، وخصوصاً التي لا تملك الموارد الماليّة اللازمة للتصدّي لأزمة جائحة كورونا.

سادساً: الصندوق الاستثماري للصلاية والاستدامة RST:

يدير صندوق النقد الدولي هذا الصندوق الاستثماري الجديد، الذي أنشأه نظراً للتحديات الناجمة عن وباء كورونا، وما خلفته من آثار ومشاكل هيكلية طويلة الأمد على استقرار ميزان المدفوعات والنمو المستدام، وخاصة للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل الضعيفة²⁶⁸، والتي تتطوي على مخاطر كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي؛ وإنّ عدم معالجة مثل هذه التحديات في الوقت المناسب سوف يسبّب عواقب اقتصادية ذات آثار ضريبية ونقدية ومالية وخارجية سلبية، ولكن ضيق الحيز المالي، ونقاط الضعف المتعلقة بالديون، ومحدودية القدرة على الوصول إلى التمويل طويل الأجل، يمنع العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على استقرار النظام الاقتصادي الدولي، ولمعالجة هذه القضايا أوجد الصندوق RST.²⁶⁹

تتم تعبئة موارد هذا الصندوق على أساس طوعي عن طريق SDRs التي تساهم بها البلدان التي تتمتع بمراكز خارجية قوية إلى البلدان الأشد حاجة، بحيث يوفر دعماً للسياسات وتمويلًا طويل الأجل ميسور التكلفة لتعزيز

²⁶⁷ ثابيس، ديفيد. (2020/03/25). بيان مشترك من مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بخصوص الدعوة إلى العمل بشأن ديون البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. الناشر مجموعة البنك الدولي. على الرابط:

<https://www.albankaldawli.org/ar/news/statement/2020/03/25/joint-statement-from-the-world-bank-group-and-the-international-monetary-fund-regarding-a-call-to-action-on-the-debt-of-ida-countries>

²⁶⁸ يضم هيكل البلدان المؤهلة للحصول على تمويل RST ثلاث مجموعات: ما يهمنها هو المجموعة أ، وهي نفس المجموعة المؤهلة للحصول على تمويل من PRGT والتي تضم 51 بلداً، عندما تستوفي هذه البلدان عتبة الدخل؛ أي عندما يتجاوز الدخل القومي الإجمالي GNI الحد التشغيلي الذي حدّدته المؤسسة الدولية للتنمية IDA بنسبة 5% على الأقل لمدة عامين متتاليين، بحيث تعد سورية من هذه المجموعة، ولكنها غير مؤهلة حالياً للاستفادة من PRGT نظراً لأن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي متاح في سورية أقل من عتبة الدخل إلى قائمة الأعضاء المؤهلين لـ PRGT، لذلك اقترح موظفو الصندوق إدراجها ضمن المجموعة أ. لمزيد من المعلومات انظر:

PROPOSAL TO ESTABLISH A RESILIENCE AND SUSTAINABILITY TRUST, 2022. Pa:26.

²⁶⁹ راجع:

PROPOSAL TO ESTABLISH A RESILIENCE AND SUSTAINABILITY TRUST, 2022. Pa:5.

قدرة الأعضاء على التعافي والصّابة والاستدامة، وبالتالي المساهمة في استقرار ميزان المدفوعات لديهم²⁷⁰، والحد من المخاطر المحتملة التي تهدّده كما هو الحال في المخاطر المتعلّقة بالمناخ والأوبئة²⁷¹، وقد وافق صندوق النّقد الدّولي على إنشاء هذا الصّندوق في نيسان 2022، وقد أصبح جاهزاً للإقراض في 12 تشرين الأول عام 2022²⁷²، ليكون ركيزةً لثلاثة أدوات الإقراض التي يتيحها صندوق النّقد الدّولي إلى جانب حساب الموارد العامّة والصّندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، بحيث يتيح تمويلًا بأجل استحقاق 20 عاماً مع فترة سماح تبلغ عشرة أعوام ونصف العام، ويشكل أداةً مكّلة لمجموعة أدوات الإقراض في صندوق النّقد الدّولي، ويدعم الصّندوق الجّديد البلدان الصّغيرة ومنخفضة ومتوسطة الدّخل المعرّضة للمخاطر والمؤهّلة للاقتراض (وهي تمثل ثلاثة أرباع البلدان الأعضاء في الصندوق)، عن طريق تسهيل الصّابة والاستدامة RSF، وقد ساهم في جولة التّمويل الأولى لهذا الصّندوق كل من أستراليا وكندا والصّين وألمانيا واليابان وإسبانيا، حيث بلغ مجموعها الكلي 15.3 مليار وحدة حقوق سحب خاصّة (20 مليار دولار أمريكي)، ويعتبر هذا التّمويل أكثر بقليل من نصف مجموعات التّعهدات لغاية 2022|10|12 البالغة 29 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (37 مليار دولار) المقدّمة من 13 بلد. ويكون هذا الصندوق مؤهلاً لدعم سياسات التأهب للجوائح، من خلال التّعاون مع المؤسسات الدّولية الأخرى.²⁷³

يتكون RST من ثلاثة حسابات:

²⁷⁰ راجع البيان الصحفي للصندوق:

IMF. (April 18, 2022). **IMF Executive Board Approves Establishment of the Resilience and Sustainability Trust. Press Release No. 22119**. Washington. USA.

²⁷¹ تقدّر احتياجات التّمويل العالميّة لتغيّر المناخ وحده بما يتراوح بين 3 إلى 4 تريليون دولار على أساس سنوي. راجع:

IMF, 31, July, 2023, QUARTERLY REPORT 2023. Pa: 56. And:

PROPOSAL TO ESTABLISH A RESILIENCE AND SUSTAINABILITY TRUST, 2022. Pa: 11.

²⁷² راجع:

IMF, 31, July, 2023, QUARTERLY REPORT 2023. Pa: 56.

²⁷³ غورغييفا، كريستالينا. (12 أكتوبر 2022). السيدة المدير العام كريستالينا غورغييفا تعلن أن "الصندوق الاستئماني للصّابة والاستدامة" أصبح جاهزاً للتشغيل من أجل مساعد البلدان الضعيفة على مواجهة التحديات طويلة المدى. بيان صحفي رقم PR22\348. صندوق النّقد الدّولي. واشنطن. أمريكا.

1. حساب القرض LA هو قناة عمليات الإقراض، التي يتم تمويلها من خلال التزامات القروض الطوعية من المساهمين.

2. وحساب الاحتياطي RA وهو الاحتياطي المالي الرئيس لإدارة مخاطر الائتمان والسيولة وتغطية التكاليف الإدارية.

3. وحساب الودائع DA الذي يساعد في بناء احتياطيات إضافية ل RST بمرور الوقت، ويعمل بمثابة دعم ل RA في حالة وقوع أحداث شديدة الخطورة، يتم تمويله من ودائع المساهمين طويلة الأجل²⁷⁴.

بحيث تم تحديد هدف جمع الأموال بقيمة 33 مليار وحدة حقوق سحب خاصة لحزم المساهمة التي توفر الموارد لجميع الحسابات الثلاثة²⁷⁵، وأبرز ما يميز RST هو تحمل المساهمون في الصندوق الاستثماري المخاطر المالية الناجمة عن العمليات التي تتم من خلاله، وبالتالي لن يعرض حساب الموارد العامة GRA لأي خطر خسارة، فالمساهمات في RST والطلبات المقدمة من الأعضاء المؤهلين للحصول على التمويل طوعية تماماً²⁷⁶. وأخيراً يتم الحصول على التمويل بشروط ميسرة من خلال RST عبر أدواته RSF (تسهيل الصلابة والاستدامة) التي سنتطرق لها لاحقاً.

المطلب الثالث: الحسابات التي يديرها صندوق النقد الدولي:

يستطيع الصندوق توفير التمويل لبلدانه الأعضاء عند الطلب عن طريق الحسابات التي يدير من خلالها موارده، وقد ذكرت المادة التمهيدية من اتفاقية تأسيس الصندوق في الفقرة الثانية "ينشئ الصندوق إدارة للعمليات العامة وإدارة حقوق السحب الخاصة حتى يتسنى له القيام بعملياته وإنجاز معاملاته"، كما أُرِدَ في الفقرة الثالثة من نفس المادة ذكراً للحسابات التي تتألف منها هذه الإدارة وهي²⁷⁷:

²⁷⁴ لمزيد من المعلومات عن حسابات صندوق الصلابة والاستدامة انظر:

PROPOSAL TO ESTABLISH A RESILIENCE AND SUSTAINABILITY TRUST, 2022. Pa-Pa: 73-83.

²⁷⁵ راجع:

IMF. April, 2023, IMF Policy Paper PR23\112. Pa:30.

²⁷⁶ راجع:

PROPOSAL TO ESTABLISH A RESILIENCE AND SUSTAINABILITY TRUST, 2022. Pa: 13.

²⁷⁷ راجع المادة التمهيدية في اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي.

الفرع الأول: حساب الموارد العامة GRA.

تتم العمليات المالية لصندوق النقد الدولي مع البلدان الأعضاء في المقام الأول من خلال GRA، الذي يتكون من حصص البلدان الأعضاء وحقوق السحب الخاصة والذهب²⁷⁸، وقد خصت المادة الأولى/5 من اتفاقية تأسيس الصندوق نشاطاته التمويلية بتعبير "إتاحة موارد الصندوق العامة" للبلدان الأعضاء، بينما نجده في المادة الخامسة قسمها الثالث تحدّث عن شروط استخدام موارد الصندوق العامة وفق ما سماه exchange arrangements أي عمليات البيع والشراء التي يسمح بها الصندوق عند تقديمه للمساعدة المالية لبلدانه الأعضاء، الذين يعانون من مشاكل فعلية أو محتملة في ميزان المدفوعات بناءً على طلبهم، بحيث يحق لكل عضو أن يشتري من الصندوق عملات أعضاء آخرين مقابل مقدار معادل بعملته الوطنية على أن يعيد شراء عملته فيما بعد وفق الشروط التي نظمتها الاتفاقية التأسيسية للصندوق، على أن يبقى رصيد الصندوق ثابتاً، فعملية تبديل العملات (الشراء والبيع) أو ما يسمى بالسحب لا تغيّر في قيمة العملات التي يمتلكها الصندوق، إنّما تغيّر تركيب هذه العملات²⁷⁹.

تاريخياً اعتمد صندوق النقد الدولي بشكل كامل تقريباً على الدّخل من عمليات السحب هذه لتغطية النفقات المتكبّدة في إدارة أعماله، بما في ذلك نفقات أنشطته غير الإقراضية، وهذا يعني أن صافي دخل الصندوق كان يعتمد إلى حد كبير على الفوائد والرسوم المفروضة على تمويل البلدان الأعضاء، إلى جانب الدّخل الإضافي والرسوم الأخرى، وتشمل الأنشطة التي يدعمها هذا الدّخل، والتي يتحمل العديد منها تكاليف كبيرة، المراقبة المتعدّدة الأطراف والثّنائية، ومنع الأزمات، والبحث، وجمع الإحصاءات والإبلاغ عنها، وبناء القدرات (بما في ذلك المساعدة الفنية والتدريب)، والإقراض الميسر للبلدان المنخفضة الدخل، لم يكن من العدل أن تتحمل البلدان

²⁷⁸ تودع جميع أصول الصندوق وممتلكاته باستثناء الموارد التي يديرها الصندوق بموجب أحكام القسم (2ب) من المادة الخامسة في إدارة العمليات العامة. راجع المادة السادسة عشرة/ القسم 2 من اتفاقية تأسيس الصندوق.

²⁷⁹ راجع: لولار، 1995، ص: 32.

الأعضاء التي تتلقى تمويلاً من الصندوق من حساب الموارد العامة تكلفة هذه الأنشطة، لذلك تم إنشاء حساب الاستثمار بفرعيه وفق نموذج الدخل الجديد للصندوق في آذار عام 2006²⁸⁰.

الفرع الثاني: حساب المنصرفات الخاص (أو حساب الصرف الخاص) SDA.

إنَّ SDA هو الحساب المستخدم لتلقي الأرباح من بيع الذهب الذي كان يحتفظ به الصندوق وقت التعديل الثاني للاتفاقية، يمكن استخدام موارد SDA لأغراض مختلفة، منها التحويلات إلى GRA للاستخدام الفوري في العمليات والمعاملات التي يقوم بها، أو التحويلات إلى IA أو العمليات والمعاملات التي تنسق مع أغراض اتفاقية الصندوق، والتي تم استخدامها لتقديم مساعدات لموازين مدفوعات البلدان ذوي الدخل المنخفض بشروط خاصة كتسهيلات التمويل الميسر للأعضاء ذوي الدخل المنخفض، من خلال الصناديق الاستثمارية التي يديرها الصندوق²⁸¹.

وفي كلا الحسابين -حساب الموارد العامة وحساب المنصرفات الخاصة- يرتبط تمويل الصندوق ببرنامج اقتصادي مصمم لمساعدة البلدان الأعضاء في حل مشاكل ميزان المدفوعات. ومع ذلك، في سياق حالة الطوارئ، يمكن للصندوق أيضاً تقديم تمويل طارئ أكثر محدودية خارج البرنامج الاقتصادي الكامل مرفقاً ببعض الشروط، عندما توجد الحاجة الملحة لميزان المدفوعات، مع عدم قدرة البلد على تصميم أو تنفيذ برنامج اقتصادي كامل.

ولا يمكن للصندوق أن يجعل موارده العامة متاحة في غياب الشروط التي تهدف إلى تقديم ضمانات بأن:

- (1) هذه الموارد ستساعد البلد على حل مشكلات ميزان مدفوعاته، بدلاً من تأخير حلها.
- (2) أن البلد سوف يكون في وضع يسمح لها بسداد الصندوق في التواريخ المستحقة لذلك التمويل.

²⁸⁰ راجع:

IMF. (2018). **The IMF, s Income Model 5**. IMF Financial Operations 2018. Washington. USA. Pa: 4. on: <https://www.elibrary.imf.org/display/book/9781484330876/ch05.xml?tabs=fulltext>. (Hereinafter: IMF, 2018, The IMF's Income Model 5).

²⁸¹ راجع:

IMF. 13, July, 2023, QUARTERLY REPORT 2023. Pa 4.

كما تمنح مواد الاتفاق الصندوق قدرًا كبيراً من المرونة في تقرير كيفية تصميم الشروط وتنفيذها، على سبيل المثال، يتم توفير التمويل الطارئ مقدماً وبدون شروط لاحقة نظراً للحاجة الملحة لميزان مدفوعات البلد العضو والمبالغ الصغيرة نسبياً المقدمة في سياق هذا التمويل.²⁸²

الفرع الثالث: حساب الاستثمار IA.

سمح التعديل الثاني لاتفاقية الصندوق في عام 1978 بإنشاء حساب استثماري من أجل توليد الدخل، وقد أنشأ المجلس التنفيذي حساب الاستثمار لتوسيع قاعدة الدخل عام 2006²⁸³، بحيث يعدّ حساب الاستثمار أحد عناصر نموذج الدخل الجديد لتوسيع سلطة الاستثمار التابعة لصندوق النقد الدولي، الذي دخل حيز التنفيذ في شباط 2011 مع التعديل الخامس لاتفاقية الصندوق، والذي من شأنه أن يمكن الصندوق من تكييف استراتيجيته الاستثمارية مع مرور الوقت دون الحاجة إلى إدخال المزيد من التعديلات على اتفاقية تأسيسه، وقد اعتمد المجلس التنفيذي للصندوق في 23 كانون الثاني 2013²⁸⁴، مجموعة جديدة من القواعد والأنظمة لحساب الاستثمار في الصندوق؛ تلبيةً لاحتياجات الأعضاء التمويلية وخصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية، ولضبط الإطار القانوني لتنفيذ صلاحياته الاستثمارية الموسعة بمقتضى التعديل على اتفاقية تأسيسه، حيث تمّ التوصل إلى الحد المعياري لتوزيع الاحتياطات العامة التي تمثل الأرباح الاستثنائية لبيع الذهب لصالح الصندوق الاستثماري لتسهيل النمو والحد من الفقر؛ بغية دعم القروض المقدمة للبلدان منخفضة الدخل.²⁸⁵

يهدف حساب الاستثمار إلى توفير وسيلة لاستثمار جزء من أصول الصندوق؛ وذلك لاستخدامه في تغطية نفقاته وتسيير أعماله، على أن هذا الهدف من شأنه أن يساعد في تنويع موارد الصندوق وزيادة دخله عن طريق

²⁸² راجع:

Georgieva, Kristalina, and Weeks-Brown, Rhoda. (Advance Access Publication Date: 25 January 2023). **The IMF's Evolving Role Within a Constant Mandate**. Journal of International Economic Law, VOL:26. Pa-Pa: 17-29. DOI: <https://doi.org/10.1093/jiel/jgac064>. Pa:13.

²⁸³ راجع:

IMF, 2018, The IMF's Income Model 5. Pa:4.

²⁸⁴ راجع:

IMF, 2018, The IMF's Income Model 5. Pa:5.

²⁸⁵ صندوق النقد الدولي. (2014). من الاستقرار إلى النمو القابل للاستمرار. **التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2014**. ص:82. واشنطن. أمريكا. راجع ص:12. (من الآن فصاعداً: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2014).

مصادر غير عمليات الإقراض²⁸⁶، وبالتالي تعزيز ماليته مع مرور الوقت، يتم تمويل IA من خلال:

(1) العملات المحولة من حساب الموارد العامة وفقاً للمادة الثانية عشر/ قسم 6 (و/2) من اتفاقية تأسيس الصندوق.

(2) توظيف الأرباح من بيع الذهب قبل التعديل الثاني لاتفاقية الصندوق، وفقاً للمادة الخامسة/ قسم 12 (ز)، بمبالغ تصل إلى المبلغ الإجمالي لاحتياجات الصندوق العامة والخاصة وقت اتخاذ أي قرار بالترخيص بهذه التحويلات.

(3) تحويل الأرباح من بيع الذهب بعد التعديل الثاني لاتفاقية الصندوق، وفقاً للمادة الخامسة/ قسم 12 (ك).

(4) الدخل من استثمار IA الذي لم يتم تحويله إلى حساب الموارد العامة؛ لتغطية نفقات الصندوق، حسب المادة الثانية عشر/ قسم 6 (و/4).²⁸⁷

يتألف حساب الاستثمار من: حساب فرعي للدخل الثابت: أنشئ عام 2013 لتوليد الدخل للصندوق مع حماية ميزانيته العمومية في حال تعرضه لأزمة، أي تحقيق عوائد استثمارية من حيث حقوق السحب الخاصة تتجاوز سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة لثلاثة أشهر مع مرور الوقت مع تقليل تواتر ومدى العوائد السلبية، وضعف الأداء على مدى أفق استثماري يمتد من ثلاث إلى أربع سنوات.

وحساب فرعي للوقف (صندوق وقف): تم إنشاؤه عام 2008 يمول من أرباح عمليات بيع محدودة لحيازات الذهب لدى صندوق النقد الدولي، على اعتبارها جزءاً من أرصده الوقائية؛ بهدف استثمار هذه الموارد وتوليد عوائد لدعم ميزانية الصندوق²⁸⁸، وتحقيق عائد فعلي طويل الأجل بنسبة 3% بالدولار الأمريكي، ويتسق ذلك مع هدف توليد عوائد استثمارية للمساهمة في دخل الصندوق، مع الحفاظ على القيمة الحقيقية لهذه الموارد على

²⁸⁶ راجع:

IMF, 2018, The IMF's Income Model 5. Pa:1.

²⁸⁷ راجع:

IMF. (March, 2022). **Rules and Regulations Of The Investment Account.** IMF POLICY PAPER.

Washington. USA. Pa:2. on: <http://www.imf.org/external/pp/ppindex.aspx>. (Hereinafter: IMF, March, 2022 , Rules and Regulations Of The Investment Account).

²⁸⁸ صندوق النقد الدولي. (2012). معاً لدعم التعافي العالمي. **التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2012**. واشنطن. أمريكا. ص: 55. (من الآن فصاعداً: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2012).

المدى الطويل. على أنه يمكن نقل الأصول بين الحسابين الفرعيين بعد موافقة المجلس التنفيذي للصندوق²⁸⁹.

وكنتيجة للمبحث الأول الخاص بـموارد صندوق النقد الدولي التمويلية لمعالجة الأزمات الاقتصادية

العالمية نجد:

يتمثل الدور الشامل لصندوق النقد الدولي في مساعدة الأعضاء على معالجة قضايا ميزان المدفوعات من خلال دعم السياسات وتوفير الموارد المالية، وبموجب النظام الأساسي للصندوق هناك ثلاثة أنواع من الموارد المالية التي يمكن له الاعتماد عليها في مساعداته لأعضائه، ولكل منها قيوده الخاصة:

النوع الأول موارد الحساب GRA: التي تشكل الجزء الأكبر من موارد الصندوق، بحيث تحتوي مواد اتفاقيته على أحكام محددة تقتضي وضع ضمانات كافية للاستخدام المؤقت لموارد GRA -المادة الخامسة بقسمها الثالث- والتي تتطلب أن يواجه العضو احتياجات فعلية لميزان المدفوعات في وقت شراء هذه الموارد، مع ملاحظة أن دور الصندوق هنا هو إدارة تبادل العملات بين البلدان الدائنة والمدينة مع تحصيل الرسوم اللازمة، فهو كما وصفه لولار في كتابه يشبه مكتب الصرف²⁹⁰، وهذا التمويل غير ربحي أطلق عليه السحب على الصندوق، فالتمويل هنا عبارة عن عمليات بيع عملات.

النوع الثاني من الموارد المالية: هي التي يحتفظ بها في حساب SDA: وهي الموارد التي تستخدم لمساعدة ميزان مدفوعات البلدان النامية، بشروط خاصة²⁹¹، والتي تستخدم جنباً إلى جنب مع مساهمات المانحين في (PRGT)، (MDRI، HIPC، CCRT)، لمعالجة المشاكل الفعلية والمحتمة لميزان المدفوعات الطويلة الأجل.

وهو حساب استئماني يديره صندوق النقد الدولي كوصي على الموارد، بحيث يتخذ قرارات تقديرية بشأن القضايا الرئيسية مثل التأهيل والمدفوعات ومبلغ التمويل الذي سيتم تقديمه وفقاً لشروط أداة الائتمان كما في PRGT.

أما النوع الثالث فهي الموارد التي يتكون منها صندوق الصلابة والاستدامة RST، الذي يعدّ حساباً مداراً من قبل IMF متعلقاً بالإقراض، يكون للمساهمين في الحساب علاقة دائن أساسية مباشرة مع المستفيد التي تحدد المبالغ

²⁸⁹ راجع:

IMF, March, 2022, Rules and Regulations Of The Investment Account. Pa:7.

²⁹⁰ راجع: لولار، 1995. ص: 31.

²⁹¹ راجع: المادة الخامسة، قسم 2/و/12. من اتفاقية صندوق النقد الدولي.

وأَسعار الفائدة وشروط الصَّرف، من بين أمور أخرى، ولن يقوم الصَّنْدُوقُ بأداء خدمات مالية إلا بناءً على طلب المساهمين، وفي هذا السَّيَاق قد يحتفظ بالأصول بصفته مديراً أو وكيلاً دون اتخاذ قرارات تقديرية من قبل المجلس التنفيذي²⁹².

يُكمن الاختلاف في النوع الثاني والثالث من الموارد بالعلاقة بين الدائن والمقترض ودور الصَّنْدُوق عند تقديمه التَّمويل المناسب للبلدان الأعضاء، ومما لا شكَّ فيه أن الأزمات الاقتصادية العالمية المختلفة التي تعرَّض لها الصَّنْدُوق هي الدافع الأقوى لهذا التَّطور في الهيكل التَّمويلي له، فالوصول الاستثنائي إلى موارد الصَّنْدُوق من جانب البلدان ذات الحصص الضَّخمة؛ يودِّي حتماً إلى زيادة المخاطر النَّاجمة على موارده، وهذا يعني أنَّ مديناً واحداً كبيراً -مثل المكسيك وتايلاند وكوريا في أزمة التَّسعينات- قد يسبب خطراً رئيساً على الصَّنْدُوق في حال تخلَّفه أو توقفه عن السَّداد؛ مما يودِّي بشكل سلبي على المركز المالي للصَّنْدُوق، ويسبب تغيير حجم محفظته خلال فترة زمنية قصيرة، لذا يشكِّل تنويع المحفظة الاستثمارية قاعدة مهمة وعالمية لتخفيف المخاطر بالنسبة للمؤسسات المالية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي الذي قام بتوسيع أرسدته الاحتياطية²⁹³.

وما نجده أنَّ هذا التَّنوع في الأرصدة هو السَّبب المباشر الذي يقف وراء اختلاف التَّسمية للمساعدات المالية المقدَّمة للبلدان الأعضاء، فهي عمليات تبادل عملات بيعاً وشراءً منذ تأسيس الصَّنْدُوق ولغاية عام 2011 حين جرى التَّعديل الخامس على اتفاقية تأسيسه؛ الذي اقتضى تطوير نموذج الدَّخَل الجديد لتوسيع سلطة الاستثمار النَّابعة للصَّنْدُوق (كما أوردنا سابقاً في حساب الاستثمار)، أضف إلى ذلك ما كان يتم من عمليات تمويل من خلال PRGT، حيث بدأت تدرج كلمات قروض وإقراض الصَّنْدُوق على عملياته التَّمويلية، وخصوصاً بعد تفعيل اتفاقات الاقتراض الجديدة NAB واتفاقات الاقتراض التَّائدية BBAs، ولتعزيز وجهة النَّظر هذه:

1. نعود لاتفاقية الصَّنْدُوق المادة ثلاثون الفقرة (ج): ".....يجوز للصندوق استثناء عمليات شراء وحيازات وفقاً

²⁹² راجع:

PROPOSAL TO ESTABLISH A RESILIENCE AND SUSTAINABILITY TRUST, 2022. Pa-Pa: 12-13.

²⁹³ دون أن ننسى أن التزام البلد العضو بتبني سياسات اقتصادية سليمة، وإنفاذ شروط الصَّنْدُوق، والضَّمانات القائمة حتى تمام السداد؛ من شأنها أن تقلل مخاطر الإقراض والتأثير على موارد الصَّنْدُوق. لمزيد من المعلومات راجع:

Financial Risk in the Fund and the Level of Precautionary Balances, 2004, Pa-Pa: 24-25.

لما يلي: (1) سياسات تتعلق باستخدام **موارده العامة** لأغراض التّمويل....."، وكذلك بالعودة للفقرة (د) من نفس المادة: "يقصد بالمدفوعات المتعلّقة بالمعاملات الجارية تلك المدفوعات التي لا يقصد منها تحويل رؤوس أموال وتشمل بدون تحديد: (2) المدفوعات المستحقة كفاً على **القروض** وكدخل صافٍ من الاستثمارات الأخرى". في هذه المادة نجد الصندوق أطلق على عمليّات التّمويل التي تتم وفق حساب الموارد العامة بعمليات الشراء، بينما أطلق على معاملاته التي تتم وفق حساب الاستثمار قروضاً، مع ملاحظة أن الاتفاقية التي نحن بصدد رصد تعابيرها نشرت عام 2020 بعد التعديل الذي أجري عليها في 26 تشرين الثاني 2016.

2. وبالعودة للملحق ميم²⁹⁴ المرفق باتفاقية تأسيس الصندوق نجد الفقرة 5(ج) "تتألف الالتزامات غير المؤدّة إلى الصندوق، لأغراض هذه الفقرة، من عمليّات إعادة الشراء والرسوم غير المؤدّة في حساب الموارد العامة، وأصل القروض والفائدة غير المؤدّة في حساب المنصرفات الخاصة...."، وهنا أيضاً نجد الفرق بالتسمية بين تمويل الصندوق من خلال حساب الموارد العامة وحساب المنصرفات الخاصة وبالتالي HIPC، CCRT، PGRT المتعلقة به.

3. وتأكيداً على فكرة القروض الممولة من PGRT، نجد هذا اللفظ وارداً ضمن تقاريره ومدوّياته ومجلّاته الخاصة التي يقوم بإصدارها.²⁹⁵

4. كما أنه بالعودة لاتفاقات NAB نجد الصندوق يدفع فوائد على اقتراضه هذا²⁹⁶، ويتم تحصيلها من البلدان الأعضاء، أو تغطيتها من خلال حساب الاستثمار، وكذلك الحال مع BBAs، في الخمسينيّة الأولى من عمر الصندوق استعملت اتفاقات الاقتراض لسد النقص الحاصل في موارده، الناجم عن عمليات السحب على الصندوق، على اعتبار أنّ موارد الصندوق ثابتة لارتباطها بحصص البلدان الأعضاء، ولكن عدم كفاية

²⁹⁴ راجع: الملحق ميم الخاص بتوزيع حقوق السحب الخاصة توزيعاً خاصاً لمرة واحدة، وذلك في 19 أيلول 1997.

²⁹⁵ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2013، ص: 40.

²⁹⁶ ذكرت الفقرة 9 من القرارات المقترحة لتعديل NAB 2020 كيفية تعامل الصندوق مع فوائد هذا الاقتراض (أ) يدفع الصندوق فائدة على مديونيته.....، (ب) تتراكم الفائدة المستحقة للمشاركة، على النحو الذي يحدده الصندوق....."، وكذلك نصّ نموذج مذكرة NAB على تعهد الصندوق بدفع فوائد مقابل القيمة المستلمة. لمزيد من المعلومات راجع:

موارد الصندوق الأساسية أثناء الأزمات الاقتصادية هي التي قادته لتوسيع محافظته عن طريق الاقتراض، وهي الدافع الأول لاستبدال مصطلح "رسوم" (يدفعها البلد المدين) مقابل "علاوات" (يحصل عليها البلد العضو الذي تمت تغطية التمويل بواسطة عملته، مع هامش بسيط يعبر عنه الفارق بين الرسوم والعلاوات يعود للمصروفات الإدارية للصندوق)²⁹⁷ بمصطلح فوائد، بحيث أصبحت اتفاقات الاقتراض تدخل في استكمال موارد الصندوق الاحتياطية إلى جانب المنح والمساهمات لدعم موارد الصناديق الاستثمارية مثل PRGT²⁹⁸ كما رأينا سابقاً، وهذا ما يعبر عن تحول دور تمويل الصندوق من تبادل عملات إلى إقراض.

5. وأخيراً بالنظر إلى صندوق الصلابة والاستدامة الذي أنشأه صندوق النقد الدولي بسبب جائحة كورونا، نرى تحولاً واضحاً في فكره واستراتيجياته لتقديمه للمساعدات المالية لبلدانه الأعضاء وخصوصاً بعد الأزمات الاقتصادية التي تصيب معظم بلدان العالم، فلن تستطيع موارده الأساسية تغطية خسائر بلدانه الأعضاء مع تنوع مسمياتها؛ صناعية كانت أم متقدمة أم متوسطة إلى منخفضة الدخل، لذلك انتهج حلاً بديلاً يخفف الضغط عن حساب الموارد العامة الذي يعتمد على تبادل العملات، ليلجأ إلى نظام الإقراض بخلق حسابات منفصلة عن حسابه العام؛ بما لا يهدد مركزه والثقة التي زرعه بين أعضائه بتعريض موارده القائمة على الحصص للضياع أو الاستنزاف، بل نراه اعتمد استراتيجية شبه دائمة للتقليل من إدخال التعديلات على سياساته التمويلية وأدواتها كما سنرى لاحقاً، ألا وهي تحديد الغرض وفق شروط ملحقه به تميز كل مرفق بحد ذاته، بما يتناسب مع كافة احتياجات أعضائه ضمن إطار اتفاقية تأسيسه، وأقصد بذلك ترتيبات الدعم من حساب الموارد العامة، وصندوق PRGT و CCRT و HIBC كل وفق شروطه وآجاله، والملاذ الأخير RST للتصدي للتحديات الهيكلية وسد الثغرات والتأهب للجوائح والصدمات الخارجية الواقعة والمستقبلية، بما يقدمه من مرونة وتمويل للوصول إلى النمو المستدام.

²⁹⁷ راجع: لولار، 1995، ص: 41.

²⁹⁸ سوف نلاحظ لاحقاً أن هذه الصناديق الاستثمارية أطلقت على عمولة قروضها اسم فوائد، وسيظهر ذلك واضحاً ضمن أدبيات الصندوق حين اعتبر الأزمة هي الدافع لنقاضي فوائد صفرية عن هذه القروض، بينما شدد عدد من المدراء التنفيذيين على إدخال تعديلات على شروط الإقراض الميسر، بما في ذلك أسعار الفائدة المترتبة. لمزيد من المعلومات راجع:

المبحث الثاني

آليات صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات الاقتصادية العالمية

على الرغم من حدوث أزمات مالية واقتصادية كبرى قبل وقوع الأزمة المالية العالمية، إلا أن ذلك لم يدفع صندوق النقد الدولي لإجراء مراجعة جذرية أو هيكلية وظيفية لما هو مناط به وفق اتفاقية إنشائه، ولم تكن لتحمله أعباء مرهقة مالية أو معنوية، ذلك أن تلك الأزمات كانت تقع إما داخل بلد واحد كالمكسيك والبرازيل، أو داخل إقليم معين كالأزمة الآسيوية، فقد استطاع الصندوق بإمكانياته المتاحة معالجة الأزمات وتقديم المشورة أو اقتراح برامج إصلاح وخصوصاً للبلدان النامية، أو تقديم التمويل المطلوب بمساعدة البلدان ذات الاقتصادات القوية، إلا أن الأزمة المالية العالمية أصابت أكثر الاقتصادات العالمية تقدماً، فهي بلغت حداً من الضخامة وسرعة الانتشار يستلزم قدرات مالية وفنية ضخمة تفوق بكثير قدرات الصندوق، بل ومست جوهرياً بناء الصندوق ذاته وأدواته وآلياته، فلم يعد لآعباً لمصلحة البلدان المتقدمة الرأسمالية إنما لمصلحة الاقتصاد العالمي²⁹⁹.

يساعد تمويل صندوق النقد الدولي البلدان الأعضاء على معالجة مشاكل ميزان المدفوعات، وتحقيق الاستقرار في اقتصاداتها، واستعادة النمو الاقتصادي المستدام، ويمكن أيضاً إتاحتها استجابةً للكوارث الطبيعية أو الأوبئة، ويقدم الصندوق أيضاً تمويلاً وقائياً للبلدان التي تنتهج سياسات سليمة والتي تعاني من بعض نقاط الضعف المتبقية؛ للمساعدة في منع الأزمات المستقبلية والتأمين ضدها، ويواصل الصندوق عمله على تعزيز الأدوات المتاحة لمنع الأزمات، بتقديمه للدعم المالي الذي يتيح الفرصة للنقاط الأنفاس، لحين تنفيذ سياسات تصحيحية منظمة تعيد الظروف الملائمة لاقتصاد مستقر ونمو مستدام، وتختلف هذه السياسات والأدوات التمويلية حسب ظروف كل بلد³⁰⁰؛ بما يتلاءم مع احتياجات ميزان مدفوعاته المختلفة؛ ففي غياب تمويل

²⁹⁹ عبد الله، مها رياض عمر. (2، كانون الأول، 2010). تقويم أداء صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية. المؤتمر العلمي الدولي

حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي. عمان. الأردن. ص: 11.

³⁰⁰ فعلى سبيل المثال: قد يحتاج البلد الذي يواجه هبوطاً مفاجئاً في أسعار صادراته الأساسية إلى مساعدة مالية، وهو يمر بمرحلة تنفيذ تدابير لتقوية اقتصاده، وتوسيع قاعدة صادراته، وقد يحتاج البلد الذي يعاني من خروج التدفقات الرأسمالية بشكل حاد إلى معالجة المشكلات التي أدت

الصندوق، يمكن أن تكون عملية التصحيح³⁰¹ في البلد المعني أكثر حدة وصعوبة³⁰².

وقد نصت المادة الأولى من نظام الصندوق على أهدافه التي يبلغ عددها ستة أهداف، ولكن فقرة واحدة هي الخامسة، ذكر فيها بوضوح موضوع المساعدات المالية مشترطاً أنه يجب على الصندوق توفير الثقة بين البلدان الأعضاء بوضع الموارد العامة للصندوق تحت تصرفها بصورة مؤقتة لقاء ضمانات مناسبة، الأمر الذي يمكنها من تصحيح عدم توازن موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى اتخاذ تدابير تضر بالرّخاء الوطني أو العالمي³⁰³، احتلت هذه الفقرة، من بين جميع أهداف الصندوق المركز الرئيس في تطوير عملياته منذ البداية، أضف إلى ذلك الأهمية المرجوة منها تجاه البلدان النامية بصورة مباشرة.

وبشكل عام يجوز للبلدان الأعضاء الاستفادة من انتمان الصندوق، بموجب سياسات الشريحة الائتمانية أو سياسات خاصة تسمى التسهيلات³⁰⁴، بحيث ينقسم تمويل الصندوق تقليدياً إلى فئتين: سحب من حساب الموارد العامة عن طريق التسهيلات غير الميسرة إلى بعض الدول المتقدمة والدول النامية الصاعدة، بينما تقدّم التسهيلات الميسرة للدول المنخفضة الدخل.

ونتيجة لأزمة كورونا قام الصندوق بإنشاء **خط السيولة قصيرة الأجل** عام 2020³⁰⁵؛ لمواصلة تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية، وفي عام 2022 قام بإدراج فئة إقراض ثالثة جديدة عن طريق **الصندوق الاستئماني للصلاية والاستدامة RST**، الذي يقدم أسعار فائدة تتناسب مختلف البلدان الأعضاء، وشروطاً أكثر ملاءمة

إلى فقدان ثقة المستثمرين - فربما تكون أسعار الفائدة شديدة الانخفاض أو عجز الموازنة ورصيد الدين يتناميان بسرعة كبيرة أو النظام المصرفي غير كفء أو ضعيف التنظيم. راجع: صحيفة وقائع، 2022، الإقراض من صندوق النقد الدولي.

³⁰¹ يقدم الصندوق تمويلاً أكثر تدرجاً وتحريماً للدقة عن غيره من المستثمرين، وذلك من خلال مجموعة السياسات الملائمة التي يتخذها، فالبلد المعني مجبر على اتخاذ إجراءات لإنفاذ ميزان مدفوعاته، تتدرج بين تخفيض الإنفاق الحكومي، وتقليص الواردات ويلحقها تقليص النشاط الاقتصادي. راجع: صحيفة وقائع، 2022، الإقراض من صندوق النقد الدولي.

³⁰² صحيفة وقائع. (25، فبراير، 2019). **الإقراض من صندوق النقد الدولي (IMF lending)**. واشنطن: صندوق النقد الدولي.

³⁰³ راجع الفقرة الخامسة في المادة الأولى من اتفاقية صندوق النقد الدولي.

³⁰⁴ يتيح صندوق النقد الدولي الائتمان على أربع شرائح أو أجزاء، تعادل كل منها 25% من حصة العضو، تمثل الشريحة الائتمانية الأولى استخدام موارد الصندوق حتى حدود الشريحة الائتمانية الأولى بشروط توصف بالليبرالية، وتتطلب طلبات استخدام موارد الصندوق فيما يتجاوز الشريحة الأولى (في الشرائح الائتمانية العليا) تبريراً جوهرياً لتوقع حل الصعوبات التي يواجهها ميزان المدفوعات لدى العضو خلال فترة زمنية معقولة. لمزيد من المعلومات راجع:

IMF. **Glossary of Selected Financial Terms**. IMF Financial Data Query Tool. Washington. USA. Pa:5. (Hereinafter: IMF. Glossary of Selected Financial Terms).

³⁰⁵ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2022، ص: 33.

للبلدان المنخفضة الدخل³⁰⁶، كما قام بتعزيز ترتيبات الإقراض القائمة؛ وذلك لاستيعاب الاحتياجات التمويلية الجديدة والضرورية والخاصة بالسياسات، وكذلك قدم التمويل الطارئ³⁰⁷ من خلال أداة التمويل السريع والتسهيل الائتماني السريع، ووافق المجلس التنفيذي للصندوق على اتفاقات جديدة منها الوقائية ومنها غير الوقائية مع بلدانه الأعضاء للاستفادة من خط الائتمان المرن، كما قام بتخفيف أعباء الديون عن طريق الصناديق الاستثمارية وما تقدمه من قروض ميسرة³⁰⁸، ونتيجة لكثرة الطلبات المقدمة من البلدان الأعضاء للحصول على المساعدات المالية من الصندوق بكافة آلياته؛ استحدثت في آب 2020 الضمانات الوقائية للسياسات، للمساعدة على تخفيف حدة المخاطر المالية التي يشكّلها بلد عضو يحصل على موارد تمويلية مرتفعة من التسهيلات الإقراضية التي يتيحها الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر وحساب الموارد العامة، والتي تطبق على أي بلد عضو يجمع بين الاستفادة من GRA وموارد PRGT، على نحو يتجاوز الحدود المقررة على أساس حصّة العضوية في الصندوق، وهي نفس الحدود المطبقة في إطار الاستفادة الاستثنائية من حساب الموارد العامة³⁰⁹.

(لمزيد من الإيضاح انظر الجدول 6)³¹⁰.

³⁰⁶ راجع:

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2023/what-we-do/lending>

³⁰⁷ في الأزمة المالية العالمية وافق الصندوق على قروض بلغت قيمتها 65.8 مليار وحدة حقوق سحب خاصة إلى 15 بلداً عضواً من خلال آلية التمويل الطارئ، التي تأسست عام 1995 لتيسير الموافقة السريعة على القروض المقدمة من الصندوق، على ألا تستخدم إلا في الظروف النادرة التي تشكل أزمة أو تهدد بحدوث أزمة في الحسابات الخارجية لأحد البلدان الأعضاء؛ مما يستدعي تحركاً فورياً من الصندوق لمواجهتها بالتنسيق اللازم مع البلد العضو، ولم تكن هذه الآلية قد استخدمت إلا في خمس حالات قبل وقوع الأزمة المالية العالمية، حيث استخدمت في عام 1997 أثناء الأزمة الآسيوية لكل من الفلبين وتايلاند وإندونيسيا وكوريا، وفي عام 2001 استخدمت لصالح تركيا، وفي السنة المالية 2009 نتيجة الطابع الفجائي وحدة الهبوط الاقتصادي؛ حصلت سبعة بلدان (أرمينيا وجورجيا وهنغاريا وأيسلندا ولاتفيا وباكستان وأوكرانيا) على مساعدات مالية عاجلة من الصندوق.

لمزيد من المعلومات راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2022. ص:ص 25-26.

³⁰⁸ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2022. ص: 33.

³⁰⁹ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2021. ص: 27.

³¹⁰ تم تصميم الجدول من قبل الباحثة لما الجيرودي، بالاعتماد على التقارير السنوية للصندوق. راجع:

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2020. ص: 36.

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2021. ص: 28.

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2022. ص: 33.

وهذه السّياسة الإقراضية للصّندوق هي ما سنقوم بدراستها وتحليلها من خلال التّركيز على سياستي الإقراض غير الميسّر وسياسة الإقراض الميسّر، والتّسهيلات المقدّمة بموجب كلّ منهما، إضافة لتسهيل الصّلاية والاستدامة الجديد.

جدول 6

استجابة سياسات صندوق النقد الدولي الإقراضية لأزمة كورونا					مجال المساعدات المالية الفترة الزمنية
1	2	3	4		
التمويل الطارئ في ظل (أداة التمويل السريع والتسهيل الائتماني السريع)	تعزيز ترتيبات الإقراض القائمة	اتفاقيات جديدة للإقراض (وقائية وغير وقائية)	تخفيف أعباء الديون من خلال HIBC من خلال CCRT	من خلال HIBC من خلال CCRT	السنة المالية 2020 تميّزت بإنشاء أداة خط السيولة قصيرة الأجل PLL
استجاب الصّندوق لطلبات التمويل الطارئ من 69 بلد، دون الحاجة إلى وجود برنامج كامل مع البلد العضو. وافق المجلس التنفيذي على تبسيط العمليّات الداخلية لتوفير استجابة أسرع للتمويل الطارئ، كما وأوقف مؤقتاً تطبيق إجراءات الاستفادة العالية ³¹¹ على طلبات	وافق المجلس التنفيذي على زيادة تقدّم بها ثمانية من البلدان الأعضاء.	وافق المجلس التنفيذي على سنة برامج جديدة مع خمسة بلدان أعضاء. أُتيحت خطوط الائتمان المرنة لثلاثة بلدان ذات أطر سياسات وسجلات أداء اقتصادي بالغة القوة على أساس	وافق المجلس التنفيذي على تخفيف أعباء ديون 29 بلداً مؤهلاً بقيمة إجمالية تقدّر 344 مليون SDRs على شريحتين تغطّي كل منهما 6 أشهر وذلك في		

³¹¹ تقتضي إجراءات الاستفادة العالية انعقاد جلسة غير رسمية للمجلس التنفيذي بناءً على مذكرة قصيرة يعدها خبراء الصندوق تتضمن مناقشة عن قوة البرنامج، والقدرة على السداد ومواطن الضعف المتعلقة بالديون، ويبدأ اتخاذ إجراءات الحصول على موارد تمويلية مرتفعة في حالة:

1. تقديم طلب للحصول على تمويل من الصندوق بحيث يتجاوز مجموع الاستفادة من الموارد 180% من حصّة العضوية لفترة 36 شهراً.
2. إذا كان مجموع الائتمان القائم المقدّم من الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر يتجاوز بالفعل 225% من حصّة العضوية أو من المتوقّع تجاوز هذه النسبة. راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2020، ص: 36.

	الدعم في ظل التسهيل الاقتصادي السريع		وقائي	نيسان 2020 وتشرين الأول 2020 على التوالي.	
السنة المالية 2021	تلقي الصندوق طلبات من 39 بلد (حوالي 17 مليار دولار) منها (6 مليار دولار) تم صرفها لبلدان منخفضة الدخل. قام المجلس بمضاغفة استخدام التسهيلات التمويلية الطارئة مؤقتاً.	وافق المجلس التنفيذي على زيادة تقدم بها تسعة من البلدان الأعضاء.	وافق المجلس التنفيذي على ثمانية ترتيبات جديدة غير وقائية مع سبعة بلدان أعضاء. وأربعة ترتيبات وقائية: ثلاثة خطوط ائتمان مرن، وخط واحد للوفاة والسيولة.	وافق المجلس التنفيذي على تخفيف أعباء ديون 29 بلداً مؤهلاً بقيمة إجمالية تقدر 520 مليون SDRs على السودان للحصول على مساعدة HIBC.	وافق المجلس التنفيذي على تخفيف أعباء ديون 29 بلداً مؤهلاً بقيمة إجمالية تقدر 520 مليون SDRs على السودان للحصول على مساعدة HIBC.
السنة المالية 2022	تقدمت 5 بلدان أعضاء على طلب هذا التمويل، حوالي 2,4 مليار دولار، تم صرف مليار دولار منها إلى ثلاثة بلدان منخفضة الدخل	وافق المجلس التنفيذي على زيادة تقدم بها اثنان من البلدان الأعضاء.	وافق المجلس التنفيذي على 17 اتفاقاً جديداً غير وقائياً مع 14 بلداً عضواً (تضمنت اتفاقاً كبيراً مع الأرجنتين). اثنين وقائيين: للاستفادة من خط الائتمان المرن.	وافق المجلس التنفيذي على تخفيف أعباء ديون 31 بلداً مؤهلاً بقيمة إجمالية تقدر 690 مليون SDRs على خمس شرائح.	متابعة صرف دفعتين للصومال بعد بلوغه نقطة القرار بقيمة 1,791 مليون SDRs، ودفعة للسودان بقيمة 0,524 مليون SDRs.

تميزت
بإنشاء
أداة جديدة

تسهيل
الصلابة
والاستدامة
RSF

المطلب الأول: سياسات الإقراض غير الميسر.

يقدم الصندوق قروضه غير الميسرة لتلبية لاحتياجات بلدانه الأعضاء، ففي أعقاب الأزمة المالية العالمية خلال الفترة 2007-2009، ومع التدهور السريع للبيئة المالية والاقتصادية العالمية، تركّز الاهتمام على توفير المساعدة المالية الطارئة للبلدان المتضررة من الأزمة - لا سيما بلدان الأسواق الصاعدة-، لذلك عزز الصندوق مجموعة أدوات الإقراض لديه وخصوصاً أدوات منع وقوع الأزمات، فقد وافق مجلسه التنفيذي في 24 آذار عام 2009 على إطار إصلاح شامل للسياسات الإقراضية من موارد الصندوق، تضمن³¹²:

- تحديث مشروطة الصندوق بالنسبة لجميع البلدان المقترضة: للتأكد من تركيز الشروط المرتبطة بصرف قروض الصندوق وتطويعها بالقدر الكافي؛ كي تتلاءم مع مختلف درجات القوة في سياسات البلدان الأعضاء وأساسياتها الاقتصادية، ويجري تحقيق هذا التحديث بزيادة الاعتماد على معايير الأهلية التي تتحدد سلفاً (المشروطة المسبقة)، وتوحي قدر أكبر من المرونة في استخدام المشروطة التقليدية (اللاحقة)، كما تجري مراقبة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في سياق البرامج المدعومة بموارد الصندوق؛ بدلاً من مراقبتها باستخدام معايير الأداء الهيكلية التي توقف العمل بها في جميع اتفاقات الصندوق ذات الصلة، بما في ذلك الاتفاقات التي تعقد مع البلدان منخفضة الدخل.
- تعزيز مرونة اتفاق الاستعداد الائتماني لدى الصندوق.
- مضاعفة الحدود القصوى الاعتيادية للاستفادة من موارد الصندوق التي تقدم بشروط غير ميسرة.
- تبسيط هياكل التكلفة والاستحقاق في مختلف تسهيلات الإقراض.
- إلغاء بعض التسهيلات التي يندر استعمالها، أو اعتبر استعمالها محدوداً، مثل تسهيل التمويل التعويضي³¹³، وتسهيل الاحتياطي التكميلي³¹⁴، والتسهيل التمويلي للسيولة قصيرة الأجل³¹⁵، نظراً لكونها

³¹² صندوق النقد الدولي. (2009). مكافحة الأزمة العالمية. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2009. واشنطن. أمريكا. ص:ص: 26-

28. (من الآن فصاعداً: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2009).

وراجع: صدام الإمارة، 2015. ص: 31.

³¹³ تم إنشاؤه عام 1963 وألغى عام 2009، بحيث كانت مهمته توفير الموارد للأعضاء الذين يواجهون صعوبات في ميزان المدفوعات؛ نتيجة لنقص الصادرات أو زيادة تكاليف واردات الحبوب التي تعد مؤقتة، ونتجت عن أحداث خارجة عن سيطرة الأعضاء. لمزيد من المعلومات راجع:

كانت موجّهة لمعالجة مشكلات ميزان المدفوعات وفق تعريف ضيق النّطاق.

- إنشاء خط الائتمان المرن، ثم تبعها إنشاء خط الوقاية والسيولة، بالإضافة إلى أداة التّمويل السّريع؛ الّتي يمكن استخدامها في مجموعة كبيرة من الظروف المختلفة، لتحل محل سياسة المساعدة في حالات الطّوارئ الصّادرة عن الصندوق³¹⁶.

ولتسهيل الاستجابة الفعالة للاحتياجات المتزايدة في فترة تشهد صدمات عالميّة متعدّدة تعدّ أزمة كورونا من أبرزها، رفع المجلس التّفيذي لصندوق النقد الدولي، في 6 آذار 2023، حدود الوصول السنوية والتراكمية لموارد GRA من 145 و 435% من الحصص، على التوالي، إلى 200 و 600% من الحصص على التوالي، بحيث يتم تطبيق هذه التّغييرات المؤقتة على حدود الوصول إلى GRA لمدة 12 شهراً، وإذا اقتضت الظروف، قد يفكر المجلس التّفيذي في تمديدتها مرة أخرى قبل انتهاء صلاحيتها، ومن شأن زيادة حدود الوصول أن تسمح للبلدان الأعضاء - وخاصة اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية - الّتي تواجه ضغوطاً تمويليّة متزايدة ونقاط ضعف، بالحصول على دعم مالي أعلى من صندوق النقد الدولي دون تفعيل إطار الوصول الاستثنائي³¹⁷.

IMF. Glossary of Selected Financial Terms. Pa:2.

³¹⁴ قدم تسهيل الاحتياطي التكميلي خلال الفترة بين عامي 1997-2009 المساعدة الماليّة إلى البلدان الأعضاء؛ الّتي تعاني من صعوبات في ميزان المدفوعات بسبب الحاجة الكبيرة إلى التّمويل قصير الأجل؛ بسبب فقدان ثقة السّوق بشكل مفاجئ ومدمر، تمّ توفير الموارد الماليّة بموجب هذا التّسهيل عبر ترتيب احتياطي أو موسّع مرتبط به، بحيث تكون متاحة بشكل عام بواسطة سحبين أو أكثر، يتم سدادها من قبل العضو خلال سنة إلى سنة ونصف من تاريخ كل عمليّة شراء، مع مراعاة التّמיד لسنة واحدة. لمزيد من المعلومات راجع:

IMF. Glossary of Selected Financial Terms. Pa:13.

³¹⁵ في إطار التّحرك لمواجهة التّدور المستمر في البنية الاقتصاديّة العالميّة قام الصندوق في أواخر عام 2008 بإنشاء التّسهيل التّمويلي للسيولة قصيرة الأجل؛ باعتباره تسهилоً للصّرف السّريع للبلدان القادرة على النّفاذ إلى الأسواق و الّتي تتمتع بسياسات اقتصاديّة بالغة القوّة، وتواجه مشكلات مؤقتة في السيولة في أسواق رأس المال العالميّة، ولكن لدى قيام الصندوق بتفقيح أدواته الإقراضية لمعالجة احتياجات هذه المجموعة من البلدان، تم إنشاء خط الائتمان المرن الذي يغطي جميع سمات التّسهيل التّمويلي للسيولة قصيرة الأجل، ومن ثمّ حلّ محلّه. لمزيد من المعلومات راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2009. ص: 28.

³¹⁶ صندوق النقد الدولي. (2019). عالمنا المترابط. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2019. واشنطن. أمريكا. ص: 46. (من الآن فصاعداً: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2019).

³¹⁷ راجع: موقع سابق:

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2023/what-we-do/lending>

ولمتابعة آليات عمل سياسات الصندوق الإقراضية علينا رصد تطور أدواته في تقديم هذه القروض غير الميسرة، وما طرأ عليها من تغيير يتناسب مع احتياجات البلدان الأعضاء الراغبة بالحصول على مثل هذه التمويلات³¹⁸، وهذه الأدوات هي:

أولاً: اتفاق الاستعداد الائتماني SBA:

يسمح هذا الإطار بالاستجابة المرنة لاحتياجات البلدان الأعضاء من التمويل الخارجي، ودعم سياساتها التصحيحية من خلال التمويل قصير الأجل، وتعد كل البلدان الأعضاء التي تواجه احتياجات فعلية أو محتملة للتمويل الخارجي مؤهلة للاستفادة من SBA في حدود سياسات الصندوق، إلا أن البلدان الأعضاء متوسطة الدخل والمتقدمة هي المستخدم الأكبر لهذا الاتفاق؛ وذلك لوجود أدوات الإقراض الميسر المتاحة لتلبية احتياجات البلدان منخفضة الدخل.³¹⁹

يعد اتفاق الاستعداد الائتماني أداة التمويل الأساسية للصندوق³²⁰، تم اعتماده عام 1952، وذلك كمساعدة قصيرة الأجل إلى متوسطة الأجل للبلدان التي تواجه مشكلات في ميزان مدفوعاتها، ولكن بشرط اعتمادها على سياسات توفر الثقة لدى الصندوق في إمكانية حلها لمشكلات ميزان المدفوعات خلال فترة زمنية معقولة (تتراوح بين 12 و 24 شهراً ولا تتجاوز 36 شهراً)، وهي عمليات ربع سنوية وفق معايير وشروط محددة تتصل بحجم

³¹⁸ لعلنا المسبق بأن تمويل الصندوق يقدم بناء على طلب من البلد العضو.

³¹⁹ صحيفة وقائع. (7، أكتوبر، 2021). الصندوق واتفاقات الاستعداد الائتماني. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. (من الآن فصاعداً: صحيفة وقائع، 7، أكتوبر، 2021، الصندوق واتفاقات الاستعداد الائتماني).

³²⁰ على مدار التاريخ كان الصندوق يقدم معظم مساعداته لاقتصادات الأسواق الصاعدة والمتقدمة الواقعة في أزمات من خلال هذا الاتفاق (SBA)، لمعالجة مشكلات ميزان المدفوعات الاحتمالية أو ذات الأجل القصير، وكانت بلجيكا أول مستخدم لها عندما طلبت 50 مليون دولار أمريكي من صندوق النقد الدولي لتعزيز احتياطياتها الدولية، حيث تعني كلمة "استعداد" أنه يحق للبلد العضو سحب الأموال التي تتاح للاستخدام عند الحاجة وفقاً لقواعد الشرطية وفي معظم الحالات يقوم العضو بسحب هذه المبالغ بالفعل. ولتسهيل الاستعداد الائتماني (SCF) نفس الدور بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل ولكن مع إجراءات أقصى وفق مشروطية الصندوق.

راجع: نمديل، وحيد. (2013/2014). آليات الحوكمة في المؤسسات النقدية والمالية الدولية دراسة حالة صندوق النقد الدولي. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. تخصص اقتصاد دولي. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف-01. الجزائر. ص: 86. (من الآن فصاعداً: نمديل، 2013/2014، آليات الحوكمة).

القرض وتوقيت صرفه³²¹، وتشمل هذه الشروط:

- (1) **الاستفادة العادية:** وهي متاحة من حساب الموارد العامة، لحد أقصى سنوي قدره 145% من حصة العضوية في الصندوق، ونتيجة لصدمة كورونا تمّ رفع هذا الحد إلى 245% من حصة العضوية حتى نهاية 2021، مع حد تراكمي يصل إلى 435% من حصة العضوية، على أن تسدد وفق جدول زمني يتراوح بين 3.25 إلى 5 سنوات وفق أقساط ربع سنوية، تفرض عليها رسوم³²² حددت في الاتفاقية مضافاً إليها الرسم الإضافي (200 نقطة) على المبالغ التي تتجاوز 187.5% من حصة العضوية لمدة تتجاوز 36 شهراً، وتعد هذه الزيادة في حدود الاستفادة من هذا الائتمان مؤقتة بسبب الجائحة، تعود لمستوياتها المعروفة قبل الجائحة اعتباراً من 1 كانون الثاني 2022 حسب الإطار الزمني المقرر لها.
- (2) **الاستفادة الاستثنائية:** يتقرر أمر الاستفادة بمبالغ تتجاوز الحدود العادية على أساس كل حالة على حدة في ظل سياسات الصندوق المعمول بها فيما يتعلق بالاستفادة الاستثنائية.
- (3) **الاستفادة المركزة في البداية:** يمكن تركيز صرف الموارد في البداية، إذا برّرت ذلك قوة سياسات البلد المقترض واحتياجاته التمويلية.
- (4) **الاستفادة السريعة:** تسمح آلية التمويل الطارئ بتعجيل الموافقة على إقراض البلد العضو في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني؛ وقد استخدمت هذه الآلية أثناء الأزمة المالية العالمية.
- (5) **الاستفادة الوقائية:** يتاح استخدام الاتفاقات الوقائية عالية الموارد HAPA للبلدان التي يحتمل أن تواجه احتياجات تمويلية ضخمة ولكنها لا تتوي السحب من المبالغ الموافق عليها، بل الاحتفاظ بهذا الخيار للاستعانة به إذا دعت الحاجة.

³²¹ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2022، ص: 36-37.

³²² استحدثت نظام الرسوم الإضافية في تشرين الثاني 2000، وطبق نظام جديد للرسوم الإضافية اعتباراً من 1 آب 2009، وتمّ تحديثه في 17 شباط 2016، مع تعديل محدود بغير أثر رجعي للاتفاقات القائمة.
لمزيد من المعلومات راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2019، ص: 47.

حين يقتض بلد من الصّندوق، فإنّه يوافق على تعديل سياساته الاقتصادية للتّغلب على المشكلات التي أدّت إلى طلب التّمويل، ويتضمن خطاب النوايا الذي يصدره البلد المعني وصفاً لهذه الالتزامات، بما فيها الشّروطيّة المحددة في هذا الخصوص³²³.

ونشير تقارير الصندوق السنويّة إلى الاتّفاقات التي أبرمها الصندوق مع البلدان الأعضاء للمدّة (2008-2012)، فنجد أنّ اليونان حظيت على أعلى اتّفاق بموجب الاستفادة الاستثنائية من SBA بلغ 26,4 مليار وحدة حقوق سحب خاصّة عام 2011 -أي ما يتجاوز 3200% من حصة العضويّة لليونان- دعماً لبرنامجها الذي يمتدّ لعدّة سنوات؛ بهدف إجراء التّصحيح والتّحول الاقتصادي من خلال دعم القدرة التنافسيّة وتعزيز استقرار القطاع المالي، وضمان توافر موارد عامّة قابلة للاستمرار حتّى يتسنى له استعادة التّمو وتوفير فرص العمل، ونجد الصندوق يسارع إلى تقديم الدّعم لليونان والبلدان الأوروبيّة المتأثّرة بالأوضاع الاقتصاديّة التي أفرزتها الأزمة الماليّة العالميّة؛ لما لها من مواقع حسّاسة داخل الكيان الاقتصادي الرّأسمالي المتقدّم³²⁴.

وفي أزمة كورونا دخلت مصر مسلّحة بهوامش أمان كبيرة، بفضل الإصلاحات التي نفّذتها منذ عام 2016، فقد استكمل المجلس التّنفذي للصندوق مراجعة الأداء الثّانية والأخيرة في ظل برنامج مصر للإصلاح الاقتصادي الذي يدعمه اتفاق للاستعداد الائتماني ومدّته 12 شهراً، مما أتاح للسلطات سحب مبلغ قدره 1158,04 مليون وحدة حقوق سحب خاصّة (حوالي 1,7 مليار دولار أمريكي)، وبذلك تصل القيمة الكليّة لعمليات الشّراء إلى 3763,64 وحدة حقوق سحب خاصّة (حوالي 5,4 مليار دولار أمريكي أو 184,8% من حصة عضوية مصر)، فنجد أنّ مصر استجابت لأزمة كورونا من خلال إجراءات التّيسير المالي والنّقدي التي اتّسمت بالحذر وحسن التّوقيت، ممّا ساعد على تخفيف أثرها الصّحي والاجتماعي وحماية الاستقرار الاقتصادي، وإبقاء الدّين في حدود مستدامة، والحفاظ على ثقة المستثمرين، ويظلّ الصندوق يعمل عن كثب مع السّطات المصريّة ويواصل دعم جدول أعمالها الإصلاحي، طالما أنها التّزمت بتعميق الإصلاحات الهيكلية وتوسيع نطاقها لمعالجة تحديّات ما بعد الجائحة، وتعزيز هوامش الأمان، للمساعدة على إطلاق إمكانات التّمو الهائلة في

³²³ راجع: صحيفة وقائع، 7، أكتوبر، 2021، الصندوق واتفاقات الاستعداد الائتماني.

³²⁴ راجع: التقرير السنوي لصندوق النّقد الدّولي 2010، ص: 26.

مصر، بالتالي الوصول إلى تحقيق نمو مستدام أكثر احتواءً لكل شرائح المجتمع؛ يقوده القطاع الخاص بغية إيجاد وظائف دائمة وتحسين الصّلاية تجاه التّقلبات الخارجيّة، وهذا يتطلّب منها جهوداً مستمرة لتحسين توزيع الموارد من خلال تقليص دور الدّولة وتعزيز الحوكمة، وتدعيم الحماية الاجتماعيّة، وتحسين بيئة الأعمال، وتعميق الأسواق الماليّة، وزيادة الاندماج في حركة التّجارة العالميّة، مع مواصلة الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي.³²⁵

وبالنّظر للتقارير السنويّة الصادرة عن الصّندوق نورد البلدان التّالية التي لجأت نتيجة لأزمة كورونا لقروض الصندوق من خلال SBA:

جدول 7³²⁶

البلد المقترض	المبلغ مليون SDRs	اسم الأداة	القارة	عام الاستفادة
السنغال	302	اتفاق استبعاد ائتماني SBA	إفريقيا جنوب الصحراء	2022
أوكرانيا	3600	اتفاق استبعاد ائتماني SBA	أوروبا	2021
مصر	3763.6	اتفاق استبعاد ائتماني SBA	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	2021
هندوراس	149.88	اتفاق استبعاد ائتماني SBA	نصف الكرة الغربي	2020
أوكرانيا	3600	اتفاق استبعاد ائتماني SBA	أوروبا	2020
أرمينيا	180	اتفاق استبعاد ائتماني SBA	منطقة الشرق الأوسط وآسيا	2020

³²⁵ صندوق النقد الدولي. (28، يونيو، 2021). المجلس التنفيذي يستكمل مراجعة الأداء الثانية في ظل اتفاق "الاستعداد الائتماني" مع

جمهورية مصر العربية ويختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2021. بيان صحفي رقم 193/21. واشنطن. أمريكا.

³²⁶ الجدول من إعداد الباحثة لما الجبرودي، بالاعتماد على التقارير السنويّة للصندوق. راجع:

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2020. ص-ص: 34-35.

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2021. ص-ص: 30-31.

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2022. ص-ص: 34-35.

	الوسطى			
2020	منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	اتفاق استعداد ائتماني SBA	3763.64	مصر
			15359.12	مجموع المساعدات
2022	نصف الكرة الغربي	زيادة موارد متاحة من SBA	99.9	هندوراس
2021	نصف الكرة الغربي	زيادة موارد متاحة من SBA	108.2	هندوراس
2021	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	زيادة موارد متاحة من SBA	128.8	أرمينيا
2020	نصف الكرة الغربي	زيادة موارد متاحة من SBA	108.247	هندوراس
2020	منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	زيادة موارد متاحة من SBA	128.8	أرمينيا
			573.947	مجموع المساعدات

ثانياً: تسهيل الصندوق الممدد EFF:

يقدم المساعدة للبلدان التي تعاني من اختلالات خطيرة في المدفوعات بسبب العوائق الهيكلية أو النمو البطيء، ووضع ميزان المدفوعات الضعيف بطبيعته، أنشئ عام 1974 كمساعدة متوسطة الأجل، لدعم الإصلاحات الهيكلية في البلدان الأعضاء لمعالجة المشكلات طويلة الأجل في ميزان المدفوعات، مع إتاحة فترة أطول للسداد، غالباً ما تستخدمه بلدان الأسواق المتقدمة والناشئة، أما البلدان منخفضة الدخل قد تستخدمه جنباً إلى جنب مع التسهيل الائتماني الممدد، على أن تركز البلدان على الالتزام بسياسات للإصلاحات الهيكلية لمعالجة نقاط الضعف المؤسسية أو الاقتصادية، بالإضافة إلى سياسات للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، يحصل عليه العضو لدى موافقة الصندوق على هذا التسهيل، على أن يتم اعتماد برنامج تصل مدته إلى أربع سنوات، يجري خلالها وضع جدول أعمال هيكلي للبلد المستفيد مع إعداد بيان سنوي مفصل بسياسات الاثني

عشر شهراً القادمة، بحدود استفاضة تبلغ 145% من حصّة العضوية، وتمّ رفع هذا الحد مؤقتاً إلى 245% من حصّة العضوية حتى نهاية 2021، أضف إلى ذلك الحد التراكمي الذي يصل إلى 435% من حصّة العضوية، ويسدد وفق جدول زمني من 4.5 سنة إلى 10 سنوات، وفق أقساط نصف سنوية، ويضاف لمعدل الرسم المفروض عليه بموجب الاتفاقية رسماً إضافياً يقاس بـ 200 نقطة أساساً على المبالغ التي تتجاوز 187.5% من حصّة العضوية و 100 نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أعلى من 187.5% من حصّة العضوية لمدة تتجاوز الـ 51 شهراً، وتعدّ هذه الزيادة أيضاً كاستجابة لأزمة كورونا.

هناك نوعان للوصول لهذا التسهيل:

الأول: وصول عادي بحيث تمّ في 6 آذار عام 2023 رفع الحد السنوي مؤقتاً لمدة عام إلى 200% من الحصّة لأي فترة مدتها 12 شهر، وتمّ رفع الحد التراكمي خلال فترة هذه الاستعدادات الائتمانية بعد خصم أقساط السداد إلى 600% من الحصّة.

الثاني: وصول استثنائي: يتمّ اتخاذ القرار على أساس كل حالة على حدة بموجب سياسة الوصول الاستثنائية. ولا يتم وضع تسهيل الصندوق الممدد EFF بشكل عام على أساس احترازي أو وقائي؛ تحسباً لمشكلة في ميزان المدفوعات في المستقبل.³²⁷

وكان الاتفاق الذي أبرم مع كينيا في عام 1975 أول اتفاق يعقد بموجب هذا التسهيل³²⁸، وفي أيار عام 2011 وافق المجلس التنفيذي للصندوق على عقد اتفاق ممدّد للبرتغال مع الصندوق لمدة ثلاث سنوات، بقيمة 23,7 مليار وحدة حقوق سحب (أي ما يعادل 26 مليار يورو) وفق مستوى استثنائي للوصول لموارد الصندوق من خلال EFF يصل إلى 2306% من حصّة العضوية للبرتغال، وكذلك حصلت اليونان في آذار 2012 ولمدة 4 سنوات على EFF بموجب وصول استثنائي يصل إلى 2158,8% من حصّة عضويتها³²⁹، ما يظهر واضحاً

³²⁷ راجع:

<https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2023/Extended-Fund-Facility-EFF>

³²⁸ راجع: نمديل، 2013/2014، آليات الحوكمة، ص: 87.

³²⁹ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2012. ص: 21.

من قيم الوصول الاستثنائية لتسهيل الصندوق الممدّد كفيّة تعامل صندوق النقد الدولي مع أزمة الديون التي حلت بمنطقة اليورو، وبالتالي حرصه على تأمين الاستقرار المالي العالمي.

وقدّم الصندوق بموجب EFF عشرين قرصاً لبلدانه، بما يعادل 51219.24678 مليون وحدة حقوق سحب خاصّة خلال الأعوام الثلاث للجائحة (2020-2021-2022)، وحصلت سبع بلدان على زيادة موارد من EFF بمبلغ قدره 877.098 مليون وحدة حقوق سحب خاصّة، أيضاً خلال الأعوام الثلاث للجائحة،³³⁰ وقد تمت موافقة المجلس التنفيذي في نيسان 2022 على تقديم القروض لكل من:

1. الأردن: (144.1) مليون وحدة حقوق سحب خاصّة: وهنا نودّ أن نورد تجربة الأردن الخاصّة مع الصندوق، حيث أنه توقّف عن الاعتماد على وصفات علاجية صمّمت خارج الأردن، فقام ببناء تقييم يعتمد على التحاليل والأدلة الاقتصادية كما عايشها على أرض الواقع، ثم وضع إصلاحات هيكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بشكل يعكس العدالة الاجتماعية، فعلى صعيد الإيرادات، قام بمكافحة التهرب الضريبي بدلاً من رفع المعدّلات الضريبية (بل قام بخفض معدلات ضريبة المبيعات على السلع الأساسية في موازنة عام 2020 كمؤشر على تغيير النهج الاقتصادي، ثم قام بتخفيض التعرفة الجمركية وتوحيدها في عام 2022)، ورفع كفاءة تحصيل الإيرادات وعدالتها الاجتماعية، وسد ثغرات التهرب الضريبي من خلال إصلاحات تشريعية جذرية، وأضاف معامل تعديل ضمن برنامج مع الصندوق لمراعاة النفقات الصحية غير المتوقعة للتعامل مع الجائحة، فقد استطاع أن يوسّع نطاق الإنفاق على اللقاحات والعلاجات لفيروس كورونا.³³¹

2. مولدوفا: (266.7) مليون وحدة حقوق سحب خاصّة.

³³⁰ تم جمع البيانات من قبل الباحثة لما الجيرودي من خلال تقارير الصندوق السنوية، راجع:

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2020. ص-ص: 34-35.

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2021. ص-ص: 30-31.

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2022. ص-ص: 34-35.

³³¹ العسّس، محمد (وزير مالية الأردن). (25، سبتمبر، 2023). كيف قاد الأردن سياساته المالية. مقال لمجلة التمويل والتنمية. صندوق النقد

الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:

<https://www.imf.org/ar/Publications/fandd/issues/2023/09/POV-Jordan-fiscal-ownership-mohamad-al-ississ>.

3. الكامبيرون: (322) مليون وحدة حقوق سحب خاصّة.
4. غابون: (388.8) مليون وحدة حقوق سحب خاصّة.
5. سيشل: (74) مليون وحدة حقوق سحب خاصّة.
6. الأرجنتين: (31,914) مليون وحدة حقوق سحب خاصّة.
7. سورينام: (472.8) مليون وحدة حقوق سحب خاصّة.³³²

ثالثاً: خط الائتمان المرن FCL:

هو أداة مرنة ضمن الشرائح الائتمانية لتلبية جميع احتياجات ميزان المدفوعات سواء المحتملة أو الفعلية، تمّ تقديمه كجزء من حزمة الإصلاحات لأدوات تمويل الصندوق عام 2009 في أعقاب الأزمة المالية العالمية؛ لتعزيز أدوات منع وقوع الأزمات لدى صندوق النقد الدولي؛ ولتلبية احتياجات جميع بلدانه الأعضاء، فيكون بذلك طرفاً أصيلاً في الحوار الدائر حول السياسات الاقتصادية وفي جهود حل الأزمات وخصوصاً الأزمة المالية العالمية حينها، يعتبر FCL أداة مخصصة للبلدان التي تتمتع بمستوى بالغ القوة من الأساسيات والسياسات الاقتصادية؛ مما يتيح له المرونة في السحب من خط الائتمان على اعتباره أداة وقائية دون أي شروط لاحقة تتعلق بالسياسات، ولكنها تخضع لمراجعة سنوية لمدى استيفاء شروط الأهلية في حالة عقد اتفاق مدته سنتين³³³، وأهم الخطوات المتبعة في تحديد الأهلية هي:

- 1- أن يتمتع البلد العضو بسياسات اقتصادية قوية.
 - 2- وأن يمتلك سجلات أداء على مستوى السياسات تتسم بالقوة البالغة، فيكون لديها سجل إيجابي سابق في تنفيذ تلك السياسات.
 - 3- التزام البلد العضو في المحافظة على هذه السياسات في المستقبل.
- وتنقسم معايير الأهلية المستخدمة في خط الائتمان المرن إلى خمسة مجالات:

³³² راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2022. ص-ص: 35-37.

³³³ صندوق النقد الدولي. (2011). نحو نمو متكافئ ومتوازن. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2011. ص: 72. واشنطن. أمريكا. ص: 26. (من الآن فصاعداً: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2011).

(1) المركز الخارجي والقدرة على النفاذ إلى الأسواق:

- ✓ مركز خارجي مستدام.
- ✓ سجل بقدرة السندات السيادية بالنفاذ بصورة منتظمة إلى الأسواق الرأسمالية الدولية وفق شروط مواتية.
- ✓ التدفقات الخاصة تشكل النسبة الأكبر من مركز الحساب الرأسمالي.
- ✓ سلامة المالية العامة، بما في ذلك ضمان استمرارية مركز الدين العام.
- ✓ انخفاض التضخم واستقرار معدله، في وجود إطار سليم للسياسة النقدية وسياسة أسعار الصرف.
- ✓ في حالة طلب الاستفادة من الاتفاق على أساس وقائي، يجب أن يظل مركز الاحتياطيات ملائماً نسبياً، حتى وإن كانت هناك ضغوط على ميزان المدفوعات تبرر المساعدة من الصندوق.

(2) سياسة المالية العامة: سلامة المالية العامة، بما في ذلك ضمان استمرارية مركز الدين العام.

(3) السياسة النقدية: انخفاض التضخم، واستقرار معدله، في وجود إطار سليم للسياسة النقدية وسياسة أسعار الصرف.

(4) سلامة قطاعه المالي والرقابة عليه:

- سلامة النظام المالي وعدم وجود مشكلات في الملاءة يمكن أن تهدد استقرار النظام المالي.
- فعالية الرقابة على القطاع المالي.

(5) كفاية البيانات المتاحة: صحة البيانات وشفافيتها.³³⁴

وقد تم تحسين FCL في آب 2010³³⁵ لتشجيع البلدان الأعضاء على الاستعانة بالصندوق في مرحلة مبكرة، وبالتالي تخفيف وقوع الأزمات والتخفيف من تكاليفها النهائية، وتوفير قاعدة قوية وخصوصاً إذا اقترنت بزيادة ضخمة في موارد الصندوق³³⁶، وتشمل هذه التحسينات التي وافق عليها المجلس التنفيذي ما يلي:

³³⁴ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2011. ص: 26.

وراجع صحيفة وقائع على الرابط السابق:

<https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2023/Flexible-Credit-Line-FCL>

³³⁵ راجع:

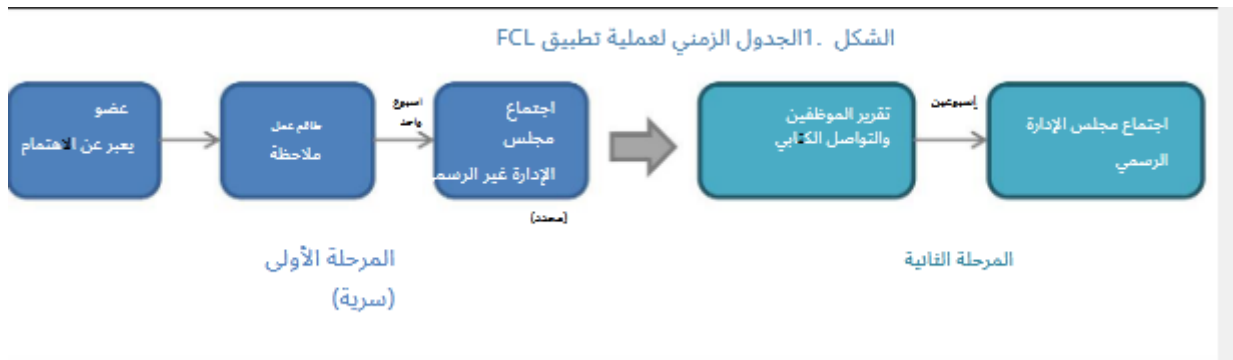
(1) مضاعفة مدة اتفاقات خط الائتمان المرن لتصل إلى عام واحد مقارنةً بالمدة السابقة والبالغة 6 أشهر، أو لمدة عامين مع إجراء مراجعة مرحليّة لمدى استيفاء شروط الأهلية بعد عام (مقارنةً بالمدة السابقة التي كانت عاماً مع إجراء مراجعة بعد 6 أشهر).

(2) إلغاء الحد الأقصى الضماني لاستخدام موارد الخط الائتماني وقدره 1000% من حصّة البلد العضو في الصندوق، على أن تستند قرارات استخدام هذه الموارد على احتياجات التمويل في كل بلد.

(3) تعزيز الإجراءات ذات الصلة عن طريق اشتراط مشاركة المجلس التنفيذي مبكراً في تقدير المستوى المتوخى لاستخدام الموارد، وتأثير هذا الاستخدام على وضع السيولة في الصندوق.³³⁷

وهذا يعني أنّ الموافقة -انظر الرسم التوضيحي- على الاستفادة من موارد الصندوق المتاحة تتم مقدّماً طوال مدّة الاتفاق، ولا يوجد حد للاستفادة من خط الائتمان هذا يقرر سلفاً، أما بالنسبة للرّسوم المفروضة فيحسب معدّل الرّسم مضافاً إليه الرّسم الإضافي 200 نقطة أساساً على المبالغ التي تتجاوز 187.5% من حصّة العضوية، و100 نقطة أساس إضافية عندما تظلّ نسبة الائتمان القائم أعلى من 187.5% من حصّة العضوية لمدّة تتجاوز 36 شهراً، ويتراوح الجدول الزمني بين 3.25 و5 سنوات، بأقساط ربع سنوية.

رسم توضيحي 6



وقد وافق المجلس التنفيذي خلال السّنة الماليّة 2009 على منح المكسيك أول اتفاق على أساس وقائي، للاستفادة من خط الائتمان المرن الجديد FCL ب(31,5 مليار وحدة حقوق سحب خاصّة)، كما وافق أوائل

السنة المالية 2010 على التزامات إقراض إلى بولندا (13,7 مليار وحدة حقوق سحب خاصة)، وإلى كولومبيا (7 مليار وحدة حقوق سحب خاصة)³³⁸، وعلى أثر الأضرار الناجمة عن أزمة كورونا استفادت كولومبيا أيضاً بتمويل قدره (7,155.7) مليون وحدة حقوق سحب خاصة من صندوق النقد الدولي تمت الموافقة عليه في عام 2022، وكذلك المكسيك حصلت على (35,650.8) مليون وحدة حقوق سحب خاصة.³³⁹

حيث بلغت بالمجمل القروض التسعة خلال فترة أزمة كورونا من FCL ما يعادل 153969.2 مليون SDRs، شيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو عام 2020 حصلت جميعها على 7786.1 مليون SDRs، ثم أيضاً حصلت شيلي وكولومبيا وبيرو عام 2021 على 33299.6 مليون SDRs.³⁴⁰

رابعاً: خط الوقاية والسيولة PLL:

جاء ليحل محل خط الائتمان الوقائي PCL³⁴¹ الذي أضافه الصندوق في آب 2010 لمجموعة أدواته المستخدمة للوقاية من الأزمات بعد الأزمة المالية العالمية³⁴²، بحيث يهدف خط الوقاية والسيولة إلى توخي المرونة في تلبية احتياجات السيولة لدى البلدان الأعضاء التي يركز الاقتصاد فيها على أساسيات قوية، ولكنه مشوب بقدر ضئيل من مواطن الضعف المتبقية تحول دون استفادة هذه البلدان من خط الائتمان المرن FCL،

³³⁸ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2022. ص:13.

³³⁹ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2022. ص-ص: 35-37.

³⁴⁰ تم إجراء الحساب بواسطة الباحثة لما الجبرودي بالاستناد إلى التقارير السنوية للصندوق. راجع:

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2020. ص-ص: 34-35.

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2021. ص-ص: 30-31.

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2022. ص-ص: 34-35.

³⁴¹ اعتبر الصندوق الوقاية خير من العلاج، ولتقديم مستوى أفضل من مساعدات السيولة والطوارئ لكافة البلدان، في مجموعة أوسع من الظروف، استخدم الصندوق PLL عوضاً عن PCL. راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2012.

³⁴² تعد الأهلية المتاحة لخط الائتمان الوقائي متاحة لمجموعة أكبر من البلدان الأعضاء مقارنة بالبلدان المؤهلة للاستفادة من خط الائتمان المرن، ويتم تقدير مدى أهلية البلدان وفق المجالات المذكورة نفسها، بينما يشترط خط الائتمان الوقائي تحقيق أداء أقوى في معظم المجالات تلك، بحيث يتيح الحصول الوقائي على الموارد للبلدان التي تعاني من مواطن ضعف متوسطة في واحد أو اثنين من تلك المجالات، وخط الائتمان الوقائي له سمتان رئيسيتان هما:

- شروط لاحقة تستهدف الحد من مواطن الضعف الاقتصادي التي تتحدد في سياق إجراءات الأهلية، مع رصد التقدم المحرز من خلال مراجعات نصف سنوية.
 - إتاحة ما يصل إلى 500% من حصة العضوية عند الموافقة على عقد الاتفاق وما يصل إلى 1000% منها بعد 12 شهراً.
- وقد وافق المجلس التنفيذي في كانون الثاني 2011 على عقد أول اتفاق وقائي مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة من خلال خط الائتمان الوقائي.

راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2011. ص-ص: 21-26.

فهو أداة مرنة ضمن الشرائح الائتمانية لتلبية جميع احتياجات ميزان المدفوعات، سواء المحتملة أو الفعلية، أنشئ عام 2011، ليوّقر التّأمين اللازم ضد الأزمات أو المساعدة في حلّها في مجموعة من المواقف المختلفة، ويجمع بين عملية التّأهل المتّبعة في خط الائتمان المرن والشّرطيّة اللاحقة المركّزة التي ترصد سلامة أطر السّياسات والمركز الخارجي والقدرة على الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك سلامة أوضاع القطاع المالي، إلى جانب ضرورة كون تقييم سياسات البلد العضو إيجابياً بوجه عام في آخر جولة من مشاورات المادة الرابعة؛ لتحديد أهليّة البلد العضو لاستخدام خط الوقاية والسّيولة، ولكن لا يجوز استخدام خط الوقاية والسّيولة للبلدان التي تكون خاضعة لأي ظرف من الظّروف التّالية وقت الموافقة:

- (1) عجز مستمر عن النّفاذ إلى أسواق رأس المال.
- (2) حاجة إلى تصحيح كبير في السّياسة الاقتصاديّة الكليّة أو الهيكلية (ما لم يبدأ هذا التّصحيح بصورة معقولة قبل الموافقة).

(3) احتماليّة عالية لأن يكون الدّين العام في مستوى يتعدّ الاستمرار في تحمّله على المدى المتوسّط.

(4) انتشار حالات الإعسار بين البنوك.³⁴³

يتم صرف موارد كبيرة في بداية فترة الاستفادة من خط الوقاية والسّيولة، بعد إجراء مراجعات نصف سنويّة (بالنسبة لخط الوقاية والسّيولة الذي تتراوح مدته بين عام وعامين)؛ بينما الاتفاقات التي تغطي ستّة أشهر لا تخضع للمراجعة، بحيث يتاح 125% من حصّة العضويّة (250% من حصّة العضويّة في الظروف الاستثنائية) لمدة ستة أشهر، كما يتاح 250% من حصّة العضويّة عند صدور الموافقة على عقد اتّفاقات تتراوح مددها بين عام وعامين، ويصل المجموع إلى 500% من حصّة العضويّة بعد 12 شهراً بشرط تحقيق تقدّم مرضٍ، وتضاف رسوم 200 نقطة إلى معدّل الرّسم المفروض أساساً على المبالغ التي تتجاوز 187.5% من حصّة العضويّة، و100 نقطة أساس إضافية عندما تظلّ نسبة الائتمان القائم أعلى من 187.5% من حصّة العضويّة لمدة تتجاوز 36 شهراً، ويتراوح الجدول الرّمزي بين 3 و 3.25 سنوات، بأقساط ربع سنويّة³⁴⁴.

³⁴³ صحيفة وقائع. (30، مارس، 2016). خط الوقاية والسّيولة. صندوق النّقد الدّولي. واشنطن. أمريكا.

³⁴⁴ راجع: التقرير السنوي لصندوق النّقد الدّولي 2022، ص: 36.

وقد حصلت المغرب في 3 آب عام 2012 على 4,117 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 6,2 مليار دولار أمريكي)، بموجب PLL لمدة 24 شهراً تعاملت معه السلطات على أنه وقائي³⁴⁵.

وتمت الموافقة في 30 نيسان 2021 على مساعدة مالية لإنما من خلال خط الوقاية والسيولة PLL بقيمة (884,1) مليون وحدة حقوق سحب خاصة، لمواجهة التحديات الناتجة عن جائحة كورونا ولتعزيز الثقة في سياساتها الاقتصادية، بحيث يعتبر خط الوقاية والسيولة من الأدوات المهمة التي يوفرها الصندوق للبلدان المؤهلة للحصول على الدعم المالي مع الحفاظ على مرونة كبيرة في استخدام الأموال.³⁴⁶

خامساً: أدوات التمويل السريع RFI:

تم دمج سياسات الصندوق لتقديم المساعدات الطارئة³⁴⁷ (المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية، والمساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراع) واستبدالها بأداة التمويل السريع عام 2011، التي تعدّ مساعدة مالية سريعة لجميع البلدان الأعضاء التي تواجه احتياجات ملحة في ميزان المدفوعات، بما في ذلك الاحتياجات الناشئة عن الصدمات الخارجية³⁴⁸، على أن تتضمن الجهود المبذولة لحل مشكلات ميزان المدفوعات إجراءات مسبقة، كما ويجب أن تهدف السياسات الاقتصادية إلى دعم الأهداف الاقتصادية للبلد، وتخضع المساعدة المالية بموجب RFI لنفس شروط التمويل المعتمدة في (FCL, PLL, SBA)، وتدعم هذه الأداة ثلاث نوافذ:

أ. نافذة منتظمة: وهي لاحتياجات ميزان المدفوعات العاجلة، بما في ذلك من عدم الاستقرار المحلي والصدمات الخارجية والهشاشة، الوصول إلى ما يصل إلى 80% من الحصة السنوية و183.33% من الحصة على أساس تراكمي.

³⁴⁵ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2013، ص: 39.

³⁴⁶ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2021، ص: 30.

³⁴⁷ من أبرز الأمثلة التي قدمها الصندوق في السنة المالية 2010، توفير مبلغ 114 مليون دولار أمريكي لهائتي بعد فترة وجيزة من وقوع الزلزال المدمر الذي ضرب البلاد في كانون الثاني 2010.

لمزيد من المعلومات راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2010، ص: 27.

³⁴⁸ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2012، ص: 13.

ب. نافذة للكوارث الطبيعيّة الكبيرة: وهي لاحتياجات ميزان المدفوعات العاجلة الناشئة عن الكوارث الطبيعيّة، حيث يتم تقييم الضرر بما يعادل أو يتجاوز 20% من الناتج المحلي للعضو، الوصول إلى ما يصل إلى 80% من الحصة السنوية و183.33% من الحصة على أساس تراكمي.

ت. نافذة الصدمة الغذائيّة: لاحتياجات ميزان المدفوعات بسبب انعدام الأمن الغذائي الحاد، أو الزيادة الحادة في فاتورة استيراد الأغذية أو الأسمدة، أو صدمة صادرات الحبوب، الوصول إلى ما يصل إلى 50% من الحصة خلال فترة 12 شهر (من 30 أيلول/2022 إلى 29 أيلول/2023) وسيكون الوصول بموجب هذه النافذة إضافياً لحدود الوصول السنويّة للنوافذ الأخرى.

بشكل عام تستخدم هذه الأداة لمرة واحدة في حال حاجة ميزان المدفوعات الملحة للبلد العضو، ولكن يمكن تكرار الاستخدام خلال أي فترة ثلاث سنوات إذا:

- (1) كانت الحاجة ناتجة في المقام الأول عن صدمة خارجيّة.
 - (2) أو كانت الحاجة عاجلة لميزان مدفوعات البلد، بعد أن أنشأ سجلاً حافلاً بسياسات الاقتصاد الكلي الملائمة، بما فيها البرامج التي يتابعها خبراء الصندوق SMP أو البرامج المتابعة بمشاركة المجلس التنفيذي PMB.³⁴⁹
- وتكون عمليّات الشراء مباشرة دون الحاجة إلى برنامج كامل أو مراجعات، بحدود استفادة سنوي: 50% من حصّة العضويّة (80% في حالة الكوارث الطبيعيّة الكبيرة)، ثم ارتفعت مؤقتاً إلى 100% (130% في حالة الكوارث الطبيعيّة الكبيرة) حتى نهاية 2021، وحدود استفادة تراكميّة: 100% من حصّة العضويّة (133.33% في حالة الكوارث الطبيعيّة الكبيرة)، وارتفعت مؤقتاً إلى 150% (183.33% في حالة الكوارث الطبيعيّة الكبيرة) حتى نهاية حزيران 2023³⁵⁰، وكذلك تضاف رسوم 200 نقطة إلى معدّل الرسم المفروض أساساً على المبالغ التي تتجاوز 187.5% من حصّة العضويّة، و100 نقطة أساس إضافيّة عندما تظلّ نسبة الائتمان القائم أعلى

³⁴⁹ راجع:

<https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2023/Rapid-Financing-Instrument-RFI>

³⁵⁰ وفي كانون الأول 2021 سمح المجلس التنفيذي بعودة حدود الاستفادة السنويّة إلى مستوياتها فيما قبل جائحة كورونا، مع تمديد العمل بالزيادات المؤقتة في حدود الاستفادة التراكميّة بموجب أداة التمويل السريع لمدة 18 شهراً حتى نهاية حزيران 2023.

من 187.5% من حصّة العضويّة لمُدّة تتجاوز 36 شهراً، ويتراوح الجدول الزمني بين 3.25 و5 سنوات، بأقساط ربع سنويّة.

ألحقت جائحة كورونا أضراراً جسيمة أدّت إلى هبوط حاد في الاقتصاد التونسي، حيث سجّل عجز الماليّة العموميّة ومستوى الدين العام ارتفاعاً حاداً في عام 2020، وقد أوصى مدير الصندوق بضرورة خفض العجز المالي كهدف للسياسة الماليّة العموميّة وما يتعلّق بها من إصلاحات، كما أكدوا على الحاجة إلى خفض فاتورة الأجور والحد من دعم الطّاقة مع إعطاء أولويّة للإنفاق على الصّحة العامّة والاستثمار وحماية الإنفاق الاجتماعي الموجه للمستحقين، وأشاروا إلى أنّ الدين العام التونسي من الأرجح أن يبلغ مستوى غير مستدام ما لم يُعتمد برنامج قوي وموثوق للإصلاح يحظى بتأييد واسع النطاق، ودعوا كذلك السّلطات إلى تعزيز عدالة النّظام الضريبي وجعله أكثر دعماً للنّمو، وحثّوا على اتخاذ إجراءات لتسوية المتأخّرات المتركمة في نظام الضّمان الاجتماعي، وإلغاء الاحتكار، وإزالة العقبات التّنظيميّة، وتحسين بيئة الأعمال، ورحبوا بالجهود المبذولة لزيادة الشّمول المالي والاستفادة من التكنولوجيات الرّقمية، وشددوا على أهمية تعزيز الحوكمة، ودعوا إلى فعالية تنفيذ نظم مكافحة الفساد ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك على ضرورة توكي الفعاليّة والشفافيّة في المصروفات المرتبطة بالجائحة³⁵¹، تمت مشاورات المادة الرابعة مع تونس على هذا النّحو نتيجة للجائحة ولحصول تونس على RFI في عام 2020 بمبلغ قدره 545.2 مليون SDRs، مما يلزمها بالالتزام بمشاورات الصندوق لتتمكن من سداد قرضها دون تأخير.³⁵²

قدّم الصندوق 64 قرصاً من RFI خلال الأعوام الثلاث للجائحة بمبلغ قدره 25636.0548 مليون SDRs، ففي عام 2020 على سبيل المثال لا الحصر، حصلت على تسهيل RFI الأردن واليمن ومصر، وفي نيسان عام 2022 تمت الموافقة على مساعدات ماليّة لكل من أوكرانيا (1,005.9) مليون وحدة حقوق سحب خاصّة،

³⁵¹ صندوق النقد الدولي. (26، فبراير، 2021). المجلس التّنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2021 مع تونس. بيان صحفي رقم

52/21. واشنطن. أمريكا.

³⁵² راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2020، ص: 35.

وغينيا الاستوائية (47.3) مليون وحدة حقوق سحب خاصّة، وكذلك تنزانيا (265.2) مليون وحدة حقوق سحب خاصّة.³⁵³

سادساً: خط السيولة قصيرة الأجل SLL:

أحدثت جائحة كورونا اضطراباً شديداً في الاقتصاد العالمي على كل المستويات، فاشتدت الأوضاع الماليّة بصورة حادة في مختلف أنحاء العالم، وشهدت الأسواق الصّاعدة تدفّقات رؤوس أموال خارجيّة غير مسبقة من حيث الحجم -رقم قياسي بلغ 100 مليار دولار- والسّعة، وتجمّد نشاط الأسواق، مما أنشأ طلباً هائلاً على السيولة بالدولار الأمريكي، مع نقص حاد في السيولة لدى الأسواق الصّاعدة، وتحركت عدّة مؤسسات لمواجهة هذا التّحدي؛ فالبنوك المركزيّة الكبرى قدّمت خطوطاً ثنائيّة لتبادل العملات فيما بينها ولعدد أكبر من البلدان مقارنةً بالأزمة الماليّة العالميّة، كما عجز البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك عن تقديم خطوط تبادل العملات لكل البلدان مما كشف عن ثغرة في شبكة الأمان العالمي، سارع صندوق النقد الدولي لحلّها بإنشاء SLL، لعلّهم بصعوبة التنبؤ بوقت حدوث نقص السيولة، وما يلحقها من مشكلات في الملاء طويلة الأمد، بحيث يتيح هذا التّسهيل الجديد خط ائتمان موثوق ومتجدّد، بغير شروط لاحقة، للبلدان الأعضاء التي تتميّز أساسياتها الاقتصاديّة وأطر سياساتها بدرجة كبيرة من القوة، فهو مصمّم لتلبية أي احتياج خاص أو احتمالي متوسط الحجم وقصير الأجل في ميزان المدفوعات³⁵⁴، تمّ العمل به في ربيع عام 2020، في إطار تحرّكه لمواجهة جائحة كورونا، وتتنطبق عليه نفس معايير الأهليّة المطبّقة على خط الائتمان المرن، والعامل الأساسي لتقييم الأهليّة هو ما إذا كان البلد العضو:

✓ يتمتّع بأساسيات اقتصاديّة كليّة وأطر سياسات مؤسّسيّة على درجة كبيرة من القوة.

³⁵³ التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2022، ص-ص: 35-37.

³⁵⁴ أوكاموتو، جيفري. (22، أبريل، 2020). خط السيولة قصيرة الأجل. أداة الصندوق الجديدة للمساعدة وقت الأزمة. IMF BLOG واشنطن. أمريكا. على الموقع:

<https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2020/04/22/blog-the-short-term-liquidity-line-a-new-imf-tool-to-help-in-the-crisis>

(من الآن فصاعداً: أوكاموتو، 22، أبريل، 2020).

✓ تتسم سجلات الأداء لديه بقوة بالغة على مستوى السياسات، فهو مصمم لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات الاحتمالية ذات الحجم المتوسط والأجل القصير التي تتعلق بضغوط على الحساب الرأسمالي.

✓ وتكون الموافقة على الاستفادة من موارد الصندوق المتاحة مقدماً طوال مدة الاتفاق، ويمكن الاستفادة من الموارد مجدداً من خلال إعادة الشراء، ولا توجد قيود على عدد الاتفاقات اللاحقة في ظل خط السيولة قصيرة الأجل ما دام البلد العضو لا يزال مستوفياً معايير الأهلية.

✓ والحد الأقصى للاستفادة 145% من حصة العضوية، وتكون الاستفادة المتجددة من الموارد العامة في الصندوق لمدة تصل إلى 12 شهراً، ويحتسب معدل الرسوم مضافاً إليه 200 نقطة أساس على الائتمان القائم الذي يتجاوز 187.5% من حصة العضوية، ولا يحتسب الائتمان في ظل SLL ضمن الرسوم الإضافية حسب مدة السداد.

✓ وتتخذ عمليات إعادة الشراء في موعد أقصاه 12 شهراً من تاريخ الشراء، بحيث تتيح عمليات إعادة الشراء الاستفادة من الموارد GRA بحد أقصى يصل للمستوى الذي تمت الموافقة عليه.

✓ نظراً لتطابق معايير الأهلية مع تلك المطبقة على خط الائتمان المرن، فسيكون من الميسور الانتقال من خط الائتمان المرن إلى خط السيولة قصيرة الأجل، إذا كان شرط الاحتياج الخاص بالمتعلق بميزان المدفوعات مستوفياً (والعكس صحيح، إذا توافر الاحتياج والمبرر).³⁵⁵

لا يعمل هذا التسهيل بوصفه قرضاً تقليدياً، وإنما يمكن تشبيهه من بعض الأوجه ببطاقة الائتمان التي يتم سحب الأموال منها وتغذيتها بأموال جديدة حتى حد معين، ويتميز بهيكل رسوم فريد يدعم طبيعته المتجددة يبلغ 8 نقاط أساس.³⁵⁶

³⁵⁵ صحيفة وقائع. (20، مايو، 2022). خط السيولة قصيرة الأجل (SLL) لدى صندوق النقد الدولي. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا.

³⁵⁶ تعادل 8 نقاط أساس 800 ألف دولار أمريكي، ولتوضيح هذا الهيكل، نفرض مثلاً أن الدين العام على البلد العضو المؤهل 20 مليار دولار أمريكي، وباستطاعة هذا البلد تخفيض تكاليف الاقتراض بنقطة أساس واحدة عن طريق الاستفادة من خط السيولة قصيرة الأجل، فإنه يحقق وفراً بمقدار 2 مليون دولار، مما يمكنه من استخدام هذا المبلغ بشكل أفضل في الأزمة الحالية -أزمة كورونا- من خلال توجيهه إلى الاحتياجات الحيوية للرعاية الصحية وشبكة الأمان الاجتماعي بدلاً من خدمة الديون.

يبرهن إنشاء خط السيولة قصيرة الأجل على التزام الصندوق بدعم بلدانه الأعضاء التي لا يتاح لها الاستفادة من خطوط سيولة أخرى، وهو عنصر مكمل لإصلاحات الصندوق الرامية إلى تعزيز ما لديه من أدوات للتمويل الطارئ لمعالجة احتياجات البلدان الأعضاء صغیرها وكبیرها؛ بمواجهة التداعيات الاقتصادية الناجمة عن أزمة كورونا.³⁵⁷

المطلب الثاني: سياسات الإقراض الميسر³⁵⁸.

يقدم الصندوق دعمه للبلدان منخفضة الدخل عن طريق القروض الميسرة، تجاوباً مع التأثيرات التي تحدثها الأزمات، وخصوصاً التي تعاني من مشكلات متعددة في مجال التنمية الاقتصادية والاقتصاد الكلي، تتطلب منها تغيرات جذرية طويلة الأمد في سياساتها الاقتصادية، وتحمل هذه القروض أسعاراً منخفضة. بدأ صندوق النقد الدولي تقديم المساعدات الميسرة في عام 1976 من خلال إنشاء الصندوق الاستثماري الممول من بيع جزء من ممتلكات الصندوق من الذهب وفق ما تمّ شرحه سابقاً، وفي عام 1986 أنشأ الصندوق تسهيل التكيف الهيكلي SAF³⁵⁹ لتقديم المساعدة الميسرة إلى البلدان منخفضة الدخل، وفي عام 1987 تمّ تعزيز هذا التسهيل ليشمل موارد من اتفاقات الاقتراض الثنائية، وسمي بتسهيل التكيف الهيكلي المعزز ESAF الذي حلّ محلّه تسهيل النمو والحد من الفقر PRGF في عام 1999، وفي عام 2006 تمت إضافة تسهيل الصدمات الخارجية للأعضاء ذوي الدخل المنخفض الذين يواجهون صدمات مفاجئة وخارجية دون أن يكونوا قد استفادوا من تسهيل النمو والحد من الفقر، ثمّ أضيف التسهيل الائتماني الممدد عام 2009، ليصبح في عام 2010 الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر PRGT (السابق شرحه) هو المعني بالمساعدات المالية الميسرة من

لمزيد من المعلومات راجع: أوكاموتو، 22، أبريل، 2020.

³⁵⁷ راجع: أوكاموتو، 22، أبريل، 2020.

³⁵⁸ راجع التقرير السنوي للصندوق 2022. ص-ص: 38-39.

³⁵⁹ تعني SAF: Structural Adjustment Facility.

بينما تسهيل التكيف الهيكلي المعزز هو ESAF: Enhanced Structural Adjustment Facility.

و PRGF هو تسهيل النمو والحد من الفقر Poverty Reduction and Growth Facility.

خلال ثلاثة تسهيلات أساسية؛ تقدم القروض الميسرة بسعر فائدة مدعوم³⁶⁰، تهدف إلى مساعدة البلدان النامية منخفضة الدخل على تحقيق مركز اقتصادي كلي مستقر ومستدام، والحفاظ عليه على النحو اللازم لتحقيق أداء قوي ودائم في مجال النمو والحد من الفقر، وتكون أهلية القروض الميسرة متاحة للبلدان نفسها المؤهلة للاستفادة من الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر PRGT، بحيث يكون البرنامج المدعم بموارد الصندوق متوائماً مع أهداف البلد لتحقيق النمو والحد من الفقر، كما ينبغي أن يهدف إلى دعم السياسات التي توفر ضمانات وقائية للإنفاق الاجتماعي وأوجه الإنفاق الأخرى ذات الأولوية، كما يتعلّق شرط المزج بين التمويل الميسر مع التمويل من حساب الموارد العامة بنصيب الفرد من الدخل وإمكانية الوصول إلى الأسواق، والتّعرض لمخاطر الديون، أمّا بالنسبة للبلدان الأعضاء المتوقّع حصولها على تمويل مزيج، فيتم المزج بين موارد الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر وحساب الموارد العامة بنسبة 2\1³⁶¹، على ألا تتجاوز الاستفادة من التمويل المُيسر المعيار الساري (ويصرف الجزء المتبقّي بالكامل من حساب الموارد العامة)، واستجابة للاحتياجات التمويلية الكبيرة والعاجلة لأزمة كورونا تم رفع حدود الاستفادة السنوية من موارد PRGT مؤقتاً من 100% إلى 150% من حصّة العضوية، ورفع الحدود الاستثنائية من 133,33% إلى 183,33% من حصّة العضوية، وظلّ الحد التراكمي 300% من حصّة العضوية في الظروف العادية بينما 400% من حصّة العضوية في حالة الاستفادة الاستثنائية، ذلك في عام 2020 ثمّ تمّ تعديلها في آذار عام 2021 لتصبح الحدود السنوية 245%

³⁶⁰ راجع:

Bomprezzi, Pietro. and Marchesi, Silvia. (January, 2021). **A firm level approach on the redistributive effects of IMF programs.** University of Milano Bicocca, CefES and Centro Studi Luca D'Agliano. Barcelona. ITALY. Pa: 8. and see:

IMF. Glossary of Selected Financial Terms. Pa:2.

³⁶¹ يجري صندوق النقد الدولي مراجعة دائمة لإطار التمويل الميسر، في عام 2015 تمّ تعزيز شبكة الأمان المالي للبلدان منخفضة الدخل؛ لدعمها في تحقيق التنمية المستدامة فكانت أهم التغييرات:

1. زيادة بنسبة 50% في معايير وحدود الاستفادة من موارد PRGT.
2. إعادة التوازن بين مزيج التمويل من موارد PRGT و GRA لتصبح النسبة بينهما 2\1 بدل 1\1 على التوالي، مثال الاستخدام المتزامن لتسهيل الصندوق الممدد و اتفاق الاستعداد الائتماني من GRA مع التسهيل الائتماني الممدد من PRGT.
3. وضع سعر فائدة صفري دائم على مبالغ الدعم المنصرفة بشكل عاجل في إطار التسهيل الائتماني السريع لمساعدة البلدان ذات الأوضاع الهشة والمتأثرة بالكوارث الطبيعية.

لمزيد من المعلومات راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2019. ص: 50. وراجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2022. ص: 39.

من حصّة العضوية وحدود الاستفادة الاستثنائية 278,33% من حصّة العضوية لفترة مؤقتة، والحد التراكمي 435% من حصّة العضوية في الظروف العادية بينما 535% من حصّة العضوية في حالة الاستفادة الاستثنائية حتى نهاية حزيران 2021، لتتوافق مع حدود الاستفادة من حساب الموارد العامة، وأهم ما يميّز هذه التسهيلات الإقراضية الميسرة خلال أزمة كورونا سعر الفائدة البالغ صفراً³⁶²، وهي:

أولاً: التسهيل الائتماني الممدّد ECF:

يدعم البرامج الاقتصادية للبلدان التي تسعى لتحقيق وضع اقتصادي مستقر ومستدام بما يتفق مع النمو والحد من الفقر، ويُمنح لمعالجة مشكلات مطوّلة في ميزان المدفوعات، بشرط وجود احتياج فعلي للتمويل أثناء فترة الاتفاق - وإن لم يكن بالضرورة في وقت الموافقة على القرض أو صرفه-، بحيث يتم تحديد الوصول إلى التمويل هذا لكل حالة على حدة، مع مراعاة احتياجات ميزان مدفوعات البلد، وقوة برنامجه الاقتصادي وقدرته على السداد للصندوق، ومبلغ ائتمان الصندوق المستحق، وسجل العضو في استخدام ائتمان سابق، مع تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر³⁶³، يتم تقديم المساعدة وفق ECF لمدة أوليّة تبلغ 3 سنوات إلى 5 سنوات كحد أقصى قابلة للتكرار بعد انتهائه أو إلغائه أو إنهائه، بينما تبلغ مدّة السداد من 5.5 إلى 10 سنوات، بحيث تهدف عملية الدعم وفق هذا التسهيل إلى تحقيق نمو مستمر يؤدي إلى تخفيف حدّة الفقر، وقد وافق المجلس التنفيذي للصندوق في شهر تموز من عام 2021 على قيود ومعايير جديدة للوصول لتسهيل ECF كجزء من مراجعته للتمويل الميسر والسياسات، ويقتصر الآن الوصول العادي إلى التمويل الميسر بموجب PRGT على 145% من الحصّة السنوية، بينما إجمالي الائتمان الميسر المعلق إلى 435% من الحصّة، ويمكن تجاوز هذه الحدود في ظروف استثنائية دون وجود حدود قصوى للوصول السنوي أو التراكمي بشرط استيفاء معايير الوصول الاستثنائية PRGT، تساعد المعايير الهيكلية في رصد الإصلاحات الحاسمة الكلية لتحقيق أهداف البرنامج، وتتباين هذه المعايير عبر البرامج، لكنّها يمكن أن تشمل على سبيل المثال؛ تدابير لتحسين عمليات القطاع

³⁶² راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2022، ص: 38.

³⁶³ لمزيد من المعلومات راجع تعريف وثيقة استراتيجية الحد من الفقر في التعريفات.

المالي، أو بناء شبكات أمان اجتماعي، أو تعزيز إدارة المالية العامة.³⁶⁴

فهو مصمم ليتيح استمرار الدعم على المدى المتوسط والطويل للبلدان التي تعاني من مشكلات مزمنة ومستمرة في ميزان مدفوعاتها، ويتميز بأنه يوفر مرونة أكبر من حيث شروط تمديد البرامج واختيار توقيت الإصلاحات الهيكلية.³⁶⁵

وزعت المساعدات المالية للتسهيل الائتماني الممدد التي تمت الموافقة عليها خلال السنة المالية لعام 2022، فكان من نصيب:

1. نيبال أحد بلدان آسيا والمحيط الهادي 282.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

2. ومولودفا في أوروبا على 133.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

3. والسودان على 1,733.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

4. والكاميرون 161 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

5. وتشاد 392.6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

6. وجمهورية الكونغو الديمقراطية حصلت على 1,066 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

7. وجمهورية الكونغو حصلت على 324 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

8. والنيجر حصلت على 197,4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

9. وحصلت أوغندا على 722 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.³⁶⁶

وقد بلغ عدد قروض الصندوق من ECF (30 قرصاً) بمبلغ 9765.505 مليون SDRs، وكذلك تمت إتاحة

زيادة من موارد ECF لـ (10 قروض) بمبلغ 379.207 مليون SDRs، خلال الأعوام الثلاث للجائحة.³⁶⁷

³⁶⁴ راجع صحيفة وقائع على الرابط:

Factsheet. (January 6, 2022). **Extended Credit Facility (ECF)**. IMF. Washington. USA.

<https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2016/08/02/21/04/Extended-Credit-Facility>

³⁶⁵ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2022. ص-ص: 38-39.

³⁶⁶ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2022. ص: 35.

³⁶⁷ راجع:

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2020. ص-ص: 34-35.

ثانياً: تسهيل الاستعداد الائتماني SCF:

يوفر التسهيل الائتماني الاحتياطي SCF المساعدة المالية للبلدان منخفضة الدخل لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات على المدى القصير، تم إنشاء SCF في إطار الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر كجزء من إصلاح أوسع لجعل الدعم المالي للصندوق أكثر مرونة ومصمماً بشكل أفضل ليلائم الاحتياجات المتنوعة للبلدان منخفضة الدخل، وخصوصاً أوقات الصدمات أو الأزمات، مع شرط للتأهل يقضي بوجود احتياج محتمل (استخدام وقائي) أو فعلي في الأجل القصير لمعالجة مشكلات ميزان المدفوعات وقت الموافقة؛ مع ضرورة كون الاحتياج فعلياً لكل مبلغ منصرف، ويلزم تقديم وثيقة إستراتيجية الحد من الفقر إذا كانت المدة الأصلية للاتفاق SCF تتجاوز العامين ولا تزيد عن ثلاثة أعوام؛ نظراً لأن الهدف من SCF هو تلبية الاحتياجات العرضية قصيرة الأجل، ويتم مراجعة برامج الإصلاحات من قبل المجلس التنفيذي للصندوق لتقييم الأداء والتكيف مع التطورات الاقتصادية، وتتم جدولتها بفواصل ستة أشهر، إضافة لاستثناءات ترتيبات SCF التي تعامل على أنها احترازية، وتكون مدة السداد من 4 إلى 8 سنوات، مع رسم 15% على المبالغ المتاحة غير المسحوبة في إطار الاتفاق الوقائي، يقوم الصندوق بمراجعة مستوى أسعار الفائدة على التسهيلات الميسرة بموجب PRGT كل عامين بناءً على آلية سعر الفائدة من PRGT، ومن المتوقع الانتهاء من المراجعة التالية في موعد لا يتجاوز نهاية تموز 2023³⁶⁸.

وقد حصلت السنغال وفق SCF على 151 مليون وحدة حقوق سحب خاصة كمساعدة مالية تمت الموافقة عليها في السنة المالية 2022³⁶⁹. انظر الجدول التالي:

والنقير السني لصندوق النقد الدولي 2021. ص-ص: 30-31.

والنقير السني لصندوق النقد الدولي 2022. ص-ص: 34-35.

³⁶⁸ راجع صحيفة وقائع على الرابط:

Factsheet. (January 7, 2022). **Standby Credit Facility (SCF)**. IMF. Washington. USA.

<https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2016/08/02/21/10/Standby-Credit-Facility>.

(Hereinafter: Factsheet, January 7, 2022, SCF).

³⁶⁹ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2022. ص: 35.

البلد المستفيد	المبلغ مليون SDRs	نوع التسهيل	الإقليم	العام
السنغال	151	تسهيل SCF ائتماني استعداد	إفريقيا جنوب الصحراء	2022
هندوراس	74.94	تسهيل SCF ائتماني استعداد	نصف الكرة الغربي	2020
هندوراس	54.123	زيادة موارد متاحة من SCF	نصف الكرة الغربي	2020
هندوراس	54.1	زيادة موارد متاحة من SCF	نصف الكرة الغربي	2021
هندوراس	50	زيادة موارد متاحة من SCF	نصف الكرة الغربي	2022

ثالثاً: التسهيل الائتماني السريع RCF:

يتيح هذا التسهيل مساعدات مالية ميسرة وسريعة للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية عاجلة وملحة، دون أن يقترن ذلك بشروط لاحقة، حيث يكون اتباع برنامج اقتصادي كامل إما غير ضروري أو غير ممكن³⁷¹، وقد أنشئ هذا التسهيل اعتماداً على الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر PRGT³⁷²، ضمن إصلاحات أوسع نطاقاً تهدف إلى تعزيز مرونة الدعم المالي المقدم من الصندوق وتطويعه

³⁷⁰ الجدول من إعداد الباحثة لما الجيرودي، بالاعتماد على التقارير السنوية للصندوق. راجع:

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2020. ص-ص: 34-35.

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2021. ص-ص: 30-31.

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2022. ص-ص: 34-35.

³⁷¹ يتاح تسهيل مشابه له: هو أداة التمويل السريع RFI للبلدان الأعلى دخلاً غير المؤهلة للاستفادة من موارد الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر. الذي سبق وتحدثنا عنه.

³⁷² يتاح التسهيل الائتماني السريع للبلدان الأعضاء المؤهلة للاستفادة من الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر، إذا كان تطبيق برنامج اقتصادي متكامل أمراً غير ضروري بسبب طابع الصدمة العابر والمحدود على سبيل المثال، أو غير ممكن لعدم توافر القدرات اللازمة بسبب الهشاشة في جوانب مختلفة من الاقتصاد المحلي مثلاً. راجع:

بشكل أفضل لمختلف احتياجات البلدان منخفضة الدخل، بما في ذلك احتياجاتها وقت الأزمات، تقدّم المساعدات المالية بموجب هذا التسهيل على شكل قروض مباشرة ورغم أنّه يصرف دفعةً واحدة إلا أنّه يمكن تكرار استخدامه؛ وخصوصاً في حال كانت احتياجات ميزان المدفوعات ناشئة عن صدمة مفاجئة وخارجية، أو كان للبلد المعني سجل أداء سابق في تطبيق سياسات اقتصادية كلية ملائمة لمدة ستة أشهر قبل تقديم طلب الاستفادة (غير أن صرف الموارد لا يجوز أن يزيد عن دفعتين في أي 12 شهر)، وتبلغ مدّة السداد من 5.5 إلى 10 سنوات كأجل استحقاق نهائي، ولا تُحسب من هاتين الدفعتين أي مبالغ تُصرف في إطار نافذة مواجهة صدمة الغذاء، حيث أنّ لهذا التسهيل أربعة نوافذ هي:

1. نافذة اعتيادية للاحتياجات العاجلة في ميزان المدفوعات التي تتجم عن مجموعة كبيرة من المصادر منها عدم الاستقرار المحلي، وحالات الطوارئ والهشاشة.

2. نافذة للصدمات الخارجية للاحتياجات العاجلة لميزان المدفوعات التي تسببها صدمة خارجية مفاجئة.

3. نافذة التصدي للكوارث الطبيعية الكبيرة، للاحتياجات العاجلة لميزان المدفوعات التي تنشأ عن كوارث طبيعية تقدر أضرارها بما يعادل 20% أو أكثر من إجمالي الناتج المحلي للبلد العضو.

4. نافذة مواجهة صدمة الغذاء: تتاح الاستفادة من هذه النافذة التمويلية حتى 29 أيلول 2023، وهي مخصصة لتمويل احتياجات ميزان المدفوعات العاجلة الناشئة عن انعدام الأمن الغذائي الحاد، أو حدوث زيادة حادة في فاتورة استيراد الغذاء، أو وقوع صدمة في صادرات الحبوب، وتصل حدود الاستفادة إلى 50% من حصة العضوية أثناء فترة الاتني عشر شهراً التي تبدأ في 30 أيلول 2022 وتنتهي في 29 أيلول 2023. وستكون الاستفادة من الموارد التي تتيحها هذه النافذة مصدراً إضافياً بخلاف حدود الاستفادة السنوية للتوافذ التمويلية الأخرى³⁷³.

³⁷³ راجع: صحيفة وقائع، مارس، 2023، لتسهيل الائتماني السريع لدى صندوق النقد الدولي.

يُحدد حجم الموارد وفق كل حالة على حده، مع مراعاة احتياجات ميزان المدفوعات في البلد المستفيد، ومدى قوة سياساته الاقتصادية الكلية، وقدرته على السداد للصندوق، وحجم الائتمان القائم الممنوح له، وسجل الأداء المتعلق باستخدامه السابق لائتمان الصندوق، كما يأخذ في حسابه سمات الصدمات الأساسية وحجمها³⁷⁴.

لا يوجد أي معيار للاستفادة من التسهيل الائتماني السريع في ظل نافذة الصدمات الخارجية ونافذة الكوارث الطبيعية الكبيرة، ولتلبية احتياجات البلدان الأعضاء الكبيرة والملحة بسبب جائحة كورونا، تم رفع حدود الاستفادة من نافذة الصدمات الخارجية مؤقتاً من 50% إلى 100% من حصة العضوية سنوياً، ومن 100% إلى 150% من حصة العضوية على أساس تراكمي، وذلك اعتباراً من 6 نيسان 2020 حتى نهاية كانون الأول 2021، وفي 23 كانون الأول 2021 تم تمديد حد الاستفادة التراكمي لنافذة الصدمات الخارجية حتى نهاية حزيران 2023، ولا تزال الاستفادة من النافذة الاعتيادية ضمن التسهيل الائتماني السريع في حدود 50% من حصة العضوية سنوياً و 100% من الحصة على أساس تراكمي، مع الالتزام بنسبة 35% من حصة العضوية كمعيار لحجم الاستفادة السنوية وكحد أقصى لكل دفعة يتم صرفها، وتم تعليق العمل بالحد الأقصى لعدد مرّات الصرف خلال 12 شهر حتى نهاية كانون الأول 2021، ومن خلال النافذة المخصصة للكوارث الطبيعية الكبيرة تظل الموارد المتاحة في حدود 80% من حصة العضوية سنوياً، و 133.33% منها على أساس تراكمي، شريطة أن تقدّر الأضرار الواقعة على البلد العضو نتيجة للكارثة بما لا يقلّ عن 30% من إجمالي الناتج المحلي، وفي حزيران 2021 تمت زيادة هذين الحدين إلى 130% و 183.33% من حصة العضوية، على الترتيب حتى نهاية عام 2021، وفي كانون الأول 2021 تم تمديد حد الاستفادة التراكمي الأعلى من النافذة المخصصة للكوارث الطبيعية الكبيرة حتى نهاية حزيران 2023، بحيث تُحتسب المشتريات المنفذة ضمن الحدود السنوية والتراكمية في إطار أداة التمويل السريع بعد 1 حزيران 2015 ضمن الحدود السنوية والتراكمية المطبقة في ظلّه.³⁷⁵

³⁷⁴ راجع: صحيفة وقائع، مارس، 2023، لتسهيل الائتماني السريع لدى صندوق النقد الدولي.

³⁷⁵ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2022، ص: 39.

تمت في حزيران 2023 تمديد الحدود للاستفادة التراكمية من نافذة مواجهة الصدمات الخارجية ونافذة التصدي للكوارث الطبيعية الكبيرة لغاية حزيران 2024، والتي كانت في مستوى مرتفع مؤقتاً لتلبية الاحتياجات الناشئة عن احتياجات التمويل الكبيرة والعاجلة المتعلقة بجائحة كورونا، وقد ذكر المدراء التنفيذيون عدم تقدم أي بلد بطلب دفعات تمويلية تتجاوز الحد المقرر لأجل الجائحة من التسهيل الائتماني السريع، وأكدوا على ضرورة العودة إلى الحدود السابقة للجائحة كونها لن تشكل قيداً مفرطاً على البلدان المتضررة منها، وتم أيضاً تمديد نافذة مواجهة صدمة الغذاء لغاية آذار 2024، حيث استفادت ستة بلدان لغاية حزيران 2023 من دعم نافذة صدمة الغذاء، وحصلت على ما مجموعه 1.8 مليار دولار، ويضمن هذا التمديد قدرة صندوق النقد الدولي على مواصلة مساعدة البلدان التي تواجه تحديات اقتصادية مرتبطة بالغذاء في ظل الاضطرابات العالمية المستمرة.³⁷⁶

وقد أثر الوباء على الاقتصاد الغاني من خلال انخفاض أسعار السلع الأساسية، واضطراب سلاسل التوريد مع الصين، وتراجع السياحة والتجارة والاستثمار الأجنبي، فطلبت مساعدة الصندوق بمبلغ 1 مليار دولار من تسهيل الائتمان السريع لسد الفجوة التمويلية والتي تبلغ قيمتها 1,33 مليار دولار، على أن تحصل على باقي المبلغ البالغ 0,33 مليار دولار من البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي، وتم صرف المبلغ في نيسان 2020 من قبل الصندوق لغانا، مولت هذه المساعدة حزمة إنفاق طارئة لكورونا بقيمة 266 مليون دولار (ما يعادل 4%)

³⁷⁶ شدد المديرين التنفيذيين على ضرورة حث البلدان الأعضاء على التحول إلى برامج مخصصة على مستوى الشرائح الائتمانية العليا عندما يكون ذلك ملائماً وممكناً؛ لدعم الإصلاحات الهيكلية التي تعالج مواطن الضعف الأساسية وتكفي لتلبية الاحتياجات التمويلية الأكبر، وفي هذا السياق، رحب المديرين بتزايد سعي البلدان الأعضاء للحصول على دعم مالي من خلال اتفاقات الصندوق التي تستوجب استيفاء معايير الشرائح الائتمانية العليا بدلاً من طلب هذا الدعم عن طريق أدوات التمويل الطارئ. راجع: صندوق النقد الدولي. (4 يناير، 2022). المجلس التنفيذي يوافق على مد تطبيق الحدود القصوى المؤقتة للاستفادة التراكمية من أدوات التمويل الطارئ. بيان صحفي رقم 21403. واشنطن. أمريكا. على الزايط:

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2021/12/23/pr21403-imf-executive-board-approves-temporary-extension-of-cumulative-access-limits>

وراجع: صحيفة وقائع، مارس، 2023، التسهيل الائتماني السريع لدى صندوق النقد الدولي.

وراجع:

International Monetary Fund. (June 30, 2023). IMF Executive Board Approves an Extension of the Temporarily Higher Cumulative Access Limits under the Fund's Emergency Financing Instruments and an Extension of the Food Shock Window. **Press Release No. 23/252**. Washington. USA. on:

<https://www.imf.org/en/News/Articles/2023/06/30/pr23252-food-shock-imf-exec-board-approves-ext-temp-higher-cum-access-limits-emerg-fin-inst-ext>

من الناتج المحلي الإجمالي)، كان منها 100 مليون دولار نفقات صحية و 166 دولار لدعم برامج اقتصادية تضررت بفعل أزمة كورونا، بينما لم يتم رصد استخدام التمويل الباقي نظراً لأن التسهيل الائتماني السريع تم صرفه لدعم الميزانية، وقد أثار هذا القرض انتقادات المجتمع المدني الذي اتهم الصندوق بدعمه لمقترضين خاصين حيث أن غانا تم دعمها من قبل الصندوق قبل أزمة كورونا؛ لتعرضها لخطر ضائقة الديون حيث بلغ الدين الحكومي 63,2% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2019.³⁷⁷

كما سجلت السنة المالية 2022 قروضاً لتتزانها بمبلغ (132.6) مليون وحدة حقوق سحب خاصة و (265.2) مليون وحدة حقوق سحب خاصة من التسهيل الائتماني السريع، وبورندي (53.9) مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وكذلك سانت فنسنت وجرينادين (8.2) مليون وحدة حقوق سحب خاصة³⁷⁸. بينما نرى من خلال التقارير السنوية للصندوق (2020-2021-2022) قدم 84 قرضاً لبلدانه الأعضاء بمبلغ مالي يقدر بـ 9329.9212 مليون وحدة حقوق سحب خاصة³⁷⁹.

المطلب الثالث: تسهيل الصلابة والاستدامة RSF.

تسهيل الصلابة والاستدامة يوفر التمويل طويل الأجل بتكلفة معقولة من أجل دعم البلدان التي تضطلع بإصلاحات للحد من المخاطر المحيطة باحتمالات استقرار موازين مدفوعاتها، بما فيها المخاطر المرتبطة بتغير المناخ والتأهب للجوائح. يكمل هذا التسهيل مجموعة أدوات الصندوق القائمة عن طريق:

- دعم إصلاحات السياسات التي تحد من المخاطر الاقتصادية الكلية الناشئة عن تحديات هيكلية أطول أمداً، مثل تغير المناخ والتأهب للجوائح.

³⁷⁷ راجع:

Stubbs, Thomas. Kring, William. and Gallagher, Kevin. **Whatever it takes? The global financial safety net, Covid-19, and developing countries.** World Development. Elsevier .Pa: 5. on: <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC7462525>.

(Hereinafter: Stubbs et al, Whatever it takes).

³⁷⁸ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2022. ص: 35.

³⁷⁹ البيانات الإحصائية من إعداد الباحثة: لما الجيرودي، بالاعتماد على التقارير السنوية لصندوق النقد الدولي.

• توسيع حيز الحركة من خلال السياسات وزيادة هوامش الأمان المالية لتخفيف ما يواجهه ميزان

المدفوعات من مخاطر متوقعة.³⁸⁰

فهو يقدم الدعم للتدابير الزامية إلى:

1- معالجة تغير المناخ والتكيف معه والتخفيف من آثاره والتحول المناخي، وذلك من خلال استراتيجية الصندوق لمساعدة البلدان الأعضاء على معالجة التحديات التي تواجه سياساتها فيما يتعلق بتغير المناخ عام 2021، بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي من خلال خطة عمل عام 2019 بشأن التكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود، فهناك تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة تصاحب ارتفاع معدل تواتر الكوارث وزيادة حجمها، وهي تؤثر بشكل خاص على البلدان الصغيرة والبلدان منخفضة الدخل، كذلك يمثل الاحترار العالمي محركاً لاتجاهات أخرى أقل ظهوراً وإرباكاً على المدى القصير لكنها تحمل في طياتها مخاطر اقتصادية كبيرة على المدى الأطول.

2- تعزيز التأهب للجوائح التي تخلف آثاراً صحية واجتماعية جسيمة، وقد ظهر ذلك واضحاً خلال جائحة كورونا، بحيث أشارت تقديرات الصندوق إلى التكلفة المرتفعة التي ستصل إلى 13,8 تريليون دولار حتى عام 2024، ويتوقع الصندوق أن يحقق الاستثمار في هذا المجال عائدات هائلة عن طريق الحد من مخاطر الأحداث التي تتضاءل أمام تكاليفها الميزانيات الحكومية الحالية.

وتعد البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل المعرضة للمخاطر، بما في ذلك الدول الصغيرة مؤهلة للتمويل من تسهيل الصلابة والاستدامة، ويشمل هذا كل البلدان منخفضة الدخل المؤهلة للاستفادة من الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر، وكل الدول الصغيرة (ذات التعداد السكاني الأقل من 1,5 مليون نسمة)؛ التي يقل فيها نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي 25 مرة عن الحد الفاصل التشغيلي لعام 2021 الذي وضعته "المؤسسة الدولية للتنمية" معياراً للاقتراض منها، وكل البلدان متوسطة الدخل التي يقل نصيب الفرد فيها من

إجمالي الناتج القومي 10 مرات عن هذا الحد الفاصل المحدد لعام 2021.

ويتعين للبلدان المؤهلة استيفاء المتطلبات التالية للاستفادة من موارد تسهيل الصلابة والاستدامة:

³⁸⁰ راجع:

1- إصلاحات عالية الجودة على مستوى السياسات:

يُتوقع أن يؤدي تطبيق حزمة إصلاحات عالية الجودة على مستوى السياسات إلى مساعدة البلد العضو على تحقيق تقدّم كبير صوب تخفيض المخاطر الجسيمة المتعلقة بالتّحدي الهيكلي طويل المدى الذي يمثّله تغير المناخ أو التّأهب للجوائح.

2- برنامج متزامن مدعوم من الصندوق مع سياسات مستوفاة لمعايير الشرائح الائتمانية العليا:

يمكن أن يكون البرنامج المدعوم من الصندوق برنامجاً تمويليّاً أو غير تمويليّ ويتعيّن أن يكون في إطار أحد التّرتيبات التّالية: اتفاق الاستعداد الائتماني SBA، أو تسهيل الصندوق الممدّد EFF، أو خط الوقاية والسيولة PLL، أو خط الائتمان المرن FCL، أو تسهيل الاستعداد الائتماني SCF، أو التّسهيل الائتماني الممدّد ECF، أو أداة تنسيق السياسات PCI، أو أداة دعم السياسات PSI؛ لأنها كافية لتوفير الضّمانات السيّاسيّة المطلوبة، ولا تتوفر شروط الأهليّة في تسهيلات التّمويل الطّائرة أداة التّمويل السّريع RFI والتّسهيل الائتماني السّريع RCF، أو البرامج التي يتابعها خبراء الصندوق SMP، أو خط السيولة قصيرة الأجل SLL؛ لأنها لا تتطلّب نفس مستوى الضّمانات للبرامج السّابقة، بحيث يتم استبعاد تسهيلات الطّوارئ لأنها لا تدعم برنامجاً يقدّم تحويلات نقدية مشروطة، واستبعاد SLL لقصر مدتها، ينبغي ألا تقل المدة المتبقية في ظل برنامج الشرائح الائتمانية العليا المصاحب عن 18 شهراً، هذا من شأنه أن يسمح بالوقت الكافي لتنفيذ مجموعة من الإصلاحات البنيويّة العالية الجودة، مع ضمان سياسات قويّة، كترتيب انتقالي خلال الأشهر السّنة الأولى من تاريخ بدء سريان مدّة القرض.³⁸¹

3- بقاء الدّين في حدود مستدامة وكفاية القدرة على السّداد:

كما هو الحال في كل عمليّات الإقراض من صندوق النّقد الدّولي، ينبغي أن يتم تقييم الدّين بأنّه في حدود

³⁸¹ راجع:

الاستدامة، استناداً إلى الإرشاد الوارد في إطار استدامة القدرة على تحمل الدين للبلدان منخفضة الدخل³⁸² أو إطار تحليل المخاطر السيادية واستدامة القدرة على تحمل الدين للبلدان القادرة على النفاذ إلى الأسواق³⁸³.

تصاحب تسهيل الصّلاية والاستدامة شرطية مبسطة، ترتبط بالتقدم في الإصلاح مع ربط كل تدبير بصرف شريحة من القرض، ويتم دفع سعر فائدة أعلى بقليل من سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة الذي يغطي ثلاثة أشهر؛ ويمكن للبلدان منخفضة الدخل الحصول على شروط أكثر يسراً، ويعدّ الحد الأدنى لمدة الاتفاق 18 شهراً؛ بحيث ينقضي الاتفاق عند صرف كل المبالغ المتاحة بموجبه، وينتهي تلقائياً عند إنهاء البرنامج المتزامن المدعوم من الصندوق أو إلغائه أو انقضاء مدته، وفق حجم موارد تراكمية كلية هو 150% من حصة البلدان الأعضاء المؤهلة أو مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة؛ أيهما أقل، ونقطة البدء في تحديد حجم هذه الموارد

³⁸² تم تصميم إطار القدرة على تحمل الديون DSF لتوجيه قرارات الاقتراض في البلدان منخفضة الدخل بطريقة تتوافق مع احتياجاتها التمويلية مع قدرتها على السداد الآن وفي المستقبل، يتطلب الإطار تحليلات منتظمة للقدرة على تحمل الديون لعبء الدين المتوقع لبلد ما على مدى السنوات العشر القادمة وتعرضها للصدمات الاقتصادية والسياسية، تختلف البلدان في قدرتها على التعامل مع الديون. يصنف إطار القدرة على تحمل الديون قدرة البلدان على تحمل الديون إلى ثلاث فئات - قوية ومتوسطة وضعيفة، بحيث يستخدم مؤشراً مركباً يعتمد على تاريخ وسجل الأداء، وتوقعات النمو الحقيقي، وتدفقات التحويلات المالية، الاحتياطيات الدولية وعوامل أخرى، مما يشير إلى أن البلدان ذات الأداء الاقتصادي الكلي والسياسات الجيدة يمكن أن تتعامل بشكل عام مع تراكم أكبر للديون. يسهل إطار القدرة على تحمل الديون إمكانية المقارنة بين البلدان ويستخدمه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تحليلاتهما واستشارتهما بشأن السياسات. وتساعد تقييمات القدرة على تحمل الديون على تحديد الوصول إلى تمويل صندوق النقد الدولي، كما تُستخدم في تصميم حدود الدين في البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي، وتتوقف فعالية الإطار في منع تراكم الديون المفرط على استخدامه على نطاق واسع من قبل المقرضين والدائنين، بحيث يتم تشجيع البلدان منخفضة الدخل على استخدام إطار القدرة على تحمل الديون أو أي إطار مشابه، ويتم تشجيع الدائنين على دمج تقييمات القدرة على تحمل الديون في قرارات الإقراض الخاصة بهم. راجع:

IMF. (last updated in February 2023). **IMF-World Bank Debt Sustainability Framework for Low-Income Countries**. Washington. USA.

<https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2023/imf-world-bank-debt-sustainability-framework-for-low-income-countries>.

³⁸³ يميز نهج الصندوق في تحليل القدرة على تحمل الديون بين البلدان التي يمكنها الوصول إلى الأسواق MACs، والتي تتمتع عادةً بوصول كبير إلى أسواق رأس المال الدولية، والبلدان منخفضة الدخل (LICs)، والتي تلبي احتياجات التمويل الخارجي في الغالب من خلال الموارد الميسرة، ويتم إجراء تقييمات القدرة على تحمل الدين العام والخارجي في سياق كل من تصميم برنامج صندوق النقد الدولي ومراجعاته، ومراقبة المادة الرابعة، ويتم إجراء التقييمات من خلال قوائم موحدة. تم إصلاح إطار تحليل القدرة على تحمل الدين العام لاقتصادات السوق المتقدمة والنشئة في عام 2011 وتم تقديم إرشادات للموظفين بشأن تنفيذ الإطار الجديد في أيار 2013. وتم نشر نموذج عام جديد لتحليل القدرة على تحمل الدين في آذار 2014، وفي عام 2021، وافق المجلس التنفيذي على إطار جديد للقدرة على تحمل الديون للبلدان التي تصل إلى الأسواق. راجع:

IMF. (Last Updated: February 19, 2021). **Debt Sustainability Analysis for Market-Access Countries**.

Washington. USA.

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/mac.htm>

هو المستوى المتعارف عليه البالغ 75% من حصة العضوية، نظراً للطبيعة المعقدة التي تتسم بها التحديات الأطول أجلاً، مثل تغير المناخ والتأهب للجوائح.³⁸⁴

وتماشياً مع غرض تمويل RSF المتمثل في استقرار ميزان المدفوعات المحتمل على المدى الطويل، يقترح أن تكون مدة الاستحقاق 20 عاماً كحد أقصى، نظراً لأنّ موارد RST هي موارد المساهمين فقط، وتتم إدارتها بموجب المادة الخامسة القسم 2(ب)³⁸⁵.

بحيث يعمل الصندوق بصورة وثيقة مع المنظمات الشريكة في تنفيذ اتفاقات تسهيل الصّلاية والاستدامة، عن طريق وضع عدّة مبادئ للتعاون مع البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية في الاتفاقات المتعلقة بالتأهب للجوائح.

وقد توصّل خبراء صندوق النقد الدولي والسلطات الموريتانية إلى اتفاق بشأن الإصلاحات التي يمكن دعمها من خلال تسهيل للصّلاية والاستدامة، بقيمة إجمالية مقدارها 193,2 مليون وحدة حقوق سحب خاصّة (ما يعادل 253,1 مليون دولار)، التي تمثّل الحد الأقصى أي 150% من حصة عضوية موريتانيا، ويدعم الاتفاق جهود موريتانيا لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصّدّات المناخية، وتعزيز القدرة على إدارة مخاطر الكوارث، والتّعجيل بالتّحول إلى استخدام مصادر طاقة أنظف، وقد تمّ إجراء مراجعة لهذا الاتفاق من قبل المجلس التنفيذي للصندوق في منتصف كانون الأول 2023، حيث تمّ التأكيد على الاستمرار بدعم الإصلاحات في المجالات الأربعة التالية:

(1) إدراج قضايا المناخ في إدارة المالية العامة وإدارة الاستثمارات العامة.

(2) الحماية الاجتماعية ضد الصّدّات المناخية.

(3) خفض انبعاثات الكربون.

(4) تعزيز الإطار المؤسسي لإدارة المياه.

³⁸⁴ صحيفة وقائع. (12، ديسمبر، 2022). تسهيل الصّلاية والاستدامة (RSF). صندوق النقد الدولي. واشنطن، أمريكا.

³⁸⁵ راجع:

ويتم صرف المبالغ على نحو يتماشى مع سرعة تنفيذ إصلاحات تسهيل الصّلاية والاستدامة لموريتانيا للوفاء بالتزاماتها بشأن "المساهمة المحددة وطنياً"، والتي تمّ تحديثها في عام 2021.³⁸⁶

نتيجة البحث الثّاني:

خلال جائحة كورونا، أظهر صندوق النقد الدولي مستوى من المرونة في سياساته التّمولية، بما في ذلك المشروطة، والتي عادةً ما تُفهم على أنها مجموعة من السياسات الاقتصادية والإصلاحات التي يجب على البلدان المستفيدة من التّمول تنفيذها كجزء من الاتفاقيات مع الصندوق، واتّخذ خطوات لتوفير الإغاثة بشكل أسرع وأسهل للبلدان التي تضرّرت من الجائحة، فقد تمّ توفير العديد من القروض عبر آليات مثل الآلية السريعة للتمويل RFI وتسهيلات الائتمان الميسر ECF التي تتمتع بمرونة أكبر ومتطلبات أقل صرامة مقارنة ببرامج الصندوق التقليدية، فالآليات مثل خطوط الائتمان المرنة FCL والآلية السريعة للتمويل RFI قُدمت دون المستويات المعتادة من المشروطة المتعلقة بالسياسات الاقتصادية، مما يعكس اعتراف الصندوق بالحاجة إلى استجابة عاجلة ومرنة تتماشى مع الطابع غير المسبوق للأزمة، وكذلك تسهيل الصّلاية والاستدامة كأداة مبتكرة، تدل على استعداد الصندوق للابتكار في أدواته التّمولية وسياساته، للتغلب على الصّدّات والأزمات الاقتصادية العالمية لتعزيز من قدرة بلدانه على التعافي، ومع ذلك نجد حالات ترتبط بشروط متعلقة بالإصلاحات الهيكلية وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية كجزء من برامج التّمول الأطول أمداً والأكثر استقراراً، هنا تظلّ مشروطة الصندوق موجودة وتتحكم بشروط القروض للمساعدة في ضمان الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي طويل الأمد. لذا، يمكن القول إنّ خلال الأزمة، حدث توازن بين تقديم الدّعم الفوري للتخفيف من حدّة الأزمة وبين الحفاظ على بعض عناصر المشروطة التي تعزز الإصلاحات وتحافظ على الاستدامة المالية على المدى الطويل.

³⁸⁶ صندوق النقد الدولي. (27، أكتوبر، 2023). خبراء صندوق النقد الدولي يختتمون المراجعة الأولى في إطار آلية "تسهيل الصندوق الممدد" و"التسهيل الائتماني الممدد" مع الجمهورية الإسلامية الموريتانية، ويبرمون اتفاقاً في إطار "تسهيل للصّلاية والاستدامة". **بيان صحفي رقم 364/23**. واشنطن. أمريكا.

ولكن لا ننسى أنَّ أحد الأسباب التي تجعل البلدان تلجأ إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الدَّعم هو التزاماتها بالعملات الأجنبية، بما يتجاوز قدرتها على السَّداد، وقد لا يرغب المقرضون الآخرون تقديم أموال إضافية أو الدَّخول في مفاوضات بشأن الديون مثلاً، أو يطالبون بمعدَّلات فائدة مرتفعة، مما يدفع هذه البلدان إلى اللّجوء إلى الصّندوق للحصول على قروض منخفضة الفائدة؛ تساعد على إنعاش اقتصادها وإعادة الهيكلة المناسبة للالتزامات الديون للوصول إلى التّمتية المستدامة.

سابقاً كان الدّور التقليدي للصّندوق يشبه العمل كوكالة تحصيل للدَّائنين فهو حارس الاقتصاد الدولي؛ لممارسة ضغط دولي جماعي، إلا أنه الآن وبفضل أدواته وسياساته -التي طورها من خلال تجاربه في التّصدي للالتزامات الاقتصادية العالمية- يعد لاعباً أساسياً في الاقتصاد الدولي، ولكن لا بد لهذا اللاعب من حماية موارده التي يتيحها للبلدان الأعضاء من الضياع والهدر، وهذا ما جعله يتشدد بمشروطيته التي يفرضها على البلدان المقترضة في أغلب الأحيان، وتطوير نظام المراقبة الذي أصبح في صلب عمله، أضف إلى ذلك الرّسوم التي يفرضها على قروضه، ولا أقصد هنا الرّسوم المفروضة على القروض الميسّرة أو غير الميسّرة بشكل عام إنما أقصد الرّسوم الإضافية التي فرضها خلال أزمة كورونا حين تقديمه للقروض، فهي موجّهة لبلدان عانت من أزمة وصفت بأنها منقطعة النّظير، والأساس المنطقي للرّسوم الإضافية الذي يُستشهد به هو الحد من الطّلب على برامج صندوق النقد الدولي، لتعويض مخاطر عدم السّداد، وتشجيع المقترضين على السّداد قبل الموعد المحدّد، بطبيعة الحال، من المهم أن لا تفرط البلدان الأعضاء في الاعتماد على صندوق النقد الدولي للحصول على السيولة، ومع ذلك لا تعدّ الرّسوم الإضافية الوسيلة الأكثر فاعليّة لتوليد هذه الحوافز في خضم أزمة اقتصادية عالمية، وذلك لما تحمله من تبعات تدرج وفق جانبين مهمين:

الأول: تؤثر الرّسوم الإضافية بشكل غير متناسب على البلدان المتوسطة الدّخل ذات الحصص الأقل، والتي تحتاج بحكم تعريفها إلى تمويل واسع النّطاق من صندوق النقد الدولي للسّداد وفترات سداد أطول للتّعافي من الأزمات.

الثاني: فهي تشترط على الأعضاء المقترضين أن يدفعوا المزيد في اللحظة التي يحرمون فيها بشدة من الوصول إلى الأسواق بأي شكل آخر.

والاعتراض على حجة عدم السداد يدحضها الدور المركزي للصندوق في النظام المالي الدولي ووضعه كالدائن المفضل، حيث أن عدم السداد لا يعدّ حدثاً شائعاً في تاريخ الصندوق، وتشير تقديرات الصندوق إلى أن البلدان ستدفع أكثر من 4 مليارات دولار في هيئة رسوم إضافية على مدفوعات الفوائد والرسوم منذ بداية أزمة كورونا وحتى نهاية عام 2022، كما تشير إلى أنه بحلول السنة المالية 2027 ستصل هذه الرسوم الإضافية إلى ما يقرب من ثلثي دخل إقراض الصندوق، أضف إلى ذلك أن زيادة الرسوم الإضافية تقلل من احتمالية عدم السداد وتؤثر على رفاهية البلاد، وينطبق هذا بشكل مباشر على عالم ما بعد الجائحة، ولاسيما أن البلدان تبذل ما في وسعها لتجنب اللجوء للصندوق³⁸⁷.

كلّ هذا يثير تساؤلات حول العدالة والكفاءة الاقتصادية، لذا يُعدّ التوازن بين توفير الدعم اللازم للتخفيف من الأزمات وضمان الاستدامة المالية للصندوق أمراً حاسماً، يحتاج إلى تفكير متعمق لضمان عدم كون السياسات المتبعة عائقاً أمام التعافي الاقتصادي للبلدان الأعضاء.

³⁸⁷ راجع:

Stiglitz, Joseph E. Gallagher, Kevin P. (18, 9, 2023). **Understanding the consequences of IMF surcharges: the need for reform.** Review of Keynesian Economics, Vol. 10 No. 3, Autumn 2022, pp. 348–354. Cheltenham. UK. Pa:352.

المبحث الثالث

السياسات الإشرافية والتنظيمية في صندوق النقد الدولي لمعالجة الأزمات الاقتصادية

العالمية

لقد بيّنت الأزمات العالمية التي ظهرت بعد إنشاء صندوق النقد الدولي والأزمة المالية العالمية عام 2008؛ محدودية دور المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وضعف مستوى الأداء سواء فيما يتعلق بالإنذار التحذيري المبكر من الأزمات، أو بالإجراءات والسياسات الاحتوائية الخاصة بالأزمة وانتشار العدوى، أو فيما يتعلق بالاستفادة من التجارب السابقة في منع الوقوع بالأزمات، والتي دلت على فراغ مؤسساتي وإجرائي ورقابي كبير، ويُعرف المزيج من أنشطة الإشراف والمشورة باسم الرقابة³⁸⁸، وأظهرت الأزمات المتعاقبة التي عرفها الاقتصاد العالمي مصطلح الحوكمة³⁸⁹ أو الإدارة الرشيدة³⁹⁰ للمؤسسات، وبدأت الدراسات تولي قدراً كبيراً من

³⁸⁸ صندوق النقد الدولي. (2007). إنجاح الاقتصاد العالمي لصالح الجميع. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2007. ص: 76. واشنطن.

أمريكا. ص: 20. (من الآن فصاعداً: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2007).

³⁸⁹ الحوكمة في صندوق النقد الدولي لا تقتصر على السياسات التي تتعلق بالبلدان الأعضاء لمعالجة الأزمات الاقتصادية العالمية، إنما أيضاً تشمل الحوكمة الداخلية للصندوق، فقد اعتمد تدابير للنزاهة تتضمن مدونة قواعد السلوك للموظفين، وتعزيزها شروط إقرارات الذمة المالية والإفصاح عن الوضع المالي وعقوبات للمخالفين، وهناك مدونة مماثلة هي مدونة قواعد السلوك لأعضاء المجلس التنفيذي وخط ساخن للإبلاغ عن التجاوزات، يوفر الحماية للمبلغين، ويتولى مكتب مسؤول الانضباط الخلقي تقديم المشورة للصندوق وموظفيه حول قضايا الانضباط الخلقي والتحقق في ادعاءات انتهاك القواعد واللوائح الداخلية، ويشرف على البرنامج المخصص للتدريب على القواعد الأخلاقية وقواعد النزاهة لكل العاملين بالصندوق.

راجع: صحيفة وقائع. (2023). الصندوق والحوكمة السليمة. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:

<https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/The-IMF-and-Good-Governance>

(من الآن فصاعداً: صحيفة وقائع، 2023، الصندوق والحوكمة السليمة).

³⁹⁰ ويساهم صندوق النقد الدولي في تعزيز الحكم الرشيد في بلدانه الأعضاء من خلال قنوات مختلفة:

أولاً: في نصابه المتعلقة بالسياسات، فقد ساعد صندوق النقد الدولي البلدان الأعضاء فيه على إنشاء أنظمة تحدّ من نطاق اتخاذ القرارات الخاصة، والمعاملة التفضيلية غير المرغوب فيها للأفراد أو المنظمات، ولهذه الغاية، شجّع الصندوق على تحرير أنظمة التبادل والتجارة والأسعار، والغاء تخصيص الائتمان المباشر.

ثانياً: ساعدت المساعدة الفنية لصندوق النقد الدولي البلدان الأعضاء في تعزيز قدرتها على تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية، وفي بناء مؤسسات فعالة لصنع السياسات، وتحسين مساءلة القطاع العام.

ثالثاً: عزز صندوق النقد الدولي الشفافية في المعاملات المالية في ميزانية الحكومة والبنك المركزي والقطاع العام بشكل عام، وقدم المساعدة لتحسين أنظمة المحاسبة والتدقيق والإحصاء.

راجع:

الاهتمام بالمصطلح الذي انتشر بسرعة في السلطات الإشرافية والرقابية للمنظمات الدولية وقطاع المصارف سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي.³⁹¹

يشمل مفهوم الحوكمة جميع الجوانب المتعلقة بكيفية حكم أي بلد، بما فيها من سياسات اقتصادية وإطار تنظيمي، والتزام بالقانون، وذلك لأن ضعف الحوكمة يزيد من حوافز الفساد وممارساته، مما يعرض التنمية الاقتصادية للخطر، ومن هذا المنطلق ومن الأضرار البالغة الناتجة عن ضعف الحوكمة اعتمد صندوق النقد الدولي في عام 1997 سياسة تحدد دوره في قضايا الحوكمة، من خلال ما يقدمه لبلدانه الأعضاء من مشورة ومساعدة فنية تهدف إلى تعزيز الحكم الرشيد، وخاصة تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع العام، في حين كان تركيزه الرئيس على تشجيع البلدان لتقوم بتصحيح اختلالات الاقتصاد الكلي، وخفض التضخم، وإجراء إصلاحات في التجارة والتبادل التجاري والسوق لتحسين الكفاءة ودعم النمو الاقتصادي المستدام، ولكنه وجد أن هناك حاجة لنطاق أوسع بكثير من الإصلاحات المؤسسية إذا أرادت البلدان أن تثنى وتحافظ على ثقة القطاع الخاص، من أجل ذلك نجد الصندوق يعمل بجد على وضع أساس متين للنمو المستدام.³⁹²

Camdssus, Michel. (2. July.1997). Good Governance The IMF, s Role. IMF. Washington. USA. on: <https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/govern/govindex.htm>

(Hereinafter: Camdssus, Michel. 1997)

³⁹¹ ضياء مهدي، إيناس. (15، كانون الأول، 2020). الدور الاستراتيجي لصندوق النقد الدولي في قيادة الاقتصاد العالمي. المجلة الأكاديمية العلمية العراقية (2020) 221-252 (TJFPS, Tikrit Journal For Political Science 22). قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية. جامعة جيهان. ص: 237. العراق.

³⁹² يعمل الصندوق مع البلدان الأعضاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (وهي: 1- القضاء على الفقر. 2- القضاء التام على الجوع. 3- الصحة الجيدة والرفاه. 4- التعليم الجيد. 5- المساواة بين الجنسين. 6- المياه النظيفة والنظافة الشخصية. 7- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة. 8- العمل اللائق ونمو الاقتصاد. 9- الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية. 10- الحد من أوجه عدم المساواة. 11- مدن ومجتمعات محلية مستدامة. 12- الاستهلاك والإنتاج المسؤولان. 13- العمل المناخي. 14- الحياة تحت الماء. 15- الحياة في البر. 16- السلام والعدل والمؤسسات القوية. 17- عقد الشراكات لتحقيق الأهداف التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول عام 2015 لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة بطريقة مستدامة، وذلك في سياق الأركان الخمسة لأهداف التنمية المستدامة وهي:

1. السكان وتعزيز الدمج: الذي يدخل في نطاق المهام المنوطة بالصندوق بناءً على اتفاقية تأسيسه، بحيث ينظر إلى عدم المساواة في توزيع الدخل والفجوات بين الجنسين.
2. الازدهار ودعم النمو والحد من الفقر وخاصة في البلدان المنخفضة الدخل.
3. كوكب الأرض: وذلك عن طريق الانخراط في إجراءات لمواجهة تغير المناخ.
4. السلام وتعزيز الحوكمة الاقتصادية والتضدي للفساد.
5. الشراكات من أجل تمويل أهداف التنمية المستدامة.

في صدد تتبّع أعمال وإنجازات الصّندوق تلك، نجده حقّق تقدّمه الكبير في تنفيذ أهدافه في عام 2006-2007، عندما بلغت تدفقات رؤوس الأموال إلى اقتصادات الأسواق الناشئة مستويات غير مسبوقة - بلغ النمو الاقتصادي العالمي 5.4% في عام 2006 بعد أن كان 4.9% عام 2005-، ممّا ترتّب عليه تراجع في حجم الإقراض المقدّم من الصّندوق، وبالتالي تزايد تركيزه على أنشطة الرّقابة³⁹³، والمشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنيّة، ممّا دفعه لإنشاء أداة جديدة للرّقابة وهي المشاورات متعدّدة الأطراف³⁹⁴، وذلك سعياً منه لمساعدة بلدانه الأعضاء على معالجة الاختلالات العالميّة، كما عني بنظام الحوكمة الداخلي في الصّندوق ورفع كفاءة عمليّاته³⁹⁵، وأصبح تحليل جوانب الضعف في الميزانيّات العموميّة جزءاً من تقييم المخاطر منذ الأزمة الآسيويّة في الفترة 1997-1998³⁹⁶، لذلك اتّخذ خطوات لتقوية إطار إدارة المخاطر فيه، والتي ركّزت تدابيرها على أربع فئات عامة للمخاطر:

1. المخاطر الإستراتيجية: التي تعبّر عن أحداث أو ظروف خارجيّة ناتجة عن استراتيجية وخطط الصّندوق، وقد تؤثر بشكل إيجابي أو سلبي على عمله.

2. المخاطر المتعلّقة بمهمّة الصّندوق الأساسيّة.

3. المخاطر الماليّة: تمّ دمج التحليل الاقتصادي الكلي والمالي في أعمال رقابة الصّندوق عام 2009، وذلك نظراً

راجع: أنيت، توني. ولين، كريستوفر. (26 يوليو، 2018). خمسة أشياء ينبغي أن تعرفها عن الصّندوق وأهداف التّمنية المستدامة. مدونات صندوق النقد الدولي. واشنطن، أمريكا. على الرابط:

<https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2018/07/26/blog-five-things-you-need-to-know-about-the-imf-and-the-sustainable-development-goals>

وصحيفة وقائع. (2023). صندوق النقد الدولي وأهداف التّمنية المستدامة. صندوق النقد الدولي. واشنطن، أمريكا. على الرابط:

<https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/IMF-Sustainable-development-goals-SDGs>

وصحيفة وقائع، 2023، الصّندوق والحوكمة السليمة.

³⁹³ يقصد بها: مراقبة السياسات الاقتصاديّة الماليّة والإقليميّة والقطريّة.

³⁹⁴ ركّزت أول مشاورات متعدّدة الأطراف عقدها الصّندوق على خفض الاختلالات العالميّة مع الحفاظ على النمو العالمي القوي. وشارك في المشاورات كل من الصّين ومنطقة اليورو واليابان والمملكة العربيّة السّعوديّة والولايات المتّحدة الأمريكيّة.

راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2007. ص: 13.

³⁹⁵ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2007. ص-ص: 8-10.

³⁹⁶ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2007. ص: 26.

لبروز القضايا الاقتصادية الكلية والمالية في الأزمة المالية العالمية³⁹⁷.

4. المخاطر التشغيلية: هي مخاطر ناتجة عن البيئة الداخلية للعمل.³⁹⁸

وفي عام 2018 اعتمد الصندوق إطاراً لتعزيز مشاركته في القضايا المتعلقة بالحوكمة، بشكل أكثر منهجية وفعالية ونزاهة وإنصافاً لمعالجة مواطن الضعف المتعلقة بها وخصوصاً الحد من الفساد، والتي تؤثر تأثيراً كبيراً على الاقتصاد الكلي.

قضايا الحوكمة ذات صلة بجميع البلدان الأعضاء، سواء البلدان التي تتلقى دعماً مالياً من IMF أم البلدان الأخرى، على الرغم من اختلاف المشاكل التي تواجهها هذه البلدان بسبب تنوع واختلاف النظم الاقتصادية والمؤسسات والوضع الاقتصادي، لذا نجد الصندوق يركّز من أجل تعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي ومساعدة البلدان الأعضاء في تحقيق نمو قوي ومستدام والحد من الفقر على ست وظائف للبلد وهي:

1. حوكمة المالية العامة.
2. الرقابة على القطاع المالي.
3. حوكمة البنك المركزي وعملياته: لكي يضمن صندوق النقد الدولي حسن استخدامه لموارده؛ يقوم بإجراء تقييمات لأطر الحوكمة والشفافية داخل البنوك المركزية في البلدان التي تقتض منه.
4. تنظيم الأسواق.
5. سيادة القانون.
6. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

يشجع الصندوق جميع البلدان الأعضاء -بغض النظر عما إذا كانت تواجه فساداً أم لا- على السماح بشكل طوعي لتقييم نظمها للكشف عن جوانب الفساد وخصوصاً على المستوى عبر الوطني، وذلك من خلال

³⁹⁷ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2009، ص: 41.

³⁹⁸ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2007، ص: 16.

التشجيع على اتخاذ التدابير اللازمة لمنع:

1- رشوة مسؤولي القطاع العام الأجانب.

2- كيانات القطاع الخاص من تقديم الخدمات التي من شأنها تسهيل إخفاء العائدات المتحققة من أعمال الفساد عبر الحدود.³⁹⁹

من الجدير بالذكر، أنه رغم صعوبة فصل الجوانب الاقتصادية للحكم عن الجوانب السياسية، إلا أن مشاركة الصندوق يجب أن لا تتجاوز القضايا المسندة إليه⁴⁰⁰، وألا تتأثر أحكامه بطبيعة النظام السياسي لبلد ما، كما لا ينبغي أن يتدخل في السياسة الداخلية أو الخارجية لأي عضو، وألا يتصرف نيابة عن دولة عضو في التأثير على التوجه أو السلوك السياسي لدولة أخرى، ومع ذلك من المشروع للصندوق الحصول على معلومات حول الوضع السياسي في البلدان الأعضاء للحكم على احتمالية تنفيذ السياسة المشروطة مع البرنامج الاقتصادي الذي يدعمه ويقدمه الصندوق، وذلك لحماية موارده من الضياع وضمان التزام البلد العضو، وتعد هذه المهمة من أساسيات عمل موظفي الصندوق المسؤولين عن حسن سير مشاورات المادة الرابعة وما يلحقها من مهام رقابية للصندوق، ويعد عمل صندوق النقد الدولي الذي يضطلع به من رقابة وإشراف، وتنمية قدرات بما تشمله من مساعدات فنية وتدريبية للبلدان الأعضاء، دون أن ننسى طبعاً ما تحدثنا عنه سابقاً من برامج وسياسات تمويلية تقع ضمن اختصاصه، هي نفسها الأعمال التي يسعى الصندوق جاهدًا لتطويرها وإدارتها بالطريقة الأمثل، وهي نفسها البرامج التي تشرف عليها الحوكمة أو ما يسمى الإدارة الرشيدة في صندوق النقد الدولي، واللدان يشكّلان

³⁹⁹ غاسبار، فيكتور، وويكس، رودا، ومولازين، مارتن. (25 يونيو، 2020). التقدم المحرز نحو تنفيذ إطار تعزيز مشاركة الصندوق في قضايا الحوكمة. صندوق النقد الدولي. ص: 4. واشنطن. أمريكا.

⁴⁰⁰ من القضايا المسندة لصندوق النقد الدولي: الإصلاحات المؤسسية للخزانة، وإعداد الموازنة وإجراءات الموافقة عليها، وإدارة الضرائب، وآليات المحاسبة والتدقيق، وعمليات البنك المركزي، ووظيفة الإحصاءات الرسمية. وكذلك تركز إصلاحات آليات السوق في المقام الأول على أنظمة التبادل والتجارة والأسعار وجوانب النظام المالي. وفي المجالات التنظيمية والقانونية: تركز مشورة صندوق النقد الدولي على الضرائب، وقوانين ولوائح القطاع المصرفي، وإنشاء دخول مجاني وعادل إلى الأسواق (على سبيل المثال، قوانين الضرائب والقوانين التجارية وقوانين البنك المركزي). راجع:

المطلب الأول: سياسات صندوق النقد الدولي الرقابية.

يعد انهيار نظام بريتون وودز القائم على أسعار التبادل الثابتة عام 1971 وما لحقه من تداعيات البداية الفعلية لنطاق رقابة الصندوق على سياسات أسعار الصرف، حيث اعتمد مجلسه التنفيذي عام 1977 المبادئ والإجراءات التي تحكم هذه الرقابة والطرائق التشغيلية لها، ليتم توسيعها في عام 2007 لتغطي رقابة أشمل بطريقة أكثر اتساقاً مع المادة الرابعة من اتفاقية تأسيسه⁴⁰²، والتي تمثل الإطار الشرعي والقانوني لعمليات الصندوق الرقابية، حيث نص القسم الأول من هذه المادة على التزام أعضاء الصندوق بتعاونهم معه ومع الأعضاء الآخرين؛ لضمان التبادل المنظم وتعزيز نظام مستقر لأسعار الصرف⁴⁰³؛ نظراً لتأثير سياسات كل بلد على كثير من البلدان الأخرى، لذا يشكل التعاون الدولي⁴⁰⁴ مطلباً ضرورياً في اقتصاد اليوم الذي تحكمه العولمة، ويعمل صندوق النقد الدولي بحكم عضويته العالمية على تيسير هذا التعاون من خلال الرقابة على النظام النقدي الدولي -التي تدرج ضمن القسم 3/أ من المادة الرابعة في اتفاقية الصندوق-، فتعد إحدى مسؤولياته الرئيسة متابعة السياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء وإسداء المشورة لها بشأن السياسات، وفي سياق هذه العملية، التي تُجرى على المستويين العالمي والإقليمي، يرصد الصندوق المخاطر المحتملة لمنع وقوع الأزمات وتحسين مستوى المعيشة، ويوصي بما يلزم من تعديلات ملائمة في السياسات للحفاظ على النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي، وتتم أعمال الرقابة التي يقوم بها الصندوق على البلدان المنفردة (الرقابة الثنائية)⁴⁰⁵، وعلى الاقتصاد العالمي على المستويين الإقليمي⁴⁰⁶ والعالمي⁴⁰⁷ (الرقابة متعددة الأطراف)⁴⁰⁸.

⁴⁰² راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2007، ص: 30.

⁴⁰³ راجع المادة الرابعة القسم الأول من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي.

⁴⁰⁴ وافقت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في اجتماعات الصندوق والبنك الدوليين:

- (1) أن تظل الرقابة الفعالة تعتمد على ركيزتين أساسيتين وهما الحوار والإقناع، بالتالي عدم إنشاء التزامات جديدة على البلدان الأعضاء.
- (2) أن تراعي الرقابة الظروف القطرية، وأن تؤكد على ضرورة المساواة.
- (3) الاحتفاظ بالمرونة في القرار المعدل؛ كي يسمح بمواصلة التطور في أعمال الرقابة حسبما تقتضيه الظروف.

لمزيد من المعلومات راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2007، ص: 31.

⁴⁰⁵ تنطوي متابعة الصندوق بناءً على الرقابة الثنائية وفق مشاورات المادة الرابعة على زيارات سنوية للبلدان الأعضاء، وأثناء هذه الزيارات يعقد خبراء الصندوق مناقشات مع المسؤولين في الحكومات والبنوك المركزية حول المخاطر التي يتعرض لها الاستقرار الداخلي والعالمي، وكذلك السياسات والإصلاحات الكفيلة بمعالجتها، وتركز هذه المناقشات التي تعدّ من العناصر الإلزامية التي يلتزم بها الأعضاء على أسعار الصرف والسياسات النقدية والمالية وسياسات المالية العامة، كما تركز على الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الكلي، وتمتد المناقشات كذلك لتغطي التطورات

في مجالات أخرى حيوية تتم بشكل طوعي من قبل البلدان الأعضاء لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي؛ مثل تغير المناخ أو التحوّل الرقمي، وعادة ما يلتقي خبراء الصندوق مع أعضاء الأجهزة التشريعية وممثلي قطاعات الأعمال والنقابات العمالية والمجتمع المدني، وتؤدي هذه المناقشات الشاملة مع قطاع واسع من المجموعات المعنية إلى تقييمات أفضل للسياسات الاقتصادية وآفاق الاقتصاد المتوقعة في البلد العضو. وعند استكمال خبراء الصندوق لعملية التقييم، يقدمون تقريراً إلى المجلس التنفيذي لمناقشته، ثم تُنقل آراء المجلس بشأن التقرير إلى سلطات البلد العضو ختاماً لعملية تعرف باسم مشاورات المادة الرابعة، ودعماً للشفافية، ينشر معظم البلدان الأعضاء تقرير خبراء الصندوق والتحليل المصاحب له، وكذلك آراء المجلس التنفيذي للصندوق في بيان عام. راجع:

Kentikelenis, Alexander. and Stubbs, Thomas. (November, 2021). **Missing Links: How climate change**

remains, peripheral to IMF economic surveillance activities. Recourse. DOI:

10.13140/RG.2.2.14863.052. Amsterdam. Netherlands. Pa: 27.Pa: 5. on:

https://www.researchgate.net/publication/364039961_Missing_Links_How_climate_change_remains_peripheral_to_IMF_economic_surveillance_activities?enrichId=rgreq-1e92fe5ce3925b18870894e88604733f-

XXX&enrichSource=Y292ZXJQYWdlOzM2NDZOTk2MTtBUzoxMTQzMTI4MTA4NzM0MjU0N0AxNjY0NTQ1Njk2NTg4&el=1_x_2&esc=publicationCoverPdf.

(Hereinafter: Kentikelenis, 2021, Missing Links: How climate change remains).

وراجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2013، ص: 23.

⁴⁰⁶ الرقابة الإقليمية: إضافة إلى مشاورات المادة الرابعة التي يعدها صندوق النقد الدولي مع البلدان الأعضاء منفردة، يجري الصندوق مناقشات رسمية مع المؤسسات الإقليمية المسؤولة عن السياسات المشتركة في الاتحادات النقدية، ولا سيما منطقة اليورو، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، والاتحاد النقدي لمنطقة شرق الكاريبي، بحيث نقلت المسؤوليات المنوطة بأعضاء هذه الاتحادات إلى المؤسسات الإقليمية في مجالين أساسيين من مجالات رقابة الصندوق -السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف-. يعدّ الدور الذي تلعبه الرقابة الإقليمية أكثر أهمية ودقة للوقوف على تحديد المشكلات التي تعترض السياسات المالية والاقتصاد من الرقابة الثنائية، وذلك لاختلاف الظروف المحيطة بكل بلد ومدى تطورها وتأثيرها على استقرار الاقتصاد المالي والكلّي الدولي.

راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2010، ص: 29.

⁴⁰⁷ تركز المراقبة المتعددة الأطراف على المادة الرابعة، القسم 3 (أ) من النظام الأساسي للصندوق، بحيث يتابع الاتجاهات الاقتصادية الإقليمية والعالمية وبحلّ التأثير الذي قد تُحدثه سياسات البلدان الأعضاء على البلدان المجاورة والاقتصاد العالمي، ويصدر الصندوق تقارير دورية بشأن هذه الاتجاهات والتحليلات، وذلك عن طريق:

1. تقرير آفاق الاقتصاد العالمي: الذي يقدم تحليلاً مفصلاً للاقتصاد العالمي وآفاق نموه، مع معالجة قضايا مثل الآثار الاقتصادية الكلية للاضطرابات المالية العالمية واحتمالات التداعيات العالمية، وخاصة تلك التي قد تنشأ عن السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للاقتصادات الكبيرة كالولايات المتحدة والصين ومنطقة اليورو، ويأتي استقصاء الآفاق المستقبلية والسياسات المتوقعة نتاجاً لعملية مراجعة شاملة لتطورات الاقتصاد العالمي التي تجريها إدارات الصندوق من خلال مشاورات المادة الرابعة مع البلدان الأعضاء، عن طريق إدارات المناطق الجغرافية في الصندوق، بالاشتراك مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، وإدارة شؤون المالية العامة.

2. تقرير الاستقرار المالي العالمي: الذي يقيم أسواق رأس المال العالمية، والاختلالات المالية، ومواطن الضعف التي تشكل مخاطر محتملة على الاستقرار المالي.

3. تقرير الرأصد المالي: الذي يقدم تحديثاً لتوقعات المالية العامة متوسطة الأجل وتقيماً للتطورات المتعلقة بالموارد العامة.

4. تقرير القطاع الخارجي: الذي يحلل الأوضاع الخارجية لاقتصادات العالم الكبرى البالغ عددها 29 اقتصاداً، بالإضافة إلى منطقة اليورو، ويقيم التحليل الحسابات الجارية وأسعار الصرف ومراكز الميزانية العمومية الخارجية وتدفقات رأس المال والاحتياطيات الدولية.

5. ينشر الصندوق أيضاً تقارير عن الاقتصاد الإقليمي تتضمن تحليلاً مفصلاً للمناطق الأساسية في العالم.

6. جدول أعمال السياسات العالمية: الذي يصدر مرتين سنوياً، ويضمّ تجميعاً لأهم الاستنتاجات وعناصر المشورة بشأن السياسات المستمدة من التقارير متعددة الأطراف، ويقترح جدول أعمال للسياسات المستقبلية للصندوق ولبلدانه الأعضاء.

راجع: صحيفة وقائع. (2023). **مشورة الصندوق بشأن السياسات**. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:

ومن الجدير بالذكر أنّه بناءً على مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات لعام 2011 وفجوات البيانات التي كشفت بفعل الأزمة المالية العالمية؛ قام المجلس التنفيذي في تموز عام 2012 باتخاذ قرار الرقابة الموحدة، الذي يربط بين تقييم الصندوق على أساس الرقابة الثنائية مع الاستقرار العالمي وفق ما تغطيه الرقابة متعدّدة الأطراف - عن طريق وضع إطار تشغيلي شامل لما يمكن إجراؤه من مشاورات ثنائية ومتعدّدة الأطراف وتحديد نطاقها وطرائق تنفيذها بما يضمن الإنصاف وجودة وفعالية أعمال الرقابة-، ممّا يسمح بإجراء تحليل للتداعيات على نحو أشمل وأكثر تكاملاً واتساقاً، دون أن يعني ذلك زيادة في التزامات البلدان الأعضاء أو تغيير طبيعتها، فلا يمكن مطالبة البلد العضو بتغيير سياساته لضمان فعالية النظام النقدي الدولي طالما كان حريصاً على استقراره الاقتصادي⁴⁰⁹، وقد ركّز قرار الرقابة الموحد على استراتيجية الرقابة على القطاع المالي، التي اعتمدت على ثلاث ركائز أساسية هي:

1. تحسين طرق تحديد المخاطر وتحليل السياسات الاقتصادية الكلية والمالية.
 2. تحديث أدوات الرقابة المالية، لمواجهة المخاطر.
 3. زيادة فعالية الرقابة المالية وتأثيرها، عن طريق زيادة المشاركة الفعالة للأطراف المعنية.
- ومن هنا يبرز دور برامج الصندوق الرقابية، لمواجهة التحديات التي تفرضها استراتيجية الرقابة على القطاع المالي وغيره من القطاعات، وفجوات المعلومات والبيانات، والتي سنشرحها في المطلب التالي. ولكن يجب ملاحظة أنّ عملية الرقابة قد تختلف من بلد لآخر بناءً على عدة عوامل، أهمّها مستوى تطوّر الاقتصاد، والعلاقة بين البلد والصندوق، والالتزامات الدولية المتبادلة، وغيرها من العوامل، ففي حالات البلدان المتقدّمة مثل الولايات المتحدة والصين والمملكة المتحدة، تتخذ التزامات الصندوق الرقابية شكلاً استشارياً في الغالب، هذه

<https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-Surveillance>

(من الآن فصاعداً: صحيفة وقائع، 2023، مشورة الصندوق بشأن السياسات).

وراجع: صندوق النقد الدولي. (إبريل، 2009). الأزمة والتعافي. آفاق الاقتصاد العالمي إبريل 2009. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا.

ص: 11. (من الآن فصاعداً: آفاق الاقتصاد العالمي 2009).

⁴⁰⁸ راجع: صحيفة وقائع، 2023، مشورة الصندوق بشأن السياسات.

⁴⁰⁹ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2013، ص: 23.

البلدان تتمتع بأنظمة اقتصادية متطورة ومستقرة، مما يعني أن دور الصندوق يقتصر على تقديم التوصيات والمشورة بشأن السياسات الاقتصادية والتجارية، ولا يملك فرض القيود أو التدخل في سياسات هذه البلدان بنفس الطريقة التي يفعلها مع البلدان التي تستعين بدعمه المالي، لتنفيذ حزم إصلاحات اقتصادية صارمة كشرط للحصول على المساعدة المالية، نظراً لما تعانيه من هشاشة في اقتصاداتها وعجزات مالية وتضخم وعدم استقرار اقتصادي.

الفرع الأول: برامج صندوق النقد الدولي الرقابية لمعالجة الأزمات الاقتصادية.

يشرف صندوق النقد الدولي من خلال ممارسته لدوره الإشرافي والرقابي الدوليين على عدة برامج رقابية لمنع وقوع الأزمات؛ وهي معدة على أساس مؤشرات محددة لمحاولة التحسس بالأخطار المحتملة والقريبة الوقوع، وعلى سياسات يفرضها على البلدان الأعضاء؛ لتصحيح الاختلالات ومعرفة أسبابها وبالتالي المساعدة في معالجتها، ومن أهم هذه البرامج:

أولاً: برامج التثبيت والتعديل الهيكلي: تطورت الأدوار والمهام التي يقوم بها صندوق النقد الدولي من مجرد قيامه بالحفاظ على سعر الصرف إلى مساعدة البلدان الأعضاء؛ لحل مشاكلها الاقتصادية من خلال برامج التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي وبرامج التصحيح والتعديل الهيكلي التالية:

(1) **برامج التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي** لصندوق النقد الدولي: هي برامج تحاول تصحيح الاختلالات الناتجة عن الإفراط في الطلب الكلي المحلي والخارجي على المدى القصير والمتوسط، بالتركيز على أدوات السياسة النقدية والمالية والتجارية والاستثمارية؛ المتمثلة في أسعار الفائدة وتخفيض قيمة العملة والضرائب وفتح مجال للقطاع الخاص وتقليص دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، وقد ركز عليها الصندوق في أزمات المديونية. وهي تركز على عدة محاور أساسية:⁴¹⁰

⁴¹⁰ عفيفي، أسماء. وآخرون. (17، يونيو، 2017). آثار برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي في ضوء التجارب الدولية والحالة المصرية. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. الدراسات البحثية الاقتصادية. مصر. على الرابط:

1- سياسة ميزان المدفوعات: وذلك بتخفيف العجز في ميزان المدفوعات من خلال:

- تخفيض قيمة العملة المحلية: أقيمت معظم البلدان على تطبيق هذا الإجراء في بداية تنفيذها للبرنامج، رغم أنه سيؤدي إلى تقليل القوة الشرائية وتقليل الطلب الداخلي لما فيه من خفض لسعر الصرف لديها، والذي سيقود لتقليل الواردات وزيادة الصادرات لموازنة ميزان المدفوعات.
- الإصلاحات النقدية: عن طريق تحسين سير السياسة النقدية وتشجيع الادخار الداخلي لتمويل عجز الموازنة من خلال أدون الخزنة.
- إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي أو تقليصها إلى أدنى مستوى، وتحرير الأسعار الداخلية.
- تحرير عملية الاستيراد من القيود المفروضة عليها.
- تحسين شروط الاقتراض الخارجي.

2- سياسة الإنفاق العام: وذلك بمكافحة التضخم من خلال:

- رفع سعر الفائدة الدائنة والمدينة.
- زيادة الضرائب وتقليل الإنفاق العام لتخفيض العجز الحاصل في الموازنة العامة.
- ترشيد النفقات العامة: من خلال تخفيض الإنفاق في المجالات غير الإنتاجية (كالتعليم، الصحة، الثقافة....)، وإعطاء الأولوية للإنفاق على قطاعات الإنتاج، وتنظيم سوق العمل.

3- السياسة الاستثمارية: عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي من خلال:

- منح مزايا ضريبية لرأس المال الأجنبي.
- ضمان عدم تأميم أو مصادرة الاستثمار الأجنبي.

- حرية تحول الأرباح إلى الخارج.
- تقليص نمو القطاع العام وتشجيع آليات الخصخصة.
- تحرير التجارة الخارجية: عن طريق الانفتاح التدريجي للاقتصاد نحو المنافسة الدولية، وذلك من خلال الانضمام لمنظمات التجارة الخارجية، وبناء علاقات خارجية وثيقة.

(2) برامج التصحيح والتعديل الهيكلي: من أهم البرامج التي عرفت خلال الثمانينيات والتسعينات، وذلك لإصلاح الاختلالات الداخلية والخارجية التي يعاني منها الاقتصاد وذلك بعد تثبيت الحال الاقتصادي، فهو يعمل على إعادة صياغة الهياكل الاقتصادية، وتحضير إطار تشغيلي لاقتصاد السوق الذي يكون من ضمن البرامج المدعومة من الصندوق، وبالتالي بدأ يخصص موارد وقروض تسمى بتسهيلات التصحيح الهيكلي للبلدان المنخفضة الدخل بهدف إصلاح هيكل الاقتصاد الكلي.⁴¹¹

ثانياً: برامج الإنذار المبكر: استُحدثت عام 2009 لتحديد وتقييم المخاطر شديدة التأثير التي تهدد الاقتصاد العالمي، وخصوصاً مواطن الضعف والمخاطر الناشئة في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل⁴¹²، وقد لجأ الصندوق في إطار استشارته للأزمات والتنبؤ بوقوعها إلى نماذج من الاقتصاد القياسي، التي تعتمد على مجموعة من المتغيرات والبيانات التاريخية المتسببة في إحداث الأزمة (خلال فترة 12 إلى 24 شهر)، والتي من أهمها نسبة الدين قصير الأجل إلى احتياطات النقد الأجنبي، والارتفاع في سعر الصرف الحقيقي نسبةً للاتجاه السائد، والعجز في الحساب الجاري للمعاملات الخارجية، بحيث يتناسب ارتفاع قيمة هذه المتغيرات مع احتمال وقوع الأزمات.

وقد استخدم الصندوق تمرين الإنذار المبكر لتعزيز مشورته بشأن السياسات، وخاصة تحليل المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد والقطاع المالي والمالية العامة والمركز الخارجي، إلى جانب التداعيات العابرة للقطاعات

⁴¹¹ راجع: هبال، 2015-2016، ص: 13.

⁴¹² راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2012، ص: 34.

والحدود، وذلك بالتعاون مع مجلس الاستقرار المالي⁴¹³، بعد أن طلبت مجموعة العشرين إلى المؤسستين الاشتراك في تمرين للإنذار المبكر لمساعدة صناع السياسات في تحديد المخاطر الطرفية⁴¹⁴ ومواطن الضعف التي يمكن أن تقود إلى مزيد من الصدمات النظامية، ولا يتوخى تمرين الإنذار المبكر التنبؤ بالآزمات، بل يسعى إلى تحديد مواطن الضعف التي يمكن أن تُنشئ أزمات نظامية، ويحدد سياسات تخفيف المخاطر، بما في ذلك السياسات التي تتطلب التعاون الدولي.⁴¹⁵

وتجري عمليات الإنذار المبكر مرتين سنوياً، بحيث تعتمد على مجموعة كبيرة من المعلومات أهمها تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وتقرير الرائد المالي؛ وهي أهم إصدارات الصندوق في مجال الرقابة العالمية، بحيث يكون الغرض من أنشطة الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف التي يجريها الصندوق متابعة تنفيذ نتائج عمليات الإنذار المبكر والسياسات التي أوصت بها، بعد أن تعرض على كبار مسؤولي الصندوق خلال اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية المنعقدة بين الصندوق والبنك الدولي.⁴¹⁶

⁴¹³ يمثل مجلس الاستقرار المالي أجهزة الرقابة المالية والبنوك المركزية في البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي، ومن ثم فهو عنصر مكمل لأعمال البحث والتحليل متعددة الأطراف بالصندوق. ولأن تمرين الإنذار المبكر يهدف إلى تقديم منظور متكامل بشأن المخاطر ومواطن التعرض لها، يتعاون الصندوق ومجلس الاستقرار المالي بصورة وثيقة في إجراء هذا التمرين. وفي الغالب، يقوم الصندوق بدور قيادي في القضايا الاقتصادية، والمالية-الكلية، وتلك المتعلقة بالمخاطر السيادية على المدى المتوسط إلى الطويل، بينما يقوم المجلس بدور قيادي في القضايا التنظيمية والرقابية المتعلقة بالنظام المالي على المدى القريب.

⁴¹⁴ المخاطر الطرفية يقصد بها: المخاطر بعيدة الاحتمال والعالية التأثير التي تواجه الاقتصاد العالمي. بحيث يحتوي نظام برامج الإنذار المبكر عادة على أربعة أجزاء متشابهة، يجب أن يعمل كل جزء بكفاءة لكي ينجح النظام، تتمثل في كل من المعرفة والمراقبة والقدرة على الاستجابة والتحذير:

- المعرفة بالمخاطر: تبني فهم خط الأساس للمخاطر (المخاطر وأوجه الضعف) والأولويات على مستوى معين.
- المراقبة: هي نشاط متابعة منطقي لمواكبة أحدث المعلومات حول كيفية تغير هذه المخاطر ونقاط الضعف عبر الوقت.
- تصر القدرة على الاستجابة على كل مستوى من القدرة على الحد من المخاطر بمجرد اكتشاف الاتجاهات والإعلان عنها في الوقت المحدد للتحذير.

- يحول اتصال التحذير معلومات المراقبة إلى رسائل قابلة للتنفيذ يفهمها من يحتاجون إليها، وهم مستعدون لسماعها.

راجع: لطرش، ذهبية. وكثاف، شافية. وحراق، سمية. (2019/06/01). البرامج الرقابية لصندوق النقد الدولي في إدارة أزمات النظام المالي العالمي. *مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة*. المجلد: 02. العدد: 02. جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر. راجع ص: 16. (ISSN: 2602-7860). (من الآن فصاعداً: لطرش، وكثاف، وحراق، 2019).

⁴¹⁵ صحيفة وقائع. (6، فبراير، 2023). *تمرين الإنذار المبكر المشترك بين صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي*. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:

<https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/Early-Warning-Exercise>

⁴¹⁶ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2016، ص: 48.

ويستند الصندوق في استئجار الأزمات والتنبؤ بها ضمن إطار برامج الإنذار المبكر إلى مجموعة من المؤشرات أهمها:

أ- وسائل مراقبة السيولة: بحيث يعتبر نقص الاحتياطي من السيولة أهم مؤشر ينذر بوقوع أزمة عملة، لذلك يؤكد صندوق النقد الدولي على ضرورة وضع التقديرات التي تخص:

- احتياجات البلد من التمويل الخارجي.

- مختلف المصادر التمويلية المضمونة من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر والأسواق المالية.

- والفجوة التمويلية المتبقية.

ب- معلومات السوق المالي (نبض السوق): تقييم قابلية التعرض للمخاطر مبني على المعلومات المتعلقة بالأسواق المالية الناشئة.

ت- النّظّاع إلى المستقبل: يصعب التنبؤ بالأزمات كونها تنشأ عن صدمات غير متوقّعة يمكن لها أن تخل بكل مجهود وقائي، ولتسهيل عملية التنبؤ هذه يحاول واضعو السياسات الاقتصادية اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتجنّب وقوعها بمجرد ظهور بوادرها، ويتدخل صندوق النقد الدولي لمتابعة سلامة القطاع المالي في هذه البلدان ومدى التزامها بالمعايير والمقاييس الدولية لزيادة قدرته على التنبؤ، لكن رغم أهمية هذه البرامج إلا أنها جمعت كل البلدان في سلة واحدة، وأهملت حجم كبير من المعلومات التي يصعب قياسها، ولم توفّر الحلول والسياسات للبلدان المعرضة لمخاطر الأزمات لتركيزها على التنبؤ.⁴¹⁷

ثالثاً: برامج اختبار الجهد: بدأ صندوق النقد الدولي في عام 1999 استخدام اختبارات القدرة على تحمل الضغوط باعتبارها أداة من أدوات الرقابة، إلا أن هذه الاختبارات لم تكن معروفة إلا على نطاق ضيق بعد أن

⁴¹⁷ راجع: لطرش، وكثاف، وحراق، 2019، ص: 15.

وقعت الأزمة المالية العالمية واستخدمت فيها الاختبارات لاستعادة ثقة الأسواق، وقد بدأت البنوك باستخدامها في بداية التسعينات باعتبارها أداة داخلية لإدارة المخاطر، وتعدّ هذه البرامج من أهم الأدوات المستخدمة في إدارة المخاطر واختبار السلامة المالية، وتقدير نقاط القوة ونقاط الضعف للنظم المالية التي يجريها الصندوق والبنك الدوليين، حيث تحاول قياس مدى حساسية مجموعة من المؤسسات والنظام المالي بأكمله لصدمة معينة، بدراسة وقياس التغير في المحفظة الناتج عن التغيرات في عوامل المخاطرة.⁴¹⁸

لا تستند الممارسات الرأهنة في مجال اختبارات القدرة على تحمل الضغوط إلى مجموعة منتظمة وشاملة من المبادئ ولكنها نشأت عن طريق التجريب والخطأ وغالباً ما تكشف عن أوجه قصور في القدرات البشرية والفنية وقدرات البيانات، ولتحسين تنفيذ هذه الاختبارات، اقترح الصندوق مؤخراً سبعة مبادئ «لأفضل الممارسات» لاختبار القدرة على تحمل الضغوط وهي:

المبدأ 1: تحديد المحيط المؤسسي للاختبارات بصورة مناسبة.

المبدأ 2: تحديد جميع قنوات انتشار المخاطر ذات الصلة.

المبدأ 3: إدراج جميع المخاطر وهوامش الأمان المهمة.

تؤكد المبادئ الثلاثة الأولى على أهمية امتلاك معرفة جيدة بالمخاطر، ونماذج العمل، وقنوات انتشار المخاطر التي تواجهها المؤسسة أو النظام الخاضع للمراجعة قبل بدء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط.

المبدأ 4: الاستفادة من وجهة نظر المستثمر في تصميم الاختبارات: ويعني هذا المبدأ أنه ينبغي استخدام رؤية السوق لتكميل اختبارات القدرة على تحمل الضغوط على أساس معايير تنظيمية ومحاسبية، فيتم وضع الخطط باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي، الذي يستند إلى بيانات تاريخية وأخرى افتراضية لتحليل الروابط بين الاقتصاد

⁴¹⁸ بوقصبة، شريف. (2015-2016). انعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التيسير الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة - دراسة حالة: شركة سوناطراك - الجزائر. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية. جامعة محمد خيضر - بسكرة. الجزائر. عدد الصفحات: 237، ص: 41.

الحقيقي والنظام المالي، وفي بعض الحالات يتم اللجوء إلى تجارب دول أخرى في عملية الاسترشاد وصياغة اختبار الجهد.

المبدأ 5: إبلاغ نتائج الاختبارات بطريقة أذكى وليس بصوت أعلى: ويعني «الذكاء» هنا أن تكون الاختبارات تقييمات صريحة للمخاطر وواضحة فيما يتعلق بالتغطية وأوجه القصور، وأن تتضمن نتائج معلنة، إلى جانب تدابير تعالج بصورة مقنعة أي مواطن ضعف تكشف عنها الاختبارات (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، عمليات ضخ رأس المال)، بحيث يمثل التأثير المحتمل لسلوك السوق على سلامة المؤسسات المالية عنصراً أساسياً في فهم هذا المبدأ.

المبدأ 6: التركيز على مخاطر طرق المنحنى: بحيث يتسم هذا المبدأ بطبيعة فنية: إذ يوصي منفذ الاختبار باستخدام أساليب إحصائية واقتصادية قياسية تكون مصممة خصيصاً لتحديد سيناريوهات بالغة الشدة، التي غالباً ما تتسم بحدوث عدد كبير من المخاطر في نفس الوقت.

المبدأ 7: الاحتراس من "البجعة السوداء": أي يحذر الصندوق من مخاطر حدوث "اللا معقول"، أي النتيجة التي يرجح بدرجة كبيرة ألا تحدث، رغم جهوده المبذولة في تحليل وقياس شدة الصدمات واختبارات القدرة على تحمل الضغوط واستراتيجية الإبلاغ المتبعة.⁴¹⁹

وأخيراً نجد أن برامج التثبيت والتصحيح والإنذار المبكر واختبار الجهد تعمل معاً على تحسين الاستقرار المالي الاقتصادي، من خلال تصحيح الاختلالات، والتنبؤ بالمخاطر، وتقييم قدرة المؤسسات على تحمل الصدمات، دون أن ننسى ما تواجهه هذه البرامج من تحديات تتعلق بدقة التنبؤ وجودة البيانات وكفاءة التنفيذ خاصة في البلدان النامية، لذلك فهي تتطلب تنسيقاً على أعلى المستويات بين المؤسسات الدولية والمحلية، لضمان تنفيذ السياسات الموصى بها بفاعلية، واتخاذ إجراءات وقائية لتجنب الأزمات المستقبلية.

⁴¹⁹ هيروكو، أورا. ولبليانا، شوماخر. (يونيو 2013). بنوك تحت الضغط. مجلة التمويل والتنمية. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. ص:40.

الفرع الثاني: تطوّر سياسات صندوق النقد الدولي الرقابية في مواجهة أزمة كورونا.

زادت أزمة كورونا من أنشطة مراقبة الصندوق، وذلك بسبب الاحتياجات العاجلة وغير المسبوقه لتمويل موازين مدفوعاتها لمعالجة تأثير الجائحة، والتي عليها أن تغطّي الإجراءات الحيويّة على مستوى الماليّة العامة والقطاع المالي، لتوفير الإمدادات اللازمة للمواطنين والشركات، وكما نعلم أنّ الإجراءات السريعة التي تقوم بها الحكومات تحتل الكثير من المخاطر وعلى رأسها الفساد على غرار ما حصل في الأزمات السابقة، وهذا يلزم الحكومات بممارسة الرقابة والإشراف على إجراءات الطوارئ هذه، وبحكم كون الصندوق مسؤولاً عن مراقبة التقدّم المحرز للسياسات المرتبطة بالبرامج التمويلية طالما ظلّ ائتمانه مستحقاً، ذلك من أجل توفير بيانات نقدية موثوقة وتقييم الضمانات التي تكفل إمكانية إدارة موارد الصندوق من قبل البنك المركزي للبلد المقترض، بالتالي تحسين أطر الضمانات ومعالجة توصيات الصندوق الخاصة بتقييمها، فالضمانات الوقائية السليمة ستساعد على تحقيق التوازن بين ضمان وصول تمويل الصندوق لمن هم في أشد الحاجة إليه مع الحاجة للسرعة بصرف الأموال، وفي هذا السياق تتعهد البلدان المقترضة بتدقيق ونشر كافة العمليات الخاصة بالإنفاق والمشتريات المرتبطة بالجائحة والشركات والجهات المستفيدة من ذلك⁴²⁰، ويؤكد التقرير السنوي لعام 2023 الصادر عن صندوق النقد الدولي على خضوع 84 بنكاً مركزياً للمراقبة بسبب الجائحة وفق زيادة بلغت 22 بنكاً مقارنةً بمستويات ما قبل جائحة كورونا، بحيث أتم 15 تقييماً في السنة المالية 2023 من أصل 381 تقييماً غطّى 106 بنكاً مركزياً منذ عام 2000 إلى نهاية نيسان 2023⁴²¹.

ونظراً للدور الريادي الذي يلعبه الصندوق على الصعيد العالمي، قام بإنشاء أداة تتبّع السياسات، التي تلخّص الاستجابات الاقتصادية الأساسية التي أصدرتها الحكومات للحد من الآثار الإنسانية والاقتصادية الناجمة

⁴²⁰ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2020، ص: 9.

⁴²¹ راجع:

IMF. (2023). **ACCOUNTABILITY**. Committed to Collaboration IMF ANNUAL REPORT 2023. Washington. USA. on website:

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2023/who-we-are/accountability/>

عن جائحة كورونا، وتشمل هذه الأداة 197 اقتصاداً، بحيث يركّز هذا المتبّع على الإجراءات التقديرية للسياسات التي اتخذتها البلدان استجابةً للجائحة، مع مراعاة الاختلاف بين ظروف كل بلد وطبيعة الصدمة⁴²²، ويتم تحديث بياناتها بانتظام، كما قام الصندوق بنشر سلسلة مذكرات خاصة حول الجائحة في الفترة ما بين نيسان 2020 وآذار 2022؛ لمساعدة صانعي السياسات في التصدي لآثارها الاقتصادية⁴²³.

إنّ كلّ ما تمّ ذكره من سياسات وبرامج رقابية لم تكن لتتحقق في أزمة العزل الكبير (المقصود بها جائحة كورونا)، إلّا عن طريق تطوير الصندوق أساليب وطرق مزاولته لأعماله لتناسب مع سرعة تطور الأزمة، وذلك بتحويل كل اجتماعات مجلسه التنفيذي، وبعثات الرقابة، والمفاوضات بشأن الإقراض، ومراجعات البرامج، والمساعدة الفنية، وتنمية القدرات والتدريب، إلى الصيغة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت، فنجده عقد اجتماعاته السنوية لعام 2020، واجتماعات ربيع 2021 عبر هذه الشبكة، وقد شارك خلالها آلاف الأعضاء من وفود بلدان العالم في مئات الفعاليات، والملاحظ المشاركة الإلكترونية الكبيرة للبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات والبلدان المنخفضة الدخل والبلدان الصغيرة رغم أوجه قصور الرّبط بشبكة الإنترنت، وإنّ نجاح اجتماعات الصندوق هو دلالة على قدرته على التكيف مع أقصى الظروف شدة⁴²⁴.

وفي هذا السياق، نجد أنّ أزمة كورونا قد ساهمت بشكل كبير في تسريع الاتجاه العام المتزايد نحو الرقمنة، واستخدام النقود الرقمية، وهو ما دفع الصندوق للعمل على إدماج كل ما يتعلّق بالرقمنة من تحليل

⁴²² راجع:

International Monetary Fund. (2022, Last updated on July 2, 2021). **Policy Responses to COVID-19**. Policy Tracker. IMF. Washington. USA. on website:

<https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19>

(Hereinafter: IMF, 2022, Policy Responses to COVID-19).

⁴²³ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2020، ص: 10.

وراجع:

International Monetary Fund. (2022, Last Updated: March 21, 2022). **Special Series on COVID-19**. The IMF and COVID-19. Washington. USA. on website:

<https://www.imf.org/en/Publications/SPROLLs/covid19-special-notes>.

⁴²⁴ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2021، ص: 12.

لقضاياها وسبر لأغوارها ضمن أعماله الرقابية، وعمله المعني بتنمية القدرات الذي سنأتي على ذكره لاحقاً، فنجدّه في تقريره السنوي لعام 2021 يرحّج أنّ هذا الاتجاه "سيعيد تشكيل النظام النقدي الدولي".⁴²⁵

المطلب الثاني: سياسات صندوق النقد الدولي التنظيمية.

تتركّز السياسات التنظيمية لصندوق النقد الدولي جوانب متعدّدة تهدف إلى تنمية القدرات المؤسسية للبلدان الأعضاء، مما يمكنها من تبني وتنفيذ السياسات الاقتصادية الفعّالة والمستدامة. تُعدّ تنمية القدرات جزءاً أساسياً لضمان تنفيذ السياسات الاقتصادية من الإستراتيجية الشاملة لدعم الاستقرار المالي.

ومع ظهور جائحة كورونا، أصبحت الحاجة إلى سياسات تنظيمية فعّالة أكثر إلحاحاً، لذا، كان من الضروري للصندوق تعديل وتكييف سياساته التنظيمية لتلبية الاحتياجات الطارئة الناجمة عن الجائحة. يشمل ذلك تقديم الدعم الفني والمشورة الاقتصادية المتخصصة لمساعدة البلدان الأعضاء في التعامل مع تداعيات الجائحة وإعادة بناء اقتصاداتها بشكل مستدام.

من خلال هذا المطلب، سيتم تحليل السياسات التنظيمية التي طوّرها الصندوق ضمن نطاق تنمية القدرات، مع التركيز على تطورها وتكيفها وتنفيذها في ظل جائحة كورونا.

الفرع الأول: تنمية القدرات في صندوق النقد الدولي.

يقدم الصندوق المساعدة الفنية والتدريب على القضايا الاقتصادية الحرجة، كجزء من وظائفه الأساسية التي تعرف باسم تنمية القدرات CD، لتمكّن بلدانه الأعضاء من بناء مؤسسات اقتصادية فعّالة، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والنمو، وخلق المزيد من فرص العمل، وتحقيق أهدافه في إطار أهداف التنمية المستدامة،

⁴²⁵ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2021، ص: 20.

وذلك بتعاونه مع المؤسسات الحكومية والبنوك المركزية من خلال المشورة العملية بشأن السياسات والتدريب والتعلم من الأقران.⁴²⁶

تمثل تنمية القدرات ثلث الإنفاق السنوي للصندوق، حيث تحصل البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات على 25% منه بينما 50% من نصيب البلدان النامية منخفضة الدخل⁴²⁷، وتعدّ برامجها وأنشطته متاحة لجميع البلدان الأعضاء عند الطلب وفق احتياجاتهم، كما تساعد البلدان على تعميق فهمهم لأبعاد المشورة التي يقدمها الصندوق بشأن السياسات وتعزيز تنفيذها، بالتالي تحسين التحصيل الضريبي، وتعزيز المالية العامة، وتحديث سياساتهم النقدية والسياسات المعنوية بسعر الصرف، وتطوير النظم القانونية وتدعيم الحوكمة، وتساعدتهم على جمع البيانات ونشرها للاسترشاد بها في صنع القرار⁴²⁸.

يمكن تقسيم تنمية القدرات إلى نوعين من البرامج:

النوع الأول لتلبية الاحتياجات قصيرة الأجل، وذلك لمساعدة البلدان على بناء مؤسسات سليمة حتى تتمكن من إدارة السياسات بفعالية، وتعزيز المرونة في مواجهة الصدمات، فهذا النوع يكون مرتبطاً بالأزمة، لسد فجوة البيانات اللازمة من خلال برامج مراقبة الصندوق، أو لاستخدام موارد الصندوق، وقد يخصّ حدثاً واحداً أو سلسلة متتالية من الأحداث، ويطلق عليها تنمية القدرات العلاجية.

النوع الثاني يعكس الطبيعة طويلة الأجل لبناء المؤسسات، وعادة يتضمن برامج منهجية لذلك، ويطلق عليها تنمية القدرات الوقائية أو التثموية.⁴²⁹

⁴²⁶ راجع:

International Monetary Fund. (2022). **CAPACITY DEVELOPMENT**. IMF Live. Washington. USA. on website: [\(https://www.imf.org/en/Capacity-Development\)](https://www.imf.org/en/Capacity-Development). (Hereinafter: IMF, 2022, CD).

⁴²⁷ صحيفة وقائع. (2023). **تنمية القدرات**. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:

<https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/imf-capacity-development>

(من الآن فصاعداً: صحيفة وقائع، 2023، تنمية القدرات)

⁴²⁸ راجع: صحيفة وقائع، 2023، مشورة الصندوق بشأن السياسات.

⁴²⁹ راجع الأوراق الخاصة بمكتب التقييم المستقل في صندوق النقد الدولي:

ترتكز تنمية القدرات على خبرة واختصاص صندوق النقد الدولي التي اكتسبها من خلال إدارته للأزمات الاقتصادية العالمية منذ نشأته، ومما لا شك فيه أنه لن يتوانى عن تقديمها لمساعدة بلدانه الأعضاء على إتباع السياسات الأفضل لمواجهة التحديات التي تواجهها، وذلك من خلال عدة مجالات لأنشطة تنمية القدرات تشمل:

1. السياسات النقدية والمالية: وقد تجلّى ذلك بوضوح عندما شارك الصندوق في المناقشات التي جرت بين إسبانيا والمفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي على أثر الأزمة المالية العالمية، حيث قام بدور استشاري في تصميم برنامج الدعم المالي الأوروبي، وذلك عندما طلبت إسبانيا مساعدته في عام 2012 لتقييم نظامها المالي وإعادة هيكلة اعتماداً على خبرة الصندوق الواسعة في هذا المجال.⁴³⁰

2. المالية العامة: واصل الصندوق استجابته لتداعيات الأزمة المالية العالمية، لتلبية الاحتياجات العاجلة من المساعدة الفنية في مجموعة واسعة من البلدان، كان منها أوكرانيا التي طلبت المشورة بشأن ترشيد الإنفاق وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، وقبرص التي طلبت سلطاتها مساعدته على تحسين سياسة الضرائب والإدارة الضريبية وإصلاح إدارة المالية العامة وتحديد أولويات النفقات العامة، وليبيا والصومال اللتان ساعدهما الصندوق على تحسين إعداد الميزانية، ونذكر أيضاً تقديمه المشورة لتعزيز الإدارة المالية العامة في غينيا بيساو ومالي والنيجر، ومساعدته في تصميم وتنفيذ سلطة الإيرادات وإنشاء مركز تقديم الخدمات لدفع الضرائب وإعادة تصميم نظم تكنولوجيا المعلومات وتنمية قدرات التدقيق في ليبيريا.⁴³¹

3. الأطر والأدوات الاقتصادية الكلية: اتسع نطاق المساعدة الفنية لبناء القدرات في الصندوق بعد الأزمة المالية العالمية، لتستهدف تعبئة المعونة الخارجية من أجل البناء في هايتي ولا سيما من خلال تحسين التنبؤ والإبلاغ بالبيانات المالية العامة الكلية وإدارة السيولة والمحاسبة الحكومية، كما استمر العمل في عام 2011

Enoch, Charles. (July 27, 2022). **The IMF and Capacity Development—Delivery**. IEO Background Paper (BP/22-02/08). Independent Evaluation Office(IEO) of the International Monetary Fund. Pa: 7\84. Washington. USA. on link: <https://ieo.imf.org/-/media/IEO/Files/evaluations/completed/10-04-2022-the-imf-and-capacity-development/cd-bp8-delivery.ashx> (Hereinafter: Enoch, July 27, 2022).

⁴³⁰ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2013. ص: 21 و 43.

⁴³¹ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2014. ص: 47-48.

لمعاونة البلدان في تحسين طرق إعداد الإحصاءات الاقتصادية الكلية والمالية، فنجد خبراء الصندوق يتعاونون مع 72 بلداً لاستكمال المسح المنسق للاستثمار المباشر عام 2010، كما عملوا مع عدد من البلدان الإفريقية على تحسين إحصاءاتها الاقتصادية ونشر بياناتها⁴³².

4. الأطر القانونية: ركّز الصندوق عمله بهذا الخصوص على إدارة الأزمات، وتسوية أوضاع البنوك، والتنظيم المصرفي، والبنوك المركزية، وقانون الضرائب، وإدارة قواعد المالية العامة وقوانين الميزانية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد تمّ دمج هذه المجالات في جدول أعمال البرامج والرقابة في الصندوق، وبناءً على ذلك، كشف التقييم الذي أجراه الصندوق عام 2013 في باراغواي عن مواطن ضعف كبيرة ضمن نظامها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي طلبت بموجبه سلطاتها المساعدة الفنية من الصندوق لدعم وضع استراتيجية وطنية بهذا الشأن⁴³³.

5. الإحصاءات والبيانات: قامت مجموعة العشرين بتكليف خبراء الصندوق بتحليل سياسات كل بلد من بلدان G20، كما طلبت منهم إعداد توجيهات إرشادية لتحديد وتقييم الاختلالات الكبيرة على مستوى بلدانه الأعضاء كل عامين، وتعاونت مع الصندوق لإيجاد أنسب الطرق لمعالجة فجوات البيانات التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية⁴³⁴.

6. العمل المناخي: إنّ تقارير المادة الرابعة تعمل على تغطية كاملة لقضايا المناخ، لتقديم المشورة بشأن السياسات المتعلقة بتخفيف تغير المناخ أو التكيف معه، مما سيساعد على دمج جوانب الاقتصاد الكلي لقضايا المناخ مع تحليلات الصندوق، وذلك لمعالجة المسائل البنيوية والوصول إلى مسارات سياسية أكثر استدامة ومرونة⁴³⁵.

⁴³² راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2010. ص: 45.

⁴³³ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2014. ص: 49.

⁴³⁴ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2013. ص: 44.

⁴³⁵ يُعدُّ إدراج الاعتبارات المناخية في برامج بعثات المراقبة؛ مرتبط بتقبُّل الحكومات لتقييمات موظفي الصندوق، بحيث تعدّ البلدان التي تلتزم ببرامج إقراض الصندوق المشروطة بإصلاحات سياسية إلزامية أكثر انشغالاً بمكافحة الأزمات الاقتصادية المباشرة بدلاً من القضايا الهيكلية طويلة الأجل مثل التحول الأخضر، على عكس باقي البلدان التي تسعى لدمج المخاوف المناخية في تقارير المراقبة الاقتصادية. راجع:

Kentikelenis, 2021, Missing Links: How climate change remains. Pa: 9.

7. تنفيذ سياسات شاملة، وإعداد بيانات مصنّفة حسب نوع الجنس بشأن تأثير السياسات الاقتصادية على المرأة، ومعالجة عدم المساواة، وخصوصاً عند استخدام الضرائب التصاعدية⁴³⁶.

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ عدم التزام البلد العضو بالبرنامج المتفق عليه، أو تصرّفه بشكل مخالف لنصيحة الصندوق العامة، بعد دراسة الطلب والمشاورات بين السلطات المختصة بالبلد وموظفي الصندوق، يترتب عليه الرّفص اللاحق للمساعدة المطلوبة من الصندوق، وأقرب مثال على ذلك رفضه تقديم أي مساعدة للسلفادور نظراً لاعتماده البتكوين كعملة قانونية⁴³⁷.

يعتمد صندوق النقد الدولي على التمويل المزدوج الذي تساهم فيه موارد الميزانية في الصندوق والتمويل الخارجي⁴³⁸ من خلال المشروعات الثنائية ومراكز تنمية القدرات الإقليمية⁴³⁹، والصناديق الاستثمارية المواضيعية التي قام الصندوق بإنشائها في مطلع نيسان عام 2009⁴⁴⁰، والبالغ عددها حالياً تسعة صناديق لتمويل أنشطة تنمية القدرات، تُنشأ هذه الصناديق بناءً على احتياجات وطلبات البلدان الأعضاء للمساعدة، يتم تمويل هذه الصناديق من خلال موارد الصندوق وموارد المانحين الخارجيين، نشأ هذا التمييز عندما عرض عدد قليل من المانحين بقيادة اليابان تمويلاً إضافياً يتجاوز الحد الذي يمكن أن توفره موارد الصندوق، يُعدّ الصندوق الائتماني لتعبئة الإيرادات وصندوق استقرار القطاع المالي وصندوق إدارة ثروة الموارد الطبيعية من أهم هذه الصناديق،

⁴³⁶ راجع: صحيفة وقائع، 2023، تنمية القدرات.

⁴³⁷ راجع:

Enoch, July 27, 2022, p:17.

⁴³⁸ يمول أكثر من 40 شريكاً ثنائياً ومتعدد الأطراف حوالي نصف الجهود التي يبذلها صندوق النقد الدولي حول العالم لتنمية القدرات، وتعدّ حكومة اليابان من أكبر وأقدم الشركاء للصندوق في هذا المجال، حيث ساهمت منذ 30 عاماً بدعم متواصل لأكثر من 100 بلد عضو في الصندوق، بمبلغ 807 مليون دولار أمريكي. كما ويعدّ الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر شريك، حيث ساهم بحوالي 388 مليون دولار أمريكي في التمويل منذ عام 2006 لمساعدة البلدان الثامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. راجع:

IMF, 2022, CD.

⁴³⁹ يعمل صندوق النقد الدولي مع بلدانه الأعضاء من خلال شبكة عالمية تضم 17 مركزاً إقليمياً، يُعدّ المركز الإقليمي لتنمية القدرات في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ومنغوليا CCAMTAC الذي تمّ افتتاحه في آذار عام 2021 بصورة افتراضية آخرها، وذلك في سياق التصدي لجائحة كورونا. لمزيد من المعلومات راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2021، ص: 37.

⁴⁴⁰ ركّز أول الصناديق الاستثمارية المواضيعية نشاطه على بناء القدرات المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كما ذكرنا أعلاه عام 2009، لتصادق بعدها الجهات المانحة على خطط عمل السنة المالية 2012 لإنشاء صندوقين يعملان في مجالي السياسة والإدارة الضريبية، وإدارة الموارد الطبيعية، بتمويل من أستراليا وبلجيكا والاتحاد الأوروبي وألمانيا والكويت ولكسمبورغ وهولندا والنرويج وعمان وسويسرا. لمزيد من المعلومات راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2011، ص: 46.

وراجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2009، ص: 58.

بحيث يمكن للصندوق الاستئماني أن يدعم جهة واحدة كما في حال الصندوق القطري لصالح الصومال، والصندوق الاستئماني الذي تم إنشاؤه لجنوب السودان عند انضمامه إلى عضوية الصندوق في عام 2012 ثم تم إلغاؤه عام 2019 لعدم وجود التزامات تمويل جديدة على أن يبقى السودان مستفيداً من الصندوق الاستئماني للموارد الطبيعية الخاص بجنوب إفريقيا، وقد يكون التمويل من جهة مانحة واحدة أو جهات متعددة، لدعم مواضيع معينة لمجموعة محددة من البلدان أو لتمويل برنامج معين وكمثال على ذلك صندوق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ونجده مؤخراً قام بإنشاء صندوق خاص لمكافحة جائحة كورونا⁴⁴¹.

الفرع الثاني: تنمية القدرات في ظل جائحة كورونا.

أدت جائحة كورونا إلى تغييرات كبيرة ومفاجئة في أنواع المساعدة التي يقدمها الصندوق من خلال برامج تنمية القدرات للعديد من بلدانه الأعضاء، لتوجيه اقتصاداتها خلال الأزمة والاستعداد للتعافي الشامل، وبيان كيفية التعامل مع تحديات الإدارة الاقتصادية للوباء، فقد تم تخصيص الأموال بما فيها الدعم المالي البالغ 40 مليون دولار من شركاء تنمية القدرات للمبادرة الخاصة بأزمة كورونا - لما يقارب 40 نشاطاً لتنمية القدرات⁴⁴² نذكر منها:

- الأنشطة التي ركزت على الاحتياجات المالية: كإدارة عبء الديون الناتج عن النفقات المالية الطارئة، وإدارة التّحمل المؤقت للإجراءات الاحترازية المنوطة بالقطاع المصرفي⁴⁴³، وإدارة الضرائب المالية، فنجد أن الصندوق قدّم مساعدة فنية لبوركينا فاسو لدعم التدقيق الضريبي عن طريق تعيين مستشار ضريبي من قبل مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة غرب إفريقيا، كما دعم مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة وسط إفريقيا جنوب السودان

⁴⁴¹ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2022، ص: 49. وراجع:

Enoch, July 27, 2022, p:20.

⁴⁴² راجع:

International Monetary Fund. (September 24, 2021). **COVID-19 Crisis Capacity Development Initiative**. IMF. Washington. USA. on website: <https://www.imf.org/en/Capacity-Development/what-we-do/covid19-crisis-capacity-development-initiative>. (Hereinafter: IMF, September 24, 2021, COVID-19 Crisis Capacity Development Initiative).

⁴⁴³ راجع:

Enoch, July 27, 2022, p:10.

في مجال التقييم والإبلاغ عن البضائع، وواصل الصندوق دعمه لسيراليون في تحليل الفوائد في مجال الرعاية الصحية وتوسيع نطاق التدريب على إدارة قانون الأجور والمعاشات⁴⁴⁴.

- وكذلك الأنشطة الإشرافية والإحصائية التي ظهرت في كيفية جمع البيانات والإحصاءات اللازمة مع صعوبة تتقلّ بعثات الصندوق المختصة، لذلك كانت أولى اهتماماته دراسة تطوّر التكنولوجيا المالية، وتقديم المساعدة والدعم لربط كافة بلدانه الأعضاء بشبكة الإنترنت، مع مراعاة الفجوة الرقمية والتي يقصد بها فرق الاستفادة بين البلدان من خدمات الإنترنت، لافتقارهم إلى مهارات الكمبيوتر الأساسية، أو جهلهم بكيفية الوصول إلى المعلومات، للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية الرقمية مثل التعليم والرعاية الصحية وغيرها⁴⁴⁵.

- يجدر الإشارة إلى نجاح الصندوق في تنفيذ أنشطة تنمية القدرات عن بعد، حيث اعتمد على إجراء المؤتمرات الهاتفية، وعقد اجتماعات افتراضية لعدة ساعات في اليوم، مع مشاركة لعدد أكبر من الخبراء وكبار المسؤولين من مختلف البلدان أو من المراكز الإقليمية أو من الإدارة العليا للصندوق، وجاء اعتماد الصندوق على التواصل الافتراضي بسبب سهولته وقلة تكاليفه نظراً لمحدودية الانتقال والسفر التي فرضتها أزمة كورونا، وتمّ أيضاً إجراء عمليات التخطيط والمتابعة اللاحقة للتشخيص بطريقة افتراضية وإدماجها في برنامج تنمية القدرات، ومراقبة ما بعد البرنامج ونشر البيانات افتراضياً⁴⁴⁶، فكانت أهم المساعدات التي قدّمها للتصديّ للتحديات التي تواجهها بلدانه الأعضاء:

1. إيجاد حلول رقمية لتنفيذ التحويلات النقدية المباشرة، والامتثال الضريبي، وجمع الإيرادات، وحماية الإنفاق على قطاع الصحة وخصوصاً الإنفاق الطارئ الناتج عن الجائحة، وذلك بمساعدة الحكومات على تبني التكنولوجيا الرقمية، عن طريق تقديم المشورة بشأن كيفية تخطيط وإدارة وتنفيذ حلول التكنولوجيا في عمليات المالية العامة، ودعم محو الأمية الرقمية، وتحفيز الاستثمار المباشر للحكومات في البنية التحتية الرقمية مع

⁴⁴⁴ راجع:

IMF, September 24, 2021, COVID-19 Crisis Capacity Development Initiative.

⁴⁴⁵ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2020، ص: 20.

⁴⁴⁶ راجع:

Enoch, July 27, 2022. Pa: 72-73.

ضرورة تخفيض رسوم خدمة الإنترنت، مع الأخذ بالاعتبار المخاطر السيبرانية⁴⁴⁷ والمخاطر المتعلقة بالخصوصية⁴⁴⁸.

إنَّ رقمنة الإدارة المالية والإنفاق العام يؤدي إلى تعزيز الشفافية المالية ودعم الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد وسوء الإدارة⁴⁴⁹، كما أنَّ نظام السجلات الصحية الإلكترونية والتطبيب عن بعد والمنصات الرقمية لترخيص براءات الاختراع وشراء الأدوية ومراقبة الأمراض المعدية تعدُّ من أهم العناصر لرقمنة الرعاية الصحية وتحسين جودتها، فنجد في إستونيا مثلاً يتم تغيير ما يقدر بنحو 15 إلى 17% من الوصفات الطبية عندما يتلقَّى الأطباء تحذيرات بشأن التفاعلات الدوائية من خلال الوصفات الطبية الإلكترونية، وفي عام 2021 أطلقت الحكومة الكورية تطبيقاً لسجلات الصحة الشخصية العامة يعتمد على الهاتف المحمول، ويدمج بيانات الأدوية والتطعيمات ويتفاعل مع السجلات الحكومية للمستشفيات، والأهم من ذلك تطوير الصين بعد عام 2019 الذكاء الاصطناعي لاعتماده كطبيب افتراضي يقدم الاستشارة ويجب على أسئلة المرضى بكفاءة عالية، وفي الهند تمَّ تطوير نظام الإنذار الإلكتروني المبكر لمراقبة الأمراض، لتحديد حالات تفشي المرض وتتبع انتشاره مما يسمح بأسرع استجابة⁴⁵⁰، وفي الكامبيرون ساعد الصندوق إدارة الضرائب في تصميم بنية تكنولوجيا المعلومات ووضع استراتيجية لإدارة البيانات، وساعد المركز الإقليمي لتنمية القدرات في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ومنغوليا إدارة الجمارك الليبية على تقييم أنظمة تكنولوجيا

⁴⁴⁷ الأمن السيبراني هو مجموعة من الممارسات والتقنيات والعمليات المصممة لحماية الأصول الرقمية مثل أنظمة الكمبيوتر والشبكات والبيانات من الوصول غير المصرح به، أو التعديل أو السرقة أو التلف أو رفض الخدمة أو الأنشطة الضارة الأخرى، بحيث نجد أنَّ هدفها الأساسي هو ضمان سرية البيانات ونظم المعلومات. لمزيد من المعلومات راجع:

Amaglobeli, David. and others. (September, 2023). **Transforming Public Finance through GovTech**. IMF Staff Discussion Notes Fiscal Affairs Department, SDN/2023/004. International Monetary Fund. ISBN: 979-8-40024-548-0. Pa: 28\46. Washington. USA.

(Hereinafter: Amaglobeli and et al, 2023).

⁴⁴⁸ يمكن أن تشكل مخاطر الخصوصية وانعدام الثقة في حماية البيانات الشخصية عائقاً أمام اعتماد الحلول الرقمية وخصوصاً للخدمات التي تقدّمها الحكومات. لمزيد من المعلومات راجع:

Amaglobeli and et al, 2023, Pa:6-7.

⁴⁴⁹ راجع:

Amaglobeli and et al, 2023, Pa:16.

⁴⁵⁰ راجع:

Amaglobeli and et al, 2023, Pa:18-19.

المعلومات الخاصة بها، ودعمت المساعدة الفنية المختصة بالرقمنة توغو والنيجر لتعزيز عمليات الإيرادات وإدارتها⁴⁵¹.

2. قام الصندوق بدعم زيادة كفاءة المدفوعات والشُمول المالي⁴⁵² بين منصّات العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية⁴⁵³ والمنصّات الرقمية الأخرى للحيلولة دون نشأت نظم الدّفع، وعمل على دراسة وتحليل العملات الرقمية وخاصة المستقرة⁴⁵⁴ منها، وذلك نظراً لزياد استخدام الخدمات المالية الإلكترونية النّاجم عن الجائحة، لتحديد الفرص المتاحة والمخاطر غير المتوقعة والضّرر والنفع الناجم عن هذه العملات، والذي يرتبط بالإجراءات التي تتخذها الحكومات للحفاظ على النّقة والنزاهة والصّلاية والاستقرار وحماية العملاء، بحيث يتعيّن على صنّاع السياسات وضع قواعد تنظيمية وأسس قانونية بعيدة النّظر للحد من مخاطرها، واشترط الصندوق دعم جهات إصدار العملات الرقمية المستقرة لعملائها دعماً كاملاً باحتياجات البنك المركزي لجعلها حقيقة واقعية، أو قيام البنك المركزي بإصدار عملته الرقمية مباشرة للجمهور أو من خلال جهات توزيع من القطاع الخاص، أضف إلى ذلك ضمان تغطية الأصول المشفرة⁴⁵⁵ في القوانين واللوائح

⁴⁵¹ راجع:

IMF, September 24, 2021, COVID-19 Crisis Capacity Development Initiative.

⁴⁵² الشُمول المالي: هو إمكانية حصول الأفراد ومؤسسات الأعمال على ما يلبي احتياجاتهم من منتجات وخدمات مالية ناعمة وذات تكلفة ميسورة —مثل المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان— ويتم تقديمها بشكل مسؤول ومستدام. لمزيد من المعلومات راجع: صندوق النقد الدولي، 2022، ثورة النقود، ص: 38.

⁴⁵³ عملة البنك المركزي الرقمية: هي شكل رقمي جديد من نقود البنك المركزي، يختلف عن الاحتياطات أو أرصدة التسوية التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنوك المركزية، بحيث تمثّل التزاماً على البنك المركزي مقدّماً بوحدة حساب موجودة بالفعل، وتعمل وسيطاً للتبادل ومخزناً للقيمة، والعملات الرقمية للبنوك المركزية ليست أصولاً مشفرة. لمزيد من المعلومات راجع: صندوق النقد الدولي، 2022، ثورة النقود، ص: 38.

⁴⁵⁴ العملة الرقمية المستقرة: هي أصل مشفر، يهدف إلى الحفاظ على قيمة ثابتة مقابل أصل محدّد أو سلّة أصول. لمزيد من المعلومات راجع: صندوق النقد الدولي، 2022، ثورة النقود، ص: 38.

⁴⁵⁵ الأصل الرقمي: هو أي شيء ذي قيمة يتم التعبير عن ملكيته في صيغة رقمية أو معالجة بالكمبيوتر، وقد يكون أصلاً مالياً —كسند مثلاً— أو أصلاً حقيقياً —كالعمل الفني—، أو حتّى شيئاً غير ملموساً —مثل موارد الحسابات—، والمنظومة البيئية للأصول الرقمية لها ثلاث سمات مميزة، هي:

- الترميز: وهو عملية تنطوي على استخدام برامج الكمبيوتر لتحويل حقوق ملكية أصل ما رمز رقمي يمكن تخزينه أو بيعه أو استخدامه كضمان.
- ودفتر الحسابات الرقمية الموزعة أو بلوك تشين: وهو سجل إلكتروني غير قابل للتغيير لملكية رمز ما أو نقل ملكيته.
- التشفير: وهو عملية تستخدم تقنيات التشفير المتقدمة لضمان أمان التّعاملات بهذه الرموز. لمزيد من المعلومات راجع: مينون، رافي. - هو مدير عام السلطة النقدية في سنغافورة-. (سبتمبر، 2022). ثورة النقود-لكني نفهم حقيقة العملة المشفرة-. **مجلة التمويل والتنمية**. العدد: 59. الرقم: 3. صندوق النقد الدولي. ص: 16. واشنطن، أمريكا.

المعنيّة بإدارة التدفقات الرأسماليّة، والإشراف عليها من خلال ترتيبات تعاونيّة دوليّة، وخضوعها لمراقبة المخاطر باستخدام التّكنولوجيا، ويظهر ذلك جليّاً من خلال الدّعم لجهود مكافحة الجريمة الإلكترونيّة المقدم من الصّندوق لأنشطة تنمية القدرات، الّذي يعمل على تطوير المهارات والخبرات اللازمة لإدراك هذه المخاطر والتّخفيف من حدّتها⁴⁵⁶.

فنجذ أنّ إدارة الأسواق النّقديّة ورأس المال عقدت مؤتمراً إقليميّاً حول العملات الرّقميّة للبنوك المركزيّة في منطقة البحر الكاريبي، وتمّ تقديم مساعدة فنيّة للبنوك المركزيّة في مصر والأردن وهاتي وهندوراس بخصوص هذه العملات أيضاً⁴⁵⁷.

3. برنامج التّعليم والبرامج التّدريبية المجانيّة الّتي قدمها عبر الإنترنت خلال فترة أزمة كورونا، والّتي شهدت المشاركة فيها ارتفاعاً كبيراً، ففي عام 2021 اجتاز ما يزيد عن 7000 مسؤول حكومي الدّورات التّدريبية المقدّمة من قبل الصّندوق⁴⁵⁸، بينما تجاوز العدد 160 ألف متعلّماً منذ بدء البرنامج في عام 2013 لغاية عام 2023، وتقدّم قناة التّعلم الّتي أطلقها معهد الصّندوق فيديوهات التّعليم المصغّر في مختلف مجالات خبرة الصّندوق، وتجاوز عدد المشاركين الدّائمين فيها 13500 مشاركاً وحقّقت أكثر من 1,2 مليون مشاهدة⁴⁵⁹، وقد تمّ تطوير المنهج التّعليمي التّابع لهذه البرامج ليوكب المجالات ذات الاهتمام العالمي، بحيث أطلق عام 2020 سلسلة من الدّورات التّدريبية، شملت خمس دورات عن تحليل الدّين العام وإدارته واستدامة القدرة على تحمّله، بما في ذلك دورة تدريبية صُمّمت بالاشتراك مع البنك الدّولي حول الإطار المشترك بينهما المتعلّق بالقدرة على تحمّل استدامة الدّين في البلدان منخفضة الدّخل، كما أطلق دورة تدريبية جديدة عن الإحصاءات الاقتصاديّة الكليّة، ودورات أخرى خلال الفترة بين نيسان وحزيران عام 2021 عن

⁴⁵⁶ راجع: التّقرير السنوي لصندوق النّقد الدّولي 2023. ص: 20.

وراجع: التّقرير السنوي لصندوق النّقد الدّولي 2020. ص: 20.

⁴⁵⁷ راجع:

IMF, September 24, 2021, COVID-19 Crisis Capacity Development Initiative.

⁴⁵⁸ راجع: التّقرير السنوي لصندوق النّقد الدّولي 2020. ص: 39.

⁴⁵⁹ راجع: التّقرير السنوي لصندوق النّقد الدّولي 2023. ص: 43.

النمو الشامل إلى جانب مجموعة من الدورات عن التنبؤ بالإيرادات والإدارة الضريبية⁴⁶⁰، وتعبيراً عن اهتمامه عن مواكبة التطورات بشكل دائم أطلق دورات تدريبية حول الاقتصادات الكلية لتغير المناخ والإحصاءات الاقتصادية الكلية والتنبؤ بالإيرادات والرقابة على المخاطر السيبرانية، وهي متاحة مجاناً وفي أي وقت على منصته الخاصة بالبرامج التعليمية edx⁴⁶¹، وقد عمل مؤخراً على ترجمة دوراته التدريبية المتاحة عبر الإنترنت إلى 21 لغة، كما أطلق عدد من الدورات التدريبية المختلطة التي تجمع بين التعلم غير المتزامن عبر الإنترنت والمحاضرات الافتراضية التفاعلية المصممة بالكامل لتناسب كافة احتياجات المتعلمين، لتكون أكثر كفاءة وأشد تأثيراً، لتمهيد الطريق نحو نموذج جديد لتقديم أنشطة تنمية القدرات⁴⁶².

4. نشر الصندوق سلسلة تتألف من 110 مذكرة فنية بشأن قضايا السياسات المتعلقة بالأزمة لكي تستفيد منها البلدان الأعضاء⁴⁶³، ونشر معلومات خاصة بأنشطة تنمية القدرات وفق سياسته لنشر البيانات المنقحة في 1 أيار عام 2022، كخطوة هامة تعبر عن التزامه بالشفافية، ونشر المعرفة، وتعزيز التنسيق والتكامل بين مقدمي أنشطة تنمية القدرات وشركاء التمويل، وبالتالي تيسير المساءلة أمام البلدان الأعضاء وشركاء التمويل، مع الالتزام بحماية سرية معلومات الجهة المتلقية لمساعدات تنمية القدرات، وتعد من أهم ركائز السياسة المنقحة هذه الحفاظ على دور الصندوق باعتباره مستشاراً مؤتمناً لبلدانه الأعضاء⁴⁶⁴.

5. نظراً لما أحدثته جائحة كورونا من تغييرات مفاجئة في أولويات سياسة المالية العامة وزيادات في مستويات الدين والتضخم، تطلبت استجابة سريعة من صنّاع السياسات لتنفيذ تعديلات مالية خلال فترة زمنية قصيرة، ولزيادة الطلب على برامج تنمية القدرات⁴⁶⁵، يخطط صندوق النقد الدولي لإطلاق مبادرة متعددة الشركاء وفق

⁴⁶⁰ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2021، ص: 39.

⁴⁶¹ edx: هي مؤسسة غير هادفة للربح دخل الصندوق في شراكة معها، أسسها كل من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وجامعة هارفارد، لتقديم

دورات عبر شبكة الإنترنت. لمزيد من المعلومات راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2013، ص: 47.

⁴⁶² راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2022، ص: 45.

⁴⁶³ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2022، ص: 43.

⁴⁶⁴ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2022، ص: 44.

⁴⁶⁵ راجع:

برنامج الشراكة العالمي للمالية العامة GPFP⁴⁶⁶، وهو برنامج عمل شامل لتنمية القدرات يعمل على تحقيق التكامل بين مهامه الثلاث الأساسية (المراقبة والإقراض وتنمية القدرات)، وتعزيز أوجه التكامل والتآزر ومساعدة سلطات البلدان المتلقية لتنفيذ أجنات خطط الإصلاح المالي، وصياغة سياسات مالية سليمة مع بناء مؤسسات مالية تنفذ وتدير هذه السياسات بكفاءة وفعالية⁴⁶⁷، وذلك لتوفير بيئة قوية لتقديم دعم تنمية القدرات من خلال الجمع بين صنع القرار والمراقبة في هيكل حوكمة واحد يسيطر على مجموعة واحدة من الموارد الزائدة للتمويل العام، كما يعمل البرنامج على تخصيص أموال تنمية القدرات بين الوحدات والمناطق والبلدان والمشاريع، وتبسيط الحوكمة والإدارة وإعداد التقارير والعمليات المالية، والإشراف على الدعم وتقديم بيانات مفصلة وكاملة من خلال هيكل مصمم بدقة للبرنامج⁴⁶⁸، ودعم إدارة الكوارث عن طريق تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالصندوق⁴⁶⁹، ضمن إطار التعاون العالمي للصندوق مع الشركاء الثنائيين والدوليين في التنمية المستدامة للحفاظ على موارد مالية قوية بميزانية تبلغ 175-200 مليون دولار أمريكي⁴⁷⁰، على أن يتم العمل بهذا البرنامج رسمياً في منتصف عام 2024⁴⁷¹، حيث يتم إيداع مساهمات المشاركين فيه ضمن وحدات تشغيل مالية ثلاث، الأولى لتغطية التكاليف المتعلقة بعناصر الإيرادات، والثانية تشمل عناصر الإنفاق، ووحدة تشغيل مالية ثالثة تخصص للشركاء الذين لا يخصصون أموالهم لمكون معين بحيث يتم إدراجها لاحقاً ضمن خطط العمل المعتمدة لإحدى الولايتين فتغطي على سبيل المثال تكاليف

IMF. (December, 2023). **GPFP Global Public Finance Partnership**. Program Document. Multi-partner Thematic Fund for IMF Capacity Development in **Public Finance**. Pa: 18\65. Washington. USA. (Hereinafter: IMF, 2023, GPFP).

⁴⁶⁶ Global Public Finance Partnership :GPFP :يقصد به برنامج الشراكة العالمي للمالية العامة.

⁴⁶⁷ راجع:

IMF, 2023, GPFP, Pa:22.

⁴⁶⁸ راجع:

IMF, 2023, GPFP, Pa:41.

⁴⁶⁹ راجع:

IMF, 2023, GPFP, Pa:55.

⁴⁷⁰ راجع:

IMF, 2023, GPFP, Pa:7-8.

⁴⁷¹ راجع:

IMF, 2023, GPFP, Pa:46.

التقييمات⁴⁷²، على أن يفرض الصندوق رسوماً على إدارة الصندوق الائتماني لبرنامج GPFP بنسبة 7% تطبق على النفقات الفعلية فقط لا على المساهمات عند استلامها، ستخضع العمليات والمعاملات التي تتم من خلال الحساب الفرعي لعمليات تدقيق سنوية، كما سيتم أيضاً تقديم تقارير منفصلة حول تنفيذ ميزانية GPFP في كل اجتماع للجنة التوجيهية وستكون متاحة بشكل مستمر عبر بوابة شركاء صندوق النقد الدولي⁴⁷³، تعدُّ مبادرة GPFP استراتيجية شاملة تعمل على تعزيز الدور القيادي لصندوق النقد الدولي، والاعتراف به كقائد عالمي في توفير الدعم المالي المتكامل والارتقاء بتعاونه مع أصحاب المصلحة وشركاء التنمية إلى مستوى جديد⁴⁷⁴.

وما أراه بخصوص السياسات التي قدمها الصندوق ضمن برامج تنمية القدرات خلال أزمة كورونا، أنها ما زالت محتفظة بمواكبة تطورات السياسات في البلدان النامية والهشة مع تطورها المتجه نحو دعم التكنولوجيا، بينما ركزت بشكل أكثر على العملات الرقمية في البلدان المتقدمة.

المطلب الثالث: المشورة بشأن السياسات في صندوق النقد الدولي.

تسهم العلاقة الوثيقة بين الرقابة وتنمية القدرات في مساعدة البلدان الأعضاء على تنفيذ المشورة بشأن السياسات، التي تحصل عليها البلدان في سياق العمل الرقابي⁴⁷⁵، فالمتابعة الدقيقة التي يقوم بها الصندوق، والتي تركز مناقشاتها على أسعار الصرف والسياسات النقدية والمالية والسياسات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية، والتطورات الاقتصادية والمالية المرتبطة بالاقتصاد العالمي كتغير المناخ والتكنولوجيا الرقمية وعدم المساواة والأحداث العالمية كالجوائح على سبيل المثال لا الحصر، والشفافية التي يلزم بها بلدانه الأعضاء، هي

⁴⁷² راجع:

IMF, 2023, GPFP, Pa:47.

⁴⁷³ راجع:

IMF, 2023, GPFP, Pa:48.

⁴⁷⁴ راجع:

IMF, 2023, GPFP, Pa:17.

⁴⁷⁵ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2007، ص: 16.

مسائل أساسية يعتمد عليها في تحديد المخاطر وما تتطلبه من تعديلات علاجية في السياسات؛ للحفاظ على النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي ومنع وقوع الأزمات وتحسين مستوى المعيشة على كافة الأصعدة⁴⁷⁶.

توضح أوراق عمل الصندوق اختلاف وتباين ردود فعل البلدان الأعضاء استجابة لمشورته ونصائحه المتعلقة بالسياسات، مع اختلاف طبيعة هذه الاستجابة التابع للأزمات والقضايا وأوقاتها من جهة والبلدان المتلقية من جهة أخرى، فنجد البلدان المتقدمة أقل استجابة من البلدان الناشئة والمنخفضة الدخل⁴⁷⁷، تبعاً لحصص عضوية هذه البلدان في الصندوق وقوتهم التصويتية، وكذلك تبعاً لاختلاف الأنظمة السياسية، فالأنظمة الرئاسية التي تتمتع بسلطة مهيمنة⁴⁷⁸ هي الأكثر استجابة لمشورته من الأنظمة البرلمانية، كما أن ارتباط البلد العضو ببرنامج تمويلي من الصندوق يفرض عليه الانصياع الأكبر لشروطه⁴⁷⁹، إضافة إلى تأثير الأزمات العالمية على هذه الاستجابة؛ ففي الأزمة المالية العالمية عام 2008 وفي أعقاب أزمة أسعار النفط عام 2014 ازداد الإقبال على نصائح ومشورة الصندوق⁴⁸⁰، فقد طلبت عدد من البلدان الأوروبية الحصول على مشورة الصندوق بشأن السياسات التي ركزت على الإصلاحات الهيكلية لتعزيز النمو الاقتصادي بعد الأزمة المالية العالمية، فنجدتها عنيت بإصلاحات أسواق المنتجات والخدمات، وإصلاحات سوق العمل، ونظم التقاعد، وتوفير شبكات أمان للفئات المعرضة للخطر أثناء تنفيذ هذه الإصلاحات، إضافة إلى إصلاحات هيكلية في بلدان العجز والفائض على حد سواء، والسعي لإقامة اتحاد مصرفي أوروبي لتأمين الودائع وتسوية أوضاع البنوك، سعياً للوصول إلى تكامل مالي أوروبي. بينما ركزت المشورة التي طلبتها البلدان العربية على تحليل السياسات والدعم في مجال

⁴⁷⁶ راجع: صحيفة وقائع، 2023، مشورة الصندوق بشأن السياسات.

⁴⁷⁷ راجع:

Fayad, Ghada. Huang, Chengyu. Shibuya, Yoko. and Zhao, Peng. (January, 2020). **How DO Member Countries Receive IMF Policy Advice: Results from a State-of-the-art Sentiment Index**. WP/20/7.

IMF. Pa: 43. Washington. USA. Pa:7. (Hereinafter: Fayad et al, 2020, How DO Member Countries Receive IMF Policy Advice).

⁴⁷⁸ من البديهي أن إجراء تغييرات في السياسات يكون أكثر صعوبة عندما يكون لدى البلد نظاماً برلمانياً. لمزيد من المعلومات راجع:

Fayad et al, 2020, How DO Member Countries Receive IMF Policy Advice. Pa: 26.

⁴⁷⁹ راجع:

Fayad et al, 2020, How DO Member Countries Receive IMF Policy Advice. Pa: 30.

⁴⁸⁰ راجع:

Fayad et al, 2020, How DO Member Countries Receive IMF Policy Advice. Pa: 24.

الإصلاحات الهيكلية لبناء اقتصادات ديناميكية وشاملة تتمكن من توفير فرص عمل أكثر، وتشجيع نمو القطاع الخاص والتجارة الدولية وجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، وإصلاح دعم الطاقة المقترن بتدابير حماية الفقراء⁴⁸¹.

قدّم الصندوق كاستجابة لجائحة كورونا في عام 2021 المشورة الآتية بشأن السياسات دعماً لتنمية القدرات لما يزيد عن 175 بلداً، كما نشر ما يزيد على 80 مذكرة فنية حول مختلف قضايا السياسات في المراحل الأولى للجائحة، وساعد البلدان على تعزيز جهودها في مجال جمع البيانات الاقتصادية ونشرها؛ لتحسين قدرتها على صنع القرارات الاقتصادية وزيادة الشفافية⁴⁸².

إنّ المتابعة الدقيقة التي يقوم بها الصندوق، لا تقتصر فقط على المناقشات وتقديم التوصيات، بل تتضمن أيضاً تزويد البلدان بالأدوات اللازمة لتنسيق السياسات بشكل فعال، وفي هذا السياق، تأتي أدوات تنسيق السياسات التي يقدمها صندوق النقد الدولي لتكامل الجهود الرامية إلى تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي ودعم الإصلاحات، بحيث تشمل هذه الأدوات أداة دعم السياسات PSI وأداة تنسيق السياسات PCI، والتي تهدف إلى مساعدة البلدان على تصميم وتنفيذ سياسات اقتصادية فعالة دون الحاجة إلى تمويل مباشر من الصندوق.

الفرع الأول: أداة دعم السياسات PSI:

أنشئت في تشرين الأول عام 2005 لتمكين الصندوق من مساعدة البلدان منخفضة الدخل التي لا تحتاج لمساعدة الصندوق المالية في تصميم برامج اقتصادية فعالة⁴⁸³، بغرض دعم الاقتصاد الكلي واستدامة القدرة على تحمل الدين، يمكن استخدام هذه الأداة مع التسهيل الائتماني السريع أو تسهيل الاستعداد الائتماني، في حين لا يجوز استخدامها مع التسهيل الائتماني الممدّد، تبعاً للمدة المقرّرة لها بين السنة والأربع سنوات على أن لا تتجاوز الخمس سنوات، كما يمكن تكرار استفادة البلد العضو في الصندوق من PSI لمدد متعاقبة طالما

⁴⁸¹ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2013، ص: 21-22.

⁴⁸² راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2021، ص: 37.

⁴⁸³ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2009، ص: 53.

وراجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2010، ص: 49.

أنه مؤهل للاستفادة منها وفق شروط الأهلية المتاحة للاستفادة من الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن فشل البلد في تصحيح سياساته وفق برنامج الأداء المفروض والذي يثبت بعد مراجعتين متتاليتين (مدة المراجعة ستة أشهر) من قبل الصندوق لإبداء رأيه أو لتحديث تصميم السياسات المفروضة، يستتبع الإلغاء التلقائي لأداة دعم السياسات⁴⁸⁴.

وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بعد الأزمة المالية العالمية على تقديم أداة دعم السياسات لستة بلدان أعضاء (الرأس الأخضر، وموزامبيق، ونيجيريا، والسنغال، وتنزانيا، وأوغندا)، بعد أن التمسث مشورة الصندوق، واستمرار مراقبته الدقيقة رغم عدم حاجتها لمساعداته المالية، رغبةً منها في تأييده لسياساتها الاقتصادية⁴⁸⁵. تعد هذه الأداة الضمان أو المؤشر الذي تعتمد عليه الجهات المانحة وبنوك التنمية متعددة الأطراف والأسواق لتقييم قوة سياسات البلد المستفيد، مما يسهل عليها إجراءات طلب التمويل الطارئ عند تعرضها لأزمات. ومن الجدير بالذكر أن المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 4 تشرين الأول عام 2023 أقر مقترحاً لإلغاء هذه الأداة.⁴⁸⁶

الفرع الثاني: أداة تنسيق السياسات PCI:

تهدف هذه الأداة التي أنشئت عام 2017 إلى مساعدة البلدان في تحرير موارد التمويل من المانحين والدائنين التابعين للقطاعين الرسمي والخاص، وتحدد مدى التزام البلدان بجدول أعمال الإصلاحات من خلال مراقبتها للتطورات والسياسات الاقتصادية، وهي تساعد على إجراء حوار بين الصندوق والبلدان الأعضاء⁴⁸⁷، فهي شكل من أشكال المساعدة الفنية لصندوق النقد الدولي، تشبه أداة دعم السياسات في كونها أداة غير تمويلية، لكنها متاحة لجميع البلدان الأعضاء في الصندوق غير المرتبطين بالتزامات مالية غير مسددة سواءً

⁴⁸⁴ صحيفة وقائع، (2023). أداة دعم السياسات PSI. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:

<https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/Policy-Support-Instrument-PSI>

(من الآن فصاعداً: صحيفة وقائع، 2023، أداة دعم السياسات).

وراجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2012، ص: 26.

⁴⁸⁵ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2009، ص: 53.

⁴⁸⁶ راجع: صحيفة وقائع، 2023، أداة دعم السياسات.

⁴⁸⁷ راجع: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2019، ص: 52.

لحساب الموارد العامة أو لحساب الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر، على أن تستوفي هذه السياسات نفس المعايير التي تخضع لها السياسات الممولة من برامج الصندوق، لمدة تتراوح بين السنتين إلى ثلاث سنوات، مع إمكانية موافقة الصندوق على استخدامها بحد أدنى ستة أشهر وحد أقصى أربع سنوات مع قابلية تكرارها لاحقاً، وذلك لمساعدة البلدان في صياغة وتنفيذ برنامج سياسة الاقتصاد الكلي، من أجل:

- (1) منع الأزمات وبناء الحواجز ضد الصدمات الخارجية.
 - (2) تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي.
 - (3) معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية.
 - (4) الإشارة إلى الالتزام بجدول أعمال الإصلاح الاقتصادي، والمساعدة في تحرير التمويل من الدائنين الرسميين (على سبيل المثال، ترتيبات التمويل الإقليمية) أو المستثمرين من القطاع الخاص.
- وبالتالي تسهل هذه الأداة الوصول السريع إلى موارد الصندوق؛ عند حاجة ميزان مدفوعات العضو لها، مع مراعاة السياسات العادية الخاصة باستخدام موارد الصندوق، ويمكن استخدامها بالتزامن مع التمويل الطارئ بموجب أداة التمويل السريع أو التسهيل الائتماني السريع أو مع ترتيب مالي في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني أو تسهيل الاستعداد الائتماني أو تسهيل الصلابة والاستدامة، بينما يعد استخدامها غير ممكن بالتزامن مع أي اتفاق مالي آخر، والمميز في أداة تنسيق السياسات مجانية الرسوم مقابل التكاليف الإدارية المصاحبة بالنسبة لكافة البلدان الأعضاء ما عدا البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة.⁴⁸⁸

تُعدُّ صربيا ثاني البلدان الأعضاء في الصندوق بعد سيشل، والتي طلبت الاستفادة من أداة تنسيق السياسات عقب استكمالها لاتفاق الاستعداد الائتماني الوقائي في آذار 2018، وقد حققت بموجب البرنامج الخاص المرتبط بالأداة تقدماً هائلاً في تحسين وضعها الاقتصادي الكلي المالي، وهذا ما عزز مكانتها لدى الصندوق ليمنحها للمرة الثانية في تموز عام 2018 موافقته على اتفاق جديد مدته 30 شهراً، للحفاظ على ما وصلت إليه من تقدم ومن ثمّ المضي قدماً في تنفيذ جدول الأعمال الخاص بالإصلاحات الهيكلية والمؤسسية؛

⁴⁸⁸ صحيفة وقائع. (2023). أداة تنسيق السياسات. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:

لدعم تحقيق النمو الاحتوائي بوتيرة سريعة، وتوفير فرص العمل، وتحسين مستويات المعيشة، بحيث يبرز الاستكمال الناجح للمراجعات النصف سنوية للبرنامج مدى التزام صربيا بالاستمرار في السياسات الكلية القوية والإصلاحات الهيكلية⁴⁸⁹.

إنَّ أداة تنسيق السياسات هذه قد تغني الصندوق عن قيامه بتقييم ما بعد البرنامج التمويلي، الذي يجريه مع البلد المستفيد من تمويله بخصوص سياساته الاقتصادية الكلية والهيكلية والمخاطر التي تنشأ عنها تداعيات على سلامة الأوضاع الخارجية للبلد وقدرته على سداد مستحقات الصندوق، وذلك لأنها كما وأسلمنا سابقاً تحدد مدى قوة السياسات الاقتصادية والمركز الخارجي للبلد العضو⁴⁹⁰.

نتيجة البحث الثالث:

يظل صندوق النقد الدولي لاعباً محورياً في النظام النقدي العالمي من خلال تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد، بحيث تساعد جهوده هذه في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام، مما يساهم في تقليل الفقر وتحسين الظروف الاقتصادية في البلدان الأعضاء.

وما نجده في ظل العولمة والتطور التكنولوجي أنَّ الأزمات الاقتصادية لا يمكن أن تكون محصورة في بلد واحد، مما يجعل دور الصندوق أكثر أهمية في تنسيق السياسات الاقتصادية والاستجابة الفعالة للأزمات بكافة أنواعها سواء كانت مالية كالأزمة المالية العالمية أو صحية كأزمة كورونا أو غير ذلك من الأزمات التي تسبب انهيارات حادة للنظم الاقتصادية العالمية.

⁴⁸⁹ راجع التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2019، ص: 52.

⁴⁹⁰ أداة تقييم البرنامج التمويلي هي الاسم الجديد الذي أطلق بعد أيار عام 2021 على متابعة ما بعد البرامج التي يجريها الصندوق، كإجراء يُتخذ مع البلدان المقترضة من الصندوق التي تجاوزت الحدود المقررة على أساس حصص العضوية، وغير المرتبطة ببرامج مدعومة بموارد الصندوق أو برامج يتابعها خبراءه، على أنَّ المقصود بتعديل التسمية التعبير المباشر والأمثل الذي يمثل انعكاساً أفضلًا لتغطية السياسات. لمزيد من المعلومات راجع:

صحيفة وقائع. (2023). **تقييم ما بعد البرنامج التمويلي (PFA)**. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:

<https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/Post-Financing-Assessment-PFA>

تؤكد الآليات الرقابية المتطورة بما يلزمها من برامج رقابية يقوم بها الصندوق على دوره الحيوي في تحسين أداء الاقتصادات الوطنية وتعزيز استقرارها على المدى الطويل، مع مراعاة تفاوت التزاماته التابع لمستوى تطور البلدان، والذي يعكس الحاجة إلى مقاربات مخصصة لمعالجة التحديات الاقتصادية الفردية لكل بلد.

لذلك نجده انخرط في الآونة الأخيرة بمجموعة واسعة من القضايا غير القضايا التقديرية والمالية وأسعار الصرف وسياسات القطاع المالي والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً باختصاصه الذي وجد من أجله، ولكن إذا ألقينا نظرة فاحصة على المواضيع الجديدة التي شارك بها كما شرحنا سابقاً في فصلنا هذا (نذكر منها القضايا الاجتماعية والصحية والفساد وتغير المناخ والتكنولوجيا الرقمية والعملية الإلكترونية على سبيل المثال لا الحصر) نجدها ترتبط ارتباطاً مباشراً بتنفيذ أهدافه، وذلك لأهميتها في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي الذي يخص قلب تفويضه، ومما لا شك فيه أن هذه القضايا تفرض على الصندوق إيجاد استراتيجية واضحة المعالم، وبالتالي صياغة النهج المنظم والمتسق الذي يضمن له البقاء كلاعب أساسي رائد في الاقتصاد العالمي، يدعم بلدانه الأعضاء لبناء مؤسسات قوية، وتعزيز مهاراتها لصياغة وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي السليمة، وهو ما يتم تحقيقه من خلال برامج تنمية القدرات التي تشمل المساعدة الفنية والتدريب الذي يساعد على تقوية مهارات المسؤولين في تحليل التطورات الاقتصادية وصياغة وإدارة السياسات الاقتصادية الكلية والمالية.

وأخيراً لا يغترني أدنى شك في أهمية الضمانات الوقائية التي شدد عليها الصندوق، وأدواته لدعم وتنسيق السياسات، لما لها من أهمية قصوى في استمرارية وديمومة الصندوق في الساحة الدولية، فبقاؤه رهناً على أمواله إن صح التعبير، أو بلغة أدق ما يستطيع جمعه من أموال عبر سبل سبق شرحها، وخبرة يدعم بها سياساته التمويلية من أجل الحفاظ على هذه الأموال، لتمكّنه من التصرف بسرعة وبراعة لإنقاذ البلدان عند وقوعها في أزمات حادة ومفاجئة كأزمة كورونا، ومن الأهمية بمكان أن أنوه إلى أن الصندوق لم تخفى عليه مثل هذه النقطة، وما يؤكد على ذلك سعيه لإيجاد صندوق خاص بتنظيم وهيكلة محكم يدعم أنشطة تنمية القدرات كخطوة مهمة نحو تحقيق أهدافه.

الخاتمة

تعدُّ دراسة سياسات صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات الاقتصادية العالمية، مع دراسة حالة أزمة كورونا، مصدراً غنياً بالدروس المستفادة والتوصيات العملية، فقد أثبتت أزمة كورونا أنَّ العالم بحاجة إلى إعادة التفكير في كيفية مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والصحية، مع التركيز على الابتكار والتكنولوجيا وتعزيز التنسيق بين الوكالات المحلية والدولية.

كانت استجابة صندوق النقد الدولي مرنة وسريعة، ممَّا ساعد في تقليل تأثير الجائحة على الاقتصاد العالمي، لكنه واجه تحديات خاصة في مساعدة البلدان النامية والبلدان المتأثرة بالصراعات السياسية.

الاستنتاجات:

1. التَّحول في استجابة صندوق النقد الدولي فقد كان تركيزه منذ نشأته منصباً على استقرار الاقتصاد العالمي، من خلال تقديم المساعدة المالية والفنية للبلدان التي تواجه صعوبات اقتصادية، ومع ذلك، مع انتشار جائحة كورونا، أصبح واضحاً أنَّ النهج التقليدي للصندوق لم يعد كافياً، فقد تطلَّبت الأزمة استجابة شاملة تجمع بين التَّدخل المالي السريع وتعزيز القدرات الصحية والاجتماعية للبلدان المتضررة.
2. أثبتت أزمة كورونا أنَّ الصندوق يتمتَّع بمرونة عالية من خلال تبني سياسات تكيفية في الوقت المناسب، عبر تقديم الدَّعم المالي الطَّارئ للبلدان الأعضاء، مثل استخدام أداة التَّمويل السريع والاعتماد على صندوق الحد من الفقر والتَّمو، وصندوق الصَّلاية والاستدامة، إنَّ هذه الأدوات كانت حاسمة في تمكين البلدان من مواجهة التَّداعيات الاقتصادية المباشرة للجائحة، ومع ذلك، ما يميز استجابة الصندوق خلال جائحة كورونا هو الاعتراف المتزايد بأنَّ التَّعافي الاقتصادي المستدام لا يمكن أن يتحقق دون معالجة الجوانب الصحية والاجتماعية للأزمة، هذا الاعتراف قاد إلى توسيع نطاق مشروعية الصندوق لتشمل، بشكل غير مسبوق، التَّزامات بتعزيز الأنظمة الصحية وزيادة الإنفاق على الحماية الاجتماعية. لقد ساعدت هذه المرونة في منع انهيار النِّظام النقدي العالمي، رغم أنَّ سياسات الصندوق كانت محدودة في بعض البلدان، حيث لم تكن

برامج التمويل كافية أو أنها لم تتناسب مع احتياجات هذه البلدان الخاصة، ومع ذلك لا تزال هناك حاجة لمواصلة تطوير هذه السياسات لتكون أكثر توافقاً مع جميع الظروف.

3. بيّنت السياسات المالية الميسرة التي قدّمها الصندوق أهمية معالجة نقاط الضعف المحتملة التي قد تنجم عن هذه السياسات، بما في ذلك التقييمات المفرطة وزيادة نقاط الضعف في النظام النقدي، والتحديات التي اعترضت محدودية موارد الصندوق، والتي دفعته للتفكير في إنشاء مصدر دخل دائم ومستقل عن موارد حصص بلدانه الأعضاء، واتفاقات الاقتراض بكافة أشكالها، وقد ظهر ذلك جلياً في حساباته التي يديرها، وحسابات صناديقه الاستثمارية المخطط جعلها مستقلة عن موارده الأساسية وخصوصاً ما وجدناه في صندوق الصلابة والاستدامة، فمن الأهمية بمكان، تحقيق توازن بين دعم البلدان المقترضة وضمان استقرار النظام النقدي على المدى الطويل.

4. أشارت النتائج إلى أهمية استمرار تدابير دعم المقترضين، مثل تخفيف أعباء الديون وضمانات الائتمان، إلى أن يتحقق تعافٍ اقتصادي مستدام، كما بيّنت الدراسة أن تكييف السياسات مع الظروف الخاصة بكل بلد يعدّ أمراً ضرورياً. بحيث يتم توجيه الدعم ليكون أكثر استهدافاً وفعالية، خاصة في البلدان ذات الاقتصاديات الهشة.

5. إنّ تعزيز الشفافية في سياسات الصندوق وإجراءاته الرقابية أمر بالغ الأهمية لضمان الاستخدام الفعال للنمويلات المقدمة، ممّا يعزّز الثقة بين الصندوق والبلدان الأعضاء، ويؤدي إلى تطبيق السياسات بشكل أكثر فعالية، ويحقق المساواة ويكافح الفساد على جميع الأصعدة.

6. أوضحت الدراسة أهمية دمج التكنولوجيا والابتكار في سياسات الصندوق، بما في ذلك دعم التحول إلى العملات الرقمية، والاستثمار في البنية التحتية الرقمية. كما أظهرت النتائج أن التوسع في مشاركة البلدان النامية في صنع القرار داخل الصندوق يمكن أن يساهم في تحقيق توازن أفضل وتمثيل أوسع لمصالح البلدان الأعضاء.

المقترحات:

1. تعزيز الشفافية في السياسات لتعزيز الثقة بين الصندوق والبلدان الأعضاء، بحيث يجب تحسين السياسات المتعلقة بالشفافية وفهم آليات اتخاذ القرارات، كما يجب أن تتضمن هذه الجهود تحسين وسائل الاتصال مع الجمهور حول السياسات والشروط التي يتبناها الصندوق.
2. يجب على الصندوق زيادة التمويل المتاح بدون فوائد للبلدان النامية، بهدف تخفيف عبء الديون وتعزيز الاستدامة المالية، كما يجب أن تترافق هذه الجهود مع مراقبة دقيقة لتأثيرات هذه السياسات على الاقتصاد العالمي.
3. تعزيز القدرات الإدارية والفنية لدعم تطبيق الإصلاحات المطلوبة، بحيث توجه مواردها لدعم البلدان النامية، على أن يشمل ذلك تقديم دعم متخصص في تطوير الهياكل الحكومية وإدارة الشروط التمويلية بشكل فعال.
4. توسيع مشاركة البلدان النامية والصاعدة في صنع القرار لضمان شمولية وعدالة السياسات، إنَّ هذا من شأنه أن يضمن تمثيلاً أفضل لمصالح هذه البلدان ويساهم في تحسين فعالية السياسات المنفذة.
5. التكيف مع الظروف الخاصة بكل بلد على حدة، بتقديم دعم مالي مرن يمكن استخدامه لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة، عن طريق تحسين آليات الوصول إلى التمويل والمساعدة الفنية للبلدان المتأثرة بالآزمات والتي تواجه عقوبات مثل سورية، وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية لتمكينها من مواجهة التحديات الاقتصادية والصحية، خاصة أزمة كورونا العالمية.
6. زيادة تركيز برامج الصندوق على التنمية البشرية عن طريق تحسين جودة التعليم والرعاية الصحية في البلدان النامية، لبناء أساس اقتصادي واجتماعي قوي.
7. تنفيذ سياسات بيئية مستدامة ضمن البرامج التمويلية للصندوق، كأن تشمل هذه السياسات دعم التحول إلى الطاقة النظيفة والتقنيات البيئية، مما يعزز التنمية المستدامة ويقلل التأثيرات السلبية للآزمات الاقتصادية على البيئة.

8. تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز النتائج المرجوة من البرامج الاقتصادية التي يقدمها

الصندوق، بحيث يلعب دوراً محورياً في تيسير هذه الشراكات وتوفير الدعم المالي والفني اللازمين.

9. تطوير سياسات تشجع على الابتكار التكنولوجي وتحسين البنية التحتية الرقمية، خاصة في البلدان النامية.

كأن يسعى الصندوق لأن يطلق مبادرات تمويلية مخصصة لدعم الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية وتطوير الأنظمة الرقمية.

10. مع تطور الاقتصاد الرقمي، يجب على الصندوق تشجيع استخدام العملات الرقمية كجزء من النظام المالي

العالمي، فهذا التحول يمكن أن يساهم في تقليل الاعتماد على العملات التقليدية وزيادة مرونة النظام النقدي في مواجهة الأزمات.

في النهاية، يُعد صندوق النقد الدولي حجر الزاوية في النظام النقدي العالمي، لكن استمرار فعاليته في مواجهة الأزمات الاقتصادية يتطلب منه الاستمرار في التحول والتكيف مع المتغيرات العالمية؛ لضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، إنَّ التحوّلات الأخيرة التي شهدتها الصندوق تُبشر بمرحلة جديدة من العمل الدولي المشترك، لكنها تتطلب متابعة واستمرارية لضمان تحقيق الأهداف المرجوة على المدى الطويل، ولبقى محافظاً على دوره الحيوي في تحقيق الاستقرار النقدي العالمي وتعزيز التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

(1) الكتب:

1. أ.د. الحويش، ياسر. (2017-2018). القانون الدولي الاقتصادي-المنظمات الدولية الاقتصادية-تسوية النزاعات الدولية الاقتصادية الجزء الثاني. دمشق: جامعة دمشق. ص: 276.
2. أرنولد، دانييل. (1992). تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم. ترجمة عبد الأمير شمس الدين. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. بيروت. لبنان. ص: 250.
3. إيكس، ألفريد الابن. (2014). الاقتصاد العالمي المعاصر منذ عام 1980. ترجمة أحمد محمود. الطبعة الأولى. المركز القومي للترجمة. الترقيم الدولي: 5-347-718-977-978-I.S.B.N. القاهرة، مصر. ص: 434.
4. رفكين، جبريمي. (2012\4\3). الثورة الصناعية الثالثة. كيف تغير القوة الموازية الطاقة والاقتصاد والعالم. ترجمة سعيد الحسنية. مركز التعريب والترجمة. الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل. ص: 359. بيروت لبنان.
5. سكويسين، مارك. (2018). الثلاثة الكبار في علم الاقتصاد آدم سميث.. كارل ماركس.. جون ماينارد كينز. ترجمة: مجدي عبد الهادي. طبعة أولى. المركز القومي للترجمة. الترقيم الدولي: 9-0663-92-977-978-I.S.B.N. القاهرة. مصر. ص: 317.
6. فولف، أرنست. (2016). صندوق النقد الدولي قوى عظمى في الساحة العالمية. ترجمه إلى العربية د. عدنان عباس علي. سلسلة كتب عالم المعرفة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، ابريل 2016/435. ص: 266. الكويت.
7. كلاين، نعومي. (2011). عقيدة الصدمة صعود رأسمالية الكوارث. ترجمة: نادين خوري. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. الطبعة الثالثة. ص: 204. بيروت. لبنان.
8. لولار، ميشيل. (1995). الصندوق النقدي الدولي وعملياته، نقله إلى العربية هشام متولي. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر. الطبعة الأولى. دمشق. سورية. ص: 136.
9. ليريتو، ماري فرانس. (1993). الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث. ترجمة: هشام متولي. الطبعة الأولى. دمشق. سورية. دار طلاس. عدد الصفحات: 296.
10. د. المحميد، أحمد بن عبد الكريم، د. الجراح، محمد بن عبد الله. (2010). مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم وأساسيات 102 قصدا. الطبعة الثانية. السعودية. ص: 69. على الرابط:
https://m.mu.edu.sa/sites/default/files/content-files/1_41_0.pdf
11. معروف، هوشيار. (آب، 2005). تحليل الاقتصاد الدولي. جامعة البلقاء التطبيقية السلط الأردن. دار جرير للنشر والتوزيع 2005. الطبعة الأولى 1426هـ-2006م. ص: 408. عمان. الأردن.

12. يوسف، محمد حسن. (يناير، 2009). تداعيات الأزمة المالية العالمية. الناشر: دار العلا للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. القاهرة. مصر. ص: 98.
13. المصطفى، إيفلين صلاح. (2014). الأزمات الاقتصادية العالمية (كيف حاول الآخرون حل مشاكلهم). دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع. التّرقيم الدّولي: 1-050-22-9933-978 ISBN. ص: 190. جرمانا. دمشق. سورية.

(2) الرسائل العلمية:

1. بلعز، خير الدين. (2014-2015). التّحديات الرّاهنة للتّجارة العالميّة وتأثيرها على الدول النّامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف -مع الإشارة إلى حالة الجزائر-. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية. جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتّجارية وعلوم التسيير. بسكرة. الجزائر. ص: 365.
2. بن رقرق، فارس. (2012-2013)، مواجهة الأزمة المالية العالمية بين تدابير صندوق النقد الدولي وخطة الإنقاذ الأمريكية. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الأعمال والتّجارة الدوليّة، إشراف د. الشريف بقة. كلية العلوم الاقتصادية والتّجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف. الجزائر. ص: 209.
3. بوقصبة، شريف. (2015-2016). انعكاسات تحليل البيئة الخارجيّة الدوليّة على التسيير الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة - دراسة حالة: شركة سوناطراك - الجزائر. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية. جامعة محمد خيضر -بسكرة. الجزائر. عدد الصفحات: 237.
4. بوزيت، أسماء، وقرموعي، منى. (2014). دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية-دراسة حالة الأزمة المالية العالمية 2008-. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، إشراف د. كريم بوندنخ، تخصص نقود ومالية دولية. قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتّجارية وعلوم التسيير. جامعة جيجل. الجزائر. ص: 248.
5. جعفر، صليحة. (2019/2020). الدّور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الأزمات الماليّة والاقتصاديّة العالميّة-أزمة 2008 نموذجا. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. تخصص اقتصاد دولي. قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر. بسكرة. الجزائر. ص: 431.
6. السنيح، سهى نبيل. (2014\10\20). تكوين محافظ استثمارية لشركات ذات المسؤولية الاجتماعية والشركات الإسلامية (دراسة عملية على سوق الأسهم السعودية). رسالة مقدّمة لنيل درجة الماجستير في الأسواق المالية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق. سورية. ص: 181.

7. صالح الجلال، أحمد محمد. (2005-2006). دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003م). رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية. إشراف: أ. د. الطيّب ياسين. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير. جامعة الجزائر. الجزائر. ص: 285.
8. نمديل، وحيد. (2013/2014). آليات الحوكمة في المؤسسات النقدية والمالية الدولية دراسة حالة صندوق النقد الدولي. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. تخصص اقتصاد دولي. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف-01. الجزائر. ص: 234.
9. هبال، نجا. (2015-2016). دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية -دراسة حالة اليونان-. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خضير، بسكرة. ص: 161.

(3) دراسات جامعية:

1. حواس، أمين. (30، 6، 2019). السياسات الصناعية من منظور الاقتصاد الهيكلي الجديد: مراجعة. مجلة دفاتر بوادكس. المجلد 8، العدد: 01. ص-ص: 5-27. جامعة ابن خلدون تيارت. الجزائر.
2. د. عبد سعيد، قحطان. (2009). الأزمة الآسيوية 1997.. الأزمة المالية العالمية 2008- الأسباب، الآثار والدروس المستفادة.. دراسة مقارنة. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الحادي والعشرون. كلية عمان للإدارة والتكنولوجيا. مسقط. سلطنة عمان. ص: 18.

(4) المجلات والصحف:

1. درحمون، حنان، وبورغدة، حسين. (مارس، 2016). دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية -دراسة حالة اليونان. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير. جامعة سطيف. مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون. عدد: 45. ص: 199. الجزائر.
2. صدام الإمارة، شعبان. (2015). دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية العالمية. مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية. تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة واسط. العدد: 17. ص: 48. البصرة. العراق.
3. صحيفة وقائع. (2021\12\2). تطبيق مدفوعات خدمة الدين وجائحة كورونا. مجموعة البنك الدولي. واشنطن. أمريكا.
4. ضياء مهدي، إيناس. (15، كانون الأول، 2020). الدور الاستراتيجي لصندوق النقد الدولي في قيادة الاقتصاد العالمي. المجلة الأكاديمية العلمية العراقية (TJFPS)، 22 (2020) Tikrit Journal For Political Science. قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية. جامعة جيهان. ص: 237. العراق.

5. عفيفي، أسماء. وآخرون. (17، يونيو، 2017). آثار برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي في ضوء التجارب الدولية والحالة المصرية. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية. الدراسات البحثية الاقتصادية. مصر. على الرابط:

<https://democraticac.de/?p=47186>

6. عبد الله، مها رياض عمر. (2، كانون الأول، 2010). تقويم أداء صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية. المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي. عمان. الأردن. ص:19.

7. عبد الحميد، سالي موفق، وعاشور حاجم، ليلي. (2016). تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة مجموعة الـ BRICS أنموذجاً. iasj.net political issues

8. العيساوي، عبد الكريم جابر شنجار، والعيدي، عبد المهدي رحيم حمزة. (2012). الأزمة المالية العالمية وإصلاح النظام النقدي الدولي. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية. مج:14. عدد:3. ص-ص:176-198. كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية.

9. فوريسك، دانا. (06، 08، 2021). جائحة كورونا ستخلف ندوباً اقتصادية دائمة في أنحاء العالم. مدونات البنك الدولي. واشنطن. أمريكا.

10. قصبه، نبال محمود. (2012). إشراف أ.د. حسين الفحل. تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة الأسباب والتداعيات والعلاج. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. مج:28. عدد:1. ص-ص:531-569. كلية الاقتصاد جامعة دمشق. دمشق: سورية.

11. كورتل، فريد، ورزق، كمال. (د.ت). الأزمة المالية مفهومها أسبابها انعكاساتها على البلدان العربية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. عدد:20-أ. ص:22. بغداد: العراق.

12. لطرش، ذهبية. كتاف، شافية. حراق، سمية. (2019\06\01). البرامج الرقابية لصندوق النقد الدولي في إدارة أزمات النظام المالي العالمي. مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة. مجلد:02. عدد:02. جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر. ص-ص:1-25. (ISSN: 2602-7860)

13. مجموعة البنك الدولي. (2020). حماية الإنسان والاقتصاد: استجابات متكاملة على صعيد السياسات لمكافحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد19). مطبوعات البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي. واشنطن. أمريكا. ص:60.

5) الموسوعات الورقية:

1. بكادي، مسعود، وعزيزي، أحمد عكاشة. (2015/12/10). الأزمات المالية في دولة المكسيك (الأسباب، العلاج

والدروس المستفادة). مداخلة في ملتقى دولي حول: إدارة الأزمات في الوطن العربي-الواقع والتحديات- المحور

الخامس: عرض تجارب بعض الدول في إدارة الأزمات. D Space. الجزائر. ص:7. على الرابط:

<https://dspace.univ-adrar.dz/jspui/handle/123456789/3923>

(6) مجلات ومدونات الصندوق:

1. أنيت، توني. ولين، كريستوفر. (26، يوليو، 2018). خمسة أشياء ينبغي أن تعرفها عن الصندوق وأهداف التنمية المستدامة. مدونات صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:
<https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2018/07/26/blog-five-things-you-need-to-know-about-the-imf-and-the-sustainable-development-goals>
2. باليك، إمره، وصايغ، أماندا، وساكسينا، سانديب، وستون، ميشيل، ووندلينغ، كلود. (سلسلة مذكرات خاصة عن السياسات المالية العامة للاستجابة لجائحة كوفيد-19). إدارة المخاطر على المالية العامة في ظل الضغوط المالية. إدارة شؤون المالية العامة. ص:1-7. صندوق النقد الدولي. واشنطن: أمريكا.
3. برونرماير، ماركوس. (مارس، 2023). إعادة النظر في السياسة النقدية في ظل عالم متغير. مجلة التمويل والتنمية. عدد: اتجاهات جديدة للسياسات النقدية. ص: 72. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا.
4. ثابيس، ديفيد. (2020/03/25). بيان مشترك من مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بخصوص الدعوة إلى العمل بشأن ديون البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. الناشر مجموعة البنك الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:
<https://www.albankaldawli.org/ar/news/statement/2020/03/25/joint-statement-from-the-world-bank-group-and-the-international-monetary-fund-regarding-a-call-to-action-on-the-debt-of-ida-countries>.
5. صندوق النقد الدولي. (سبتمبر، 2022). ثورة النقود، العملات المشفرة، والعملات الرقمية للبنوك المركزية، ومستقبل التمويل. مجلة التمويل والتنمية. : 68. واشنطن. أمريكا.
6. صندوق النقد الدولي. (يونيو، 2020). السياسات الاقتصادية والسياسة والجوائح. مجلة التمويل والتنمية. مج2 عدد57. ص:58. واشنطن. أمريكا.
7. صحيفة وقائع. (مارس، 2016). الإقراض من صندوق النقد الدولي (IMF lending). صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. ص:4.
8. صحيفة وقائع. (30، مارس، 2016). خط الوقاية والسيولة. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا.
9. صحيفة وقائع. (25 فبراير، 2019). الإقراض من صندوق النقد الدولي (IMF lending). صندوق النقد الدولي. ص:3. واشنطن. أمريكا.
10. صحيفة وقائع. (20، أبريل، 2020). الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا.

11. صحيفة وقائع. (25، مارس، 2021). تخفيف أعباء الديون في ظل المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون هيك. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا.
12. صحيفة وقائع. (7، أكتوبر، 2021). الصندوق واتفاقات الاستعداد الائتماني. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا.
13. صحيفة وقائع. (02\12\2021). تعليق مدفوعات خدمة الدين وجائحة كورونا. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا.
14. صحيفة وقائع. (20، مايو، 2022). خط السيولة قصيرة الأجل (SLL) لدى صندوق النقد الدولي. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا.
15. صحيفة وقائع. (آخر تحديث ديسمبر 2022). الإقراض من صندوق النقد الدولي. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:
- <https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-Lending>
16. صحيفة وقائع. (12، ديسمبر، 2022). تسهيل الصلاية والاستدامة (RSF). صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا.
17. صحيفة وقائع. (أكتوبر، 2022). حصص عضوية صندوق النقد الدولي. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:
- <https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2022/IMF-Quotas>
18. صحيفة وقائع. (مارس، 2023). التسهيل الائتماني السريع لدى صندوق النقد الدولي. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:
- <https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/Rapid-Credit-Facility-RCF>
19. صحيفة وقائع. (20، يونيو، 2023). تخفيف أعباء الديون في ظل المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون هيك. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا.
20. صحيفة وقائع. (2023). مشورة الصندوق بشأن السياسات. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:
- <https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-Surveillance>
21. صحيفة وقائع. (2023). تنمية القدرات. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:
- <https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/imf-capacity-development>
22. صحيفة وقائع، (2023). أداة دعم السياسات PSI. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:
- <https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/Policy-Support-Instrument-PSI>
23. صحيفة وقائع. (2023). أداة تنسيق السياسات. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:

<https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2023/Policy-Coordination-Instrument-PCI>

24. صحيفة وقائع. (فبراير، 2023). الذهب وصندوق النقد الدولي. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:

<https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2022/Gold-in-the-IMF>

25. صحيفة وقائع. (6، فبراير، 2023). تمرين الإنذار المبكر المشترك بين صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:

<https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/Early-Warning-Exercise>

26. صحيفة وقائع. (2023). الصندوق والحكومة السليمة. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:

<https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/The-IMF-and-Good-Governance>

27. صحيفة وقائع. (2023). صندوق النقد الدولي وأهداف التنمية المستدامة. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:

<https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2018/07/26/blog-five-things-you-need-to-know-about-the-imf-and-the-sustainable-development-goals>.

28. صحيفة وقائع. (2023). تقييم ما بعد البرنامج التمويلي (PFA). صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:

<https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/Post-Financing-Assessment-PFA>

29. صحيفة وقائع. (آخر تحديث مارس، 2023). التسهيل الائتماني الممدد. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:

<https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/Extended-Credit-Facility-ECF>

30. صحيفة وقائع. (آخر تحديث مارس، 2023)، تسهيل الاستعداد الائتماني (SCF). صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:

<https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/Stand-by-Credit-Facility-SCF>

31. صحيفة وقائع. (يونيو، 2023). من أين يأتي الصندوق بأمواله. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:

<https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Where-the-IMF-Gets-Its-Money>

32. صحيفة وقائع. (آخر تحديث في مارس، 2023). دعم صندوق النقد الدولي للبلدان منخفضة الدخل. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:

<https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-Support-for-Low-Income-Countries>

33. صحيفة وقائع. (آخر تحديث مارس، 2023). شرطية الصندوق. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:

<https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/IMF-Conditionality>

34. العسّس، محمد (وزير مالية الأردن). (25، سبتمبر، 2023). كيف قاد الأردن سياساته المالية. مقال لمجلة التمويل والتنمية. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:

<https://www.imf.org/ar/Publications/fandd/issues/2023/09/POV-Jordan-fiscal-ownership-mohamad-al-ississ>

35. غاسبار، فيتور، وليزارزو، ساندرا، وميداس، باولو، وبياتسا، روبرتو. (13، أكتوبر، 2021). سياسة المالية العامة في عالم يكتنفه عدم اليقين. صحيفة وقائع. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا.

36. غاسبار، فيتور، وويكس، رودا، ومولازين، مارتين. (25، يونيو، 2020). التقدم المحرز نحو تنفيذ إطار تعزيز مشاركة الصندوق في قضايا الحوكمة. صندوق النقد الدولي. ص: 49. واشنطن. أمريكا.

37. غوبيناث، غيتا. (10، مارس، 2020). الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة. صحيفة وقائع. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا.

38. كوك، كريستوفر. ونور الدين، ضياء. (مارس، 2023). كيف غفلنا عن موجة التضخم الأخيرة. مجلة التمويل والتنمية. عدد: اتجاهات جديدة للسياسات النقدية. ص: 21. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا.

39. لار هو، مارت. (مارس، 2023). تفكك الاتحاد السوفييتي من منظور جديد. مجلة التمويل والتنمية. عدد: اتجاهات جديدة للسياسات النقدية. ص: 69. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا.

40. لادريت، كولومب، وميرشيفا، بوريسلاف، ومائيسون، تروي. (5، يونيو، 2024). ندوب الصراعات أعمق وأطول أمداً في الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى. النمو الاقتصادي، مدونة صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. على الرابط:

<https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2024/06/05/scars-of-conflict-are-deeper-and-longer-lasting-in-middle-east-and-central-asia>

41. مينون، رافي. (سبتمبر، 2022). ثورة النقود-لكني نفهم حقيقة العملة المشفرة. مجلة التمويل والتنمية. العدد: 59. الرقم: 3. صندوق النقد الدولي. ص: 68. واشنطن. أمريكا.

42. هيروكو، أورا. وليليانا، شوماخر. (يونيو، 2013). بنوك تحت الضغط. مجلة التمويل والتنمية. ص-ص: 38-41. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا.

(7) وثائق وتقارير الصندوق:

1. إدارة التواصل بصندوق النقد الدولي. (29، يونيو، 2021). السودان يحصل على تخفيف أعباء الديون من خلال مبادرة هيبك. بيان صحفي رقم 211/199. واشنطن. أمريكا.

2. أوكاموتو، جيفري. (22، أبريل، 2020). خط السيولة قصيرة الأجل. أداة الصندوق الجديدة للمساعدة وقت الأزمة. IMF BLOG. واشنطن. أمريكا. على الموقع:
<https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2020/04/22/blog-the-short-term-liquidity-line-a-new-imf-tool-to-help-in-the-crisis>
3. جيوفاني غانيللي، باو رابانال، و نيام شيريدان. (5، آب، 2022). توسع أرصدة الحسابات الجارية العالمية في خضم الحرب والجائحة. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا.
4. دافيد مالاكرينو، عادل محمد، و أندريا بريسيتيرو. (12، نيسان، 2022). التجارة العالمية بحاجة إلى تنويع الإمدادات بدرجة أكبر، لا أقل. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا.
5. ستراوس، دومينيك. (18، ديسمبر، 2008). الصندوق يقرر التركيز على رد الفعل المطلوب تجاه الأزمة، والتوصيات الملائمة بشأن السياسات، والبنان المالي الجديد. بيان صحفي رقم 308/08. صندوق النقد الدولي. واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431. الولايات المتحدة الأمريكية.
6. صندوق النقد الدولي. (25، يونيو، 2020). التقدم المحرز نحو تنفيذ إطار تعزيز مشاركة الصندوق في قضايا الحوكمة. ملخص وافٍ صادر عن صندوق النقد الدولي. واشنطن أمريكا. ص:49.
7. صندوق النقد الدولي. (7، أكتوبر، 2016). أعضاء الصندوق يتعهدون بقروض ثنائية قيمتها 340 مليار دولار أمريكي للحفاظ على قدرة الصندوق على الإقراض. بيان صحفي رقم 16\447. واشنطن أمريكا.
8. صندوق النقد الدولي. (18، ديسمبر، 2023). مجلس محافظي الصندوق يوافق على زيادة حصص العضوية. بيان صحفي رقم 23/459. واشنطن. أمريكا. على الرابط:
<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2023/12/18/pr23459-imf-board-governors-approves-quota-increase-under-16th-general-review-quotas>
9. صندوق النقد الدولي. (27، مارس، 2020). بيان بشأن تحرك الكونغرس الأمريكي في اتجاه تعزيز موارد الصندوق. بيان صحفي رقم 20\109. واشنطن أمريكا.
10. صندوق النقد الدولي. (23 مايو، 2024). خبراء صندوق النقد الدولي يختتمون زيارتهم إلى لبنان. بيان صحفي رقم 24173. واشنطن. أمريكا. على الرابط:
<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2024/05/22/pr24173-lebanon-imf-staff-concludes-visit>
11. صندوق النقد الدولي. (4 يناير، 2022). المجلس التنفيذي يوافق على مد تطبيق الحدود القصوى المؤقتة للاستفادة التراكمية من أدوات التمويل الطارئ. بيان صحفي رقم 21403. واشنطن. أمريكا. على الرابط:
<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2021/12/23/pr21403-imf-executive-board-approves-temporary-extension-of-cumulative-access-limits>

12. صندوق النقد الدولي. (27، أكتوبر، 2023). خبراء صندوق النقد الدولي يختتمون المراجعة الأولى في إطار آلية "تسهيل الصندوق الممدد" و"التسهيل الائتماني الممدد" مع الجمهورية الإسلامية الموريتانية، ويبرمون اتفاقاً في إطار "تسهيل للصلاصة والاستدامة". بيان صحفي رقم 364/23. واشنطن. أمريكا.
13. صندوق النقد الدولي. (2023). ملتزمون بالتعاون. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2023. ص: 80. واشنطن. أمريكا.
14. صندوق النقد الدولي. (2022). أزمة فوق أزمة. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2022. ص: 80. واشنطن. أمريكا.
15. صندوق النقد الدولي. (مايو، 2021). مقترح لإنهاء جائحة كوفيد-19 ملخص واف. ص: 3. واشنطن. أمريكا.
16. صندوق النقد الدولي. (28، يونيو، 2021). المجلس التنفيذي يستكمل مراجعة الأداء الثانية في ظل اتفاق "الاستعداد الائتماني" مع جمهورية مصر العربية ويختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2021. بيان صحفي رقم 193/21. واشنطن. أمريكا.
17. صندوق النقد الدولي. (26، فبراير، 2021). المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2021 مع تونس. بيان صحفي رقم 52/21. واشنطن. أمريكا.
18. صندوق النقد الدولي. (2021). بناء أفضل للمستقبل. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2021. ص: 74. واشنطن. أمريكا.
19. صندوق النقد الدولي. (2020). عام لا مثيل له. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2020. ص: 68. واشنطن. أمريكا.
20. صندوق النقد الدولي. (2019). عالمنا المترابط. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2019. ص: 108. واشنطن. أمريكا.
21. صندوق النقد الدولي. (2018). بناء مستقبل مشترك. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2018. ص: 106. واشنطن. أمريكا. ص: 27-72.
22. صندوق النقد الدولي. (2016). إيجاد الحلول معاً. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2016. ص: 130. واشنطن. أمريكا.
23. صندوق النقد الدولي. (2015). مواجهة التحديات معاً. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2015. ص: 116. واشنطن. أمريكا.
24. صندوق النقد الدولي. (18 ديسمبر 2015). السيدة كريستينا لاغارد، مدير عام الصندوق، ترحب بموافقة الكونغرس الأمريكي على إصلاحات الحصص والحكومة لعام 2010. بيان صحفي رقم 15/573. صندوق النقد الدولي. (D.C.20431). واشنطن. أمريكا.

25. صندوق النقد الدولي. (2014). من الاستقرار إلى النمو القابل للاستمرار. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2014. ص: 82. واشنطن. أمريكا.
26. صندوق النقد الدولي. (2013). من أجل اقتصاد عالمي أكثر أمناً واستقراراً. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2013. ص: 82. واشنطن. أمريكا.
27. صندوق النقد الدولي. (2012). معاً لدعم التعافي العالمي. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2012. ص: 76. واشنطن. أمريكا.
28. صندوق النقد الدولي. (2011). نحو نمو متكافئ ومتوازن. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2011. ص: 72. واشنطن. أمريكا.
29. صندوق النقد الدولي. (2010). دعم التعافي العالمي المتوازن. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2010. ص: 84. واشنطن. أمريكا.
30. صندوق النقد الدولي. (2009). مكافحة الأزمة العالمية. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2009. واشنطن. أمريكا. ص: 84.
31. صندوق النقد الدولي. (29، يوليو، 2009). تحركات صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة العالمية: تلبية احتياجات البلدان منخفضة الدخل. مذكرة مرجعية من إعداد صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. ص: 3.
32. صندوق النقد الدولي. (إبريل، 2009). الأزمة والتعافي. آفاق الاقتصاد العالمي إبريل 2009. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا. ص: 240.
33. صندوق النقد الدولي. (2007). إنجاح الاقتصاد العالمي لصالح الجميع. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2007. ص: 76. واشنطن. أمريكا.
34. غورغيفا، كريستالينا. (19، أبريل، 2020). مواجهة الأزمة وأولويات الاقتصاد العالمي. خطاب صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا.
35. غورغيفا، كريستالينا. (14، أبريل، 2022). أزمة تلو أزمة: كيف يستطيع العالم المواجهة. خطاب المدير العام لصندوق النقد الدولي 2022. واشنطن. أمريكا.
36. غورغيفا، كريستالينا. (12 أكتوبر 2022). السيدة المدير العام كريستالينا غورغيفا تعلن أن "الصندوق الاستثماري للصلاصة والاستدامة" أصبح جاهزاً للتشغيل من أجل مساعد البلدان الضعيفة على مواجهة التحديات طويلة المدى. بيان صحفي رقم PR22\348. صندوق النقد الدولي. واشنطن. أمريكا.
37. ميلكوث، ديميتري. (26، أغسطس، 2014). سياسات وممارسات صندوق النقد الدولي في مجال تنمية القدرات. وثائق وتقارير صندوق النقد الدولي بشأن السياسات. الرابط:

1) Books:

1. Boughton, James M. (2014). **The IMF and the force of history: events that have shaped the global institution**. International Monetary Fund. Pa: 42. Washington D.C: 20090. USA.
2. Colander, David C. (2000). **Complexity and History of Economic Thought**. 1st Edition. Routledge LONDON And NEW YORK. I.S.B.N:0-203-43600-8 Master e-book ISBN. on:
<https://www.routledge.com/Complexity-and-the-History-of-Economic-Thought/Colander/p/book/9780415756624>
3. International Monetary Fund. (2016). **IMF Financial operations / Finance Department**. D.C: International Monetary Fund. Washington. USA. Pa: 194.

2) Legal Articles:

1. Amoretti, Francesco, and others, (15, March, 2021). **Covid-19 Pandemic and the Fiscal Strategy of the International Monetary Fund: Towards New Directions in the Global Political Economy?**. research article. PARTECIPAZIONE CONFLITTO. coordinamento SIBA-University of Salento. I.S.S.N.1972-7623(print version). DOI: 10.1285/i20356609v14i1p38. Lecce. ITALY. Pa:19.
2. Biglaiser, Glen. McGauvran, Ronald. (7, June, 2022). **The effects of IMF loan conditions on poverty in the developing world**. Journal of International Relations and Development (2022) 25:806–833. <https://doi.org/10.1057/s41268-022-00263>. Pa-Pa: 806-833.
3. Bompreszi, Pietro. And Marchesi, Silvia. (January, 2021). **A firm level approach on the redistributive effects of IMF programs**. University of Milano Bicocca, CefES and Centro Studi Luca D.Agliano. Barcelona. ITALY. Pa: 56.
4. Clift, Ben. (Accepted June 2019). **Contingent Keynesianism: The IMF's Model Answer to the Post-Crash Fiscal Policy Efficacy Question in Advanced Economies**. Department of Politics and International Studies, University of Warwick. Forthcoming in *Review of International Political Economy*, DOI: 10.1080/09692290.2019.1640126. Warwick. UK. Pa:48.
<https://doi.org/10.1080/09692290.2019.1640126>.
5. Clift, Ben, and Robles, Te-Anne. (2020, 15. Jun). **The IMF, tackling inequality, and post-neoliberal 'reglobalization': the paradoxes of political legitimization within economic parameters**. pa: 17. VOL. 18 ,NO. 1 ,39–54. DOI: 10.1080/14747731.2020.1774325. GLOBALIZATIONS.
The link: <https://doi.org/10.1080/14747731.2020.1774325>.
6. Georgieva, Kristalina, and Weeks-Brown, Rhoda. (Advance Access Publication Date: 25 January 2023). **The IMF's Evolving Role Within a Constant Mandate**. Journal of

International Economic Law. VOL: 26. pa-pa: 17–29. DOI: <https://doi.org/10.1093/jiel/jgac064>.

7. Sanford, Jonathan E. Weiss, Martin A. (22, April, 2004). **International Monetary Fund: Organization Functions and Role in the International Economy**. Congressional Research Service, The Library of Congress. Order Code RL32364. pa:24.
8. Song Ligang, Zhou Yixiao. (4, NO, 2020). **The COVID-19 Pandemic and Its Impact on the Global Economy: What Does It Take to Turn Crisis into Opportunity?**. China and World Economy. Institute of World Economics and Politics, Chinese Academy of Social Sciences. Vol: 25. pa-pa: 1-25.
9. Stubbs, Thomas. King, Lawrence. Reinsberg, Bernhard. Kentikelenis, Alexander. (13 Desember, 2018). **How to evaluate the effects of IMF conditionality An extension of quantitative approaches and an empirical application to public education spending**. The Review of International Organizations. (2020). VOL:15. Pa-pa:29–73. <https://doi.org/10.1007/s11558-018-9332-5>. pa:45.
10. Stubbs, Thomas. Kring, William. and Gallagher, Kevin. **Whatever it takes? The global financial safety net, Covid-19 and developing countries**. World Development. Elsevier. on: <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC7462525>.

3) Documents:

1. Allen, Mark. and Brau, Edward. (23, March, 2004). **Review of Exceptional Access Policy. Prepared by the Policy Development and Review and Finance Departments In Consultation with other Departments**. IMF. Washington. USA. Pa:39.
2. Amaglobeli, David. and others. (September, 2023). **Transforming Public Finance through GovTech**. IMF Staff Discussion Notes Fiscal Affairs Department, SDN/2023/004. International Monetary Fund. ISBN: 979-8-40024-548-0. Pa: 46. Washington. USA.
3. Camdssus Michel. (2. July.1997). **Good Governance The IMF,s Role**. IMF. Washington. USA. on the website: <https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/govern/govindex.htm>.
4. Enoch, Charles. (July 27, 2022). **The IMF and Capacity Development—Delivery**. IEO Background Paper (BP/22-02/08). Independent Evaluation Office (IEO) of the International Monetary Fund. Pa: 84. Washington. USA. on link: <https://ieo.imf.org/-/media/IEO/Files/evaluations/completed/10-04-2022-the-imf-and-capacity-development/cd-bp8-delivery.ashx>.
5. Summers, Ethan. (March 30, 2024). How to Excel With Basis Points Investopedia: Tips & Tricks. **eFinancialModels**. Investopedia. ON: <https://www.efinancialmodels.com/how-to-excel-with-basis-points-investopedia-tips-tricks>
6. Factsheet.(January 6, 2022). **Extended Credit Facility (ECF)**. IMF. Washington. USA. <https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2016/08/02/21/04/Extended-Credit-Facility>.
7. Factsheet. (January 7, 2022). **Standby Credit Facility (SCF)**. IMF. Washington. USA. <https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2016/08/02/21/10/Standby-Credit-Facility>.

8. Fayad, Ghada. Huang, Chengyu. Shibuya, Yoko. and Zhao, Peng. (January, 2020). **How DO Member Countries Receive IMF Policy Advice: Results from a State-of- the- art Sentiment Index.** WP/20/7. IMF. Pa: 43. Washington. USA.
9. IMF. **Glossary of Selected Financial Terms.** IMF Financial Data Query Tool. Washington. USA. Pa:14.
10. IMF. (3, February, 2004). **Financial Risk in the Fund and the Level of Precautionary Balances.** Prepared by the Finance Department of IMF. Washington. USA. Pa:33.
11. IMF. (2018). **The IMF,s Income Model 5.** IMF Financial Operations 2018. Washington. USA. pa: 18. On:
<https://www.elibrary.imf.org/display/book/9781484330876/ch05.xml?tabs=fulltext>.
12. IMF. (April, 2020). **PROPOSED DECISIONS TO MODIFY THE NEW ARRANGEMENTS TO BORROW And to Extend The Deadline For a Review of The Borrowing Guidelines.** IMF Policy Paper. Pa: 66.
13. International Monetary Fund. (September 24, 2021). **COVID-19 Crisis Capacity Development Initiative.** IMF. Washington. USA. on website:
<https://www.imf.org/en/Capacity-Development/what-we-do/covid19-crisis-capacity-development-initiative>.
14. International Monetary Fund. (2022, last updated on July 2, 2021). **Policy Responses to COVID-19.** Policy Tracker. IMF. Washington. USA. on website:
<https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19>
15. International Monetary Fund. (2022, Last Updated: March 21, 2022). **Special Series on COVID-19.** The IMF and COVID-19. Washington. USA. on website:
<https://www.imf.org/en/Publications/SPROLLs/covid19-special-notes>.
16. IMF. (Last Updated: February 19, 2021). **Debt Sustainability Analysis for Market-Access Countries.** Washington. USA. on website:
<https://www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/mac.htm>
17. IMF. (April, 2022). **PROPOSAL TO ESTABLISH A RESILIENCE AND SUSTAINABILITY TRUST.** IMF Policy Paper. PR22/119. Washington. USA. pa; 166.
18. International Monetary Fund. (2022). **CAPACITY DEVELOPMENT.** IMF Live. Washington. USA. on website:
<https://www.imf.org/en/Capacity-Development>.
19. IMF. (April 18, 2022). **IMF Executive Board Approves Establishment of the Resilience and Sustainability Trust. Press Release No. 22119.** Washington. USA.
20. IMF. (March, 2022). **Rules and Regulations Of The Investment Account.** IMF POLICY PAPER. Washington. USA. Pa:9. on website:
<http://www.imf.org/external/pp/ppindex.aspx>.
21. IMF. (December, 2023). **GPEP Global Public Finance Partnership.** Program Document. Multi-partner Thematic Fund for IMF Capacity Development in **Public Finance**. Pa: 65. Washington. USA.
22. IMF. (Last updated in February 2023). **IMF-World Bank Debt Sustainability Framework for Low-Income Countries.** Washington. USA. On website:
<https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2023/imf-world-bank-debt-sustainability-framework-for-low-income-countries>.

23. IMF. (April, 2023). **2023 REVIEW OF RESOURCE ADEQUACY OF THE POVERTY REDUCTION AND GROWTH TRUST RESILIENCE AND SUSTAINABILITY TRUST AND DEBT RELIEF TRUSTS.** IMF Policy Paper PR23/112. Washington. USA. Pa:88.
24. International Monetary Fund. (May 26, 2023). **Poverty Reduction and Growth Trust—Review of Interest Rate Structure—Postponement.** IMF eLIBRARY. Prepared by the Finance Department and the Strategy Policy and Review Department in consultation with the Legal Department. Publication Date: 14 Jun 2023. eISBN: 9798400244926. Pa:4. Washington. USA.
25. International Monetary Fund. (June 30, 2023). IMF Executive Board Approves an Extension of the Temporarily Higher Cumulative Access Limits under the Fund's Emergency Financing Instruments and an Extension of the Food Shock Window. **Press Release No. 23/252.** Washington. USA. on:
<https://www.imf.org/en/News/Articles/2023/06/30/pr23252-food-shock-imf-exec-board-approves-ext-temp-higher-cum-access-limits-emerg-fin-inst-ext>
26. IMF. (2023). **ACCOUNTABILITY.** Committed To Collaboration IMF ANNUAL REPORT 2023. Washington. USA. on website:
<https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2023/who-we-are/accountability/>
27. IMF. (31, July, 2023). **QUARTERLY REPORT ON IMF FINANCES For the Quarter Ended July 31 ,2023.** IMF Finance. Washington. USA. Pa:60.
28. Kentikelenis, Alexander. and Stubbs, Thomas. (November, 2021). **Missing Links: How climate change remains peripheral to IMF economic surveillance activities.** Recourse. DOI: 10.13140/RG.2.2.14863.052. Amsterdam. Netherlands. Pa: 27. on website:
https://www.researchgate.net/publication/364039961_Missing_Links_How_climate_change_remains_peripheral_to_IMF_economic_surveillance_activities?enrichId=rgreq-1e92fe5ce3925b18870894e88604733f-XXX&enrichSource=Y292ZXJQYWdlOzM2NDZAzOTk2MTtBUzoxMTQzMtI4MTA4NzM0MjU0N0AxNjY0NTQ1Njk2NTg4&el=1_x_2&_esc=publicationCoverPdf
29. Kirti, Divya. and others. (27. February, 2023). **In Major Economic Shocks Best response combines all out large-scale policies.** IMF Blog Economic growth. Washington. USA. on website:
<https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2023/02/27/in-major-economic-shocks-best-response-combines-all-out-large-scale-policies>.
30. Porcher, Simon. (27 February, 2023). **A dataset of governments' economic responses to COVID-19.** <https://doi.org/10.1016/j.dib.2023.109021>. Published by Elsevier Inc. Paris France. pa:11. (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).
31. Stiglitz, Joseph E. Gallagher, Kevin P. (18,9, 2023). **Understanding the consequences of IMF surcharges: the need for reform.** Review of Keynesian Economics, Vol. 10 No. 3, Autumn 2022, pp. 348–354. Cheltenham. UK.

4) Websites:

1. <https://www.imf.org/en/About/glossary>

2. <https://www.imf.org/en/publications/selected-decisions/description?decision=ebm%2F95%2F85>.
3. <https://www.imf.org/external/about/govstruct.htm>
4. <https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Where-the-IMF-Gets-Its-Money>.
5. <https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/08/02/21/28/IMF-Conditionality>.
6. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2023/who-we-are/resources/>
7. <https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2023/Flexible-Credit-Line-FCL#>.
8. <https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2023/Extended-Fund-Facility-EFF>.
9. <https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2023/Rapid-Financing-Instrument-RFI>.
10. <https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/IMF-Conditionality>.
11. <https://www.imf.org/external/np/pdr/mona/monafaq.aspx>.
12. <https://ida.albankaldawli.org/ar/about/borrowing-countries>.
13. <https://arabic.cgti.com/n/BfJAA-CcA-FIA/EccGcA/index.html>.
14. <https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2023/Policy-Coordination-Instrument-PCI#>.
15. <https://www.imf.org/en/Capacity-Development>.
16. <https://www.g20.in/en/about-g20/about-g20.html>.
17. <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/macroeconomics/overview>.
18. <https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance>
19. <https://www.imf.org/en/About/Factsheets/IMF-Lending>.
20. <https://www.imf.org/ar/About/FAQ/special-drawing-right>.
21. <https://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2014/09/StrategiesArabRegion.pdf>

ABSTRACT

Over the past eight decades, the International Monetary Fund (IMF) has undergone significant evolution, which has been clearly reflected in its economic thinking that was previously characterized by rigidity and resulted in policies with varied outcomes. This evolution has provided the IMF with extensive experience and motivation, leading to a fundamental shift in its global economic policies.

In this detailed analysis, we track the transformations in the IMF's economic thought and its impact on its response to global economic crises. In this context, we analyze how the IMF's priorities have changed through the improvement of its economic policies and its experience with various crises, with a particular focus on the economic impact of the COVID-19 crisis.

Based on this, we examine how the IMF's role in the global financial system has evolved, and assess the effectiveness of its various measures regarding lending, oversight, and regulation. We also address the gaps that emerged in the IMF's policies during the COVID-19 crisis and analyze the efforts made to address these gaps in alignment with the IMF's global economic objectives.

The paper concludes with an evaluation of the success of the IMF's policies in addressing economic crises and questions whether the IMF is more a part of the problem or part of the solution in light of the current global economic challenges.

KYE WORDS:

Global economic crises, International Monetary Fund (IMF), Economic policies, Exceptional and unforeseen circumstances, IMF resources, IMF operational mechanisms, IMF financing.



Damascus University

Faculty of Law

Department of International Law

**International Monetary Fund Policies dealing with
Global Economic Crises: examining the Corona
Pandemic**

**A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master in International Law**

BY

Lama Fatin Aljairodi

Supervisor

Prof. Yasser Khudr Al-Hawaish

2024